سلسلة الكتب الفكرية بعد الرحيل

19

الرأي العام

الدكتور برهان زريق

الكتاب: الرأي العام/وحضانته لذروة سنام المجد في غزة بلد العزة

الكاتب: د. برهان زريق

الطبعة الأولى: 2016

جميع الحقوق محفوظة لورثة الكاتب

الكتاب صدر بعد وفاة الكاتب يرحمه الله

لذا لم يحظ بالتدقيق من قبله

يرجى موافاتنا بملاحظاتكم واقتراحاتكم

على البريد الالكتروني:

Burhan_zraik@yahoo.com

موافقة وزارة الإعلام السورية على الطباعة

رقم/113859/تاريخ 2017/2/1

د. برهان زريق

الرأي العام

وحضانته لذروة سنام المجد في غزة بلد العزة

أعيش...لأكتب

المحامي الدكتور
برهان زريق

تاريخية الرأي العام

يترامى إلى أسماعنا كثيراً أن أول مرةٍ ظهر فيها مصطلح الرأي العام[1] l'opinion publique «كجهازٍ مفاهيمي» كان على لسان "جاك نيكر" وزيراً للمالية في عهد لويس السادس عشر، إذ استخدم المصطلح المذكور للتعبير عن التحكم في سلوك المستثمرين ببورصة باريس[2].

كان من اللازم والضروري أن يتصدر هذا الموضوع أبحاث الفقه الدستوري «ضمانات تطبيق النصوص الدستورية لاسيما المتعلقة بالحريات العامة، إلا أنه لم يلق العناية الكافية من قبل فقهاء القانون الدستوري.

وبالمقابل فموضوعنا هذا جذب إليه العلماء من مختلف المجالات الأخرى، مثل علماء الاجتماع والسياسة وعلماء النفس الاجتماعي وعلماء التاريخ، بالإضافة إلى المختصين في علم الاتصال والاقتصاد وبعض رجال القانون[3].

---

[1] يقابل هذا المصطلح في اللغة الإنجليزية الاصطلاح The public opinion.

[2] د. رمزي طه الشاعر: القانون الدستوري.

[3] يراجع في مجال الرأي العام بين الدراسات المتعددة:

- سيكولوجية الرأي العام ورسالته الديمقراطية للدكتور أحمد أبو زيد، القاهرة،1968.
- الرأي العام والإعلان: الدكتور أحمد بدر، مذكرات على الآلة الكاتبة لطلبة العلوم السياسية بجامعة الكويت، أبريل،1970.

وإذا كان المصطلح المذكور قد تأخر في مختلف حقول المعرفة إلا أنه يبقى«في المقام الأول» ظاهرة إنسانية مع الإنسان، مصيراً عن صميمه ومشاكله وهواجسه وصدق تطوره، وألصق شجونه.

لقد كان لهذه الظاهرة جذورها الممتدة إلى أقدم العصور، إذ أشارت إلى ذلك بعض الفلسفات، لكنها استخدمت للتعامل معها عدة مصطلحات مثل: إرادة الأمة، أو مشيئة الشعب، الضمير الجمعي، أو الروح العامة الخ...[1].

واستطراداً، فقد كان الرأي العام صاحب الكلمة العليا في المدن اليونانية، وكان الخطباء يلتفون بالناس في ساحات أثينا وآسيا، وبالطبع فقد كانت الروح الشعبية تزكو وتتقد ويزداد ضرامها وأوارها في جو الديمقراطية، أي في حاضنة أثينا الديمقراطية، وهكذا فيما تبرز مدى تعلق أثينا «من وجهة حلف ديلوس» بالديمقراطية، نورد بعض الفقرات المختارة من خطاب بريكليس «زعيم أثينا[2]»، يقول المذكور: ((لنا دستورنا الخاص بنا، لم نقتبسه من أحد من الجيران، فنحن قدوةٌ لغيرنا ولا نحاكي الآخرين))، ونظراً لأن نظام الحكم بيننا يتمثل في سيادة الأكثرية، فقد عُرف باسم الديمقراطية، وبينما يقف الجميع على قدم المساواة أمام القوانين في شؤونهم وخلافاتهم الخاصة، نجد عند تحديد المكانة والمنزلة، لا ينال أي شخص شرفاً في الحياة العامة بسبب انتمائه الطبقي، وإنما بسبب ما عُرف عنه من فضل، ولا يقوم الفقر أو الأصل المغمور حائلاً أمام أي شخصٍ لديه القدرة على إسداء النفع للدولة.

[1] د. رمزي الشاعر: القانون الدستوري، ص320.

[2] د. مصطفى العبادي: ديمقراطية الأثينيين، الكويت، عالم المعرفة، 1993، ص82.

وكما نمارس الحرية في تصريف شؤون السياسة، كذلك يسود التسامح علاقاتنا ومعاملاتنا اليومية، فلا نضيق عندما يفعل جارنا شيئاً يروق له، ولا ننظر إليه تلك النظرة الناقمة، التي قد لا تؤذي، ولكنها قطعاً تؤلم.

وإذا كان التسامح المتبادل هو الغالب على معاملاتنا الشخصية، فإن رهبة الحكام واحترام القوانين تمنعنا من الانحراف في الحياة العامة، وخاصة تلك القوانين التي شُرعت بهدف حماية المظلومين، ولو أن بعض تلك القوانين غير مكتوب، ولكنها توضع موضع التنفيذ بفضل الإحساس العام بالمسؤولية.

لقد وفرنا لأنفسنا وسائل عدة للراحة من العناء، مثل العناية بالمناسبات الدينية، الجليلة، كالأضحيات والمهرجانات التقليدية على مدار السنة، ومثل العناية برونق مساكننا الخاصة، إذ المتعة اليومية بها تزيل عنا الشعور بالضيق.

ونظراً لعظمة مدينتنا، يأتي إلينا ما ينتجه العالم بأسره، بحيث أصبحنا نتمتع بوفرة من طيبات الشعوب الأخرى كما ننعم بإنتاجنا المحلي.

أما من حيث استعدادنا، فنحن نختلف عن خصومنا الإسبرطيين في عدة أمور، فنحن أولاً نقدم مدينةً مفتحة الأبواب مأوىً للجميع، ولا نبقيها مغلقةً في وجه أحد، لينال علماً أو يشاهد معالمها، مما قد يظنه نافعاً له، ومن أجل تحقيق الكفاءة العسكرية فلا نعول أساساً على التدريب المتصل المستمر، بقدر الاعتماد على شجاعتنا الفطرية، وفي مجال التربية والتعليم، إذا كان الإسبرطيون يخضعون أنفسهم من نعومة أظفارهم لتدريبٍ جسمانيٍ مضنٍ ليعتادوا على الشجاعة، فإننا لسنا أقل استعداداً منهم عند مواجهة المخاطر بمقدرةٍ مماثلة...

وبالنسبة لمظاهر الحياة الأخرى، نجد مدينتنا جديرةً بالإعجاب، لأننا نجمع بين بهجة الحياة وبساطتها، كذلك نواصل تحصيل العلم دون أن يلحقنا ضعف، وأولئك

الذين يتولون المناصب بيننا، لا يهملون واجباتهم العائلية، كما أن المواطن العادي المهتم بأسباب رزقه، لديه معرفة كاملة بشؤون الدولة، فنحن وحدنا لا نعتبر من ينأى عن شؤون السياسة شخصاً انعزالياً، ولكن عديم النفع، كما أننا دوماً نستمع ونشارك بالرأي في شؤون الدولة عند مناقشة قادتها لها، لعلنا بذلك نصل إلى رأيٍ صوابٍ بشأنها، فنحن لا نعتبر الحوار معوقاً للتنفيذ الفعلي، بل على العكس نكره ألا نعلم ما نحن مقدمون عليه من قبل أن نلزم بفعله.

وفي الحقيقة فنحن نجمع بين هاتين الصفتين: أقصى درجات الشجاعة عند التنفيذ مع المناقشة المستفيضة المسبقة لكل ما يواجهنا، في حين أن الجهل يولد عند غيرنا الحيرة، والحوار يورث التردد، وما من شكٍ أن أشجع الرجال هم من يعلمون تماماً أهوال الحرب وملذات السلم، ثم يقدمون على مواجهة المخاطر...

وباختصار أقول لكم إن مدينتنا مرشد ومعلم لليونان كافة.. هذه هي المدينة التي من أجل حريتها واستقلالها حارب هؤلاء المواطنون واستشهدوا، والتي من أجلها ينبغي علينا نحن الذين قُدر لنا النجاة أن نشقى ونضحي.

وإذا انتقلنا إلى الهيئة الأولى ذات السيادة في الدولة «وهي الإكليزيا أو الجمعية الشعبية» فيجب أن نتذكر دائماً أن الإثنيين مارسوا ما يطلق عليه الديمقراطية المباشرة، وليست الديمقراطية التمثيلية الممارسة الآن، إذ كان يعتبر كل مواطن أثيني ذكر بالغ عضواً في الإكليزيا طيلة حياته[1].

بطبيعة الحال، حدث في بعض الظروف الاستثنائية التي يستشار فيها الرأي العام، أن غلبت العاطفة على الأثينيين –كما هو الحال في المواقف الجماهيرية» وأخذوا كما هو معروف في حادثة مدينة "ميتلليني Mytillene"

---

[1] د. العبادي: ديمقراطية الأثينيين، ص103.

بجزيرة ليسبوس Lesbos حين حاولت هذه المدينة أن تنفصل عن حلف ديلوس عام 428 ق.م، فتورط الأثينيون في الإكليزيا تحت تأثير أحد السياسيين الديماغوجيين في قرارٍ متهور بتدمير المدينة عن آخرها عقاباً لها، وأوشكت فعلاً القوات الأثينية على تنفيذ القرار لولا تدخل بعض المعتدلين في الإكليزيا بالاعتراض في اليوم التالي على ذلك الإجراء المتهور، وأقنعوا الإكليزيا بإلغائه تجنباً للمخاطر التي يمكن أن تنتج عنه، ومع ذلك نرى أن الضوابط القانونية وحرية المعارضة السياسية ساعدت الإكليزيا على أن تمارس سلطانها بدرجة كبيرةٍ من الانضباط، وخاصةً إذا قورنت بتجاوزات بعض النظم الأخرى[1].

كذلك فقد كان التأثير على الرأي العام معروفاً عند المصريين والآشوريين القدماء، وتكلم الرومان أيضاً عن الآراء الشائعة بين الناس، ووجد المؤرخون بين نصوصهم ما يعبر عن مفهوم الرأي العام بعبارة «صوت الجماهير أو صوت الشعب».

ولعبت الأديان السماوية دوراً هاماً في مضمون الرأي العام، فعرف العالم المسيحي اصطلاح «الاتفاق العام أو الإجماع»، كاصطلاح مبني على المفهوم الراقي لفكرة الشعور العام أو الشعور الجماعي، التي كان يستعملها أنصار البابا وخصومهم للتعبير عن التقاليد السائدة والاتجاهات العامة للرأي في المناطق المختلفة المتنازع عليها.

وفي العالم الإسلامي كان الرأي العام موضع عنايةٍ شديدة، إذ كان الخلفاء الراشدون يعنون بمعرفة آراء الرعية واتجاهات الرأي فيها، وكانت البيئة العربية الأولى حقلاً خصباً لتبادل الرأي والمشورة.

---

[1] د. العبادي: ديمقراطية الأثينيين، ص106.

وأبعد من ذلك، فإننا نلمح هذه الروح الشعبية منذ الجاهلية، إذ كانت العرب تقيم أسواقها في الجزيرة، وقد تعددت هذه الأسواق، وكان أشهرها سوق عكاظ، وكانت تلك الأسواق مجتمعاً أدبياً لغوياً وسوقاً تجاريةً كبرى ومعرضاً لكثيرٍ من عادات العرب وأحوالهم الاجتماعية، وكانت ندوةً سياسيةً عامة تقضي فيها أمورٌ كثيرةٌ بين القبائل[1] يقول "سعيد الأفغاني":

((ينزل السوق قريش وهوازن وطوائف من أفناء العرب، يؤمونها من العراق والبحرين واليمامة وعمان والشمر واليمن وسائر أطراف الجزيرة، وهي عامةٌ حتى إنه ليس فيها مكان ولا عشار، لأنها لم تكن في ملك أحدٍ من الأفراد وقربها من مكة ومشاعر الحج، ألبسها حرمةً تتقصف دونها مطامع الكبراء، ولعل من أهم ميزاتها صفتها العامة هذه))[2].

ويتابع "الأستاذ الأفغاني" قوله[3]: ((وهي إذن معرضٌ عام للجزيرة العربية، فيها عرضٌ لتجارات جميع الأقطار، وعرض البيوع، وعرض العادات والأديان، واللغات والآداب والسياسة، وفيها لجانٌ رسمية، على نحو ما تألف من معارضتنا اليوم، تحكم للمتفوق بتفوقه، وتزيد على معارضتنا بميزةٍ جميلة، وهي صهرها لعادات القبائل ولغاتها ومواصفاتها، لتنتقي فيها أصلحها، وأخلقها بالبقاء)).

هذا وإن تحليلنا لنص أستاذنا سعيد الأفغاني يتيح لنا تسجيل الملاحظات الآتية:

- كانت تؤم السوق معظم الناس من كل حدبٍ وصوب، أي من شيء طوائف أفناء العرب وسائر أطراف الجزيرة بعد أن يتحللوا من كل خصومه أو

---

[1] الظافر القاسمي: نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي، بيروت، دار النفائس، ط5، 1985، الكتاب الأول، ص12.

[2] سعيد الأفغاني: أسواق العرب في الجاهلية والاسلام في الجاهلية والاسلام، ص219.

[3] المرجع السابق، ص342.

سلطة مكاس أو عشار أو أي سلطةٍ أخرى، ليفرغوا ويسكبوا سكباً جديداً في مشاعر وعواطف ورؤى وإراداتٍ جديدة.

- في هذا المصنع الجديد تعرض أهم القيم وأزكى العواطف وأرق المشاعر وأدق الأفكار، وأفضل التجارات وأنبل العادات، فنحن إذن حيال المصنع الذي تتم فيه عمليات الصهر ثم الولادة.

وفي نظرنا إن الديمقراطية –القائمة على الحرية والمساواة» كانت متأصلةً في الجزيرة العربية، فقد كانت الأنصار في الجاهلية –ومثلهم معهم أهل مكة» إذا أرادوا أمراً تشاوروا فيه، ثم عملوا عليه، أي أنهم لانقيادهم إلى الرأي في أمورهم متفقون لا يختلفون[1].

ثم كان النبأ العظيم، فكانت دفعةً وطلقةً جديدةً للشخصية البشرية وبعدها الإنساني، دفعةً اكتسبت –فيما يتعلق بالذات الإنسانية وخاصةً الحرية والمساواة» بعداً جديداً وتكويناً جديداً ورؤيةً جديدة.

قال ﷺ: ﴿الْمُسْلِمُونَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ وَيَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَدْنَاهُمْ﴾، فأدنى المسلمين يقرع أنف أعلاهم، ويمثل مصالحهم وأعمالهم.

فالحرية والمساواة والحوار والثقة بالفرد والشورى –كما المعنى» هي الأرض الصلبة التي تتفتق وتتشقق وتنشق عنها الديمقراطية –خاصةً المباشرة» وهذه بدورها الماء المهين في القرار المكين، أي أن الديمقراطية المباشرة هي ذروة سنام التطور في عملية نشوء ظاهرة الرأي العام، وهذا ما توفر على يد الإسلام.

---

[1] أبو عبد الله محمد بن أحمد شمس الدين **القرطبي**: الجامع لأحكام القرآن، مجلد16، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ط3، 1967، ص26.

لقد كانت دولة الرسول ﷺ هي دولة المدينة، وكان هو نفسه على احتكاكٍ مباشر بالمسلمين جميعاً حتى أنه كان يتفقد أي رجلٍ يتغيب عن الصلاة، ويعود المريض، وكانوا يتحلقون حوله ويستمعون إليه، وعند زيادة العدد تتم الاستعانة ببعضهم لنقل الكلام.

لقد كان الحكم مباشراً والمسلمون كلهم يشتركون في مناقشة أية قضيةٍ، ولم يكن بينهم وبين الرسول أي حجاب.

وهذا لا يمنع وجود صفوةٍ منهم يلتفون حوله ويحظون بمكانةٍ خاصة، وهؤلاء أفرزتهم طبيعة واقعهم الاجتماعي من جهة، ومن جهةٍ أخرى إسهامهم في نشر الدعوة والدفاع عنها.

هذا الواقع هو الذي جعل الشورى عشوائيةً أي ليست من اختصاص مجلسٍ حُدد عدد أعضائه والطريقة التي يتم اختيارهم بها[1].

وفي إطار هذا الواقع ولما كان الكل يفهم حقه بالإدلاء بأي رأيٍ يراه، فقد تقدم أحد المسلمين من الرسول ﷺ سائلاً عن الحكمة من اختيار الموقع الذي تمركز فيه الجيش في بدر، وعما إذا كان الأمر وحياً وعندها لا اعتراض ولا شورى، أم أن ذلك من اختصاص الرأي والحرب والمكيدة؟، فكان رد الرسول ﷺ: ﴿بَلْ هُوَ الرَّأْيُ وَالْحَرْبُ وَالْمَكِيدَةُ﴾، وتم تغيير المكان بناءاً على اقتراح ذلك الفرد[2]، ثم إن الرسول

---

[1] علي محمد لاغا: الشورى والديمقراطية، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط1، 1983، ص23.

[2] محمد بن جرير **الطبري**: تاريخ الأمم والملوك أو تاريخ الرسل والملوك المعروف بـ تاريخ لطبري، ج2، دار العلم، بيروت، ص277.

ﷺ نـزل مـرةً أخـرى علـى رأي سـعد بـن معـاذ وقبـل ببنـاء مركـزٍ للقيـادة ليـدير العمليات الحربية، وهو في منأى عن الخطر المباشر.

وفي أثنـاء تعديلـه الصـفوف ضـرب جنـدياً لعـدم اسـتوائه بشـكلٍ سـليم، فاعترض الجندي على الرسول ﷺ وطلب منه التعويض، فقبل الرسـول ﷺ وكشـف عن بطنه وقال له: ﴿استقد﴾ أي ضربةً بضربة.

وفي غزوة أُحد استشار الرسول ﷺ القوم في كيفية مواجهة جيش قـريش المحتشد خارج المدينة وخيرهم بين الخروج إليهم وبين التحصن داخل المدينة، وكان الرسـول ﷺ نفسه يميل إلى البقاء، وهـذا مـا وافقـه عليـه كبـار المنـاوئين لـه الـزعيم السـابق ليثـرب عبـد اللّه بـن أُبَـي، إلا أن جمـوع القـوم وشـبانهم ألحـوا علـى الرسـول ﷺ بـالخروج، وبالفعـل فقـد امتثـل الرسـول ﷺ لـرأيهم، ولـبس بـزة الحـرب، ولمـا هـم بالخروج نـدموا وشـعروا بالـذنب وطلبـوا إليـه أن يبقـى في المدينـة كمـا كـان يرغـب، فرفض رأيه الثاني، ومضى بتنفيذ ما ارتأوه مـن قبـل وخـرج إلى جبـل أُحد لملاقـاة قـريش، فـالأمر مـن حقهـم وقـد اتخـذوا القـرار الـذي يـرون ولا يمكـن التراجـع عـن المضي بما شرعوا به بداعي الاستسلام للعواطف والتردد.

وفي سـلوك الخلفـاء الأولـين، وبـالأخص سـلوك علـي بـن أبـي طالـب الـذي ارتبطـت سياسته بالمؤتمرات، وبما يشبه التصويت الحديث على القرارات السياسية العامة، وفي شكلٍ من أشكال الديمقراطية المباشرة التي قدمت مثلاً واضحاً عليها قضية

التحكيم الشهيرة والتي رضخ فيها علي لرأي الغالبية، وهو الرأي المخالف لرأيه والتي أدت إلى النتائج المعروفة[1].

وسنتابع دراسة الروح الشعبية في المستقبل في مظهر نظام الفتوى الذي برز جلياً في مظاهر متعددة في تاريخنا دفاعاً عن القضايا العامة.

حسبنا «كمظهرٍ للرأي العام» من قيام امرأةٍ بتخطئة سيدنا عمر عندما كان يتكلم عن المهور، ثم تراجعه وقوله: ((أصابت امرأةٌ وأخطأ عمر)).

وفي عصر النهضة الأوروبية نادى المفكر الإيطالي "ميكيافيللي" بضرورة الاهتمام باتجاهات الرأي العام واحترام الإرادة العامة، وذلك ضمن نصائحه التي ساقها في مؤلفه **الأمير** للحكام والملوك والأمراء.

وفي كتابات "مونتسيكو" ورد تعبير «الروح العامة» التي تغيرت من مفهوم الرأي العام، كما أن جان جاك روسو استعمل التعبير المذكور «الإرادة العامة» الذي مهد لاستخدام اصطلاح الرأي العام أثناء الثورة الفرنسية[2].

---

[1] أحمد عباس صالح: الأصول الفكرية للحضارة العربية، مجلة الكاتب، سنة7، عدد71، شباط1967، ص39.

[2] يراجع في تفصيل تطور الرأي العام:

- أحمد أبو زيد : سيكولوجيا الرأي العام، ص96.
- فؤاد دياب: الرأي العام وطرق قياسه، القاهرة، 1962، ص14.
- د. نعمة السعيد: محاضرات الرأي العام، مذكرات على الآلة الكاتبة لطلبة كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، العام الدراسي 1970/1971، ص7.
- د. إبراهيم إمام: الإعلام والاتصال بالجماهير، القاهرة، 1969، ص219.

ويمكن القول أن فكرة الرأي العام تفتحت بشكل ملموس في الغرب، كما سنوضح في الأبحاث المقبلة.

مفهوم الرأي العام

«ومسألة ارتباطه بفكرة الشعب»

ترتبط ظاهرة الرأي العام بفكرة الشعب ارتباطاً وشيجاً، بحيث نستطيع القول إن هذه الظاهرة هي تشكل آخر، وبالتالي فالشعب «في إحدى تجلياته وأحواله» يبرز في صيغة الرأي العام.

فالشعب بحرٌ زاخر ويمكننا أن ننظر إليه نظرةً فيها قدرٌ من المثالية، فنقول أنه جماعة الأفراد الذين يتجسد فيهم تفاهمٌ أساسي على اعتبار الصالح المشترك، مفهوماً على خير ما يكون عليه الفهم مبدأ للحياة السياسية، وذلك ابتداءاً من رئيس الجمهورية حتى أدنى عاملٍ في الحقول.

والمشاركة في الصالح المشترك لا تعني الإفادة منه فحسب، بل تعني أيضاً حمايته والذود عنه، أي احترامه بالنسبة للغير قبل كل شيء.

ومدلول الشعب من هذه الزاوية مدلولٌ أخلاقي يتعدى الحقيقة السوسيولوجية[1]، وبالمقابل يمكننا أن نفهم مدلول الشعب هذا فهماً أعمق من خلال ربطه بفكرة «الرأي العام»، فالشعب هو ذلك الكائن الحقيقي الزاخر بالحركة الذي ينبع منه الرأي العام، وإن ما يضفي على تيارٍ ما من الأفكار أو المعتقدات أو على حركة مبنيةٍ على تصارع المصالح صفةً للرأي العام، ليس هو فحسب مصدرها بل أيضاً

---

[1] د. نعيم عطية: مساهمة في دراسة النظرية العامة للحريات الفردية، ص299.

موضوعها، فالرأي العام إرادةٌ شعبيةٌ تحافظ على ما هو مرغوبٌ في الحدود الممكنة، ومن ثم كان الرأي العام قبل كل شيء إرادةً شعبيةً مدركةً لمسؤولياتها، فاهمةً لوظيفتها الاجتماعية، ولذا فهي تواجه المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مواجهة السياسي المحنك الأريب الذي يفهم أن المطالب والاحتياجات الشعبية إنما ترتكن على الإمكان المنطقي لإيفائها أكثر من ارتكانها على القوة الغاشمة أو على الصيغ الأيديولوجية البراقة وهكذا يحجم الرأي العام عن تعويض الصالح المشترك الذي يقوم عليه النظام الاجتماعي للخطر أو الزعزعة، فهو رأيٌ تكون من انضمام مواطنين أحرار في نيتهم ممارسة حريتهم الفكرية على خير وجهٍ لتوجيه النشاط الحكومي التوجيه الصائب السليم، وليس لزعزعة النظام الذي يرتبط به صالحهم المشترك الارتباط، ولهذا فالرأي العام وهو -مدركٌ تماماً لقوته» يضع نصب عينيه ألا يعرض المصالح الدائمة للجماعة للخطر بانتصارٍ رنانٍ عابرٍ مؤقت.

وهكذا فالرأي العام القويم إرادةٌ شعبيةٌ حكيمةٌ مستنيرةٌ وقادرةٌ على أن تقود وتهدي وفي الوقت ذاته تقنع ولا تتهجم، تعاون وتعاضد الحكومة في أدائها لمهامها مدركةً لمشاق الحكم وصعوبته[1].

---

[1] راجع في هذا المقام جورج بيردو: مطول في العلوم السياسية، ص113 وما بعدها.

التعريف بالرأي العام

على الرغم من شيوع هذا المصطلح في وقتنا الحاضر، واتفاق الباحثين على أنه عنصرٌ عامل ومؤثرٌ هام في حياة الجماعة، إلا أنهم لم يتفقوا على تعريفٍ جامعٍ مانعٍ له، ومرجع ذلك الاختلاف هو النظر إلى الجماهير، وإلى مدى الإيمان الحقيقي بها، هذا من جهة ومن جهةٍ أخرى عدم تبلور المفهوم وتوضيح مقوماته، وقد أُثر عن الرومان مجافاتهم للتعريف بالشيء حتى أنهم وصفوه بأنه أمرٌ خطير[1].

وإذا كان من الصعوبة تعريف الرأي العام تعريفاً محكماً دقيقاً، فيمكن القول بأنه إجماع عامة أفراد الشعب «أو مجموعةٍ اجتماعيةٍ معينة» إجماعهم على أمرٍ معين تجاه مشكلةٍ معينة أو حادثٍ ما[2].

ويمكن رد هذا الغموض والاختلاط في التعريف بالرأي العام إلى اختلاف التخصصات والخبرات بالنسبة للعلماء والباحثين والمتصلين عملياً بالرأي العام.

وعلى كلٍ، فقد عرفه "فلويد ألبورت Floyed Allport": ((تعبير جمعٍ كبير من الأفراد عن آرائهم في موقفٍ معين، إما من تلقاء أنفسهم أو بناءاً على دعوةٍ تُوجه إليهم، تعبيراً مؤيداً أو معارضاً لحالةٍ معينة أو شخصٍ معين أو اقتراحٍ ذي أهميةٍ واسعة، بحيث تكون نسبة المؤيدين في العدد ودرجة اقتناعهم وثباتهم واستمرارهم،

---

[1] د. برهان زريق: نحو نظريةٍ عامة للعرف الإداري، دمشق، 1986، دار عكرمة.

[2] د. رمزي الشاعر: القانون الدستوري، ص321.

كافيةً لاحتمال ممارسة التأثير على اتخاذ إجراءٍ معين «بطريقٍ مباشر أو غير مباشر» تجاه الموضوع الذي يدور حوله الرأي العام)).

وعرّفه "ويليام ألبيج William Albig" بأنه: ((الناتج عن عملية تفاعل أفكار الأفراد من شكلٍ من أشكال الجماعة، أو هو موضوعٌ معين يكون محل مناقشةٍ في جماعةٍ ما)).

وعرّفه "ليونارد دوب Leonard Doob" بأنه: ((ميول الناس إزاء قضيةٍ ما حينما يكونون أعضاء الفصيلة الاجتماعية أو الجماعة المحلية ذاتها)).

وعرّف "كلاريد كنج Kloridge King" بأنه: ((الحكم الذي تصل إليه الجماعة في مسألةٍ ذات اعتبارٍ عام، وذلك بعد مناقشةٍ علنيةٍ ومستوفاة)).

ويذهب "جيمس برايس James Price" في تعريفه له بأنه: ((اصطلاحٌ يستخدم للتعبير عن مجموع الآراء التي يدين بها الناس إزاء المسائل التي تؤثر في مصالحهم العامة والخاصة)).

ويعرّفه "ويرث Wirth" بأنه: ((التعبير عن آراء منظمة موضوعات عامة أو خاصة، ولهذه الآراء على الحكومة وعلى القرارات التي يتخذها الحاكمون)).

وعرّفه "كي V.O.Key" بأنه: ((الآراء الشخصية لجماعةٍ معينة من الأشخاص والتي تجد الحكومة أنه من الأصوب اتباعها)).

أما في الفقه العربي، فقد عرّفه الدكتور "سويلم العمري" بأنه: ((مجموع آراء الناس ووجهة نظرهم في الحياة العامة وفي إصرار الدولة وسعيها لإسعاد الناس وفي وجوب أن تعمل الدولة أو الجماعات القومية أو الدولية في علاج شتى المسائل والمشكلات التي يقاسي منها الفرد والجماعة)).

بينما عرّفه الدكتور "أحمد أبو زيد" بأنه: ((وجهة نظر أغلبية الجماعة الذي لا يفرقه أو يجبه رأيٌ آخر وذلك في وقتٍ معين، وإزاء مسألةٍ تعني الجماعة تدور حولها المناقشة صراحةً أو ضمناً في إطار هذه الجماعة))[1].

يراجع في هذه التعاريف وغيرها:

"Christenson and Mc. Williams: Voice of the people، Readings in public opinion and propaganda، New York 1967، p.10-31".

وراجع أيضاً:

- الرأي العام والدعاية وحرية الصحافة للدكتور حسنين عبد القادر، القاهرة سنة1962، ص13 وما بعدها.
- سيكولوجية الرأي العام للدكتور أحمد أبو زيد، ص35 وما بعدها.
- د. أحمد سويلم العمري: الرأي العام والدعاية، القاهرة، ص6.
- محاضرات الرأي العام للدكتور نعمة السعيد، ص4 وما بعدها.
- الرأي العام والإعلام للدكتور أحمد بدر، ص9 وما بعدها.

---

[1] د. رمزي الشاعر: القانون الدستوري، ص322.

تقييمنا وتقديرنا لهذه التعاريف

لا شك أن الرأي العام قد يهم المجموعة الوطنية بأسرها أو قد يهم مدينةً بعينها من الوطن، وأخيراً فقد يهم فئةً اجتماعيةً محددةً كالمهندسين والأطباء والمحامين، فيتشكل بالتالي سعة وحنيفاً تبعاً لدائرة الاهتمام بالصالح العام والمصلحة الشخصية والهاجس الوطني والنضج الاجتماعي.

وقد يكون التعبير عن الرأي العام صريحاً، وقد يكون ضمنياً وهنا –كما هو حال العرف» فتشكل الرأي العام لا يتم إلا بسلوكٍ مستمرٍ مطردٍ من قبل من يعنيهم الأمر.

لذلك نكتفي بالحديث عن أمرٍ معين يتكرر باطرادٍ وانتظام خلال مدة تطول أو تقصر حسب سعة دائرة من يعنيهم الأمر وانتشارها، أما بقية الأقوال التي استخدمت في التعاريف، فهي لا تعتبر أركاناً في تشكل الرأي العام، بل هي مجرد أقوالٍ قُصد منها الإطالة والحشو اللفظي، وقد تدخل في دائرة أوصاف الرأي العام لا أركانه.

فركن الرأي العام هو انتشاره وقبوله من قِبل من يعنيهم الأمر[1]، أما موضوع مناقشته، أو الدعوة إليه، أو قولنا بأنه ميول الناس، أو التأثير على الحكومة كلها «كما قلنا» مجرد أوصاف تزينية لا تشكل جوهر الرأي العام وركنه الذي يقتصر على كونه فكرةً تهم الجماعة بأسرها، أو فئةً معينةً تربطهم مصالح معينةٌ ثم قبولهم لهذه القبول أو الميول –لا شك» تنضجه وتبلوره المناقشة لكنها لا تقيمه وتنشئته[2].

---

[1] د. برهان زريق: نحو نظريةٍ عامة للعرف الإداري، ص225.

[2] المرجع السابق، بحث الركني المعنوي في العرف.

أهمية الرأي العام والضمانات التي يكفلها

مسألة قصور الضمانات الوضعية

لا شك أن تيارات الرأي العام واتجاهاته ذات أثرٍ كبيرٍ في المجتمع والدولة، وهذا الرأي العام يقوم في الدول الديمقراطية بوظيفة الحكم عن طريق مناقشة الرأي والوصول به إلى رأيٍ أخيرٍ ملزمٍ وفعال، فالديمقراطية تعتمد أساساً على حرية تكوين الرأي العام وحرية التعبير عنه، ثم تمكينه من أداء وظائفه في التأثير على تصرفات الحاكمين وسلوك المحكومين، وفي متطلبات الديمقراطية إعطاء الحق لكل إنسانٍ في المساهمة في تكوين الرأي العام، وبالتالي فسخط الشعب على وقائع معينةٍ دون استطاعته الإفصاح الصريح عنها يعد رأياً عاماً باطناً، وإذا عبر الشعب عن هذا السخط مستخدماً وسائل الإعلام فإن الرأي يتحول إلى رأيٍ عامٍ صريح[1].

وتعتمد السلطات الحاكمة على الرأي العام في إدخال تغييراتٍ كثيرةٍ في المجتمع، مما يؤدي أن يصبح للرأي العام دورٌ هامٌ في إحداث التغييرات السياسية الكبرى، فلا يُتصور تجاهله أو العمل في اتجاهٍ يخالفه، دون أن يتعرض من يقدم على ذلك إلى ضغوطاتٍ وتياراتٍ تلجئه إلى التوافق مع الرأي العام، سواءً بالاستجابة له أو

[1] د. رمزي الشاعر: القانون الدستوري، ص323.

بمحاولة التأثير فيه بالوسائل المختلفة الكفيلة بتعديل اتجاهه بالقدر الذي يحقق التوافق الملائم.

وفي الواقع فهذا الضمان له أهميته سواءً في البلاد ذات الأنظمة الديمقراطية أو في بلاد الحكم الاستبدادي، ومن ثم فإذا كان الفرد يستطيع في ظل النظام الديمقراطي أن يساهم في تكوين الرأي العام، مما يتيح الفرصة لوجود رأيٍ عامٍ قويٍ وناضجٍ يأتي عن طريق المناقشة ويقوم بوظيفة الحكم، فإنه لا يمكن القول بأن الحكم الاستبدادي يستطيع ألا يكترث بالرأي العام.

فهناك نوعان من الرأي العام في النظام الاستبدادي، الأول صريحٌ وعلني والثاني عريقٌ أصيلٌ يكاد أن يكون مجرد همسٍ خافت، وبالرغم من عدم التصريح بهذا النوع الثاني من الرأي، فهو ينتقل إلى السلطات الحاكمة عن طريق المراسلات التي تفرض عليها رقابتها السرية[1].

ولقد لعب الرأي العام في العصور المختلفة، وفي العصر الحديث بصفةٍ خاصة، دوراً لا يستهان به في تشكيل وجه الحياة وحسم الكثير من القضايا في الحقل السياسي والاجتماعي والاقتصادي وغيرها في الكثير من المجالات الحيوية، وكان الجانب السياسي أكثر المجالات تأثراً بالرأي العام وتأثيراً فيه، للصلة الوثيقة بين السياسة والسيادة وإرادة الجماعة[2].

---

[1] ومن ذلك مثلاً أن حكومة فيشي قد لمست في شهر سبتمبر/أيلول سنة1940 عن طريق قراءة المراسلات، تطوراً وتحولاً في الرأي العام بسبب انتصار مقاومة الطيران البريطاني وفرض قانون الإعاشة.

- راجع في هذا المثال: الرأي العام للأستاذ ألفريد سوفي Alfred Sawgy، ترجمة كسروان شدياق، بيروت، 1966، ص16.

[2] يراجع في دور الرأي العام وأهميته:

Cecil Stuart Emden: The People and the Constitution, 2nd. ed. (London: Oxford University Press, 1956), p31-101.

فنرى مثلاً الرأي العام يتجه نحو تعديلٍ دستوري أو تغيير حكومةٍ تعذر عليه أن ينشد السعادة ويحصل عليها في نطاقها وكنفها، كما نراه ينبذ فكرةً تسعى إلى التأثير في المجموع، ولكنها تبعد المرء عن الخير، فيرى أن يتجه إلى ناحيةٍ إصلاحيةٍ جديدةٍ، وهذا هو المشاهَد في اتجاه الرأي العام في الكفاح الدستوري، وفي كفاح القوميات، وفي صراع الجماعات في سبيل الإنسان وحريته في العمل في دساتير ما قبل الحرب العالمية الأولى[1].

ويؤكد فقهاء القانون الدستوري أن كافة الضمانات الوضعية إنما هي ضماناتٌ نسبيةٌ لا تكفي الآن للوصول بذاتها إلى حمايةٍ ناجعةٍ للحرية[2].

فقد لوحظ أنه كلما اقترينا من مواجهة السلطات العليا في الدولة، كلما أضحت هذه الضمانات أقل تأكيداً وفاعلية، مما يجعلنا نقرر أن أنظمة هذه الضمانات تفترض دائماً رضاء أولئك الذين تهدف الضمانة إلى رقابة تصرفاتهم، والشرع الذي يعتبر من الناحية السياسية ذو سلطةٍ بعيدة التعود لأنه يملك أكبر السلطة بين يديه لكي يخضع القيود التي يوردها الدستور على سلطانه لا بد أن يجدوه ضميره وتدفعه حكمته إلى قبول ذلك الخضوع، وإلى ارتضائه، فإذا لم يرتض المشرع باختياره تدخل الجهات الأخرى المنوط بها احترام فكرة القانون –مثل الجهات القضائية» فليس ثمة ما يجبره على ذلك الارتضاء مما تصبح معه مهمة

Josan Djordjeric، Le Problème de l'opinion dans la démocratie solioliste، article public sur le libre de l'opinion publique، Presses universitaires de France، Paris 1975، p.388-406.

وأيضاً د. حسنين عبد القادر: الرأي العام والدعاية وحرية الصحافة، ص58 وما بعدها.

[1] د. أحمد سويلم العمري: الرأي العام والدعاية، ص14.

[2] د. نعيم عطية: مساهمة في دراسة النظرية العامة للحريات الفردية، بحث مقدم إلى كلية الحقوق، جامعة القاهرة لنيل درجة الدكتوراه في القانون، 1963-1964.

هذه الجهات التي تهدف إلى حمل السلطة التشريعية على احترام القانون مهمةً غير منتجةٍ ولا ناجعةٍ[1].

وإزاء نسبية الضمانات الوضعية لحماية الحرية فالضمانة الأخيرة المجدية الفعالة نجدها في الرأي العام l'opinon poblique[2].

وبالطبع فكلما كان الرأي العام ناضجاً ومنظماً وفعالاً ومتيقظاً «ثمن الحرية اليقظة»، كلما كان ناجعاً ومجدياً في رقابته على الحكومة، وفي ذلك القول البليغ: ((كيف تعنيني شؤون الأمة إذا لم يهمني ما يهمها))، واليقظة والعيون المفتوحة هي الضمان الأكبر، ويجب أن تتوفر عند أدنى وأصغر شخصٍ في الأمة قال ﷺ: ﴿الْمُسْلِمُونَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ وَيَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَدْنَاهُمْ﴾.

وتقوى الضمانات التي يكفلها الرأي العام في رقابته على الحكومة، وتتسع هذه الرقابة في الدول التي تأخذ بنظام الديمقراطية المباشرة، حيث يتولى الشعب كله مهمة التشريع، وإن ذلك تعذر بسبب اتساع مساحة الدول وكثرة عدد سكانها وإمكان اجتماع هذا العدد الكبير والاتفاق على رأيٍ معين.

وتأخذ رقابة الرأي العام مظهرين: رقابة الأفراد ثم رقابة الأحزاب وهو موضوع بحثنا الحالي، وإن كان علينا أن نلم بعرضٍ سريع لمسألة الديمقراطية المباشرة باعتبارها المهد الطيب لانتعاش الرأي العام.

---

[1] موجز جورج بيردو في الحريات والحقوق، ص80.

[2] د. عطية: مساهمة في دراسة النظرية العامة للحريات الفردية، ص299.

الفرع الأول

الديمقراطية المباشرة

الديمقراطية المباشرة أو الحكومة المباشرة هي التي يمارس فيها صاحب السيادة الحكم بنفسه، فهي تفترض مباشرة الشعب بنفسه لجميع السلطات من تشريعيةٍ وتنفيذيةٍ وقضائية، فيضع القوانين ويعدلها ويتولى تنفيذها وتسيير المرافق العامة، وإدارة العلاقات الخارجية وإبرام المعاهدات، كما يقوم بالقضاء بين الأفراد والفصل في الخصومات.

وهذه الديمقراطية هي أقدم صور الديمقراطية، فقد كان مأخوذاً بها في المدن اليونانية القديمة، وعلى الخصوص في أثينا في عهد بريكليس، فقد كانت الجمعية الشعبية Eclesia التي تضم جميع المواطنين الأحرار تجتمع عدة مراتٍ في السنة، بطريقة دوريةٍ ومنظمة، لمناقشة الأمور العامة، ووضع القوانين، والنظر في شؤون الحربٍ والسلام والمعاهدات، كما أنها كانت تعين القضاة وتراقب أعمال المجلس النيابي أو مجلس الخمسمائة[1].

---

[1] راجع مؤلفنا "السلطة السياسية"، تطور الفكر السياسي، ص33.

وكان "روسو" من أشد الكتاب تحمساً لنظام الديمقراطية المباشرة، ويرى أنه النظام الوحيد الذي يتلاءم مع تقرير السيادة للشعب، وأن كل نظامٍ لا يأخذ بالحكم المباشر لا يكون نظاماً ديمقراطياً، فالديمقراطية تقوم على الإرادة العامة للجماعة، والإرادة العامة لا يمكن تمثيلها، ولا تقبل التفويض أو الإنابة.

ولذلك حمل "روسو" على النظام النيابي، وهاجم الحكومة النيابية في إنكلترا، وقال إنها تتنافى مع الحرية: ((السيادة لا يمكن تمثيلها لأنها لا تنتقل، فهي تكمن في الإرادة العامة، والإرادة لا يمكن تمثيلها ... ونواب الشعب ليسوا ولا يمكن أن يكونوا ممثلين له، فهم ليسوا إلا مجرد مندوبين عنه، ولا يمكنهم أن يبتوا في أي شيء، وكل قانونٍ لم يوافق عليه الشعب بنفسه باطلٌ ولا يكون قانوناً أبداً، ويظن الشعب الإنكليزي أنه حرٌ، ولكنه واهمٌ في ظنه، فهو ليس حراً إلا أثناء فترة انتخاب أعضاء البرلمان، وما أن يتم الانتخاب حتى يعود الشعب عبداً لا حول له))[1].

بيد أن نظام الديمقراطية المباشرة قد اختفى تقريباً، ولم يعد له إلا تطبيقاتٌ محدودةٌ في بعض المقاطعات السويسرية الصغيرة، ففي هذه المقاطعات، يتم اجتماع الشعب في ميدانٍ عامٍ أو تحت أشجار المارون، في مظهرٍ دينيٍ عسكريٍ جميل، ثم يختار الشعب الرئيس "Landamann" وكبار الحكام وبعض الموظفين، كما أنه يختار مجلساً يسمى "Landrat" تكون له بعض الاختصاصات الإدارية وإعداد مشروعات القوانين.

وفي تلك الاجتماعات يقوم الشعب بوضع القوانين، ومن بينها القوانين الدستورية، ويصدق على المعاهدات، ويفرض الضرائب ويعدلها، وينظر في الميزانية والقروض العامة، كما يباشر بعض الشؤون الإدارية الهامة[2].

---

[1] جان جاك روسو: العقد الاجتماعي، الكتاب الثالث، الفصل الخامس عشر.

[2] راجع في كل ذلك:

والديمقراطية المباشرة في صورتها الكاملة، تحتم أن يمارس الشعب بنفسه جميع وظائف الدولة التشريعية والإدارية والقضائية، لكن من الثابت أن ممارسة الشعب للوظيفة الإدارية يكاد يكون مستحيلاً، إذ من المحقق أن مجموع المواطنين يعجزون أن يباشروا بأنفسهم الوظيفة الإدارية وما تستلزمه من أعمالٍ وقراراتٍ يوميةٍ[1].

وقد اعترف "روسو" بهذه الحقيقة، وأقر بعدم إمكان مباشرة الشعب لجميع الوظائف، واكتفى بأن ينادي بضرورة تولي الشعب مهمة التشريع ووضع القوانين اللازمة للجماعة، كذلك فالمدن السياسية القديمة التي أخذت بنظام الديمقراطية المباشرة لم تأخذ به على صورته الكاملة، فقد كانت الوظيفة الإدارية والوظيفة القضائية في الغالب تمارس بواسطة موظفين أو حكام اختيروا خصيصاً لذلك، ومن ثم فقد كانت الديمقراطية المباشرة مقصورةً أساساً على المسائل التشريعية.

ولا شك في أن نظام الديمقراطية المباشرة هو أقرب النظم إلى الديمقراطية المثالية، وهو الذي يحقق سيادة الشعب بالمعنى الكامل.

وهذا النظام له قيمةٌ معنويةٌ كبيرةٌ، فهو يرتفع بمعنى المواطن إذ يجعله يشترك في تحمل المسؤولية العامة بصورةٍ مباشرةٍ، ويشعره بمدى أهمية الصوت الذي يدلي به في المسائل المختلفة، كما أنه يهذب الأحزاب ويقومها، ويخلصها من الدعايات

- مارسل بريلو: النظم السياسية، الجزء الأول، ص75.
- العميد ليون ديجي: القانون الدستوري، الجزء الثاني، ص618.
- جوليان لافريير: القانون الدستوري، ص487.

[1] راجع ديجي: القانون الدستوري، الجزء الثاني، ص617، بيردو: العلوم السياسية، الجزء الرابع، ص201.

المضللة، فالأحزاب «إن وجدت في مثل هذا النظام» ستلمس أن الحرية التي يتمتع بها أنصارها هي حريةٌ حقيقيةٌ، وليست حريةً نظريةً كما في النظام النيابي.

والنظام المباشر يرتفع بمعنويات الشعب عامةً، ويقضي على الخلافات الطائفية، وينظف المحيط السياسي والاجتماعي، إذ يضع أمام الشعب بصفةٍ دائمةٍ المشاكل الحية والمسائل المحددة، ويضطره بذلك إلى أن يكون واقعياً، يتلمس الحلول العملية، دون أن يندفع وراء أفكارٍ سابقةٍ، أو يجري وراء نزعاتٍ حزبيةٍ طائشةٍ، أو يخضع لدعاياتٍ مغرضةٍ، أو يتأثر بشعاراتٍ جوفاء.

ففرق بين أن يُطلب من الشعب أن يختار ممثليه الذين سيحكمون نيابةً عنه، وبين أن يُطلب إليه الرأي في موضوعٍ معينٍ، واضح المعالم والحدود، إذ يكون الشعب خاضعاً في الحالة الأولى للدعايات، وعرضةً للاندفاع والتحمس للظاهر دون الجوهر، بينما يكون في الحالة الثانية عملياً واقعياً، إذ يرى المشاكل محددةً أمام عينيه ونتائجها واضحةً بينة[1].

ومع ذلك فلهذه الديمقراطية عيوبٌ أهمها:

- عدم وصول الكثيرين من أفراد الشعب إلى درجةٍ من النضج والإدراك السليم كافيةٍ لأن يحكموا أنفسهم بنفسهم.
- وجود الكثير من المسائل العامة الفنية والمعقدة، والتي لا يمكن لأفراد الشعب العاديين أن يتفهموها، ولن يكون في وسعهم علاجها أو وضع الحلول اللازمة لها.
- من الأمور العامة ما يتطلب السرية التامة، واشتراك جميع المواطنين في مناقشتها يكشف السرية.

[1] راجع جورج بيردو: العلوم السياسية، الجزء الرابع، ص200، ص201.

- النجاح النسبي الذي حققه الحكم المباشر في المقاطعات السويسرية راجعٌ إلى ظروفٍ خاصةٍ بتلك المقاطعات، أهمها صغر مساحتها وقلة سكانها وبساطة المشاكل التي تعرض فيها نظراً لدخولها ضمن الاتحاد الفيدرالي السويسري، وأن السلطات الاتحادية هي التي تتولى المسائل الهامة، ولا تترك لتلك المقاطعات إلا بعض المسائل المحلية قليلة الأهمية[1].

رقابة الأفراد:

لعل أبرز مثل لرقابة الرأي العام يظهر في نظام الديمقراطية نصف المباشرة أو شبه المباشرة[2].

عوامل تفتح الرأي العام وازدهاره:

ويمكننا أن نرد ذلك إلى عوامل بعيدةٍ تمتد إلى الأسس العميقة في المجتمع ومقوماته الدستورية، كما أنه يجب ردها إلى الأسباب القريبة والمباشرة وفيما يلي دراسة كلتي هذه العوامل:

العوامل البعيدة وغير المباشرة (الأسس الدستورية):

قلنا أن الرأي العام يزدهر ويقوى ويصلب عوده في جو الثقة بالفرد والحريات التي يتمتع بها والمساواة التي يكفلها ويحققها له الدستور.

وفي هذا الصدد فإننا نلحظ أن المجتمعات الغربية توفر للفرد هذه العوامل، وهكذا فإننا نجد تفتحات وانبثاقات ظواهر الرأي العامة، وهكذا رأينا من المناسب

---

[1] راجع جوزيف بارتلمي وديز: القانون الدستوري، 1933، ص81.

[2] د. مصطفى كامل: شرح القانون الدستوري، 1951، ص296.

- د. عثمان خليل: المبادئ الدستورية العامة، 1956، ص165.
- د. سليمان الطماوي: مبادئ القانون الدستوري المصري والاتحادي، 1951، ص247.
- د. محمد كامل ليلة: النظم السياسية، 1963، ص748.
- د. محمود حافظ: موجز القانون الدستوري، 1956، ص126.

الملائم دراسة مقومات المجتمعات الغربية، كما أننا في بحثٍ تالٍ سندرس –بصورةٍ عامةٍ» علاقة السلطة السياسية بالسلطة الشعبية والحضانة الملائمة التي تفرخ الرأي العام وتساعد على بلورته وإحيائه.

التجربة الغربية بصفتها أنموذجاً حياً

وحاضنة لتفتح الرأي العام

نلاحظ أن المجتمعات الغربية ببثه قضية لنمو الرأي العام ونشأته فما هي هاتيك العوامل الغربية التي اهتزت وربت، فأنتجت كل زوجٍ بهيجٍ يتعلق بالحرية وتبلور مقومات الرأي العام؟؟.

الفرع الثاني

الإحاطة القانونية بالظاهرات السياسية

لا نبالغ إذ نقول أن القانون يعالج ويحيط معظم المسائل التي تكتنف الفرد، وتقف مشكلةً في طريقه، والعلاقة بين المجتمع والفرد علاقةٌ حميمةٌ، قال تعالى: ﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾ فصلت/**34**، أجل يُعرّف القانون بما يلي: ((إنه مجموعةٌ من قواعد السلوك الإلزامية، المقررة من أجل أناسٍ يعيشون في مجتمع، القصد منها تعميم النظام والعدالة في العلاقات الاجتماعية)).

انطلاقاً من هذا التعريف، نرى بسهولةٍ أن مختلف المجالات القانونية أو بكلامٍ أبسط مختلف فروع القانون، هي أنظمةٌ للإحاطة بالعلاقات الإنسانية بقصد إدخال النظام والعدالة عليها[1].

هذا الجهد من أجل الإحاطة قديمٌ جداً، بالنسبة إلى ظاهرات الحياة المعنية بعلاقات الأفراد فيما بينهم، وقد توصل الغرب إلى ثمراتٍ هامةٍ حتى ما تعلق

---

[1] أندريه هوريو: القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1974، ط1، ص27.

منـها بالقـانون الدسـتوري، وهكـذا فـالمجتمع الغربـي يقـارب مجتمـع السـكينة والاطمئنان الذي تسوده ظواهر الرأي العام.

و**خلاصة** ما نقصد ومبتغاه أن المجتمع السليم هو ذياك المجتمع الذي يحيط بقدرات ومطالب الفرد وحاجاته المادية والمعنوية، وإلا نبتدئ الألسن خفيةً صراحةً أو ضمناً، وقد يتطور الأمر ويصعد في طريق العنف ويبقى الاكتشاف الكامل للإنسان[1]، من قبل الإنسان هو محور النظرية السياسية ومدعاة السكينة والطمأنينة لكل مجتمع، بل مدعاةٌ لعجلة الرأي العام أن تتحرك وتدور.

[1] راجع بهذه المقاربة: أندريه هوريو: القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، ج1، بيروت، الأهلية للنشر والتوزيع، 1974 ص28.

الفرع الثالث

ازدواجية السلطة والحرية

وتبقى ظاهرة ازدواج السلطة والحرية من أهم المسائل في مسألة اكتشاف الإنسان للإنسان والإحاطة بمعانيه وقيمه، ولعل مستقر ومستودع ما ذكرناه الصفة الفردية والجماعية للوجود الإنساني، ويبدو أن القانون الدستوري مرتبطٌ في مميزاته العميقة، بهذا التناقض الأساسي للوجود الإنساني، بين فرديته وجماعته.

فالبشر مضطرون للعيش في مجتمع، ومهما رجعنا إلى الأزمنة الغابرة، فإننا نرى الإنسان مقيداً بالروابط الاجتماعية، والتاريخ بهذا المعنى قاطع، وحتى ما قبل التاريخ، وتدلنا على ذلك البقايا الغرانيتية والحجريات المنحوتة التي يعود بعضها إلى بضع عشرات الآلاف من السنين[1].

ولكن طبيعة الإنسان من جهةٍ ثانية فردية، فالنواويس تدلنا منذ فجر الحضارة، على أهمية الفرد والشخصية البشرية اللذين يقدمان الدليل الحسي غير القابل للتحليل والمحتفظ بهويته أطول وقتٍ ممكن.

إن الخلاص فردي، وكذلك تعتبر المؤسسات السياسية والاجتماعية والحقوقية الفرد، كل فرد، كمحور للنشاطات وللمؤسسات.

---

[1] هوريو: القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، ص39.

ومن الناس إذاً، بل ومن واجبهم، أن يحققوا هدفهم الفردي، بحيث لا تتعارض ملاحقتهم إياه مع المصلحة العامة.

فالتقدم الخلقي والمادي، إذا كان مرتبطاً إلى حدٍ بعيد، بتنظيم المجتمع، فهو متعلقٌ أيضاً بقسمٍ كبيرٍ منه بالمبادرة والإبداع الفرديين[1].

وبالطبع فتحقيق الأهداف الفردية غير ممكنٍ، إلا إذا توفرت للناس بعض الحريات، متيحةً لهم تحقيق شخصيتهم، أو إذا وُضعت تحت تصرفهم بالتساوي، بعض الوسائل من أجل التمتع بالحريات الضرورية، وإذا اعتُرف لهم بالمساهمة بممارسة السلطة من أجل ضمان حرياتهم.

إذاً فهناك مسألة التوفيق بين الفردية والجماعية، بين الحرية والسلطة، عند البحث في تنظيم المجتمع وفي تحديد العلاقات بين المجتمع والأفراد.

والقانون الدستوري، هو من جهةٍ أخرى، وبصورةٍ أساسيةٍ، أداة التوفيق بين السلطة والحرية في إطار الدولة، ويجب توضيح معنى التعبير «في إطار الدولة» وبصورةٍ أدق أيضاً «في إطار الدولة-الأمة».

إذ أن التناقض النسبي بين السلطة والحرية، يتوضح تماماً في إطار الدولة-الأمة فقط. بحيث يتجسد ثم يُحل، بشكلٍ دائمٍ نوعاً ما، عن طريق دساتير[2].

---

[1] اندريه هوريو: القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، ص39.

[2] المرجع السابق، ص43.

عمومية التوأمين

«سلطة-معارضة»

ويرى الباحثون أمثال "جورج بالانديه وروجيه باستيد" أنه في كل المجتمعات حتى الأكثر عراقةً توجد ظاهراتٌ سياسيةٌ، وأن هذه الظاهرات تنتظم حول التوأمين «السلطة-المعارضة»، وبالتالي فهذان التوأمان يُنظر إليهما على أنهما كيانٌ اجتماعيٌ أصيلٌ، ملازمٌ للفكر الإنساني.

أما "جورج بالانديه" فينصرف من جهته إلى تأملاتٍ قويةٍ دافعةٍ يمكن تلخيصها بما يلي:

إن كل المجتمعات الإنسانية، الحديثة والقديمة منها، الغربية أو الشرقية، تبدو مهددةً بشكلٍ دائمٍ بالتفكك، إما من جراء أحداثٍ طبيعيةٍ، أو من جراء ميولٍ تجريبيةٍ من جانب أعضائها، فالتفوق الأناني للاستفادة من المجتمع، دون إعطائه شيئاً بالمقابل، إلى تفكيكه، يشكل بالنسبة إلى الناس نزعةً دائمةً.

وإذاً فوجود «السلطة» ضروري، ومهمتها الأولى مجابهة مخاطر تفكك المجتمع، ولا شك أن هذه السلطة تُقبل جزئياً من قبل الذين تطالهم، إنما لا يكون الأمر على الدوام قبولاً جزئياً.

الثقة بالفرد

في الغرب يتجلى بكل تأكيد، الإيمان الموروث بقيمة وأهمية الفرد، وكأنه إحدى الأيديولوجيات الأساسية المنبثقة عن القارة الأوروبية، وهذا التراث في مجمله، نتيجة مصادر أربعة متتالية هي:

1- الحضارة اليونانية اللاتينية.

2- النصرانية.

3- الإقطاع.

4- فلاسفة القرن الثامن عشر، وبصورةٍ خاصةٍ، جان جاك روسو.

أ-**دور العصور القديمة:**

يمكن أن يتلخص بمجموعةٍ من الأفكار الأخلاقية والاجتماعية والسياسية أهمها في نظرنا هي:

- قبل كل شيء، التأكيد على الشخصية الإنسانية، الحرة المسؤولة، أي على الفكرة القائلة بأن كل فردٍ لكونه إنساناً عاقلاً، يجب أن يعتبر منطلق مبادرات ومسؤوليات، وهذا المفهوم الجذري يمتد، على الصعيد

الاقتصادي، ويكتمل بمؤسسة الملكية الفردية، التي تبدو في هذه الحال، وكأنها نوعٌ من الحماية المتقدمة للشخصية والحرية، حمايةً مقررةً في العالم المادي.

- ومن جهةٍ ثانيةٍ، مبادئ الفلسفة الرواقية التي تتلخص بأمرين: التأكيد على سمو القيم الأخلاقية، أي على الفكرة القائلة بأن كل إنسانٍ وضعه الله في مركزٍ يتوجب عليه القيام به، وهذه هي فكرة الواجبات الذاتية، التي اعتمدتها فيما بعد المسيحية بكل قوةٍ.
- وفي مرحلةٍ ثالثةٍ، ترك لنا الأقدمون هذه الفكرة، بأن العلاقات الاجتماعية يجب أن ترتكز على العدالة ويتوجب على كل إنسانٍ، مهمةٌ مزدوجةٌ: أن لا يؤذي أحداً وأن يؤدي كل إنسانٍ ماله[1].

ب- **دور المسيحية:**

إن ركيزة هذه الأفكار الحضارية، الموروثة عن العصور القديمة، قد شغلت المسيحية التي أدخلت عليها دقةً ولهجةً جديدةً.

ففكرة الإنسان الحر المسؤول أُعطيت مزيداً من القيمة عن طريق التأكيد على النفس والخلاص الفرديين، وتلقت أيضاً أهميةً فرديةً من جراء رفض المسيحية لهذه الخدعة التي كانت إلى حدٍ بعيدٍ، ركيزة المدينة القديمة والتي كانت تسمى بالرق، ولكن مفاهيم الشخصية والحرية «مع ذلك» أُعيدت إلى حدودها المعقولة بفضل عقيدة الخطيئة الأصلية، هذه العقيدة التي كانت ترتكز على عجز الإرادة البشرية، وعلى الحاجة إلى سلطةٍ تحيط بالمبادرات الفردية.

---

[1] هوريو: القانون الدستوري والمؤسسات السياسية،ص52.

واكتملت فكرة العدالة بفكرة الإحسان، فنحن سنحاسَب في العالم الآخر، ليس فقط عما نكون قد عملناه من شرٍ أو ظلم، بل أيضاً عن تقصيرنا في إنجاز عمل الخير الذي كان بالإمكان عمله.

واكتملت الفكرة الرواقية القائلة بسمو القيم الروحية على القيم المادية بتحذيرٍ صارمٍ من أخطار الغنى: (إنه لأسهل على الجمل أن يمر في سم الخياط، من أن يدخل غنيٌ باب السماوات).

ونحن مدينون للمسيحية بهذه الفكرة، وهي أن المسؤوليات الاجتماعية تزداد مع القدرة، وأن الغني من بين جميع أشكال القدرات، هو الأخطر والأرهب بالنسبة إلى صاحبه.

وأخيراً حافظت المسيحية على جميع الا شكال الكلاسيكية للحياة السياسية، كالمدنية أو الجمهورية، ومكانة المواطن في الدولة.

وهناك مجالٌ للإشارة مع ذلك، إلى أن مساهمة المسيحية في التراث السياسي الغربي لم تكن خيراً كلها، فبناءً على قول "موسكا Moska" وهو مؤرخٌ إيطالي للعقائد السياسية، إن المسيحية قد ضربت التوازن بين الدولة والمواطن، هذا التوازن الذي كان قائماً في المدينة القديمة[1].

وقد حل المعتقد المثالي المسيحي محل المعتقد المثالي الوثني (المساهمة الفعالة من جانب المواطن في شؤون الدولة، الإحساس بالواجب المدني والعسكري، المفهوم الدنيوي للحياة، فالفرد يشعر بتضامنه، إن لم يكن مع العالم، فمع أقرانه من المواطنين).

---

[1] G.Moska: Histoire des doctrines poctrines، traduction française payot, 1955.

ومما لا شك في أن نمو المسيحية قد ساهم في انحلال الروابط الاجتماعية والسياسية في الإمبراطورية على الانتقال إلى مرحلةٍ ثالثةٍ هي الإقطاع والقرون الوسطى، مرحلةٌ ساهمت بدورها هي أيضاً في تزايد نفوذ الحركة الإنسانية الموروثة عن العصور القديمة[1].

ت- **دور القرون الوسطى والإقطاع:**

يبدو أننا مدينون بما يلي:

- نمو الفردية القوية، بطبيعة الارستقراطية، وظهرت فيما بعد كأحد جذور الحرية[2].

- تطور العلاقات بين إنسانٍ وإنسان، والفكرة القائلة بأن المجتمع يرتكز في قسمٍ كبيرٍ منه على تبادل الخدمات.

- تعظيم الإحساس بالشرف والأمانة عن طريق الفروسية، وتحول هذا الإحساس بالتالي إلى ولاءٍ تجاه الأمير، وفيما بعد إلى روح المواطنة الحديثة.

- وأخيراً نمو الاعتقاد بأن الطبقية الاجتماعية يجب أن تتعادل كفتها بالإيمان بالمساواة بين الناس، هذا الإيمان الذي كان موجوداً في القرون الوسطى، التي كانت عهد إيمانٍ ملتهبٍ بالمساواة أمام الله.

---

[1] أندريه هوريو: القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، ص53.

[2] Alexis de Tocqueville: L'état social et politique de la France avant et depuis 1789, L'ancien Régime et la Révolution , livre 2, chap X1.

ث- **الاندماج في عصر النهضة:**

هذه المجموعة من العناصر المقدسة من قبل الأقدمين، ومن قبل المسيحية، والإقطاع، والممتزجة فيما بينها، والتي أعيد العمل بها في عصر النهضة، تشكل ما يمكنه أن يسمى بالتراث الإنساني في البلدان الغربية.

ويعتبر هذا المفهوم للحياة فردياً، بمعنى أنه يهدف إلى تأمين احترام الشخصية الإنسانية وأنه يرتكز في النطاق الاقتصادي، على مؤسسة الملكية الفردية، إلا أنه يمتاز أيضاً بمظاهر جماعيةٍ، وذلك بالنظر إلى الإنسان في واقعه المعقد، على أنه نهاية الخلق وأنه الإثم، وإن التنظيم الاجتماعي يعتبر ضرورياً جداً لتقويم عاهات الطبيعة الإنسانية في كل حينٍ.

ويمكن القول بعد ذلك، بأن المفهوم التقليدي هو ذو أساسٍ من «الفردانية الخاطئة» أي من الفردانية النسبية، وليس هذا بالتأويل المتشائم للحياة، بل هو أولى أن يكون تطلعاً واقعياً.

والإرث الغربي يأخذ الإنسان كما هو فعلاً، مزيجٌ من الخير والشر، ذو شخصيةٍ تستحق الاحترام، ولكنه عرضةٌ للخطأ، وبالتالي فهو يحتاج لأن يكون محاطاً به، وأحياناً على طريق مؤسساتٍ اجتماعيةٍ أهمها الدولة[1].

ج- **الفردية المتفائلة أو المطلقة لدى فلاسفة القرن 18 ولدى رجال الثورة:**

بالنسبة إلى فلاسفة «عصر النور» والموسوعيين و"جان جاك روسو" -في بعض كتاباته» وبالنسبة إلى رجال 1789، يعتبر الإنسان خيراً بطبيعته، والمؤسسات الاجتماعية هي الفاسدة، ويكفي إذاً أن نحرر الإنسان من المؤسسات القائمة وأن

[1] أندريه هوريو: القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، ص54.

نعطيه أقصى حدٍ من الحرية، وأن نمنحه أكبر قدرٍ من الثقة حتى نحصل على نظامٍ اجتماعيٍ كاملٍ.

وبشكلٍ أكثر وضوحاً يمكن توضيح هذه الفكرة بالأحكام التالية:

- إن المجتمع هو مجرد اشتراكية أفرادٍ تجمع فيما بينهم روابط العقد الاجتماعي.
- المهم في تنظيم المجتمع، تحديد حقوق الفرد: إن السلطة السياسية يجب أن تقتصر على أضيق نطاقٍ ممكنٍ، ثم إن فلاسفة القرن الثامن عشر لم يكونوا قابلين بجميع الحريات، وكذلك رجال الثورة، فحرية المشاركة والتأسيس كانت مرفوضةً، لأنها تساعد على بعث تنظيمٍ اجتماعيٍ لا يتلاءم مع الفردية المطلقة.
- إن المجتمع يُفَسر فقط عن طريق الانسجام بين مختلف الحريات الفردية في ظل القانون.
- وأخيراً ليست الشريعة بذاتها إلا تعبيراً عن الإرادة العامة أي عن إجماع المواطنين، وتتلخص هذه العقيدة الفردية المطلقة في نوعٍ من التمجيد للإنسان الذي يمكن منح عقله ثقةً وإيماناً كاملين، ومن أجل هذا سُميت «بالفردية المتفائلة»، والملاحظ أنه لم يكن صدفةً ظهور هذه العقيدة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، فآخر القرن الثامن عشر كان عصر الإنجازات العلمية والتقنية الكبرى، فالثقة اللامحدودة الممنوحة للإنسان، وبفهمه للمشروع، وسيطرته في المجال الفكري، يتوافق مع اكتشاف القوانين الميكانيكية والكيميائية، ومع تحقيق الأفران العالية والمصانع الأولى، واكتشاف محطة الصاعقة، والمنطاد، وفيما بعد الآلة البخارية.

وبدا في ذلك الحين، أن الإنسان مستبدٌ عادلٌ باسم الطبيعة، وأنه جديرٌ بأن تُفتح له أبوابٌ كبيرةٌ واسعةٌ في المجال الاجتماعي والسياسي، شبيهةٌ بالأبواب التي يفتحها قهراً في العالم المادي[1].

ح- **أثر الثقة بالفرد في المؤسسات السياسية الغربية في القرنين 18 و19**:

- مظاهر الثقة بالفرد، كمواطنٍ وعنصرٍ أساسيٍ في المجتمع:

أ- إن الشهادة الأولى بالثقة الممنوحة للفرد تتكون من الاعتراف بالحريات التي تسمح له بالتصرف في المجال الاجتماعي والسياسي، فهذه الحريات تُفهم على أنها «حريات-إمكان» أي أنها طرقٌ مفتوحةٌ أمام استقلال ونشاط كل فردٍ، والثقة تُمنح لكل إنسانٍ لكي يحقق ذاته، وبهذا يحتل مكانه الحقيقي في المجتمع بفضل الذهاب والإياب، وبفضل الحريات الاقتصادية، وحرية الفكر والكلام والصحافة الخ...

ب-المساواة هي شهادةٌ ثابتةٌ بالثقة بالفرد، وهذه الثقة ظهرت في مفهوم سنة 1789 وكأنها في آنٍ واحد.

- مظهرٌ من مظاهر الحرية: لو كان الناس جميعهم أحراراً تماماً فهم بذات الوقت متساوون.

- تكافؤ الفرص على الصعيد الحقوقي: لا يمكن الرجوع إلى الوراء فيما خص إلغاء النقابات والطبقات والامتيازات التي كانت موجودةً في ظل النظام القديم، ولكن القضية ليست قضية مساواةٍ في الواقع، أو مسألة

[1] أندريه هوريو: القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، ص56.

تساوٍ عام في الأوضاع بين الجميع على الصعيد المادي، أو إن تم فإنه ينقل الناس من الفردية إلى الجماعة.

إن قصر المساواة على الصعيد الحقوقي، يسير في منطق الثقة بالفرد، لأن الدولة إن سعت بذاتها إلى مساواة المداخيل والأوضاع، فإن ذلك يعني بالواقع عدم ثقتها بالإنسان.

ت- الصفة الشاملة للاقتراع هي أخيراً، شهادةٌ ثالثةٌ بالثقة الممنوحة على الصعيد السياسي:

والاقتراع الشامل، الممنوح للرجال والنساء، عندما يقترن فعلاً بمنح الناخب حق الخيار الفعلي «سرية التصويت، كثرة المرشحين... الخ»، هو إثباتٌ مدهشٌ للثقة الممنوحة للفرد، خصوصاً إذا اقترن تعميم الاقتراع بتعميم حق الترشيح[1].

ومن مظاهر الثقة بالفرد أن هذه الثقة تُمنح للمعارضة، لكي تمارس انتقاداً بناءً، يساعد الأكثرية على القيام بمهام المصلحة العامة، فالمركز الممنوح في بريطانيا العظمى لزعيم المعارضة، هو من غير شك، وفي الوقت الحاضر، التعبير الأكثر تمدناً عن هذه الثقة، بمعارضةٍ ترتضي القواعد الأساسية للنظام[2].

وهكذا نرى أنه ليس من المبالغ فيه القول بأن الركيزة الأيديولوجية الأولى للأنظمة السياسية الغربية الكلاسيكية هي الثقة بالفرد، وربما كان هذا هو الأهم.

---

[1] أندريه هوريو: القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، ص57.

[2] تجدر الإشارة إلى الراتب السنوي الممنوح في لندن لزعيم المعارضة يدل على بلوغ الدرجة القصوى في دمج المعارضة في العمليات السياسية.

وإذا كنا قد دللنا بهذه الثقة بالفرد في الديار الغربية وفي دورها في إنهاضه، من ذلك إلا كإرهاصٍ ومقدمةٍ تستحثك خطانا على صياغة مواطنةٍ تستردف من تراثنا ومن القيم الإنسانية ينبوعاً يعلي الإنسان ويبني عرشه القائم على احترامه والثقة فيه.

ولا حاجة للقول بأن الإسلام أرضٌ صالحةٌ للثقة بالفرد، ولعل ما يؤكد ذلك أن الفرد من أدنى درجات الاعتبار الاجتماعي، يمكن أن يضطلع بأهم مهام المجتمع، فقد أجارت امرأةٌ عاديةٌ اسمها أم هانئ شخصاً «والإجارة مثل اللجوء السياسي في رهينتنا» وقد أجاز لها الرسول ﷺ ذلك وقال: ﴿قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتِ يَا أُمَّ هَانِئٍ﴾.

الإيمان بفضيلة الحوار

التعريف بالحوار:

من أجل تعريف الحوار وتحديد أهميته في مجال الفكر الغربي، نجد من الأفضل أن نلجأ إلى كلمةٍ أوردها "فرانسوا بيرو La Perroux "، في المقدمة التي كتبها للجزء الأول من مؤلفات كارل ماركس، المنشورة في منشورات لابلياد: ((يعتبر الحوار ظاهرياً، وبإيجازٍ كأنه تبادل الكلام الحر والعمل الحر، فالكلام المتبادل يحمل الصور والأفكار، والآراء والأحكام، وأحد الطرفين يأخذ المبادرة أو يستردها، ولكلٍ منهما القدرة والإمكانية على القول وعلى النقض، وتجربة الحوار تنطلق من ينابيع في حضارتنا، والحوار السقراطي هو عمليةٌ القصد منها اكتشاف الحقيقة عبر التناقضات، في حركةٍ تبادليةٍ بين الخاص والعام، المحدود والمجرد، ففي الحوار اليهودي المسيحي تبرز فكرة تبادل الكلام بين اللا مخلوق والمخلوق، وتتم المحاولات الناشطة العضوية التي تستعمل النقاش الوجاهي من أجل تكوين

مقترحاتٍ صحيحةٍ أو آراءٍ قريبةٍ للحقيقة، بحضور قاضٍ يحكم على الكاذبين وعلى شهود الزور)).

((ومهما نسي الحوار منابعه في الفكر الغربي، فهو يحتفظ بصفةٍ مميزةٍ: أنه لا يهتم بفردين فقط، أنه يفترض دائماً حداً ثالثاً، قيمةٌ فوق التاريخ، الحقيقة والعدالة مثلاً، وعنهما ينجم سلوكٌ أخلاقيٌ، الحقيقة أو الاستقامة.

وبصورةٍ مبدئيةٍ يقتضي الحوار أن يكون الاتصال ممكناً، وعندها تصبح حيوية الحوار مضاعفةً: أنه ينطلق من عفوية الفكر الذي يقول ويناقض قوله، أنه يتغذى من معين القيم الذي لا ينضب، فالحوار الذي لا يختلط أبداً بالتطبيق العملي الذي يتوصل أن يجعل من الحقيقة نقيضها، ومن الظلم عدالةً)).

وشرح "فرانسوا بيرو " يمكن أن يُفسر برأينا كما يلي: إن رقي الحضارة يتطلب:

- القناعة بوجود حقيقةٍ وعدالةٍ، أو على الأقل وفي جميع الأحوال بالإمكان الاقتراب من الحقيقة والعدالة.

- الإحساس بأن البحث واكتشاف الحقيقة يتعلقان بصورةٍ رئيسيةٍ بنوعٍ من تجربة المقترحات والأفكار الأولى عن طريق مرورها عبر عقولٍ متتابعةٍ تعمل بما لها من ذاتية، على تفتيتها كلها أو في جزءٍ منها من الأخطاء التي تمتزج بالحقيقة عند محاولة الوصول إليه أول مرةٍ.

- وأخيراً أن النزعة إلى الحوار تتطلب هذا الاعتقاد بأنه يوجد نوعٌ من التعادل الفكري بين الناس، وفي مطلق الأحوال تتوفر فيهم قدرةٌ على المساهمة في الحوار.

من هنا كان الإيمان بفضل الحوار مرتبطاً بالمعتقد الموروث وهو الثقة بالإنسان[1]، وآلية تطور التمثيل السياسي يتجه بصورةٍ أساسيةٍ إلى إقامة حوارٍ بين النائب وناخبيه، وفي كل البلدان التي يقوم فيها نظامٌ سياسيٌ تمثيلي، يذهب المنتخبون كل أسبوعٍ إلى دوائرهم للاتصال بناخبيهم، للاستماع إلى شكاواهم ثم ليعرضوا عليهم بالمقابل عملهم السياسي، وعمل الحكومة والمعارضة.

ومن جهةٍ أخرى فقد الأحزاب السياسية يساعد أيضاً على إقامة حوارٍ بين مختلف الوسطاء الموجودين بين السلطة والمواطنين، حوارٌ من شأنه هو أيضاً المساعدة على تطوير الحرية السياسية.

والجمعيات البرلمانية تعمل بصورةٍ طبيعية، خصوصاً في البلدان المتعددة الأحزاب، وفقاً لتقنية الحوار، والمناقشة التي هي أسلوب التعبير في المجالس النيابية، هي إجراءٌ يتميز أساساً بتنظيم الحوار بين ممثلي مختلف الأحزاب السياسية، بين الأكثرية والمعارضة، بين ممثلي الحكومة والذين ينتقدونها ... الخ.

وأخيراً يعمل فصل السلطات على إقامة حوارٍ أساسي بين السلطات الأساسية وخصوصاً بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، وليس من الممكن التشديد أكثر على هذا الوجه من المؤسسات الغربية، إلا أنه يمكن القول بوجهٍ عام، أن القانون الدستوري الكلاسيكي هو في قسمٍ كبيرٍ منه تجسيدٌ لرقي الحوار[2].

---

[1] أندريه هوريو: القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، ص59.

[2] المرجع السابق، ص60.

الحال النموذجية لعلاقة السلطة الحاكمة للشعب

«مسألة دور السلطة ودور الشعب»

ونفترض هنا أن السلطة الحاكمة اختيرت دستورياً من الشعب، وأنها نخبةٌ انبثقت من صفوة الناس لتحقيق المشترك.

ونفترض مرةً ثانيةً أن الشعب يقوم بدوره الإيجابي في تحقيق الصالح المشترك وعلى ضوء ذلك تتحدد موضوعات بحثنا في الآتي:

دور السلطة في تحقيق الصالح المشترك

«السلطة إطار الجماعة»

هكذا ظهرت السلطة وكأنها تعاهدٌ بين فكرةٍ موجهةٍ وقوةٍ خادمةٍ لتلك الفكرة موضع الفكرة الموجهة موضع التنفيذ يتأتى بواسطة سلطةٍ تشحذ الهمم لإدخال تصورها للقانون المحقق للصالح المشترك إلى حيز التنفيذ.

وبدلاً من تصور الروابط بين الفكرة الموجهة والسلطة والقانون الوضعي على أنها روابطٌ بين مفاهيم مستقلةٍ متميزةٍ عن بعضها البعض، ولا ترتبط إلا ارتباطاً عرضياً، بدلاً من ذلك يجب أن نعتبر أن هذه المفاهيم الثلاثة ملتحمةٌ بعضها ببعض كل الالتحام ومتداخلةٌ كل التداخل، وكلٌ منها يستدعي الآخر ويستلزمه، إذ لا يمكن فهم السلطة إلا على أنها الفكرة الموجهة في حالة الحركة، والقانون الوضعي على أنه نتاج الفكرة الموجهة في حالة حركتها متجسدةً السلطة، وإن تتابع هذه الظواهر الثلاث هو تتابعٌ طبيعيٌ متداخلٌ، إذ ليس هناك إلا مفهومٌ واحدٌ للقانون، فهو تصورٌ اجتماعيٌ لنظامٍ اجتماعيٍ متفقٍ مع الصالح المشترك[1]، صحيحٌ

---

[1] د. نعيم عطية: مساهمة في النظرية العامة للحريات الفردية، ص45.

أن السلطة لا تستقل بهذا الفهم كلياً إذ أنها بحاجة إلى أن تجد لها في الرأي العام تبريراً وشرعيةً، إلا أن السلطة تلعب هنا دوراً خلاقاً، إذ أنها تنظم في خطة عملٍ منطقيٍ ومتماسكٍ ما هو مجرد أمانٍ مبهمةٍ وغير محددةٍ تماماً، وتستخلص الخط الموحد الذي ينسق حوله العمل المشترك للجماعة بأسرها، وتحول إلى برنامجٍ تنفيذيٍ العناصر المختلفة لتصور الصالح المشترك، وتقدر إمكانيات التحقيق التي تسمح بها المستويات الحضارية للجماعة[1].

ولا تقوم السلطة بمجرد الإفصاح الصياغي عن تصور الصالح المشترك فحسب، بل تكشف عن مفهومه في لحظةٍ معينةٍ، لأن للسلطة مهمةً جليلةً عليها أن تؤديها في الحرص والمثابرة على ما يجب أن تكون عليه فكرة الصالح المشترك، وذلك أمرٌ طبيعيٌ لأن خصيصة السلطة ليست أن تسير في أعقاب الجماهير بل أن توجهها وتقودها في الطريق الصاعد إلى الأهداف المرجوة، وقد أشبه "العميد هوريو " الجماعة بالجيش الزاحف فكلاهما في حاجةٍ إلى قيادةٍ تبعث في رجالها الطموح والحماس للعمل المظفر[2].

---

[1] د. نعيم عطية: مساهمة في النظرية العامة للحريات الفردية، ص47.

[2] راجع ص7 من مؤلف هوريو بعنوان Principes de droit public، طبعة1910، وكذلك ص75، من موجزه في القانون الدستوري: ((ويجب أن نسلم بأهمية دور الرئيس أو الحاكم في تشييد التصور القانوني للصالح المشترك، فالرئيس الذي تتجسد في أماني الجماعة يقودها ويضبط سيرها ويساهم مساهمةً فعالةً في إرساء مفهومٍ ممكن التحقيق للنظام الاجتماعي المتطلَعِ إليه، وعبقريته وحزمه أمام المشكلات التي تواجهها الجماعة، ينعكس أثره على المواطنين، فتزدهر تصوراتٌ فرديةٌ متلونةٌ بعقيدته.

صحيحٌ أن الرئيس بحاجةٍ إلى الاحتكاك الدائب بالرأي العام، إلا أنه عندما يتخذ الرئيس قراراً فالذي يكون أمامنا هو فطنته السياسية وحنكته الخاصة، ولا تغير نظرية العضو Théorie de l'organe شيئاً من المقام العالي الذي للأفراد اللامعين في توجيه الحياة

وهكذا تتحدد ضرورة السلطة من عدم الكفاية التي يمارسها اعتبار الصالح المشترك على السلوكيات الفردية، ولأجل أداء القانون وظيفته يجب «إن لم يكن مرعياً من الجميع» أن يكون معتبراً أنه ملزمٌ بصفةٍ عامةٍ، فإذا ضرب أحد الأفراد الذكر صفحاً عما يضفيه الضمير الاجتماعي على موجبات الصالح المشترك من إلزاميةٍ، فمن المهم ألا يكون نتيجة ذلك أن يُترك لذلك الآبق أن يتحلل من الرابطة الاجتماعية، ومن ثم تبدو السلطة كمصدرٍ لا راد لأوامرها، تعيد إلى حظيرة القانون أولئك الذين تسول لهم نفوسهم التحلل من الالتزام الاجتماعي[1].

وبدلاً أن يكون بلا انقطاع عما يقتضيه الصالح المشترك فسيقتصر دوره على مراعاة القرارات التي تتخذها السلطة بافتراض أنها متفقةٌ مع الصالح المشترك، وهكذا ينشأ تيارٌ من الاعتماد على الطاعة من شأنه أن يترك العزيمة الفردية حرةً لتولي مهام أخرى، ومن هذا الاعتياد يكسب الفرد الكثير، إذ أن التمرد ليس مثمراً إذا أضحى حالةً نفسيةً وائبةً «ضخمة»، وليس هذا تقليلاً من الثقة بالحرية، لأنها لا تونع دون نظام، ومن ثم لا يجدر الشك في أمانتها وولائها بلا أسباب قوية[2].

وقد يحدث أن فكرةً موجهةً ما تستنفد أغراضها وتفقد الحيوية التي كانت تسمح بإعطاء الدولة «باعتبارها تنظيماً» أساساً معتبراً، وبرسم خط سيرٍ ثابتٍ للحاكمين متوازٍ مع أماني الجماعة، ومن ثم لا تصبح الدولة إلا كادراً شكلياً، أو آلةً صماء تمضي بقوة الدفع السابقة، ويحركها ساسةٌ محترفون ليس لهم إلا نفوذٌ زائفٌ مصطنعٌ.

الاجتماعية دون أن يكسر ذلك من ثبات السلطة ودوامها))، راجع مطول بيردو في علم السياسة، جزء أول، ص342و343.

[1] بوردو: المطول في علم السياسة، ج1، ص241-242.

[2] د. نعيم عطية: مساهمة في النظرية العامة للحريات الفردية، ص50.

وقد يحدث أيضاً أن يطرأ على الفكرة الموجهة تطورٌ دفينٌ بمنأى عن أولئك الرسميين متولي السلطة، وقد يصل ذلك التطور إلى حد إمكان القول بأن ثمة مثلاً قانونياً أعلى جديداً قد قُدِر له أن يولد في حجر الجماعة، ومن ثم يُطرح مفهوم الصالح المشترك للجدل والمناقشة، وما يلبث أن يهب واقفاً على قدميه تصورٌ قانونيٌ يستجيب للأماني الشعبية الجديدة، ويتجلى أمامه عجز التصور القانوني الذي كان غالباً حتى ذلك الحين عن الإيفاء بمطالب المسلمات المنبثقة عن الرأي العام في تطوره الجديد.

عندئذٍ تكون الرابطة التي تربط السلطة بالصالح المشترك على ما يجب أن يكون عليه قد انفصمت أو على الأقل قد تراخت، ولأن السلطة القائمة ترمز إلى مثلٍ أعلى في طريقه إلى الزوال فإنها تكون غير قادرةٍ على لم شمل القوى الوطنية من جديد حول فكرةٍ لم تعد سوى مرحلةٍ متخلفةٍ عن تطور الجماعة، وإذا ظلت السلطة العامة قائمةً إلا أنها تكون مجردةً عن كل دعامةٍ معنويةٍ قادرةٍ على جعل وجودها ذي جدوى، وباختصارٍ فإن تصور السلطة الرسمية في الدولة للنظام المحقق للصالح المشترك لن يكون هو تصور الجماعة لما يجب أن يكون عليه ذلك النظام المحقق لصالحها المشترك، وبذلك لا تكون الفكرة الموجهة الحقة في السلطة الرسمية للدولة، بل تلقى تعبيرها خارج هيئاتها، وتسعى في الوقت ذاته باحثةً عن التحقيق عن طريق سبلٍ أخرى خلاف الأوضاع الرسمية القائمة، وعندما يحدث أن يتغير المثل الأعلى للصالح المشترك الذي يجب أن يسعى إلى تحقيقه النظام القانوني في السلطة غير المجسدة للأوضاع الرسمية في الدولة تجد نفسها بحاجةٍ إلى أشخاص جديرين بالاحترام الاجتماعي يسندونها، ومن ثم يحتاج الأمر إلى رجالٍ يستخلصون من براثن التخبط الذي تردت فيه الأوضاع الرسمية الفكرة الموجهة التي سيقوم عليها النظام القانوني للمستقبل، وتظل هذه الفكرة في أول

أمرها غير سائدةٍ بل وفي حاجةٍ ماسةٍ إلى الصراع والكفاح من أجل الظفر بالنجاح.

ونفهم من ذلك أن أولئك الذين يوصلون تلك الفكرة إلى النجاح المنشود لا يكون قد جرفهم تيار الإجراءات التي يتكون فيها بنيان الأوضاع الرسمية السابقة[1]، ولهذا لا يمكن أن ننتقص من قدرها إلى حد اعتبارها مجرد ظاهرة قوة un simple phénomène de force، فهي مخلوقٌ وثيق الصلة بالحياة الإنسانية وأهدافها ذاتها[2].

وتبدو السلطة منذ فجرها نتيجةً لرضاء أولئك المقدر عليهم الخضوع لها والذين هم موجدوها في الواقع.

وهذا الرضاء لا يتوجه إلى الحاكم بقدر ما يتوجه إلى الفكرة التي يمثلها، أي إلى نمط الحياة الاجتماعية الذي يطالب بالولاء له، ثم يتأتى الرضا بالحاكم عن طريق الاعتقاد في صلاحيته لخدمة تلك الفكرة[3].

---

[1] بيردو: مطوله في علم السياسة، جزء أول،ص266 وما بعدها.

[2] المرجع السابق، ص234 و235.

[3] وقد كشفت دراسات علم الاجتماع أنه حتى في أوغل المجتمعات قدماً لم تكن السلطة سلطة فردٍ أو أفراد، فنظام القبيلة مثلاً لا يكشف عن أي تباينٍ أصوليٍ بين الحاكمين والمحكومين، فقد كان كل أفراد القبيلة يشعرون أنهم متحدون في نوعٍ من القرابة الخفية المنحدرة عن اشتراك الجميع في الانتماء لتوتم (رابطها المشترك) القبيلة le totem du cian، ففي التوتم كان يتجسد نفوذٌ شاملٌ ذو طابعٍ مقدسٍ يشاطر فيه جميع الأعضاء باعتبارهم حملة ذات التوتم، ومن ثم نتج عن ذلك نظامٌ اجتماعيٌ قائمٌ على المساواة وتمارَس فيه السلطة على أساسٍ من التفويض الضمني.

ويتبين من ذلك أن الحاكمين في القبيلة إنما كانوا يؤدون مهامهم باسم العرف الجماعي الوراثي الذي هو السيد الأكبر لسلوك الجماعة، والواقع أن الوظائف الاجتماعية

في الواقع هو الأساس الأولى لكل شرعيةٍ، كما أنه شرطٌ لازمٌ لفعالية السلطة، فحتى الإجبار المادي الذي تملكه السلطة وتمارسه لا يستغني عن قدرٍ من الرضاء، فإن تدخل السلطة لتوقيع الجزاءات المادية لا يمكن أن يكون إلا على سبيل الاستثناء وكإجراءٍ أخيرٍ.

وعندما تتدخل لإجرائه فإن الإجبار الذي يمارَس ضد البعض لا يرتكن إلى قوة الحاكمين بقدر ما يرتكن إلى الرضاء الشعبي consensus populaire أو على الأقل إلى عدم معارضة القدر الأكبر من الرعية[1].

فالجزاءات مهما كانت فاعليتها لا تكفي بذاتها، فهي مجرد وسيلةٍ لا يستغني استخدامها عن وسطٍ ملائمٍ ambiance favorable [2].

لا يجب أن تنسى أن على عاتقها مهمة المبادأة وقيادة الجماعة إلى المستقبل، إلا أنها لا يجب أن تجرب سلطتها إلا عندما تكون واثقةً من أنها ستلقى الرضاء الشعبي.

صحيحٌ أن ذلك لا يخلق السلطة بل يرد على سلطةٍ قائمةٍ من الأصل، إلا أن هذه السلطة حتى تكون لها الفاعلية، لا تستغني عن الحصول على رضاء أولئك الذين قامت من أجل قيادتهم.

---

les fonctions socials هي كما قال أوجست كومت Auguste comte جماعيةٌ في طبيعتها وفرديةٌ في ممارستها (راجع مطول بيردو في علم السياسة، جزء أول، ص235 وما بعدها).

[1] بيردو: مطول علم السياسة، جزء ثانٍ، ص110 و111.

[2] د. نعيم عطية: مساهمة في النظرية العامة للحريات الفردية، ص58.

وقد دلت التجربة التاريخية على أن أهم الدوافع على الخضوع للسلطة ليس الخوف من الجزاء الذي يمكن أن توقعه بالقوة، والرجل الذي يخضع لما يشك في وجوب خضوعه له سيبحث في النهاية عن التحايل على الخضوع، كما أن الخضوع المؤسَس على القهر سيتطلب من الحاكمين جهداً لا يتناسب من النتائج المُتَحصل عليها.

والخضوع المُتَحصل عليه بالقوة لن تتوافر فيه من حيث الكيف الصفات المُتَطلبة لسند نظامٍ متصفٍ بالدوام على الأخص[1].

والخضوع المبني على الخوف هو خضوعٌ مجردٌ من التأمل في الأهداف الاجتماعية، ويلقي بالمجموع في حالةٍ من البلادة والجمود، ويوهن أكثر التنظيمات صلاحيةً، وذلك في حين أن الحياة الاجتماعية قد بلغت حداً من التعقيد والتشابك يتطلب من الأفراد أكثر من مجرد الخضوع المستكين، إذ يتطلب منهم تنفيذ الأوامر على نحوٍ يتصف بالتعاون مع مُصدري هذه الأوامر، تعاوناً فيه مبادأةٌ وفطنةٌ وتلقائيةٌ[2].

وقد جُبلت الطبيعة الإنسانية على عدم خضوع الإرادة لإرادةٍ أخرى خضوعاً غير مكرهٍ إلا إذا كانت تلك الإرادة الأخرى تمثل قيمةً عليا، وعندئذٍ يكون في الخضوع عزاءٌ مرده أن الخضوع لن يكون موجهاً إلى إرادةٍ ذاتية، بل إلى إرادةٍ تؤدي مهمتها، أي لرجلٍ وإن كان كالآخرين إلا أنه متقلدٌ سلطةً تدعوه إلى أن يأمر، كما تدعو الغير أن يأتمروا، أي أن واجب الرعية في الطاعة لا يُتَصور إلا متى فُهِم الأمر الصادر على أنه ترجمةٌ لالتزامٍ أعلى.

---

[1] راجع ص198 من الجزء الأول من:

Carré de Malberg: Contribution à la théorie générale de l'Etat.

ورسالة سالفير، ص33 و34، وفلسفة السلطة لـ "ألفريد بوز"، ص42 وما بعدها.

[2] د. نعيم عطية: مساهمة في النظرية العامة للحريات الفردية، ص59.

وقد فهم "ليون ديجي" ذلك خير الفهم عندما أعلن أنه كمفكرٍ واقعيٍ لا يستطيع أن يرى كيف يمكن أن تكون إرادةٌ إنسانيةٌ بذاتها أعلى من إرادةٍ إنسانيةٍ أخرى[1].

فإرادة الحاكم لا تستمد قيمتها من ذاتها، أي من كونها الإرادة الأقوى، بل من كونها الإرادة المعبرة عن شيءٍ يستأهل الانصياع له.

فالتزام السياسي l'obligation politique لا يتولد من الفعل الاجتماعي le fait social في حد ذاته أي قبل القيام بعملية التقويم valorisation، وعلى ذلك فالخضوع لا يمكن أن يُستَخلص منطقياً من ظاهرة القوة الأكبر التي يتقلدها الحاكمون، بل من أساسٍ آخر يجعله أكثر تقبلاً من الضمائر الفردية، وهذا الأساس إنما يوجُد في تصور صلاحية قاعدةٍ ما للبلوغ إلى خيرٍ مرغوبٍ فيه، وأي آخرٍ أفضل من الصالح المشترك الذي هو الفكرة الموجهة في الدولة[2].

ويمكن الاقتناع بهذا الرأي عندما نتساءل عن سبب انصياع المريض لأوامر الطبيب، وعن أساس خضوع التلميذ لتوجيهات مدرسه، ومن ثم تكون الإجابة مقنعةً إلا إذا قلنا أن الخضوع في هذه الحالات مرده صفةٌ خاصةٌ فيمن يخضع لأوامره، ألا وهي صلاحيته[3].

وهنا نصل إلى خصيصة الخضوع للسلطة، أي أحترم القانون لأنني أعتقد في صدوره عن أناس صالحين لإصداره.

---

[1] راجع الصفحة 545 من الجزء الأول من:

Léon Duguit: Traite de droit constitutionnel.

[2] راجع بيردو: مطوله في علم السياسة، جزء ثانٍ، ص278 و279.

[3] د. نعيم عطية: مساهمة في النظرية العامة للحريات الفردية، ص61.

فالفرد لا يخضع بحقٍ إلا لمن يعتقد أنه أعلى منه مقاماً، وإذا كان الصبي يطيع أباه فلأنه يرى فيه مثله الأعلى في القوة والمعرفة، وإذا كان المريض يطيع طبيبه فلأنه يعتقد أن هذا الأخير بعلمه وقدرته قادرٌ على شفائه.

وفي النتيجة فالفكرة الموجَهة هي مبدأ وحدة الجماعة وأساس الرضا بالسلطة، ولا يمكن أن يكون الأمر على خلاف ذلك طالما كانت السلطة تطلعاً إلى المستقبل، ومن ثم كان الشرط الأول للرضاء الشعبي هو انسجام السلطة مع الفكرة الموجهة[1].

[1] راجع بيردو: مطول علم السياسة، جزء ثانٍ، ص215 وما بعدها.

تفاعل الشعب مع الصالح المشترك

«ومسألة سيادة الحاكم وسيادة المحكوم»

هكذا تتضح الوظيفة الحقة للرضاء العام في تقرير التوازن الواجب بين عنصري الصلاحية والسيطرة في حجر السلطة بعدم إبقاء المحكومين لسلطة الحكم في أيدي من لم يثبتوا جدارتهم لها، كما أننا بإقامتنا تبرير السلطة على فكرة الرضائية نضرب نطاقاً واسعاً من القيود تحد من ممارسة السلطة ممارسةً مطلقةً، وتخلق لدى الحاكمين الشعور بالاهتمام المستمر بعدم المساس بالمواطنين مساساً يمكن أن يحملهم على سحب رضائهم عنهم والخروج على طاعتهم[1].

وتتحدر من فكرة الرضائية العامة ضمانةٌ تتمثل في التفرقة بين سيادة الحاكم la souveraineté de gouvernement وسيادة المحكوم la souveraineté de suyestion، أو بعبارةٍ أخرى التمييز بين سلطة الحاكم في الحكم وسلطة المحكوم في اختيار الخضوع للحاكم أو عدم الخضوع له، وهذه سيادةٌ بدورها لأنها تُخضع الحاكم في النهاية.

وبيان ذلك كان الرضاء العام لازماً لممارسة الحاكمين لسيادتهم كانت سيادة الرعية ضمن ضمانةٍ معتبرةٍ للأفراد من عنت السلطة الحاكمة، فتقرر بذلك

---

[1] راجع ص256 وما بعدها من:

Étienne Cayret: Le Procès de l'individualisme juridique Thèse de doctorat , Droit , Toulouse , 1932.

علويةٌ للحرية الفردية على أساس فكرةٍ رضائيةٍ، إذ يكون تقدير شرعية تدخل السلطة الحاكمة في المجالات الفردية من شأم الأمة ذات السيادة المقيدة للحاكمين بغية ضمان اضطراد توافر الرضاء العام بحكمهم[1].

فالتقييد الذي توورده فكرة النظام على السلطة هو تقييدٌ موضوعيٌ limitation objective وليس تقييداً ذاتياً limitation subjective، لأن التقييد الذاتي يفترض أن السلطة تريد ذلك التقييد إرادةً يسهل لها في أي وقتٍ أن تعدل عنه أو تغير فيه لكونه تغييراً إرادياً بحتاً، بينما التقييد الموضوعي يرد كانعكاسٍ للنظام على الذي ينفر أصلاً من التبديل ويميل بطبعه إلى الثبات، فهو تقييدٌ موضوعيٌ لأنه تقييدٌ يرد على السلطة لا من ذاتها أو من داخلها بل من خارجها، وهكذا تتجلى التفرقة بين تقييد السلطة الذاتي وتقييدها الموضوعي.

وتستشعر السلطة المقيدة تقييداً موضوعياً ضرورة الاحترام الذي ينتظره الأفراد منها إزاء حرياتهم، ذلك الاحترام الذي قد يكون جزاء الإخلال به عند الاقتضاء سحب الرعية لرضائها الممنوح للسلطة القائمة بالحكم، مما يجعل السلطة تميل إلى أن تتحدد بسياجٍ موضوعيٍ من النظم وهو نطاقٌ تتحرج من أن تقوضه بعد أن خلقته[2].

وتتراجع فكرة السلطة المبنية على اعتبارها حقاً ذاتياً في الأمر والنهي droit subjectif de commun dement لكي تفسح المجال أما توازنٍ مزدوجٍ un double equilibre يتحقق من ناحيةٍ أولى بين السلطة وحريات أفراد الرعية، وتوازنٌ يحقق من ناحيةٍ ثانيةٍ بين السلطة والنظام، قوةٌ ديناميكيةٌ

[1] د. نعيم عطية: مساهمة في النظرية العامة للحريات الفردية، ص68، راجع موجز هوريو في القانون الدستوري، طبعة 1928، ص89، وكذلك ص38 و58 و97 و109 وما بعدها، من بحث هوريو بعنوان الشعبية la souserainete notionale، طبعة 1912.

[2] د. نعيم عطية: مساهمة في النظرية العامة للحريات الفردية، ص70.

مندفعـةٍ متحركـةٍ وقـوةٍ سـتاتيكيةٍ أي ثابتـةٍ ومحافظـةٍ force dinamique
force statique conservatrice.

وبيان ذلك الحرية هـي توافقٌ مع النظام الذي يتضمن ترتيب ممارستها، يقع على عاتق السلطة ضمان استقرار الأمن، وذلك بكفالة ممارسةٍ للحريات تحقق الصالح المشترك[1].

وهكذا نلمس في الوسط الاجتماعي عملياتٍ من التوازن يجب أن تقوم أساساً بين كلٍ من العاملين الذاتيين les forces subjectives، وهما حريات أفراد الرعية والسلطة، وهذان العاملان يشكلان في المجتمع القوة الديناميكية أو قوة الحركة force de mouvement، ثم تأتي بعد ذلك القوة الستاتيكية أو قوة الاستقرار force stabilisatrice، التي تقوم بدور مقاومة التمادي والإفراط اللذين يلحقان بالقوى المتحركة، وتقف في وجه النشاط المختل للإرادات الإنسانية.

وقوة الاستقرار هذه تتخذ صورةً موضوعيةً ممثلةً في القواعد القانونية والإجراءات والشكليات التي يجب السير على مقتضاها، وإليها تدين الحضارة بما وصلت إليه من خروجٍ من نطاق البربرية والهمجية.

على أن قوة الاستقرار هذه يجب عدم التوسع في تقديرها على حساب العملين الذاتيين حتى لا يصل الأمر إلى حد شل الحركة التي هي قوةٌ حيةٌ خلاقةٌ في الوسط الاجتماعي[2].

يأتي الإنشاء أو الإرساء في الجماعة إذن من جانب أقليةٍ pouvoir minoritoire هي السلطة الحاكمة، وتظهر هنا سيادة الحكومة،

---

[1] راجع رسالة كايريت، ص261.

[2] د. نعيم عطية: مساهمة في النظرية العامة للحريات الفردية، ص71.

بينما الأغلبية pouvoir majoritoire الممثلة في الشعب أو الرعية تتدخل لترقب ذلك الإرساء أو التشييد الذي تأتيه الفئة الحاكمة ولتصدق على تصرفاته ولتعطيها ثقتها أو تسحبها عنها، وتظهر هنا سيادة الرعية أو سيادة الأمة التي تنحصر في أن تكون سلطة ارتضاءٍ أو استنكارٍ أو استهجانٍ.

وبذلك تكون سيادة سلطة إنشاءٍ أو إرساءٍ، وسيادة الرعية سلطة إقرارٍ وتصديقٍ، مع بقاء الكلمة العليا للقوة الخلاقة ممثلةً في الإرادة الواعية للقوة الخلاقة ممثلةً في الإرادة الواعية للحاكمين الذين هم الصفوة السياسية الممتازة l'elite politique في الجماعة، وهكذا تبدو لنا ظاهرتان متداخلتان على قدرٍ كبيرٍ من الأهمية: أولاً علوية القوى المحركة الخلاقة، وثانياً تقييد قوى الاستقرار لتلك القوى المحركة[1].

ولما كانت القلة الحاكمة بما تتصف به من صلاحيةٍ وقوةٍ تخلق الأوضاع القانونية التي تسير عليها الحياة في الجماعة، ولما كانت هذه القلة بحاجةٍ إلى إرضاء المحكومين، ولما كان المحكومون لا يعطون رضاءهم إلا متى كان خلقها للأوضاع القانونية بما يتفق مع كفالة حرياتهم.

وعلى ذلك تأتي النظم القانونية الوضعية مواتيةً للحرية الفردية، كما أنه بمجرد صدور هذه الأوضاع عن الحاكمين فإنها تكتسب وجوداً موضوعياً لما تقتضيه طبيعتها من وجوب الاستمرار والثبات.

ووجودها هذا يقيد سلطان الحاكمين ويحده لأنهم من ناحيةٍ لا يستطيعون التعرض لها من وقتٍ لآخر بالتبديل حسب أهوائهم إذ يعرضهم ذلك لفقدان رضاء الرعية، ولأنهم من ناحيةٍ أخرى بحاجةٍ إلى الاستعانة بنفوذ تلك النظم حتى

---

[1] راجع رسالة كايريت، ص261 و262.

يكتسب حكمهم استقراراً، ويكفل هذا التقيد الخارجي الموضوعي للسلطة ضمانةً معتبرةً لحريات المواطنين[1].

وهكذا يتولد توازنٌ أساسيٌ في الدولة[2]، فهناك سيادة الحكومة، وهناك سيادة الولاء، وهناك سيادة الفكرة الموجهة، وتواجه سيادة الحكومة سيادة الولاء أو الخضوع، فالحكومة التي يجب أن يُنظر إليها على أنها حكمٌ واردٌ على أناسٍ أحرار gouvernement d'hommes libres، وعلى ذلك تواجه سيادة الحكومة سيادة الولاء أو الخضوع ومؤداها على الأخص مكنة الأمة على رفض إعطائها رضائها الاختياري للحكومة القائمة، وسيادة الرعية تحد من سيادة الحكومة بما تحتاجه هذه رضاء الرعية لتستمر في مهمتها، وحد سيادة الرعية لسيادة الحكومة يفضي إلى ضمان الحرية مرةً أخرى.

والسلطة باعتبارها قوةً محركةً تضع النظم، ثم تعود هذه النظم لتحد من السلطة وتقيدها، كما لا يجب الإفراط بالتمسك بتأثير القوى المعوقة على حساب القوى المحركة حتى لا يصل المجتمع إلى الجمود الذي لا يتفق مع طبيعة الحياة.

وعلى ذلك فمدلول السيادة مدلولٌ متجزئٌ متعدد العناصر notion pluraliste et divisible، نصل بفضله إلى إيراد حلٍ لمشكلة التقييد الذاتي، فالسيادة ليست مدلولاً مطلقاً، بل مدلولٌ نسبيٌ شأنها في ذلك شأن الحرية[3].

و**الخلاصة**، فالحكومة على الشعب سلطة سيطرةٍ وأمرٍ متصلةٌ un pouvoir de centrali sation et de commandement

---

[1] د. نعيم عطية: مساهمة في النظرية العامة للحريات الفردية، ص72.

[2] راجع ص298 من رسالة سيمونوفيتش.

[3] موجز هوريو في القانون الدستوري، طبعة 1929، ص86 وما بعدها.

بحاجاته، وبالعكس فالشعب على حكومته سلطةٌ مردها مكنة الرعية على إعطائها رضائها الاختياري أو رفضه عنها، ومتصلةٌ بحاجة الحكومة إلى أغلبية الرعية الاختياري بحكمها، وسلطة الخضوع أو الولاء هذه التي نجد مصدرها في الحياة المدنية les libertés de la vie civile والتي تخص الجماعة الأهلية تصير سيادة خضوعٍ وولاء[1].

وذلك إذا راعينا أن تلك المكنة غير المنكورة تجعل الشعب قوياً كحكومته، فهناك الجماعة الأهلية وهناك الحكومة، وكلٌ منهما عنصرٌ من عناصر الدولة، ولكلٍ منهما سيادته، سيادة الولاء للجماعة الأهلية، وسيادة الأمر والنهي للحكومة، والسيادة الثالثة هي سيادة الفكرة الموجهة.

وتعتبر سيادة الفكرة الموجهة أسمى صور السيادة، وبفضلها تتحقق وحدة السيادة l'unite de la souverainete [2]، ويتوافر للوضع المتخذ صورة الدولة ذات الشخصية المعنوية القانونية، وتتأتى بفضل هذا الترابط بين الأنواع الثلاثة من السيادة التقييد الموضوعي للدولة[3].

هكذا نكون رسمنا صورةً حيةً وإيجابيةً عن دور كلٍ من السلطة الحاكمة ثم السلطة المحكومة في الالتفاف حول الصالح المشترك، لكن ما هي هاتيك العوامل المباشرة التي تساعد على تفتح الرأي العام وازدهاره؟؟.

---

[1] المرجع السابق، ص89.

[2] المرجع السابق، ص91.

[3] تذكرنا هذه النسبية ومواجهة الحقائق بعضها ببعض إلى حدٍ ما بالطابع الذي تميزت به فلسفة مونتسيكو Montesquieu السياسية من قبل، فالسلطة عنده تحد السلطة pouvoir arrete le pouvoir، والحقيقة القانونية لا يمكن أن تكون مطلقةً، وبالتالي لا يمكن أن يكون أيٌ من السلطة والحرية إلا نسبياً.

العوامل المباشرة في إشادة الرأي العام

على ما نعتقد فالقضية في الأساس عمليةٌ تربويةٌ وتقويميةٌ خالصةٌ، تقف على أسس المجتمع وتقويمه وتعسف أسسه القويمة للوصول إلى بناءٍ جديدٍ، وباختصارٍ فالمسألة تربويةٌ خالصةٌ تتفيأ بناء رأيٍ عامٍ سليمٍ وقويمٍ ووطيدٍ أكثر من اكتشاف الأسس الواقعية لما هو قائمٌ وموجودٌ.

فالفرق واسعٌ لما هو ديماغوجيٌ تزييفيٌ قائمٌ على إعطاء جرعاتٍ عرضيةٍ مسكنةٍ غايتها التحذير أكثر ما هو بنيويٌ غايته تعسف الأسس المتخلفة وإقامة مجتمعٍ مبنيٍ على أسسٍ وعللٍ قويمةٍ وسليمةٍ.

فالنهضة العربية يجب أن تقوم على الفرد والتعويل على الفرد، والفرد بدوره لا بد له من الانطلاق من تزويده بالمعلومات والإمكانات الكافية لإشادة النهضة، وإلا كيف ستكون هذه النهضة المبتورة المعتمدة على الخواء والخلاء، إذاً فالعوامل عديدةٌ لإقامة رأيٍ عامٍ مقالٍ سليمٍ وحيٍ يتمكن من حمل راية الفهم والتعليل واكتشاف الخطأ والزيف، ويمضي في الحوار والمناقشة، هذه العملية معقدةٌ ومركبةٌ وقائمةٌ على عدة عناصر، لكننا للتبسيط نوجزها في العاملين الآتيين:

العامل الأول- **حرية الأبناء:**

لا شك أن حرية الأبناء وفعاليتها تلعب أهميةً واسعةً حاسمةً في تشييد الرأي العام وإقامة دعائمه وأركانه، ولا شك أيضاً أن المواطن الصالح هو الذي يساهم بتقديره المستنير في تحقيق الصالح المشترك، فهو حجر الزاوية في هذا التحقيق، والقرار

المستتير هو القرار المُتَخذ بعد التغلغل وراء المظهر الزائف الذي يتراءى للناظر أنه صدقٌ وحقيقةٌ، فإذا كنت أعارض الدولة مثلاً في مسألةٍ كالخدمة العسكرية، فلا يجوز أن أتخذ قراراً بالمعارضة إلا بعد أن أكون قد فحصت تعمق الحقائق التي أقيم عليها مبدأ معارضتي، ويصدق هذا على كافة مظاهر النشاط الاجتماعي، بالتالي فالضرورة الأولى هي التأكد من أن الحقائق التي أبني عليها قراري وسلوكي صحيحةٌ.

على أن عالم الحقائق الذي يحيط بكلٍ منا هو عالمٌ صعبٌ ضخمٌ معقدٌ، ولا يتأتى لأحدٍ منا أن يلم بكل ما في الوجود من حقائق، ولذلك وجب في الجانب الكبير من هذا المضمار أن نَقنَع بما يقرره غيرنا في ذلك، فالحجر على الأبناء من أجل تحقيق مصالح خاصةٍ يسلب المواطن حريته ويحبسه في دائرةٍ محدودةٍ، ومن ثم يقف عقبةً في وجه قيام رأيٍ عامٍ[1].

فامتلاك حقائق الحياة، والقبض على ناصيتها، وكشف الغطاء أمام كل مستورٍ وهتك حجابه هو العميق الذي يزود المجتمع بكل فوهٍ ويمده بكل ضياءٍ من أجل معالجة قضاياه وشؤونه، والمجتمع الذي يُبنى على التضليل والخداع والكذب سرعان ما سينهار وتنهار مقوماته.

---

[1] ويضرب هاورد لاسكي عدة أمثلةٍ في هذا المقام، انظر الصفحة 163 من مؤلفه الحرية في الدولة الحديثة.

وتقول المذكرة الإيضاحية للقانون رقم 156 لسنة 1960 بتنظيم الصحافة في مصر أن ملكية الشعب لأداة التوجيه السياسية وهي الصحافة هي الضمان الثابت لحرية الصحافة الحقيقية بمضمونها الأصيل، وهو حق الشعب في أن يتابع مجريات الأحداث والأفكار، وحقه في إبداء رأيه فيها.

ولا شك أن تحقيق البحث الحر والعقلية المنزهة ليسا بالمهمة اليسيرة السريعة التحقيق وإن كان لنا أن نسجل بهذا الصدد الملاحظات الآتية[1]:

1- ضرورة قيام مؤسسات البحث العلمي التي تتقصى عن الحقائق دون دافعٍ مادي.

2- ضرورة قيام رجل الدين بدوره في التنوير العقلي والإصلاح الروحي على أن يقف أستاذ المدرسة إلى جانبه كتفاً بكتفٍ وساعداً بساعد.

3- قيام وتولي المؤسسات الصحفية أشخاص حريصين على توخي الذمة والأمانة فيما ينقلونه إلى الجمهور من أخبار.

4- قيام تقاليد سليمةٍ للمهنة الصحفية، وتنظيم شؤونها في نقابةٍ يكون لأعضائها مستوىً جيدٌ عند الدخول إليها وأثناء ممارستها.

5- قيام المنافسة المعقولة إلى حدٍ ما وليس إلى أقصى حدٍ في جمع الأنباء ونشرها.

ذلك أن الصحيفة التي تعمل لصالح رأيٍ من الآراء دون العناية بتوخي الحق، سرعان ما تلقى الفشل عندما يكتشف القراء تعارض ما تنشره مع الواقع، فالصحافة والإذاعة والمسرح وغيرها من وسائل التعبير عن الرأي تُعتبر أدواتٍ تثقيفيةً عامةً، ومن الخطأ ألا يولى المجتمع.

هذا ونشير إلى أن تأثيرها على الحرية، وذلك للمحافظة على مستواها العام.

ونرى أن ثمة ثلاثة مبادئ يجب أن توجه مسلك المجتمعات الحرة في هذا المقام[1]:

---

[1] د. نعيم عطية: مساهمة في النظرية العامة للحريات الفردية، ص303.

- المبدأ الأول: منع أي وسيلةٍ من وسائل التعبير عن الرأي من الانحطاط إلى مستوى الغرائز البهيمية، وبالتالي إذا لم يتسن أن نحتم على وسائل التعبير أن تعمل على التسامي بالقارئ أو السامع أو المتفرج فلا أقل من أن يُحرم عليها الإسفاف والتردي فيه.

- المبدأ الثاني: إذا وجب السماح بالتعبير حتى عن أكثر الآراء جرأةً، وبنقد أكثر مسلمات المجتمع وتقاليده استقراراً، فلا يجب لحالٍ من الأحوال السماح بتشويه الحقيقة وزلزلة كيان المجتمع، سواءً بالقول الكاذب أو الامتناع عن تصويب الكذب.

- المبدأ الثالث: من الخطر الإفراط في إلقاء القيود على القول والكتابة، ولكن الديمقراطية تكون منطقيةً مع نفسها عندما تقف في وجه كل نشاطٍ معادٍ لتنظيماتها الأساسية، وعندما تصد الدعاية لمثلٍ أعلى بمختلفٍ عن المبدأ الذي تقوم عليه، ألا وهو مبدأ الكرامة الإنسانية.

مع التنويه استطراداً بأن إشادة المجتمع على أساسا الحرية السليمة والحقة لا يعني خلو المجتمع من بناء النظام العام والآداب العامة وضرورة حمايتها والذود عنهما أي الدفاع عن أساسيات المجتمع ومقومات وجوده.

[1] Michel Debré: Du gouvernement de la liberté , revue de droit public, 1949, p43.

العامل الثاني- **التربية على الحرية:**

علماء النفس يولون أهميةً بالغةً لذكريات السنة الأولى من أعمارنا على مستقبلنا، وأهمية ما نُلَقَنُ، والمستوى العقلي لمن يتولون تلقيننا حقائق الحياة في تكوين عقلياتنا التي نزن بها أمور الحياة.

ذلك أن أفق الشعب ومدى عقليته يتوقفان على الكيفية التي تُدَرَس بها حقائق التاريخ للتلاميذ في المدارس، وعلى ما إذا كان المربون يعودونهم على أن يكونوا جامدي العقلية، أو قادرين على النظر إلى مسائل الحياة نظرةً مرنةً متحررةً.

وهنا لا يسعنا إلا أن نسجل للحرية وبالنسبة لمستقبلها الأهمية القصوى لمضمون المناهج الدراسية ومستوى القائمين بتدريس هذه المناهج[1].

وإذا كان المعلم الذي ينجح في أن يبث في تلامذته التحرر الفكري وسعة الأفق والتعطش إلى البحث عن الحقيقة، يخلق جيلاً من الرأي العام المستنير، فقد وجب أن نجتذب إلى صفوف التدريس الصفوة الممتازة من المثقفين، وأن نغريهم بالمغريات المادية والأدبية على الدأب في مهمتهم والاطلاع بها على ما يرام.

وثمة سماتٌ في اتجاهات التربية الحديثة لها دلالاتها في مجالنا هذا متى قورنت بالاتجاهات التربوية القديمة، ففي ظل الاتجاهات القديمة يتعلم الحدث داخل العائلة كيف يطيع، ولكن الحدث يطيع حينئذٍ سلطةً سابقةً وقائمةً وقد جاء ليجدها مقنعةً فارضةً سلطانها عليه une autorité prexistionte، وعندما يبدأ التعبير عن إرادته وذاتيته نجد ذلك التعبير يتخذ صورة الرفض والتمرد على النظم الموجودة وعلى السلطة القائمة لمجرد الرفض فقط، في حين نجد الأطفال

---

[1] هارولد لاسكي: الحرية في الدولة الحديثة، ص163 وما بعدها، وإريك فروم: الخوف من الحرية، ص208 وما بعدها.

في التربية الحديثة يتخلصون من نفوذ العائلة في سنٍ مبكرةٍ، يعلمون كيف يكونون في مدارسهم فرقاً للدراسة واللعب تضعف ممارسة سلطان المربي عليها، إذ يؤلف هؤلاء الصغار أنديتهم ويعقدون اجتماعاتهم دون رقابةٍ ثقيلةٍ عليهم من مدرسيهم أو ذويهم، وهكذا يتعلم هؤلاء في سنٍ مبكرةٍ كيف يحكمون أنفسهم ويسوسون أمورهم بأنفسهم، وكيف يختارون قادتهم عن طريق انتخاباتٍ يتحملون مسؤوليتها.

وبالتالي فإذا لُقن المواطن منذ نعومة أظفاره الاعتزاز بحريته، واحترام حرية أقرانه، والخضوع على قدم المساواة مع الآخرين لقواعد المعاملة نفسها، ودُرب على حسن اختيار قادته اختياراً حراً مهذباً، فإننا نضمن بذلك إقامة مجتمعٍ حرٍ وطيد الأركان، إذ كلما بكرنا وأسرعنا في تلقين الحدث بتعليم تساند وتعاضد وتواشج الحرية مع السلطة كلما تأكد لنا أنه سيدرك قيمته كإنسانٍ وسيبلغ مبلغ مسؤولياته في سبيل صون قيمته، وهذا ولا شك من أخص مهام المدرسة الحقة، لأن أساس مهمتها هو إعداد المواطن الصالح، والتربية الصحيحة هي التي تقوم على إرشاد النشء على أن أعضاء الجماعة متى عبروا عن إرادتهم تعبيراً حراً أمكنهم تشييد الحكومة التي تكفل وجود الجماعة ووجودهم، وهكذا يتعلمون احترام السلطة الأغلبية والأقلية majorité et minorite على حدٍ سواء، أي يتعلمون احترام السلطة والحرية معاً[1].

وخلاصة حديثنا في هذا المقام أن المجتمع الحر هو ذلك المجتمع الذي يخلق مواطنين أحراراً، وبالعكس فالمواطنون الأحرار قادرون على أن يخلقوا مجتمعاً حراً تكلله وتحلله الكرامة والعزة وبالتالي فهنالك علاقةٌ جدليةٌ بين المواطنين الأحرار

[1] راجع ص41 و42 من مقالة ميشيل دوبريه "حكومة الحرية".

والمجتمع الحر، فالمواطنون الأحرار يخلقون مجتمعهم الحر والعكس فالمجتمع الحر أعضاؤه ينبثقون عبر الحرية ويسهرون عليها.

العامل الثالث- **الحكومة الذاتية self government**:

وما ذكرناه سابقاً ينطبق أيضاً على الكبار فهؤلاء أيضاً ليسوا بأقل من الصغار حاجةً إلى تربيتهم أن يسوسوا أمورهم بأنفسهم، وهذا ما يتأتى إلى حدٍ كبيرٍ بترك الأهالي كل إقليمٍ يدير شؤونه المحلية بأنفسهم، وما يسمى باللامركزية decentrolisotion، إنما هو تربيةٌ للمواطنين على الحرية، لأن المواطنين في المجتمع المحلي يعتادون بذلك على الحكم الديمقراطي السليم، إذ يكونون أقدر على الحكم على المسؤولين من واقع أعمالهم ونتائجها، كما أن ممثلي المواطنين المحليين يشعرون بشكلٍ أعمق بالأعباء التي يلقيها على عاتقهم التفويض الذي خطوا به.
ذلك أن نظام الحكم الذاتي هو مدرسةٌ يتعلم فيها المواطنون فنون تقاليد حكومة الحرية[1].

ويعتبر حكم الشعب بنفسه ومن أجل نفسه أفضل من الحكومة الصالحة التي لا تكون كذلك، إذ أن القواعد المفروضة على الشعب من أعلى أضعف قدرةً على تحقيق الغاية من المجتمع من تلك التي يرفعها الشعب بنفسه إلى مصاف القواعد التي تحكمه.

فالغاية التي تُمارس السلطة من أجلها هي إشباع الرغبات إلى أقصى حدٍ مستطاعٍ، ولتحقيق ذلك يجب أن تُوضع موضع الاعتبار إرادات أولئك الذين تمسهم تلك القرارات، فالوفاء الأكمل بالرغبات يتأتى بالاستشارة الأوفى، وبالمقابل فاستشارة الشعب فيما سيوضع له من قوانين يجعله أكثر تقبلاً للخضوع

---

[1] راجع ميشيل دوبريه: حكومة الحرية، ص42، والدكتور محمد عبد الله العربي: كفالة حقوق الأفراد العامة والحريات العامة في الدساتير، مجلة مجلس الدولة، السنة الثانية، يناير 1951، ص41.

لها ورضاءً بإتباعها، فهو يدرك أن الحكومة إنما توجد من أجل تحقيق أهدافه وإشباع حاجاته، وهذا ما يدفعه إلى تكوين رأيٍ سليمٍ في المسائل العامة، ويعلمه النفور من الأوامر التي يصدرها الحاكمون دون عنايةٍ بمعرفة ما يريده، كما يعوده اليقظة والانتباه إزاء الطرق التي تُمارس عليها السلطة، ومن جهةٍ أخرى فالمواطنون الذين يُدربون على تلك اليقظة يضحون الحراس الأمناء للحريةِ، وما نقوله بالنسبة للحكومة المحلية يمكن أن نقوله بالنسبة للمهن والحرف والصناعات المختلفة، فهيئاتٌ كنقابة الأطباء ونقابة المحامين أقدر بكثيرٍ من الحكومة على توجيه شؤونها الداخلية.

كذلك يجب أن نشمل مبدأ الحكومة الذاتية ليشمل الصناعات، فصناعة النسيج مثلاً يجب أن يُنظر إليها ككلٍ متماسك، وأن يُنظم لكلٍ منها برلمانٌ خاصٌ بها يُمثل فيه أصحاب رأس المال والعمال وجمهور المستهلكين، على أن يقرر هذا البرلمان دأب هذه الصناعة وقواعد السلوك فيها، كما تقرر نقابة المحامين مثلاً آداب مهنة المحاماة وقواعد السلوك فيها .

ويجدر بالبرلمان الأهلي أن يقلد هذه البرلمانات الصناعية أو الحرفية سلطةً تفويضية في وضع التنظيمات الخاصة بكل صناعةٍ أو حرفةٍ، إذ متى مُثل في إدارة كل مصنعٍ أو منشأةٍ تجاريةٍ كبيرةٍ إلى جانب عنصر رأس المال عنصرا العمال والاستهلاك قامت السياسة التجارية والصناعية في البلاد على أسسٍ خاليةٍ من الاستغلال، ومهيأةٍ لوضع حاجات المجتمع موضع الاعتبار والإشباع.

ولا شك أن الحرية عندئذٍ ستكون حريةً متوازنةً، فلا نعتبر انتفاء الإرغام بالنسبة للبعض مع تحميل الآخرين «وهم أغلبية» عبئاً ثقيلاً من الإجبار يفضي إلى اختفاء الحرية بالنسبة لهم مع بقائها امتيازاً أو حكراً موقوفاً على حفنةٍ قليلةٍ من المواطنين هم الرأسماليون، وهذا ما يؤدي إلى ظهور الفوارق الاجتماعية بشكلٍ غير لائقٍ[1].

[1] لاسكي: الحرية في الدولة الحديثة، ص88.

وبهذا الأسلوب يتعمم التضامن والتماسك والتواشج والمحبة والتساند، ويصبح المجتمع كلاً واحداً إذا اشتكى عضوٌ تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى.

العامل الرابع- أصالة منهج الاعتماد على إعلانات الحقوق:

فالمبتدأ يكون بأعرض دائرةٍ في حياتنا ألا وهي فكرة إعلانات الحقوق، ثم تضيء تلك الدائرة مروراً بالقواعد الدستورية، فالتشريعية فاللائحية....الخ، هذه الدائرة الأساسية العريضة يجب أن تكون ثابتةً وجليةً وواضحةً في حياتنا، وبالتالي فهي من الوضوح الذي لا يدع مجالاً للشك.

إن فكرة إعلانات حقوق المواطنين les declarations des droits des citoyens تقوم على الإيمان بأن ثمة حرياتٍ لها قدسيتها الأمر الذي يقتضي تسجيلها في وثيقةٍ لا يمكن «دستورياً» حتى للسلطة التشريعية المساس بها إلا بإتباع إجراءاتٍ خاصةٍ غير ميسرةٍ في كل وقتٍ ولأي سببٍ.

ولعله من الجدير بالإشارة إلى أنه من الأهمية بمكانٍ كفالة الحريات وتسجيلها في وثيقةٍ يُنظر إليها على أنها أسمى من القوانين كافةً، إذ أن ذلك التقليد والنهج الاجتماعي من شأنه أن يجعل الشعب يقظاً وحساساً ومنتبهاً إلى ما يعد خروجاً من جانب الحاكمين عن السلوك القويم، وذلك لما يحيط بتسجيل إعلان الحقوق من قدسيةٍ ومهابةٍ.

حتى ولو لم يتأت للحريات المسجلة في إعلانات الحقوق التحقيق العملي، إلا أن ذلك لا ينتقص من قيمتها النظرية valeur théorique إذ أن تلك النصوص تبقى عاملاً من عوامل حث الشعوب وتنويرها وهدايتها un élément de l'éducation des masses وتحتفظ رغم ذلك بقيمتها التوجيهية valeur éducative [1].

[1] ميركين جوتزفيتش: الاتجاهات الدستورية الحديثة، ص89 و90.

ولقد أثبتت التجارب التاريخية أنه ليس لهذه الإعلانات من قوةٍ إلا بقدر تشبث الشعب بحرياته والتمسك بها[1] الحاجات الملحة راغبين بقيمة لأن تلك القيمة قيمةٌ حتميةٌ طبيعيةٌ.

ولما كانت اليقظة الدائمة هي ثمن الحرية[2]، لذلك يصبح من الضروري التنبيه والتذكير دائماً بمبدأ الحرية، وليس ثمة أنجع من ذلك من الدور الذي تلعبه في ذلك الوثائق الدستورية ذات المنزلة العليا مثل إعلانات الحقوق ومقدمات الدساتير.

وترداد الوثائق الدستورية ذات المنزلة العليا مثل ما نقلت ديباجة إعلان استقلال الولايات المتحدة الأميركية:

"la proclamation de l'indépendance de etats unis"

الصادر في 4 من تموز 1776 وما أوردته مقدمة دستور الجمهورية المصرية المعلن في 16 من حزيران 1956 من شأنه أن يهيئ وعياً قومياً مناسباً للحرية الفردية بما يغرسه في الأذهان من إيمانٍ عميقٍ بعقيدة الحرية.

فقد جاء في ديباجة إعلان استقلال الولايات المتحدة الأميركية ما نعتبر الحقائق التالية أمراً واضحاً من تلقاء نفسه، فالناس كافةً خُلقوا متساوين، والخالق قد حباهم حقوقاً مؤكدةً غير قابلةٍ للتخلي عنها، ومن ضمنها الحياة والحرية وتقصي السعادة، ولضمان هذه الحقوق شُيدت الحكومات التي تستمد سلطتها المشروعة

[1] لاسكي: الحرية في الدولة الحديثة، ص76 وما بعدها.

[2] راجع ص53 و54 من:

The Spirit of Liberty: Papers and Addresses of Learned Hand, collected by Irving Dillard (Alfred A. Knopf 1952).

من رضاء المحكومين، فإذا صارت حكومةٌ ما مهما كان الشكل الذي تتخذه هدامةً لتلك الأغراض، كان من حق الشعب أن يعدلها أو يلغيها، وأن يقيم محلها حكومةً جديدة.

وتقتضي الحكمة في الواقع ألا تغير الحكومات التي قامت منذ مدة طويلة لأسبابٍ تافهةٍ أو عابرةٍ، وقد أبانت كافة التجارب أن البشر أكثر استعداداً لتحمل ما يمكن تحمله من شرورٍ من أن يقتصوا لأنفسهم بإلغاء الأوضاع التي ألفوها .

ولكن إذا ما اضطرد التعسف وسوء استعمال السلطة بشكلٍ يدل على أن الهدف هو إخضاع الأفراد لحكمٍ مستبدٍ مطلقٍ فإن حقهم بل واجبهم هو إسقاط مثل هذه الحكومة وتنصيب حماةٍ جددٍ لسلامتهم المستقبلية[1] .

وجاء في مقدمة دستور الجمهورية المصرية المعلن في 16 من كانون الثاني 1956، العبارات الآتية التي تهز أعمق المشاعر والمتضمنة ما يلي: ((نحن الشعب المصري الذي انتُزع حقه في الحرية والحياة، بعد معركةٍ متصلةٍ ضد السيطرة المعتدية من الخارج والسيطرة المستغلة من الداخل.

نحن الشعب المصري الذي تولى أمره بنفسه وأمسك زمام شأنه بيده، غداة النصر العظيم الذي حققه بثورة 23 من يوليو 1952، وتوج به كفاحه على مدى التاريخ.

---

[1] راجع في وثيقة إعلان الاستقلال ص58 وما بعدها من:

André TUN et Suzanne TUN: Le système constitutionnel des Etats-Unis Amérique Tome II Le système constitutionnel actuel, Paris Domat-Monchrestien, 1954.

وكذلك صفحة 16 وما بعدها من الجزء السادس من:

Joseph Delpech et jolien loferiere: les constitutions moderns sirey, 1943.

نحن الشعب المصري الذي استلهم العظة من ماضيه واستمد العزم من حاضره فرسم معالم الطريق إلى مستقبلٍ متحررٍ من الخوف، متحررٍ من الحاجة، متحررٍ من الذل.

نحن الشعب المصري الذي يؤمن بأن لكل فردٍ حقاً يومه، ولكل فردٍ حقٌ في غده، ولكل فردٍ حقٌ في عقيدته، ولكل فردٍ حقٌ في فكرته، حقوقٌ لا سلطان عليها أبداً لغير العقل والضمير.
نحن الشعب المصري الذي يقدس الكرامة والعدل والمساواة باعتبارها جذوراً أصيلةً للحرية والسلام...
نحن الشعب المصري نملي هذا الدستور ونقره ونعلنه، بمشيئتنا وإرادتنا وعزمنا الأكيد، ونكفل له القوة والمهابة والاحترام)).

ولا شك أن مثل هذه العبارات المضيئة الحارة الباعثة للأمل التي تسجلها وثاقٌ دستوريةٌ سامية المكانة تبني وتقيم وتمثل مداً شعبياً يملي من قدر ومكانة الحرية ويبعث من حولها جواً من المهابة والاحترام، فإذا حدث أن ارتد بعض الحاكمين عن تلك المنزلة الدستورية الرفيعة فذلك يولد شعوراً دفيناً بالحسرة والمرارة في صدور أبناء الشعب الذين علقت بأذهانهم وقلوبهم تلك العبارات الجليلة الوضاءة، وهذا الشعور بحد ذاته يبشر بأن ثمة رأياً عامً قد بدأ يتبلور لصالح الحرية.

العامل الخامس- **الإيمان بالعقل**:
لعل أكثر ما يعلي كرامة الإنسان وينصب قامته شامخةً هو الإيمان بالعقل، ومن ثم فإعلاء هذا الإيمان وتمجيده هو إعلاءٌ لقدر الإنسان وحريته، وكلما بسط هذا الإيمان نوره على الجماعة، وكلما قيض الله لجماعة حاكمين تغلغل فيهم الإيمان بالعقل كلما لقيت حريات المواطنين الفهم الصحيح والضمان الأوفى، وينطوي الإيمان بالعقل على الإيمان بأن كل ما هو ناقصٌ وجائرٌ في هذا الوجود يمكن بالتأمل فيه وسبر أغوار حقيقته أن نصل إلى جعله أكثر إتقاناً وصلاحيةً ونفعاً، ومن ثم ينطوي على الإيمان بقدرة الإنسان على تطوير أوضاعه الاجتماعية

والاقتصادية والسياسية وغيرها نتيجة موالاة البحث والعناية بالدراسة، فالإيمان بالعقل يلازمه الإيمان بإمكان التطور والتقدم نحو عدالةٍ أوفى وسكينةٍ أكمل.

وإذا آمنا بأن مفهوم الصالح المشترك بحاجةٍ إلى الاستجلاء الدائم والتقصي بلا كللٍ عن واقعه وتفاصيله الملائمة لكل زمانٍ ومكانٍ، وإذا آمنا أيضاً بأن أداة استجلاء جوانب ذلك الصالح المشترك هي عقولٌ تُشحذ في سبيل الوصل إلى ذلك، وأن هذه العقول ليست كاملةً، فإننا ندرك أن ثمة قدراً كبيراً من التسامح لا بد من تحقيقه في المجتمع الصالح.

إن كل مواطنٍ يجهر مخلصاً نزيهاً بما يتصور أنه ما يجب أن يكون عليه الصالح المشترك يقدم خدمةً مباشرةً أو غير مباشرةٍ لمجتمعه، ولعل أفضل سبيلٍ لإغراء كل العقول على أن تتفتح وتجود بما عندها هو إرساء اليقين بأن التسامح سيقي أصحاب القرائح المتفتحة من شر ردود الفعل العنيفة الهوجاء.

إن التقصي والتعمق والسهر الدائب على الصالح المشترك الحق يتطلب التجمل بالصبر ورحابة الصدر وعدم استعجال النتائج استعجالاً أرعن ومناقشة كل الآراء التي يدلي بها المواطنون المخلصون، ولا يمكن أن يتحقق صالحٌ مشتركٌ جديرٌ بالاعتبار بين قومٍ تجمدت نظرتهم إلى أنفسهم وإلى محيطهم وإلى نظمهم وأوضاعهم وعلاقاتهم، كما لا يمكن ذلك بين قومٌ تكتسحهم الرغبة الطاغية في تغيير كل شيءٍ في الحال[1].

إن الصالح المشترك عملٌ إنسانيٌ من إبداع العديد من العقول، ولكي يحتفظ بجدته وشبابه فهو بحاجةٍ إلى جهدٍ دائبٍ من الابتكار والمبادأة، وقد تكون صراحة الساخطين الصادقين في سخطهم على القيم السائدة أجدى للصالح المشترك من

---

[1] راجع الأستاذ محمد عبد الله محمد: في جرائم النشر، طبعة القاهرة 1951، ص90 وما بعدها، ومقالة للأستاذ غالي شكري بعنوان "حرية الرأي " بمجلة "حوار، العدد السابع، أيلول 1963، ص6 وما بعدها.

نفاق المتظاهرين، وكثيراً ما تفيد المعارضة القيم الإنسانية الحضارية أضعاف ما يفيدها تزمت المتزمتين وجمود تصوراتهم لما يجب أن تكون عليه الحياة العامة.

على أنه مهما كان سخط الساخطين ومهما بلغت معارضة المعارضين فإن تفسير الصالح المشترك بحاجةٍ إلى إشاعة جوٍ شعبيٍ من الثقة والمحبة والأخوة.

ويجدر أن يعود المجتمع، حكاماً أو محكومين، مؤيدين أو معارضين، على وضع المودة الاجتماعية والثقة المتبادلة موضع الاعتبار، بل وعلى تنمية تلك المودة أو على الأقل الحيلولة دون تلاشيها من النفوس تماماً، وبذل الجهد الصادق المخلص لفهم آراء الآخرين ووجهات نظرهم[1].

[1] راجع دي جوفينيل ص173 و174:

ولقد كان أساس المودة الاجتماعية l'amitié sociale في المدن القديمة وعلى الأخص في اسبارطة الإغريقية، هو التشابه، فقد كان المواطنون يُصبون منذ الصغر في قوالب واحدةٍ، يفكرون ذات التفكير، ويمجدون ذات المثل، ويحيون ذات النمط في الحياة، أما في المجتمعات الحديثة فالمودة الاجتماعية تستمد قسطاً من مقوماتها من عمل السلطة.

وبمعنى أن الأخوة الاجتماعية تنجم عن تطهير السلوكيات المختلفة من نوازع الاعتداء على الغير، بحيث لا يلقي كلٌ من الآخرين سوى الخدمة والعون، أما التعديات فهي مردودةٌ على أصحابها.

عوامل التقارب الاجتماعي

facteurs de rapprochement sociale

هـي تلـك العوامـل الـتي تكفـل أن تزيـل مـن نفـوس المـواطنين لـواعج الضـغن والأحقـاد الـتي يمكـن أن تصـبغ حكمهـم علـى المسـائل العامـة بطـابع الصـراع والتطاحن، ولا يمكن أن يقوم في المجتمع رأيٌ عامٌ جديٌ إلا عندما يوجد بين أبناء ذلك المجتمع نوعٌ من التقارب الاجتماعي الذي يولد تقارباً في الاهتمام بالمشكلات الاجتماعية.

ذلك أن الناس يختلف تفكيرهم باختلاف أسلوب حياتهم، فكيف لهذا المجتمع – المتفاوت عمقاً في مستويات الحياة» أن يحقق الاتفاق بين أبنائه سواءً لجهة الغايات أم الوسائل؟.

إن المجتمع الذي يعوزه التقارب الاجتماعي لا يمكن أن يتكون فيه رأيٌ عامٌ ملائمٌ للحرية، إذ أن ذلك المجتمع إنما يعيش في حالةٍ من الخوف المتصل والشعور بدنو الخراب[1].

نخلص من هذا إلى أن انتفاء ذلك الرضاء خطرٌ على الصالح المشترك لأنه إذا تكاثر الاهتمام بحاجةٍ معينة، فإن إنكار أهمية تلك الحاجة من جانب الأقلية المستبدة لن يكون فعالاً في إهدارها.

ولا شك أن التحكم في المجتمع سواءٌ أكان من جانب الأقلية أم الأغلبية يسبب قسطاً من الصراع والتطاحن يحول دون التقارب الاجتماعي المولد للرأي العام المثمر.

---

[1] لاسكي: الحرية في الدولة الحديثة، ص191، وكذلك ص93 و115 من المرجع السابق، لإريك فروم.

وتحكم الأقلية بالأغلبية يكون حيث تقوم الارستقراطية في المجتمع، وتقوم عادةً هذه الطبقة بسبب عدم التقارب الاقتصادي، إذ أنه يفضي إلى هوةٍ من التباعد في الرأي العام بين من لهم those who have وبين من ليس لهم those who have not أي المُستغِلين والمُستغَلين.

التقارب الاقتصادي

يجب التأكيد أولاً أنه في أية جماعةٍ لا يكون اهتمام الأفراد فيها بإقرار الحرية متساوياً إلا بقدر تساوي النتائج المترتبة على إقرارها، ولذلك فالإحساس بالتضامن the sense of solidarity يأتي فقط عندما تلحق نتائج العمل المشترك الجميع بشكلٍ متساوٍ[1].

وهذا يوضح لنا فهم إحدى المشكلات التي تثيرها دراسة الرأي العام، فمهمة الحرية في مجتمعٍ لا مساواة فيه ليست مهمةً سهلةً، ومستقبلها فيه ليس مستقبلاً مضموناً، وبالتالي فالمجتمع الذي تنعدم فيه المساواة وتعمه الفوارق الجسيمة ينتهي به الحال إلى إنكار الحرية.

فمثل هذا المجتمع في مجموعه يخشى المنطق لأنه يعني مناقشة علة الفوارق الاجتماعية ممثلةً في الامتيازات التي يتمتع بها البعض على حساب الآخرين، ويقلل أصحاب هذه الامتيازات الذين يمكن أن نسميهم بالأرستقراطية من شأن آلام الآخرين ومتاعبهم لأنهم لا يشعرون بها، ويمجدون صفاتهم حتى يستشعروا

---

[1] لاسكي: الحرية في الدول الحديثة، ص170، وانظر بالنسبة للشقاق بين الطبقة البرجوازية والطبقة العاملة، بعد تكاتفهما في أواخر القرن الثامن عشر ضد الطبقة الإقطاعية، ص263 وما بعدها من: مؤلف روجيه غارودي عن الحرية.

الثقة في أنفسهم، ويبدو الحاكمون في مجتمعٍ كهذا في أعين رعاياهم كأنهم أحياءٌ في عالمٍ آخر.

ومن ثم تفتقر الروابط بين الحاكمين والمحكومين إلى الشعور الحيوي بالأخوة، ويُحمل كل تعبيرٍ عن موقف النفور هذا، تحت ضوءٍ من المنطق الجنوبي، على أنه تهديدٌ للحاكمين وعملٌ غير ولائيٍ قبلهم[1].

فالمجتمع الذي لا توَزَع فيه ثمار العمل حسب الجهد المبذول يكون فيه العنف هو النهاية التي لا مفر منها، وليس أمام المجتمع لتفادي هذه النتيجة سوى أن يتبع ما يمليه المنطق السليم وإلا كان الخراب متوقَعاً، وحكم المنطق هو الحكم الوحيد الذي يمكن أن تتأتى فيه الحرية، وذلك لأن الاعتراف بأن مقتضيات المنطق أعلى من كل ما عداها يجعل إعادة روح التفاهم أمراً ممكناً.

وإذا كانت أسس المجتمع منطقيةً فإن الناس لا يكونون مستعدين للشقاق حول التفاصيل، وإنما بالعكس عندما تكون الأسس نفسها غير منطقيةٍ فإن التطاحن حول التفاصيل يتضخم إلى تطاحنٍ حول المبادئ، ويكون الطريق الوحيد للتخلص من هذا الجو المسموم هو الاستعداد للتخلي عما ليس من المقبول عقلاً الاحتفاظ به.

ولقد أصاب الاشتراكيون كبد الحقيقة عندما وصفوا المجتمع المؤلف من أقليةٍ من أصحاب رؤوس الأموال وأغلبيةٍ ممن لا يملكون من رؤوس الأموال تلك شيئاً بأنه مجتمعٌ من المستغِلين والمستغَلين، ونعتقد أن الحرية في هذا المجتمع سوف لن تكون أمراً يشغل بال المتولين للسلطة فيه، إذ أن الذي سيشغلهم أولاً وآخراً هو البحث عن أفضل الوسائل للاحتفاظ بالسلطة بين أيديهم، ولن يكون سماحهم بالحرية إلا في خطوطها العريضة فحسب، أما إذا هددت الحرية احتكارهم للسلطة فلن يعدموا الوسائل للقضاء عليها باسم المحافظة على النظام الاجتماعي.

---

[1] المرجع السابق، ص191 وما بعدها.

ولا يمكن أن يخلو المجتمع الذي يقوم على عدم المساواة الاقتصادية من الصراع والصدام، فإن اقتناء الثروة يعني اقتناء عديدٍ من الأشياء التي تجعل الحياة هانئةً، ولا مفر أيضاً من أن يولد الحسد الحقد والكراهية، ومن ثم ينزع المحرومون إلى الكفاح من أجل الظفر بما ليس لديهم، بينما ينزع الآخرون إلى الاحتفاظ بما لديهم، وعندئذٍ تضحي العدالة هي قانون الأقوى، وتسمى الحرية عملاً ما يسمح به هذا الأقوى، بينما تكون الحرية التي يشتهيها الفقير في مجتمعٍ كهذا هي الرغبة في التمتع بالأشياء التي يتمتع بها الأغنياء أصحاب السلطة.

فالمجتمع الذي لا مساواة فيه في توزيع ثمار عملياته الاقتصادية ينتهي به الحال إلى إنكار الحرية كقاعدةٍ لوجوده، وتضحي فرصة المنطق للانتصار في مجتمعٍ غير متكافئٍ هي بالضرورة ضئيلةٌ جداً، لأنه متى تعارض المنطق مع المصلحة الخاصة، وعلى الأخص فيما يتعلق بشؤون الملكية، فالناس تعميهم العاطفة فلا يرون الحق، وبالتالي فإنهم يرون ما يودون أن يروه، ويتخذون كحقيقةٍ ما يخدم الغاية التي يريدون أن تُكتَب لها الغلبة.

وهكذا فإن مناقشة المبادئ غير الرئيسية يمكن أن تكون مُيسرةً ومستفيضةً، أما مناقشة المبادئ الرئيسية فإنها عندما تمس جوهر النظام الاجتماعي القائم في مجتمعٍ ما تلقى كل صعوبةٍ، بل وكل اعتداءٍ من جانب السلطة الحاكمة، وبعبارةٍ أوضح فإن مهاجمة الطبقة الحاكمة يثير غضبها، وعلى الأخص فيما يتعلق بالملكية، وسرعان ما تخطو إلى حيز التطبيق في هذا الجو نظرية منطق الدولة le théorie de la d'E tat، أو بعبارةٍ أصح نظرية تحكم الدولة، ويقوم نفورٌ متبادلٌ بين الحرية وبين نظرية تحكم الدولة، لأن هذه الأخيرة تعني ابتداء استبعاد

المناقشة المتعقلة rational discussion ولا تُستهدف العدالة ولا الحقيقة بل حمل الخصوم على التسليم بالقوة[1].

وإذا كان الفيلسوف أفلاطون Platon في مؤلفه **القوانين** les lois قد عدل عن التمسك بالشيوعية المطلقة التي ميزت جمهوريته المثالية، وذلك حتى يمكن أن تلقى نظريته التطبيق في المجتمع الواقعي المحيط به، إلا أنه ظل متمسكاً بضرورة المساواة، حتى أنه أعلن أنه لا يجوز لأحدٍ في الدولة أن يقتني ثروةً تزيد على أربعة أمثال ما يقتنيه أفقر فردٍ فيها.

والذي حدا به إلى التمسك بمبدأ المساواة على هذا النحو أن الفوارق الاقتصادية الجسيمة لا تتحقق معها وحدة المصلحة في الجماعة unity of interest in the community وينعدم بذلك الأساس المشترك الذي يمكن أن يسعى المواطنون على أساسه إلى استهداف مُثُلٍ موحَدةٍ، إذ تكون حياة قلةٍ من أفراد الجماعة مغايرةٍ جداً لحياة الأغلبية، فلا يتحقق التوافق بالنسبة للمسائل الاجتماعية في جوٍ سلمي، واختلاف حياة تلك القلة عن حياة الأغلبية يعني أن هذه القلة ستخشى دائماً على امتيازاتها، وأن الأغلبية ستحسد الأقلية على تلك الامتيازات، ولا يقتصر الأمر على أن الذين يعيشون عيشةً مخالفةً لعيشة الآخرين يفكرون تفكيراً مغايراً لتفكيرهم، بل إن الذين يشتد اختلاف حياتهم عن حياة الآخرين يفكرون تفكيراً معارضاً لتفكير هؤلاء.

وهذا التعارض مآله أن ينتهي إلى العنف اللهم إلا إذا كانت سيطرة القلة على الأغلبية هي سيطرةٌ شبه تامةٍ، أو لحق هذه السيطرة تلطيفٌ مستمرٌ بمنح

---

[1] لاسكي: الحرية في الدولة الحديثة، ص176 و177.

الآخـرين أقسـاطاً مـن هـذه الامتيـازات إلى حـد الوصـول إلى التخفيـف الفعلـي للفوارق[1].

هذا ونشير إلى أن كتاب الديمقراطية عُني بإبراز أن المساواة هـي المفتاح إلى فهـم معنـى الديمقراطيـة، وقـد بـين هـؤلاء أن المجتمـع الـذي يقـوم علـى فـوارق اقتصاديةٍ جسيمةٍ يفضـي إلى قيـام طبقـةٍ أرسـتقراطيةٍ تعيش في قوقعـةٍ حبيسـة أرسـتقراطيتها وبالتـالي يبلـغ الخطـر ذروتـه منـذ أن يأخـذ النـاس في التسـاؤل عـن شرعية سلطتها، فهي حينئذٍ لا تعرف كيف تتصرف بحكمةٍ في اللحظة التي تكون فيها في أمس الحاجة إلى التصرف الحكيم.

فالأرسـتقراطية لا تفهـم ولا تتقبـل الأفكـار الـتي تنبـع مـن خارجهـا، وتميـل إلى اعتبارها تافهةً إذا أُعلنت بطريقةٍ وادعة، وخطرةٍ إذا أُعلنت بعنفٍ، ويدور بخلدها أنها عندما تتصرف عن شهامةٍ أو إحسانٍ أو طيبةٍ، إنما تأتي التصرف عن تفضلٍ لا عـن عدالـةٍ، ولا يقـف الأمـر حـد أن تقصـر الأرسـتقراطية اهتمامهـا علـى مصالحها، بل إنها بامتهانها المستمر للشعب تفضي إلى إيهامه بقصوره.

فحكم الأرستقراطية ينمي روحاً من المهانة بين الشعب لطول إهمال مصالحه دون أن يعرف هذا الأخير علة شعوره بالمهانة، وبالتالي يكون الشعب غير قادرٍ على تولي شـؤونه بكيفيـة فطنـة منسـقة، ولا يعـرف كيـف يعبر عـن حاجاتـه بدقـةٍ، وبعبـارةٍ مـوجزةٍ فـإن الأرسـتقراطية تحـرم رعاياهـا مـن الشخصـية السـليمة ومـن الشـعور بالمسؤولية.

[1] لاسكي: الحرية في الدولة الحديثة، ص177 و178.

دور فكرة التشريع الاجتماعي والاقتصادي

في التخفيف من عدم التقارب الاقتصادي

لقد كان ذلك التصدع في البنيان القومي الذي يولده عدم التقارب الاقتصادي بما يفضي إليه من تطاحنٍ بين الطبقات وتوترٍ في الرأي العام مرده إلى تخلخل التوازن الاجتماعي هو الشغل الشاغل للاتجاهات الدستورية عقب الحربين العالميتين الأولى والثانية، تلك الاتجاهات التي عُرفت باسم الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية la démocratie sociale et économique وباسم الحقوق الاجتماعية والاقتصادية les droits sociaux et économiques تارةً أخرى.

مضمون التشريع الاجتماعي والاقتصادي:

والواقع أن مضمون التشريع الاجتماعي والاقتصادي la legislation sociale et économique يختلف من دولةٍ إلى دولة بحسب اختلاف ظروفها ومطالبها الاجتماعية والاقتصادية، على أن ذلك المضمون المتغير يظل في الفكر الدستوري المقارن اتجاهاً من اتجاهات الشعوب المتمدينة نحو تصحيح الأوضاع الاجتماعية وإزالة الفوارق الاقتصادية لبلوغ حياةٍ أفضل وأكرم لأفرادها خاصةً وللجنس البشري عامةً.

ومهما كان ما يتسم به مضمون التشريع الاجتماعي والاقتصادي من اختلافٍ وتغيرٍ، إلا أنه يمكننا على أي حالٍ من أن نرسم صورةً تقريبيةً لذلك التشريع في الوقت الحاضر، وأن نوجز مضمونه في القانون العام فيما يلي[1]:

---

[1] راجع موجز بيردو في الحريات والحقوق، ص289 وكذلك ص93 وما بعدها، من مؤلف "جاك مارتين" بعنوان **حقوق الإنسان والقانون الطبيعي**، ومؤلف جورج جورفيتش بعنوان **إعلان الحقوق الاجتماعية**، وص170 وما بعدها من رسالة "روبير دوجا" بعنوان **اتجاه الحقوق الفردية نحو الاشتراكية في القانون الدستوري المعاصر**.

1- يدور التشريع الاجتماعي والاقتصادي حول فكرة الأمن الاقتصادي:

وهو ما استوجب الاعتراف للعامل بعملٍ نافعٍ يحفظ له كرامته ويقيه من مهانة الاستجداء، ويتناسب مع كفاءته ويضمن له أجراً يكفل له حياةً لائقةً، إذ أن عمل الإنسان وجهده ليس سلعةً تخضع لمجرد قانون العرض والطلب، ومن ثم وجب أن يكون الأجر الذي يتقاضاه العامل لقاء عمله من مقتضيات تمكينه وعائلته من الحياة في المستوى الإنساني اللائق في حدود الأوضاع العامة للمجتمع، كما تستوجب فكرة الأمن الاقتصادي ترتيب نظمٍ للتأمينات الاجتماعية ضد الشيخوخة والعجز والبطالة وحوادث العمل[1].

وقد لحق مدلول الحرية العامة تغييرٌ جوهريٌ منذ الحرب العالمية الأولى، وذلك التغيير مرده على الأخص، التغيرات التي لحقت المحيط الاقتصادي الذي يعيش فيه الأفراد، فقد حل الأجر محل الملكية تبعاً لاتساع الصناعات الكبيرة، وأضحت الكثرة الغالبة من أفراد الجماعة عمالاً ومستخدمين وأجراء، وانعكس ذلك على تصور مدلول الحرية ويكفي أن يغلق المصنع أبوابه حتى ينقطع عن العامل مورد رزقه ويضحي مهدداً بالبطالة والفاقة والعوز.

ولذلك أصبحت فكرة الأمن المادي تشغل جانباً كبيراً من الاهتمام العام، ولو كان ذلك على حساب الحرية التقليدية، وأضحى الفرد يفضل أن يتخلى عن جزءٍ من حريته في سبيل البلوغ إلى قسطٍ أوفى من الأمن الاقتصادي أو المادي، ولم تعد الحرية هي تلك الهدف أو المقصد لذاته، بل هي الوسيلة التي تمكن الفرد من الوصول إلى الرفاهية عبر الأمن المادي والاقتصادي.

---

[1] راجع مقالة للدكتور خيري عيسى بعنوان "المواطن والدولة في عشر سنوات" بالمجلة المصرية للعلوم السياسية، يوليو 1962، ص184 و185.

2- كما يواجه التشريع الاجتماعي والاقتصادي الشروط المحيطة بالعمل: les conditions du travail، وهي الشروط التي تكفل للعامل إنسانيته كتحديد ساعات العمل وفترات الراحة وتوفير الاشتراطات الصحية في المصانع ومحال العمل، وحماية الأمومة والطفولة، كما ترد في هذه الناحية الشروط الاجتماعية التي تكفل للعمال نماءهم الأدبي والمعنوي، وتيسر لهم فرص الحياة[1].

3- التشريع الاجتماعي والاقتصادي عواملٌ وضمانات احترام:

وهذه تنحصر في ثلاثةٍ:

أ- حرية العمل: وتتضمن إلغاء كل ما يعوق الفرد من اختيار الوظيفة أو العمل الذي يروقه، وترتبط بالتشريع الاجتماعي والاقتصادي العودة مرةً أخرى إلى تأكيد مبدأ أصوليٍ هو الحرية الشخصية من ناحية إلغاء الرق والسحرة travail force، وعلى الأخص من الناحية التي تتخذ فيها الحرية الشخصية مظهر اختيار الفرد للعمل الذي يؤديه، هذا المظهر الذي يرتبط بالتزام الحديث الواقع على كل فردٍ في المشاطرة في أعباء المجتمع الذي يعيش فيه، وهذا الاختيار إذا لم يعقه انخفاض الإمكانيات المادية للعمل من ناحيةٍ، وتعطيل سطوة الحياة الجماعية للنشاط الفكري من ناحيةٍ أخرى يضحي الترياق الفعال لتلك العبودية التي يمجها الاشتراكيون والتي تتمثل في استغلال الإنسان للإنسان، وهو ما ينحصر

---

[1] كالتعليم والثقافة والتدريب المهني.

في سيطرة فردٍ على فردٍ لا للمصلحة المشتركة بل لمصلحة الأول خاصةً، وبهذا يجور الأول على ما هو ثمرة مجهود الثاني دون وجه حقٍ[1].

ب- الحرية النقابية: وتهدف إلى تمكين طوائف العمال من مناقشة شروط العمل على قدم المساواة مع أرباب الأعمال، إذ يرتبط ما للعامل بالنظر إليه في حد ذاته بما للجماعة العمالية، وتعتبر الحرية النقابية قوام حركة التطور نحو تنظيمٍ اقتصاديٍ جديدٍ.

ت- تنظيم الملكية: التنظيم الذي يلزمها بخدمة الأغراض الاجتماعية ويمنع تحولها إلى الاستبداد والاستغلال، ويكفل تحقيق الرخاء العام.

ولقد خلق تضخم الشخصية المعنوية وفكها للروابط المباشرة بين الفرد والمال نوعاً من الملكية مغايراً للملكية الفردية المألوفة، هي الملكية الرأسمالية التي لا تتفق في جشعها مع المصلحة المشتركة، ولا تتماشى مع الغاية الأصلية المرجوة من الملكية، بحيث يمكن أن نقول أن هذه المسألة هي المصدر الذي تتحدر عنه كثيرٌ من الإجراءات التي تُعتبر في نظر البعض اعتداءاتٍ على الملكية التقليدية بينما يعتبرها الآخرون وهم مفكرو الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية، الحدود والحواجز التي تقف في وجه انحرافات الملكية[2].

وإذا كان الرأسماليون قد احتجوا قبل الاشتراكيين بأن للإنسان غريزةٌ متأصلةٌ فيه هي غريزة الملك، فإن هذا صحيحٌ ولا ينكره الاشتراكيون، وإنما كل ما في الأمر أنهم يريدون أن يبدلوا في شكل هذه الملكية لا في جوهرها، وأن يضعوا الملكية في

---

[1] جاك مارتين: حقوق الإنسان والقانون الطبيعي، ص107.

[2] انظر موجز بيردو في الحريات والحقوق، ص316 وما بعدها.

الصورة التي تجعل نعائمها تعم على الجميع، فالتطور الاشتراكي لم يقلل إذن من شأن الملكية، بل اجتث مساوئها فحسب.

وعلى ذلك فقد أضحت المسألة في هذا المقام تنحصر في معرفة ما إذا كان من الممكن ضمان أشكالٍ جديدةٍ من الملكية أكثر إنسانيةٍ وإيفاءً لمقتضيات التضامن الاجتماعي[1].

وظيفة التشريع الاجتماعي والاقتصادي:

1- إعطاء الحياة السياسية مدلولها الحقيقي: تتعرض المكنة الانتخابية لأن تفقد الغاية الحقيقية منها إذا ما استبد العامل والأجير الخوف من إيذاء رب العمل والخشية من شبح البطالة، بل إن ممارسة المكنة الانتخابية في هذه الظروف لا يفضي إلا إلى سيطرة أرباب الأعمال على الحياة السياسية والجهاز الحكومي، إذ أن العامل لن يُعنى في الإدلاء بصوته إلا بما يبقي له عمله ويقيه من غضب رب العمل، ومن ثم كان في الاعتراف دستورياً بالتشريع الاجتماعي والاقتصادي ما يحفظ للحياة السياسية معناها ومقصدها[2].

2- تلافي النتائج الضارة للملكية الخاصة: تهدف الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية أيضاً إلى الوقوف في وجه النتائج المترتبة على مسخ الملكية الفردية، فقد كان المالك إلى منتصف القرن التاسع عشر يمارس استثمار ملكه بنفسه أو على الأقل كان يشرف على مشروعه إشرافاً فعلياً يربط

---

[1] انظر ص128 من:

M. Georges Radenkovitch: Les fondements d'une nouvelle théorie des libertés publiques, Thèse Poitiers, 1933.

[2] موجز بيردو في الحريات والحقوق، ص291 و292.

ملكيته بمجهوده، ويُكسب ثمار المشروع صفةً إنسانيةً، إلا أن اضطراد الصناعة وتضخم البنوك قد أفضى إلى اضمحلال هذا النوع من الملاك العاملين ليحل محلهم نوعٌ آخرٌ من الملاك هم الملاك الرأسماليون، وهكذا تكون للملكية مدلولٌ بعيدٌ جداً عن مدلولها الإنساني الأصيل ودفعها إلى الانحراف عن وظيفتها الاجتماعية الحقيقية، ويقول مفكرو الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية أن التشريع الاجتماعي والاقتصادي يطهر الملكية مما لصق بها من مفاسد ويرجعها إلى غايتها الطبيعية التي تجد فيها الحريات سنداً لها لا عدواً مناوئاً لها، وذلك يربط عنصر العمل بها، والتخفيف من تأثير الإقطاع الرأسمالي fondalisme capitaliste.

3- ضمان المساواة الفعلية: يهدف التشريع الاجتماعي والاقتصادي أيضاً إلى تحقيق المساواة بين أبناء الطبقات المختلفة في اجتناء هنائهم، وليس ذلك بكفالة المساواة في الفرص بينهم فحسب، بل بضمان المساواة في الوسائل الموصلة إلى تلك الفرص أيضاً، وذلك بتنظيم توزيعٍ أكثر عدالةً للثروة، وتوفير الأمن المادي والمعنوي للطبقات العاملة، إذ أن مجرد التسجيل النظري للمساواة في الحريات لا يغير شيئاً من عدم التكافؤ الاقتصادي بين طبقات الأمة، ولقد أصبحت إزالة الفوارق بين الطبقات هي الشغل الشاغل اليوم لرجال السياسة والاجتماع والقانون[1].

---

[1] موجز بيردو في الحريات والحقوق، ص105.

أنواع الرأي العام وتقسيماته

يظهر الرأي العام في أنواعٍ مختلفةٍ وصورٍ متعددةٍ، تبعاً لاختلاف الظروف والأوضاع التي تصوغه وتسلبه وتكشف عن وجوده في فتراتٍ معينةٍ، وحسب الزاوية التي اتخذها كل باحثٍ في الرأي العام أساساً لتقسيمه فإذا أخذنا درجة التأثير والوعي أمكننا تقسيم الرأي العام إلى مسيطرٍ ومستنيرٍ ومنقاد[1]، لكننا إذا بيننا التقسيم على أساس استمرار الرأي العام أمامنا الرأي العام الدائم والمؤقت واليومي، أما إذا كان التقسيم على أساس ممثلي الرأي العام، فيمكن إجراؤه على أساس رأي أغلبيةٍ ورأي أقليةٍ ورأيٍ ائتلافيٍ ورأيٍ كليٍ أو ساحقٍ.

وفضلاً عن ذلك فالتقسيم يمكن أن يشاد على أساس الظهور والكمون، وهنا يُقسم الرأي العام إلى ظاهرٍ وكامنٍ، ويُقصد بالرأي العام الظاهر ذلك الذي يبرز في البلدان التي تسودها حرية الرأي، وتنعدم فيها الخوف، أما الرأي العام الكامن فيقصد به هذا النوع من الرأي العام الذي يتخذ شكلاً غير ظاهرٍ حينما يسود الرهب والرعب، وقد يرتدي هنا الرأي العام دثاراً لذوباً من الرياء والخداع والتزلف[2].

هذا ومن الممكن للتقسيم أن ينحو منحى قيام الرأي ووجوده، وفي هذه الحال يُقسم الرأي العام إلى رأيٍ عامٍ موجودٍ وآخر متوقَعٍ.

ويقصد بالموجود الرأي العام الفعلي الواقعي الذي يمكن أن يتحول إلى موقفٍ عمليٍ كالقيام بالثورة الوطنية ضد الحكام المتحرفين، أما الرأي العام المتوقَع

---

[1] د. رمزي الشاعر: القانون الدستوري، ص324.

[2] د. أحمد أبو زيد: سيكولوجيا الرأي العام، ص74.

فيسمى بالرأي العام الساكن أو الكامن، ويوصف الرأي العام بهذه الصفة إذا كانت هنالك مشكلةٌ عويصةٌ تتطلب حلاً معيناً، ولكن الناس «على الرغم من وجود المشكلة العامة التي يعيشونها في أعماقهم» لم يتبلور ويتحدد رأيهم حولها بوضوحٍ، أي لم تتحول اتجاهاتهم منها إلى سلوكٍ إيجابيٍ[1].

ويرى بعض الباحثين تقسيم الرأي العام على أساسٍ جغرافيٍ، فيقسم إلى رأيٍ عامٍ محليٍ وآخر إقليميٍ وثالث عالميٍ، فالأول يقصد منه الرأي العام الذي يسود بين طائفةٍ أو فئةٍ معينةٍ من الناس في شعبٍ من الشعوب بالنسبة لمسألة فهم هذه الطائفة، أما الثاني فيُقصد به الرأي السائد بين مجموعةٍ تربط بينها المصلحة المشتركة والتاريخ المشترك واللغة المشتركة والثقافة المشتركة ونحو ذلك من مقومات الحس القومي، أما الصنف الثالث فيُقصد به رأي شعوب العالم بأسره بالنسبة للأحداث العالمية التي تهز العالم هزاً عنيفاً[2].

---

[1] د. نعمة السعيد: محاضرات في الرأي العام، ص21.

[2] الفريد سوقي: الرأي العام، ص17، وانظر د. رمزي الشاعر: القانون الدستوري، ص325.

الرأي العام في حقل الوعي

وعي الإنسان بذاته وحقوقه وقضاياه ومشاكله، بكل حركةٍ وسكنة تهمه، فوعي الإنسان بذلك هو مسألة المسائل الأهم في هذه الحياة، وفي فلاحها وتقدمها، وهذا الوعي هو الإدراك الكلي الشامل الأعم بمحصلة حياته، لشؤونه وشجونه، هو غاية الغايات فيها، وهل هو سفينةٌ في بحرٍ هائجٍ متحركٍ بالضباب دون رؤيةٍ، أم أنه يتحرك بمحجةٍ بيضاء، ضمن مربطٍ آمنٍ يشده.

ولعل تطور الشعوب وتقدمها مرده في النهاية هذه البوصلة التي تسير عليها الشعوب.

ولقد انبرى العلماء إلى تقسيم الرأي العام على هذا الأساس، وهكذا قسم الفقهاء
ولقد انبرى العلماء إلى تقسيم الرأي العام على هذا الأساس، وهكذا قسم الفقهاء
الرأي العام من حيث مدى تأثيره وتأثره بوسائل الدعاية إلى أنواعٍ ثلاثة، تتمثل في الرأي المسيطر والرأي المسيطر والرأي المنقاد[1]، ويُقصد بالرأي العام المسيطر أو القائد، الرأي الذي لا يتأثر بالدعاية بل يؤثر فيها، ويمثله قادة الرأي في الأمة من الزعماء وكبار السياسيين الذين يسهمون بتوجيه المجتمع وقيادات الرأي العام،

---

[1] يراجع في هذا التقسيم:

الرأي العام والدعاية وحرية الصحافة للدكتور حسنين عبد القادر، ص56 وما بعدها، سيكولوجية الرأي العام للدكتور أحمد أبو زيد، ص78، الرأي العام والإعلام للدكتور أحمد بدر، ص21.

وهؤلاء يكونون نسبةً ضئيلةً جداً من الشعب تستطيع فهم حقائق الأمور وتفسيرها للجمهور.

أما الرأي العام المثقف أو المستنير فيُقصد به رأي الطبقة المثقفة من الشعب التي تُعتبر الطبقة القادرة على الاطلاع والمناقشة والإقناع، وهؤلاء يمثلون قطاعاً أوسطاً بين قادة الرأي ومنشئيه وبين الأكثرية الساحقة التي تصدق كل ما تذكره وسائل الإعلام، وتتفاوت نسبتهم في الأمة تبعاً لدرجة حضارتها، ويتأثرون بوسائل الإعلام والدعاية كما يؤثرون فيها بقدرٍ محدودٍ.

والرأي العام المنقاد أو المنساق، هو رأي السواد الأعظم من الشعب أو بمعنى آخر رأي القواعد الشعبية الذين لا يهتمون بالمسائل العامة إلا إذا طُلب إليهم ذلك عن طريق الانتخابات، وهؤلاء يصدقون عادةً كل ما تقوله وسائل الإعلام ويتبعون أول صيحةٍ ويتقبلون الشائعات، ويمكن بذلك استغلالهم بواسطة الزعماء السياسيين وأعوانهم من رجال الدعاية[1].

1- تقسيم الرأي لجهة دوامه واستمراره:

ونعتقد أن المسألة تتعلق بمدى تفتح الشعب ونضجه ووعيه، والدائرة آخذةٌ بالانزياح والتصلب والتوسع والتعمق لصالح هذه الدائرة والشعب –على المستوى العالمي العربي والوطني» ما فتئ يلتفظ أنفاسه ويفتح عينيه ويفهم ويدرك ما حوله.

[1] د. رمزي الشاعر: القانون الدستوري، ص326.

ذهب "إميل دوفيفات Emile Dovifat" مدير معهد الصحافة بجامعة برلين، إلى البحث عن مدى استمرار الرأي العام، وقسمه بذلك إلى دائمٍ ومؤقتٍ ويومي[1]، ويقصد بالرأي العام الدائم، الرأي الذي يتصل اتصالاً وثيقاً بالأشياء الثابتة في الأمة، أي بقضاياه الأساسية التي تشكل في روحها وضميرها الحميمي وجها العام ونظرتها الكلية إلى الوجود، ويرتكز هذا الرأي العام على أسسٍ تاريخيةٍ وثقافيةٍ ودينيةٍ، فالمسلمون مثلاً لهم رأيهم الدائم في شرب الخمر أو أكل لحم الخنزير، ومثل هذا النوع من الرأي يمتاز بالثبات والاستقرار ولا تؤثر فيه الحوادث الجارية أو الظروف الطارئة إلا نادراً، ويشترك فيه كل أفراد الجماعة، وقد يصبح هذا الرأي العام هاجساً كاسحاً بالنسبة للضمير الجمعي ولنا مثالٌ على ذلك قضية هاجس الوحدة الذي يحض أبنائها لا سيما الأحرار منهم، وما يتفرع من هاجس فلسطين الذي يقلق شعور أمتنا وحياتنا والذي عاشت فيه الروح الطويل وسيبقى الاحتلال الصهيوني خنجراً مسموماً في جسد الأمة إلى أن تتمكن من اقتلاعه.

أما الرأي العام المؤقت فيتمثل عنده في آراء الأحزاب السياسية والهيئات العامة ذات البرامج المحددة والأهداف المعينة، وينتهي الرأي العام في هذه الحالة بانتهاء حياة تلك الأحزاب والهيئات أو بانتهاء المؤثر الذي دفع إليه.

ويعني الرأي العام اليومي، الفكرة اليومية التي يعتنقها معظم أفراد الجماعة، ويتأثر مثل هذا النوع من الرأي بمجريات الأمور والحوادث اليومية، وتحركه وسائل الصحافة الإخبارية المثيرة، إذ تتلقف الأحداث اليومية الهامة وتجعل منها العناوين الضخمة لجذب القراء وإثارة انتباههم، كما أن صحافة الرأي وخاصةً

---

[1] د. حسنين عبد القادر: الرأي العام والدعاية وحرية الصحافة، ص55 وما بعدها، والدكتور أحمد بدر: الرأي العام والإعلام، ص20.

الصحافة الحزبية تلجأ إلى الاختيار من مادة الرأي العام اليومي ما يلاءم دعوتها السياسية ويؤيد فكرتها الحزبية[1].

هذا ونذكر بما قلناه سابقاً أن آلية نشوء وانتشار الرأي العام الدائم تشبه آلية نشوء العرف لجهة الاستمرار والانتقام والإطراء وأن العرف العام الشامل كان يتطلب –في ألمانيا» على القانون، ويؤسسون هذه الغلبة بأن العرف هنا تعبيرٌ عن الحس العام للجماعة وضميرها الكلي الجمعي.

2- الرأي العام من حيث ممثليه:

يمكن تقسيم الرأي من هذه الزاوية إلى رأي أغلبيةٍ ورأي أقليةٍ ورأيٍ ائتلافيٍ ورأيٍ كليٍ أو ساحقٍ[2]، وأياً كان نوع الرأي في هذه الحالة فهو تجمعٌ للرأي الشخصي وتكرارٌ له بدرجاتٍ متفاوتة[3].

---

[1] راجع في عرض هذا المعنى: الرأي العام والدعاية وحرية الصحافة للدكتور حسنين عبد القادر الرأي العام والإعلام: ص55 و56.

[2] الدكتور حسنين عبد القادر: الرأي العام والدعاية وحرية الصحافة، ص49 وما بعدها، د. أحمد أبو زيد: سيكولوجية الرأي، ص72 وما بعدها، د. نعمة السعيد: محاضرات الرأي العام،ص21 وما بعدها، د. أحمد بدر: الرأي العام والإعلام،ص18، د. رمزي الشاعر: القانون الدستوري، ص327.

[3] يفترق الرأي الشخصي عن الرأي الخاص في أن الأول يُقصد به الرأي الذي يكونه الفرد لنفسه بعد تفكيره في الموضوع طبقاً لدرجة ثقافته وخبراته ومدى تفاعله واتصاله بالمجتمع الذي يعيش فيه، وهذا الرأي يجاهر الشخص به الناس دون أن يخشى من الجهر به شيئاً، أما الرأي الخاص فهو جزءٌ من الرأي الشخصي الذي يحتفظ به الإنسان لنفسه فقط، ولا يبوح به إلا المقربين إليه ومن هم محل ثقته خوفاً من تعريض نفسه للأضرار، وهذا النوع من الرأي يظهر أثره وفاعليته القوية في الرأي العام عندما تُتاح لصاحبه انتخاباتٌ حرةٌ حيث يعبر عنه في مأمنٍ من كل سوءٍ.

- راجع في هذا المعنى:

ويمثل رأي الأغلبية ما يزيد على نصف الجماعة، ويُلاحظ أن المقصود ليس الأغلبية الحسابية أو العددية، بل الأغلبية ذات التأثير في المجتمع، وإذا كان حكم الأغلبية أمراً مرغوباً فيه، فإن ذلك يتطلب أن يكون جمهور المواطنين من المعرفة والفهم لحقائق الأمور ما يمكنهم من اتخاذ قراراتهم، إذ قد يتكون رأي الأغلبية أحياناً بالتضليل وحذف بعض الحقائق أو الدعاية التي يقوم بها القادة والزعماء، وفي هذا ما يؤدي إلى عدم قدرة الجمهور على فهم الحقائق التي ينبغي أن يكون رأيه بناءً على أساسها[1].

أما رأي الأقلية فيمثل ما يقل عن نصف الجماعة، ويعبر أحياناً عن آراء طائفةٍ من الناس لا يُستهان بها، قد تكون الصفوة، ولا يُستهان هنا برأي الأقلية، إذ يمكن أن

الرأي العام والدعاية وحرية الصحافة، للدكتور حسنين عبد القادر ص49 و50، سيكولوجية الرأي العام، للدكتور أحمد أبو زيد ص72، الرأي العام والإعلام، للدكتور أحمد بدر ص18.

[1] ويجب في هذه الحالة عدم الخلط بين الرأي الجامع ورأي الجامع الأغلبية، إذ أن الرأي الجامع يمثل الرأي المستقر في الجماعة الذي لا يُبنى على المناقشة وإنما يظهر من التقاليد والعادات والعقائد الدينية التي لا تقبل النقد، وينتقل جيلاً بعد جيلٍ ويرثه الأبناء عن الآباء، ويمتاز هذا النوع من الرأي بالثبات والاستقرار والدوام، لذلك فإنه يستحيل تغيره أو إعادة تشكيله، ولا يتسنى ذلك إلا للأنبياء والرسل الذين يجيئون بشرائع سماويةٍ جديدةٍ، أو أصحاب المذاهب الاجتماعية الجديدة الذين يرقون في نظر الجماعة إلى مرتبة التقديس، ولهذا لا يجرؤ الزعماء عادةً على أن يمسوا المعتقدات أو يتعرضوا لأصولها، لأنهم لو فعلوا ذلك لانفضت الجماعة من حولهم وعرضوا أنفسهم لأذاها، يراجع في ذلك ما سبق أن قلناه عن الضمير الجمعي.

- يراجع في الرأي الجامع أو التقليدي:

William Albig: MODERN PUBLIC OPINION, New York, McGraw- Hill Book Company, 1956, p8.

وأيضاً: الرأي العام للأستاذ الفريد شوقي" الرأي العام، ص6 وما بعدها، الرأي العام والدعاية وحرية الصحافة للدكتور حسنين عبد القادر، ص52 وما بعدها، د. أحمد سويلم العمري: الرأي العام والدعاية، ص19.

يصبح رأي الأغلبية، فالأقلية تعمل دائماً على أن تكسب الجماهير وتغزو ميادين جديدةً لتظفر بالأغلبية، وتقوم هذه الأقلية بمراقبة سلوك الأغلبية، وتعمد إلى تنبيه الجماهير إلى أخطاء الأغلبية، وتمنع بذلك استبدادها بالرأي.

ويتكون الرأي الائتلافي من مجموعة أقليات مختلفة في اتجاهاتها السياسية، وُجدت بينها المصلحة المشتركة، فتجمعت في تيارٍ واحدٍ للوصول إلى هدفٍ معينٍ تحت ظروفٍ خاصة.

وهذا الرأي ليس وليد المناقشة الحرة بل هو نتاج عوامل خارجيةٍ عارضة، ولذلك كان عرضةً للتفكك والتمزق إذا ما طرأ طارئٌ شتت شمل الائتلاف، ويكثر هذا النوع من الرأي في البلاد التي تكثر فيها الأحزاب السياسية، إذ يصعب في كثيرٍ من الأحيان الوصول إلى رأي الأغلبية، فتلعب القيادة دوراً سياسياً في الوصول إلى الرأي الائتلافي، وخصوصاً في ظروف الأزمات[1]، هذا ويمثل الرأي العام الساحق أو الرضا العام حالةً من الاتفاق يصل إليها كل أعضاء الجماعة أو على الأقل أكثريتهم الساحقة بعد مناقشة مسألةٍ معينة، وهذا النوع من الرأي يفوق رأي الأغلبية ويصبح قريباً من الإجماع، وإذاً كان الأصل بالرضا العام أنه يأتي عن طريق المناقشة، إلا أنه كثيراً ما يكون نتيجة اندفاع الشعب حيناً أو تكاسله في بحث المشكلات العامة حيناً آخر، إذ تتأثر أفرادٌ بآراء زعيمهم أو بعض الأعضاء البارزين الذين يحملون العبء عنهم، وفي هذه الحالة تُناقش كما كان ينبغي، بيد

---

[1] ويمكن أن نعطي مثالاً لذلك ما حدث في السويد سنة 1950 حينما قام الرأي الائتلافي بدورٍ هامٍ للحيلولة دون التطرف إلى اليمين أو اليسار.

راجع في هذا المثال: الرأي العام والدعاية وحرية الصحافة، للدكتور حسنين عبد القادر، ص15، وراجع أيضاً د. رمزي الشاعر: القانون الدستوري، ص328.

أن الشعب إذا وصل إلى رأيٍ ساحقٍ في مسألةٍ ما عن طريق البحث والمناقشة والتمحيص، فإنه يبتدئ أعلى مراتب الديمقراطية[1].

تكوين الرأي العام وعوامل التأثير فيه

قلنا إن الرأي العام هو اجتماع كلمة المواطنين على أمرٍ معين، فهو –والحالة هذه» تكاملٌ بين آراء الناس وليس مجرد التقاء آرائهم أو تجمعها، فهو يختلف عن الاستفتاء أو الاقتراع الشعبي في أنه ليس مجمل الآراء الفردية، وإنما ثمرة النقاش والجدال بين الأفراد، إذ قد يسود أحد الآراء الفردية على بقية الآراء، أو تصل الجماعة إلى رأيٍ جديدٍ كان في بادئ الأمر رأياً ثم تناولته بالصقل أو بالتحوير والتبديل[2]، فالرأي العام هو عملية استواءٍ وإعناءٍ وإنضاجٌ للرأي يثري بالحجة والجدل والبرهان وبالرأي يفرغ الرأي ولا توجد قواعدٌ عامةٌ ثابتةٌ لتحديد مراحل تكوين الرأي العام تحديداً دقيقاً، ولكن لكي يتكون الرأي العام لا بد من وجود قضيةٍ من القضايا، يهتم بها عددٌ كافٍ من المواطنين، ويتصلون فيما بينهم بطرق الاتصال المتعددة، ليحددوا في النهاية اتجاهاً أو رأياً معيناً[3]، وتحديد نقطة التكون تُستخلص من الشيوع والتكرار والاستمرار.

---

[1] د. رمزي الشاعر: القانون الدستوري، ص329.

[2] المرجع السابق، ص329.

يراجع في التفرقة بين الرأي العام والتصويت:

Cecil Stuart Emden: The People and the Constitution, 2nd, ed. (London: Oxford University Press, 1956),p73.

[3] يشبّه ميلز Mills عملية تكوين الرأي العام بالسوق التجارية التي يتنافس فيها التجار ورجال الأعمال على أساس الاتجاه الحر أو المرسل الذي يتحدد من خلاله السعر في الأسواق، فكما أن تحديد السعر في السوق هو نتيجةٌ للمساومة والمنافسة الحرة، فرأي الجماعة أو الرأي العام

وإذا كان الرأي العام ينتج عن مناقشةٍ وجدلٍ بين أفرادٍ متعددين تعنيهم مسألةٌ ما، فهؤلاء الأفراد يتأثرون باعتباراتٍ وعوامل كثيرةٍ ومختلفةٍ ومتشابكةٍ تتفاعل مع بعضها في علاقةٍ جدليةٍ يؤثر كل واحدٍ منها في الآخر ويتأثر به، ومن ثم فالبحث في تكون الرأي العام إنما يقتضي البحث في الأمور التالية:

يتحدد هو الآخر عن طريق احتكاك الأفكار، والمنافسة في التعبير عن الآراء بحريةٍ تشبه الحرية الاقتصادية.

- يراجع في ذلك: الإعلام والاتصال بالجماهير للدكتور إبراهيم إمام، القاهرة، سنة 1969، ص213 وما بعدها.

وإذا كان هذا هو الاتجاه الذي يذهب إليه الفكر الغربي والأمريكي، فالفكر الاشتراكي يرفض ذلك الأسلوب لتكوين الرأي العام ويفضل عليه الأسلوب الواقعي العملي، بحيث لا يترك عقول الجماهير تنحرف أو تتعثر في تفسيراتٍ سطحيةٍ خاطئة، فيعالج الواقع الملموس بطريقةٍ تبدو فيها التفسيرات السياسية واضحةً جليةً، ومتلائمةً مع مشاعر الجماهير، فالرأي العام –طبقاً لهذا الاتجاه– لا ينشأ نتيجةً للكلام فحسب بل لا بد من مساندة الألفاظ بالأفعال "الجانب الواقعي في مسائل الرأي العام".

والواقع أن الرأي العام يمكن أن ينشأ حول مسائل الفكر كما لا يمكن أن تتكون حول مسائل عمليةٍ كما هو الحال في العرف اللفظي العملي.

- يراجع في التفرقة بين تكوين الرأي العام في كلٍ من الفكر الغربي والأمريكي والفكر الاشتراكي:

Lambert 1: structure social et opinion publique, ortick public sur le livre de l'opinion, presses universitaires de France, Paris 1957, p72-Burdeau.

(G); l'évolution des techniques d'expression de l'opinion publique dans la démocratie article public sur le livre précité, p138.

Jovan Djordjevic: le problème de l'opinion publique dans la démocratie socialiste, article précité, p406 et suiv.

وانظر د. رمزي الشاعر: القانون الدستوري، ص330.

1- مراحل تكون الرأي العام:

نقصد بمراحل تكون الرأي العام العملية التي تنطوي على المناقشة الجماعية حول مسألةٍ معينةٍ، والتي تبدأ بتحديد أبعاد المسألة موضوع النقاش وصياغتها، ثم وتكون وجهات نظرٍ أو فروضٍ بصددها، ومن خلال المناقشة الجماعية تمحيص هذه الفروض ينتهي الأمر بتفوق أحدها، وكسبه تأييد أغلبية الجماعة حيث يصبح هذا التأييد بمثابة وجهة نظرٍ مشتركةٍ[1].

فالرأي العام يبدأ بموضوعٍ يهم المجتمع أو نسبةٍ كبيرةٍ منه، ويتخذ هذا الموضوع أهميته عندما تتعاوره الأيدي وينتقل من شخصٍ إلى شخصٍ آخر يحمله إلى أشخاص آخرين.

وكي تنمو هذا الموضوع لا بد أن تجد لها واحداً أو أكثر من التجمعات الإنسانية الأولية تكون بمثابة رأس حربةٍ أو مركز ثقلٍ تحتضن هذه الفكرة وتتبناها وتنقلها بدورها إلى المجتمع الكبير[2].

---

[1] يراجع في هذا المعنى: سيكولوجية الرأي العام للدكتور أحمد أبو زيد، ص111 وما بعدها.

ولقد قال الشاعر الألماني فيلاند Wieland في تحديده مراحل تكوين الرأي العام: ((الرأي العام هو ذلك الرأي الذي يتخذ جذوره بالتدريج في صفوف الشعب كله، وخاصةً بين ذوي النفوذ وأصحاب الرأي، ممن يتصلون بالجماعات الشعبية، ولا يلبث أن يمتد وينتشر حتى يشمل جميع الناس في كل مكانٍ، فيسيطر على ألبابهم رويداً رويداً وبصورةٍ غير ملحوظة، وفي جميع الظروف التي لا يمكن التعبير عنها تعبيراً علنياً ظاهراً صريحاً، تبقى كامنةً وتتخذ شكل همساتٍ قويةٍ تسري سريان النار في الهشيم، ولكن تحت السطح، وهي لا تحتاج إلا إلى فتحةٍ صغيرةٍ في ذلك السطح حتى تبرز للعيان، وتخترق كل الحواجز بقوةٍ دافعةٍ، تستطيع أن تغير أمماً بأكملها ومتجمعاتٍ من جذورها في وقتٍ قصيرٍ، بل ويمكن أن تعطي للعالم كله صياغاتٍ جديدةً)).

- انظر في ذلك: الرأي العام والإعلام للدكتور أحمد بدر، ص29.

[2] د. برهان زريق: نحو نظرية عامة للعرف الإداري، ص24.

وبعد هذه المرحلة تأتي المرحلة الثانية، فتظهر فيها قيادات ٌتحاول إنضاج الفكرة وإثرائها وإعادة صياغتها بطريقةٍ يفهمها أكبر عددٍ من الناس ممن لهم اهتمامٌ أو مصلحةٌ في التعرف عليها إذ تستطيع هذه القيادات أن تنقل الحقائق والآراء للكثير من الجماعات الأولية، كما تعمل وسائل الاتصال الجماهيري على نشرها بين أعدادٍ كبيرةٍ من الناس، وهنا تبدأ مناقشة الموضوع، وتُعرض وجهات النظر المختلفة في مداولاتٍ عامةٍ مفتوحةٍ، وتبرز من خلال ذلك حلولٌ مختلفةٌ واتجاهاتٌ متعددةٌ لحل الموضوع.

وقد لا يعير بعضهم هذه الأفكار والحلول أي انتباهٍ، بينما يجد بعضهم الآخر أنها أفكارٌ جديدةٌ لا تتفق مع الأفكار القائمة التي يبنون عليها سلوكهم أو مع المعايير التي تهتدي بها الجماعة التي ينتمون إليها فيرفضون الأخذ بها، في حين يتقبلها بعضهم الآخر ويسعى إلى تأييدها.

ويُلاحظ أنه في هذه المرحلة تتكون جملٌ ومحاور عديدةٌ ومراكز قوى مختلفةٌ وجماعاتٌ صغيرةٌ كلٌ منها تدافع عن رأيها بما يؤدي أن تتبلور هذه الآراء وتتحدد ويُستبعد منها ما لا يتفق مع الواقعية.

والصراع بين هذه الجماعات عادةً يؤدي إلى إخصاب وإثراء الفكرة وزيادتها فكراً ويؤدي إلى إيضاح المفاهيم الأساسية التي يدور حولها موضوع النقاش، كما يؤدي إلى القضاء على المواقف السياسية الضعيفة أو الغامضة أو قليلة الاختلاف مع المواقف الأخرى القوية وفي النهاية ونتيجة الغربلة والرأي والرأي المعاكس والمماحكة الحجة تفرغ الحجة، ونصل بذلك إلى التقارب والتوافق في الرأي كثمرةٍ للمباحثات والخطب والمناقشات والدعاية والإعلام وتبلور الاتجاهات المؤيدة أو المعارضة، وكثيراً ما ينتهي الأمر إلى أن الرأي الذي تشايعه أقليةٌ أصبح تؤيده الأغلبية، ومتى حدث هذا التوافق فالرأي العام يكون قد تكون، وإن هذا لا يعني

دوامه[1]، فالرأي العام ظاهرةٌ وقيتةٌ غير دائمةٍ تظهر فجأةً كما تختفي دون أن يلحظها أحدٌ، وقد يكون مرد ذلك الاختفاء إلى نجاح المجتمع في تضمين وثيقة الدستور أو القوانين العادية النتائج التي توصل إليها الرأي العام في المسائل التي دارت حولها المناقشات.

2- عوامل تكوين الرأي العام:

هذه العوامل كثيرةٌ ومتداخلةٌ تتفاعل جدلياً مع بعضها بحيث يؤثر كل واحدٍ منها في الآخر ويتأثر به[2].

1- العوامل الحضارية والثقافية:

يذهب معظم الفقهاء إلى أن التراث الحضاري والثقافي من أهم العوامل التي تؤثر في تكوين الرأي العام[3]، إذ يستطيع فرد أن يعيش بعيداً عن الظروف الاجتماعية والمقومات الثقافية للجماعة، وبالتالي لا مفر من تأثر الفرد بقوى العادات والتاريخ والأدب والأفكار السائدة في المجتمع الذي يعيش فيه، كما أنه لا مفر من التأثر

---

[1] MacDougall: Understanding public opinion, New York, 1955.

[2] يراجع في ذلك:

Rivero(M.J): Le statut des technique de formation de l'opinion, article public sur le livre de l'opinion prblique, op. cit, p109-136.
Mathiot (M.A): la formation aux etats- unis, article publie sur le livre précité, p341 et suiv.

[3] يراجع في أهمية العوامل الثقافية في تكوين الرأي العام:

Falordeau (M.J.G): Duolite de cultures et gouvernement d'opinion au Canada, article public sur le livre de l'opinion publique, op. cit, p317 et suiv.

بالقوى الطبيعية في البيئة[1]، فالطفل حين يولد تتلقفه حضارةٌ ما بالأفكار والعادات التي تكونت على مر العصور السالفة فيتكيف معها ويتأثر بها تأثراً كبيراً.

فالصورة التي تكونها الحضارة للإنسان هي التي تتحكم في سلوكه ودراسة الثقافة بتياراتها السياسية والاجتماعية دراسةً حضاريةً دقيقةً هي الأساس الذي يستطيع رجل الإعلام والدعاية الاستناد إليه في تنظيم خططه الإعلامية، وهي الأساس الذي عن طريقه يمكن تعديل الرأي العام في مجتمعٍ من المجتمعات.

وأمام هذه الأهمية يعقدها الباحثون على التراث الحضاري، لجأ خبراء الرأي العام في أمريكا وأوروبا إلى دراسة حضارات المجتمعات التي تخضع لنفوذهم لمعرفة ميول شعوبها واتجاهاتهم، حتى يتمكنوا من معرفة الرأي العام الموجود بالفعل، أو الرأي العام المتوقع حدوثه في المجتمع، بهدف التكهن بسلوك أفراد هذه المجتمعات[2].

---

[1] وفي أهمية الحضارة والثقافة في تكوين الرأي العام يقول ستيوارت تشيس: ((يمكن القول على وجه التقريب أن تسعين في المائة من سلوك الفرد العادي في مجتمعٍ من المجتمعات، إنما يُقرر أو يُرسم له بما تفرضه النظم والقواعد التي يبدأ في تعلمها منذ ولادته، فإذا اختار أن يذهب إلى مكانٍ معينٍ، فإنه يسلك المسلك المناسب أو اللائق بهذا المكان سواءٌ كان حفلةً تنكريةً أو غيرها من الاجتماعات، ومع ذلك فوراء الصراع والخلاف بين الأفراد والأسر والأحزاب السياسية والجماعات ذات النفوذ والأديان والمذاهب والمبادئ، أساسٌ قويٌ عريضٌ يتكون من الخصائص المشتركة المستمدة من الثقافة السائدة في المجتمع)).

كما يقول أوديجارد Odegard: "من المستحيل أن نفهم الرأي العام في أمةٍ من الأمم ما لم نُدخل في اعتبارنا تلك القوى المادية والأدبية التي تشكل شخصية هذه الأمة ولكي نتعرف على اتجاهاتها وآرائها يجب علينا أن نهتم بدراسة المنظمات الاجتماعية التي تعطي للفرد معتقداته وتشكل اتجاهاته".

- انظر في ذلك: الإعلام والاتصال بالجماهير للدكتور إبراهيم إمام، ص225 و226، وانظر د. رمزي الشاعر: القانون الدستوري ص334.

[2] عمد المستعمر إلى إنشاء معاهد متخصصة لدراسة الشرق بوجهٍ خاص، يتخرج منها معظم كبار الساسة الاستعماريين والجواسيس ورجالُ المخابرات، ونذكر ممن تخرجوا من هذه المعاهد،

وقد يبدو أن الارتباط بين العناصر الثابتة كالبيئة والحضارة وبين الرأي العام أمرٌ غير منطقيٍ، لأن الرأي العام أمرٌ عارضٌ مؤقتٌ، إلا أن الواقع أن الأمر يتعلق بأثر البيئة والحضارة في الشخصية الإنسانية وقيمها عموماً وفي تكوين الاتجاهات الإنسانية، ولا شك أن الصلة بين الاتجاه والرأي العام وثيقةٌ، فهذا الرأي العام هو تعبيرٌ عن اتجاهٍ نسبي الثبات يصدر متسقاً مع اتجاهات الأفراد التي تعد ثمرة العناصر البيئية والطبيعية والاجتماعية التي تحيط بهم[1]، بل هو تعبيرٌ عن الضمير الجمعي أو الخيال العام، أي ذلك الموشور الذي يحتضن قيم الجماعة ومكونها الثقافي والأخلاقي وموقفها من الوجود.

2- الحوادث والإشكالات العامة:

تعتبر الحوادث والمشكلات اليومية المتصلة بالحوادث السياسية والاقتصادية والاجتماعية من العوامل الهامة التي تهز المجتمع وتعمل على تكوين اتجاهاتٍ جديدةٍ للرأي العام.

وقد يكون هذا الرأي العام مؤقتاً، كالذي يحدث نتيجة ظهور خلافٍ بين العمال وأصحاب الأعمال على الأجور، بيد أن هناك من الحوادث ما يؤثر في الرأي العام تأثيراً طويل الأجل، كالأزمات السياسية والاقتصادية والثورات والحروب[2]، ومن

أنتوني إيدن ولورانس العرب ورونالد ستورز، وغيرهم ممن تخصصوا في اللغات الشرقية والثقافات الآسيوية والإفريقية".

يراجع في هذا القول: محاضرات الرأي العام للدكتور نعمة السعيد، ص9، الرأي العام والإعلام للدكتور أحمد بدر، ص40، الإعلام والاتصال بالجماهير للدكتور إبراهيم إمام، ص229، د. رمزي الشاعر: القانون الدستوري، ص335.

[1] يراجع في هذا المعنى: سيكولوجية الرأي العام للدكتور أحمد أبو زيد، ص123.

[2] يراجع في هذه التفرقة:

الأمثلة على تكوين الرأي العام وتحديد اتجاهاته، ما ترتب على الأزمة الاقتصادية التي حلت بالعالم سنة 1929، إذ ترتب على هذه الأزمة أنه كان في إمكان أي مرشحٍ سنة 1932 للحزب الديمقراطي الأميركي أن يفوز في الانتخابات، لأن الكساد الاقتصادي كان كفيلاً بإقناع الأميركيين بالتصويت لصالح الحزب الديمقراطي، على الرغم من معارضة غالبية الصحف اليومية الأميركية للديمقراطيين، وعلى إثر هذه الأزمة استطاع الرئيس الأميركي روزفلت أن يتقدم بتشريعاته التقدمية التي عرفت بسياسة «المعاملة الجديدة new deal » والتي كانت تمثل فكراً غريباً في بدايتها، مما حمل المحكمة الاتحادية على رفضها، إلا أنها عادت من جديدٍ وأقرتها عندما تبين لها أن اتجاه الرأي العام الأميركي يميل إلى تأييدها[1].

وعندما وصلت الأزمة إلى أوروبا، كان العمال المتعطلون يطالبون بالعمل وتحسن مستوى المعيشة، إذ استطاع حزب العمال في بريطانيا أن يتولى تحت تأثير الرأي العام مقاليد الحكم، كما كان لها أثرها أيضاً في ازدهار النازية وتفوقها على سائر الأحزاب في ألمانيا، فعندما انضم هتلر إلى أعضاء الحزب الستة سنة 1919 لم يكن للحزب خطرٌ يُذكر، وقد باءت محاولاته بالفشل في اجتذاب الجماهير، حتى جاءت الأزمة الاقتصادية، فحولت اتجاهات الرأي العام لصالح النازية بطريقةٍ مذهلةٍ، إذ تعلق الشعب بالأفكار الجديدة التي قدمها هتلر للخلاص من

الإعلام والدعاية للدكتور عبد اللطيف حمزة، مطبوعات جامعة بغداد سنة 1968، ص41، محاضرات الرأي العام للدكتور نعمة السعيد، ص10.

[1] د. رمزي الشاعر: القانون الدستوري، ص36.

الظلم والجوع، وبلغ عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم لصالح الحزب النازي في انتخابات البرلمان سنة 1930 ستة ملايين ونصف مليون ناخباً[1].

3- الزعماء والقادة:

يعتبر الزعماء أو القادة من العوامل الهامة في تكوين الرأي العام، فهم يمتازون عادةً بالقدرة على سبر المجتمع ومعرفة اتجاهاته وكوامنه وتطلعاته وآماله، وبذلك يتناولون الموضوعات التي تعد من أساسيات الرأي العام، فيعبرون عن اتجاهات الجماعة التي يعيشون فيها وعن عقلها الجماعي.
ومتى استطاع القائد أو الزعيم أن يثبت لنفسه مركزاً قوياً في نفوس الجماهير، أصبح أداةً قويةً في تغيير اتجاهات الأفراد وتكوين الرأي العام.

ولقد أثبتت البحوث أن عملية تكوين الرأي العام تتأثر بالقيادة أو الزعامة داخل الجماعات الكبيرة أو الصغيرة على السواء، وإن تفاوتت درجات التأثر[1].

---

[1] الإعلام والاتصال بالجماهير للدكتور إبراهيم إمام الإعلام والاتصال بالجماهير، ص230 وما بعدها، الإعلام والدعاية للدكتور عبد اللطيف حمزة، ص41، الرأي العام والإعلام للدكتور أحمد بدر، ص77 وما بعدها.
ويعطي الدكتور إبراهيم إمام مثالاً للرأي العام مستمداً من أثر العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956 وعدوان 5 يونيه سنة 1967 على البلاد العربية حيث يقول: ((لقد أحدث دوياً هائلاً في الرأي العام العالمي، وبالرغم من كل دعايةٍ صهيونية، تساندها القوى الاستعمارية، فقد تحطمت أسطورة السلام التي تتغنى بها إسرائيل، وما لبث القناع الزائف أن سقط، ليظهر وجه الصهيونية الحقيقي، القائم على الغدر والعدوان والتوسع)).
كما يعطي مثالاً آخر بتغيير اتجاهات كلٍ من الشعب السوفييتي والشعب الصيني نحو الآخر بعد الخلاف الذي نشب بين الحكومتين، وخاصةً بعد الصدام الدموي الذي حدث في سنة 1969 على الحدود بين الدولتين.

- راجع ص232 و104 من مؤلفه السابق.
- وراجع أيضاً د. رمزي الشاعر: القانون الدستوري، ص336.

ويمكن التمييز بين نوعين من الزعماء، نوعٌ يساير اتجاهات الجماهير، وآخرٌ مجددٌ يحاول أن يفرض عليها أموراً لم تعرفها من قبل، وبصورةٍ عامةٍ فالنوع الأول أسرع نجاحاً وأقوى تأثيراً من النوع الآخر، لأن قوة الفرد تأتي من قوة الجماعة، وتقوى بإرادة هذه الجماعة.

وأمام هذه الأهمية للزعماء، فقد لقي موضوع الزعامة أو القيادة اهتماماً كبيراً من الباحثين في الرأي العام، حتى أن بعضهم فسر حركة التاريخ بسلسلةٍ من القيادات وعددٍ من الزعماء الذين قادوا شعوبهم ودولهم في مختلف عصور التاريخ[2]، بل نشأت أبحاثٌ كثيرةٌ تكلمت عن دور الكاريزما في تحريك التاريخ وأحداثه.

ويفرق الباحثون بين الزعيم السياسي والقائد الدهمائي، فالأول يدافع عما يعتقد أنه الأفضل بالنسبة لبلاده، دون الاهتمام بالتأثير الفوري على الجماهير، أما الثاني فيهتم بالمصالح الوقتية، ويقدم للجماهير ما يعتق أنه يغريهم ويقربه منهم، بصرف النظر عن الآثار السياسية والاقتصادية البعيدة.

فالزعيم السياسي رجل عقيدة وإمامة وإخلاص لأمته ومجتمعه فهو الذي يقود شعبه لتحقيق أفضل مصالحه، ولا يلبث الشعب أن يؤمن بأفكاره ويعشق مبادئه[3].

ومن المسلم به لدى جميع الباحثين، أن الزعيم الناجح لابد وأن ينفرد بصفات معينة يفتقر إليها الآخرون[4]، وهذه الصفات ليست مطلقة، وإنما هي نسبية تختلف باختلاف الزمان والمكان. فزعماء الماضي كانوا يمثلون القوى العضلية مثلاً

---

[1] راجع في نتيجة هذه البحوث: الرأي العام والإعلام للدكتور أحمد بدر، ص79.

[2] راجع في هذا المعنى: محاضرات الرأي العام د. نعمة السعيد، ص11.

[3] الإعلام والاتصال بالجماهير للدكتور إبراهيم الإمام، ص233.

[4] يراجع في الشروط الذي يجب توافرها في الزعيم أو القائد.

ففي الحياة لأندريه موروا، ترجمة الأستاذ جمال الدين أمين، ص22 وما بعدها الرأي العام والدعاية وحرية الصحافة للدكتور حسين عبد القادر، ص35 وما بعدها، د. رمزي الشاعر: القانون الدستوري، ص338.

أو الانتصار في الحروب أو الرحالة المستكشفون، وفي الدولة الحديثة ربما كان الرمز القيادي متمثلاً في رجل الصناعة والإنتاج.

ومع التسليم بالنسبة في صفات الزعامة، وباختلافها بحسب العصور والثقافات فهناك بعض الصفات العامة التي يتصف بها القائد كالقدرة على الإقناع وكسب الثقة، والتجاوب مع الآجال والمخاوف العامة، والنبوغ في التوجيه، وتحديد الأهداف ورسم الخطط لبلوغها[1].

ومن الملاحظ أن تياراً جديداً قد ظهر في مجال الزعامة، يتمثل في القيادة الجماعية كبديل لمبدأ الزعامة الفردية، لاسيما في الدول التي تأخذ بنظام الحرب الواحد، باعتبار أن القيادة الجماعية ضرورة تنظيمية، الهدف منها تحديد المسؤولية وتقسيم العمل وحصره في عدد محدد من الأشخاص للإشراف على تنفيذ خطة عمل واضحة والعمل على قيادة الجماهير وتحريكها في الاتجاه المحدد[2].

4- الإعلام والدعاية:

يقصد بالإعلام، تزويد الجماهير بالمعلومات الدقيقة والأخبار الصحيحة والحقائق الواضحة والنتائج المبنية على الأرقام والإحصاءات[3]، والغاية من كل ذلك

[1] -فالجماهير تجذبها البيانات والمراجع الإيجابية وتنفر من القيادات السلبية التي لا تقدم لها الحلول الإيجابية أو البديلة لمشاكلها الاجتماعية والسياسية، ولذلك وجب أن يكون لدى الزعيم القدرة على المبادرة وفهم القوى المؤثرة في تلبية احتياجات الناس، بالإضافة على الإيحاء بالثقة لدى الجماهير.

-يراجع في هذا المعنى: الرأي العام والإعلام للدكتور أحمد بدر، ص8 وما بعدها.

[2] -يراجع في هذا الاتجاه الجديد: محاضرات الرأي العام للدكتور نعمة السعيد، ص12.

[3] -انظر في التعريفات المتعددة للإعلام:

كشف كل حجاب وستر وغياب يحول دون إعداد المواطن ليتناول قضايا وطنه بصدق وشفافية وإدراك عميق.

فالإعلام تعبير موضوعي علمي يقوم على حقائق واسعة وليس تعبيراً ذاتياً من جانب القائمين عليه، وتعبيراً سطحياً زائفاً غيبياً، وبالتالي فإنه يقدم حقائق مجردة، بهدف مساعدة الجماهير على تكوين رأي صائب في مسألة أو حدث ما أو مشكلة من المشكلات، بحيث يعبر هذا الرأي تعبيراً موضوعياً عن عقلية الجماهير وميولهم واتجاهاتهم[1]، ومصالحهم العميقة، وليس كالعلم والمعلومات الصائبة قاعدة صلبة لتشكيل عقل المواطن ووعيه وبالتالي مصلحته أم الدعاية، فيقصد

الإعلام له تاريخه ومذاهبه للدكتور عبد اللطيف حمزة، القاهرة، 1965، ص23 وما بعدها، الإعلام والاتصال بالجماهير للدكتور إبراهيم إمام، ص12، ولقد أورد الدكتور إمام تعريف الباحث الألماني أرتو جروث Otto Groth للإعلام، الذي يقول فيه: ((الإعلام هو التعبير الموضوعي لعقلية الجماهير ولروحها وميولها واتجاهاتها في نفس الوقت)).

[1] -ويعتمد الإعلام على عناصر ثلاثة رئيسية وهي: عنصر المرسل، وعنصر المستقبل، وعنصر الأداة أو الوسيلة، ويقصد بالأول صاحب الرسالة الإعلامية، أو الجهة التي تصدر عنها هذه الرسالة سواء أكانت هذه الجهة هي الحكومة أم الشركة أم الهيئة أم النادي أم الفرد أم الجماعة. كما يقصد الثاني من توجه إليه الرسالة الإعلامية سواء أكان فرداً أم جماعة، أما العنصر الثالث فيقصد به ما تؤدي به الرسالة الإعلامية سواء أكانت هذه الاداة هي الصحيفة أم الإذاعة أم التلفزيون أم الخطبة أم الندوة أم السينما أم المسرح أم غيره ذلك من وسائل الإعلام المتعددة.

-يراجع في وسائل الإعلام وعناصره:

الرأي العام والدعاية وحرية الصحافة للدكتور حسين عبد القادر، ص76 وما بعدها، الإعلام والدعاية للدكتور عبد اللطيف حمزة، ص76 وما بعدها، الإعلام والدولة للأستاذ حسن الحسن، بيروت، 1965، ص12-300، الرأي العام والإعلام للدكتور أحمد بدر، ص95-161، في النظرية العامة للحريات الفردية للدكتور نعيم عطية، رسالة للدكتوراه من جامعة القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر بالقاهرة، 1965، ص288 وما بعدها.

بها محاولة التأثير في الجماهير عن طريق عواطفهم ومشاعرهم، والسيطرة على سلوكهم، لتحقيق غايات معينة قد تكون سليمة وقد تكون غير سليمة أو ذات قيمة مشكوك فيها، مع التضحية بكل شيء في سبيل تحقيقها[1].

وعلى ذلك تقتضي الدعاية تغاضي الدعاية عن بعض الحقائق الهامة ونشر الأخبار التي تعوزها الدقة الكاملة، وقد يصل أحياناً إلى نشر الاكاذيب وبدل الوعود الكاذبة والأحلام المعسولة.[2]

وواضح من ذلك، الفارق الكبير بين كل من الإعلام والدعاية، فرجل الإعلام ليس له غرض معين فيما ينشره على الناس اللهم إلا يقظة الجماهير وتنويرها، بينما يهدف الدعاية إلى غاية معينة يرجو تحقيقها، فرجل الإعلام يحمل إلى الجماهير باستمرار أفكاراً موضوعية، في حين أن الدعاية يقوم بنشر الأكاذيب والتهويل في

---

[1] -يراجع في تعريف الدعاية وأهدافها:

Mathiot (M.A): La formation de l'opinion publique aux Etats Unis, article précité, P 364-369.

وأيضاً: الإعلام والدولة للأستاذ حسن الحسن، ص354 وما بعدها، الإعلام والاتصال بالجماهير للدكتور إبراهيم إمام، ص10 وما بعدها، الرأي العام والدعاية د. سويلم العمري، ص32 وما بعدها، د. رمزي الشاعر: القانون الدستوري ص339.

[2] -وتتعدد وسائل الدعاية وأشكالها، فعمل الدعاية هو التحدث عن الفكرة في كل مكان، وليس لها حدود في تباين أشكالها، وفي قابليتها للتكيف، وفي تباين آثارها، فالدعاية يستخدم جميع وسائل المعروفة في الإعلام والنشر لبث دعايته.

-يراجع في ذلك:

الرأي العام والدعاية وحرية الصحافة للدكتور حسين عبد القادر، ص149 وما بعدها، الإعلام والدولة للأستاذ حسن الحسن، ص363 وما بعدها، د. رمزي الشاعر: القانون الدستوري، ص34.

نشر الأخبار، فالدعاية زيف وتضليل وجذب بالأكاذيب أما الإعلام فبناء وعمل وتمثيل.

وعلى الرغم من الفارق الكبير بين الإعلام والدعاية، إلا أن كلا منهما يعمل بأسلوبه الخاص على تكوين اتجاهات رأي عام، إن يلاحظ أن الرأي العام الذي يتكون نتيجة للإعلام يكون أكثر ثباتاً واستقراراً من الذي يتكون عن طريق الدعاية، نظراً لأن الإعلام يعتمد على الحقائق ومخاطبة العقل بينما تعتمد الدعاية على مخاطبة الغرائز والعواطف وإتباع أسلوب الغش والخداع الذي سرعان ما ينكشف ويزول[1]، قال تعالى: ﴿كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ﴾ **الرعد/17**.

ويلاحظ أن للإعلام سلطة وتأثيراً على الرأي العام أكثر من الدعاية، ويرجع ذلك تطور المبادئ والأفكار الديمقراطية التي جعلت للفرد حث إبداء الرأي والحكم على تصرف الحاكمين والموافقة على استمرارهم في الحكم أو إقصائهم عنه، تقول الحكمة: دع ما يريبك إلى ما لا يريبك، وبهذا فالإعلام غايته خلق المواطن الصالح وتزويده بالحقائق العلمية والمعلومات، وكشف الحجاب عن ناظريه ليتمكن من بناء وطن قائم على الصحة والصدق والنور والإيمان.

---

[1] -يذهب بعضهم إلى أن: ((كلمة إعلام نفسها قد أخذت هي الأخرى تتسم بنفس السمات التي لحقت بكلمة الدعاية، وذلك نتيجة لما حدث من تزييف وعبث في الأرقام والحقائق والمعلومات، واستخدم الأخبار للتأثير على الناس، عن طريقة اختيار دون البعض الآخر، وعن طريق أساليب العرض في الصفحات المختلفة والمساحات المتنوعة، وكذلك إهمال بعض الأخبار وعدم الإشارة إليها، أو وضعها في أماكن ملفتة للأنظار، وعرضها بطريقة تبين أنها غير هامة، والمعروف أن الأخبار الموضوعية قد أصبحت نهباً للاستغلال والتحريف والاختيار من أجل خدمة قضية معينة، بأسلوب ظاهرة الموضوعية وحقيقته التحيز والبعد عن الإنصاف)).

يراجع في هذا القول: الإعلام والاتصال بالجماهير للدكتور إبراهيم إمام، ص13.

ومما ينبري للدكتور "جمال العطيفي" لتقويم وتقدير رسالة الصحافة بقوله: ((الصحافة تعد في مقدمة العوامل التي تؤثر في تكوين الرأي العام وفي توجيهه. ففي كل مجتمع يتولد شعور عام يهتم بالمسائل العامة المشتركة، والصحافة ترضي نزعة الاهتمام بهذه المسائل، وهي تنبه الرأي العام وتحرك مشاعره وتفرض عليه منطقها، إذ هي توزع أفكارها على الملايين بسرعة وفي نفس الوقت، يتولد نوع من التوافق في الأفكار، لأن الفرد في المجتمع يتجه إلى أن يتصرف كالآخرين، ومع أنه لا يمكن إنكار أهمية الدور الذي تقوم به الصحافة في توجيه الرأي العام، إلا أن الصحافة أحياناً لا يهمها القيام بواجبها في الرقابة والتوجيه بقدر ما يهمها أن تعمل على زيادة توزيعها، فهي تعتمد أحياناً إلى إثارة العواطف المضللة، وإذا كان الرأي العام هو الجهاز الذي تقاس به القيم الاجتماعية، فإن هذا الجهاز يجب أن يبقى مصوناً من العوامل المصطنعة للتأثير فيه))[1].

5- الشائعات:

تقوم الشائعة على الأحاديث والأقوال والأخبار والروايات التي يتناقلها الناس دون التثبت من صحتها ودون التحقق من صدقها، وقد تكون هذه الأخبار والروايات صحيحة، إلا أنه غالباً ما يكون مبالغاً فيها أو بعيدة عن الصحة وقائمة على

---

[1] -يراجع مؤلفه حرية الصحافة وفق تشريعات الجمهورية العربية المتحدة القاهرة سنة1971، ص29.

-يراجع في أهمية الصحافة في تكوين الرأي العام بالإضافة إلى المرجع السابق:

Kayser (M.J): Presse et opinion، articblie sur le livre cle l'opinion publique, op cit, P229-239.

وأيضاً: الإعلام والدعاية للدكتور عبد اللطيف حمزة، وما بعدها، وانظر د. رمزي الشاعر: القانون الدستوري، ص341.

المبالغة والنهي بل التأثير في الرأي العام أو قيادته بطريقة غير سليمة أو صرفه عن فكرة أو اتجاه معين[1].

وتعتبر الشائعات من أهم العوامل في تكوين الرأي العام، وإن كان أثرها يظهر بصفة خاصة في الأزمات السياسية وفي أوقات الحروب، باعتبارها تثير عواطف الجماهير وتعمل على بلبلة أفكارهم.

فالكثير من الناس لديهم ميل كبير لتصديق الشائعات دون الوقوف على الحقيقة والصواب بل قد لا يكتفي أحدهم بتصديق الشائعة وإنما يضيف إليها مما عنده، ثم يأتي بعده من يضيف إليها، وبكثير من حمولتها ويبهظها بالأثقال، وهكذا دواليك، فإذا بالحبة تغدو قبة تحملها أوزارها وأوزار أوزارها.

وكثيراً ما يقبل بعض الناس على تردد الشائعات لأنهم يجدون فيها متنفساً عن ضغوطات الحياة والمصالح والحاجات والرغبات والآمال التي تمثل اهتمامهم ويعجزون عن تحقيقها في الواقع، فتغدوا الشائعة تكاد تفيق مع عواطفه ومصالحه ورغباته وقد تسهم وسائل الإعلام ذاتها في نشر الشائعات وتخريف الأخبار، وتزويدها بصورة مشوهة تبعد كثيراً عن حقيقتها الأصلية، إذ قد يتعرض الخبر الصحفي أو الإذاعي للتحريف عند نقله من وكالات الأنباء ومعالجته بشتى

---

[1] -سيكولوجية الإشاعة للأستاذين ألبورت وبوستمان Allport postmon، ترجمة الأستاذين صلاح مخيمر وعبده رزق، دار المعارف بالقاهرة، 1964، د. أحمد سويلم العمري: الرأي العام والدعاية، ص28 وما بعدها، الإعلام والاتصال بالجماهير للدكتور إبراهيم إمام، ص256 وما بعدها، سيكولوجية الرأي العام للدكتور أحمد أبو زيد، ص134 وما بعدها.

وسائل الإعلام، خاصة إذا كان الخبر من النوع الدولي الذي تهتم به أكثر من عاصمة من عواصم العالم[1].

ويتابع الدكتور الإمام قوله: ((لقد درس "بونسويني Ponsonby" أصل هذه الشائعة وتطورها، فوجد أن الخبر قد نشر لأول مرة في صحيفة "كولنيشه تسايتونج" الألمانية ولكن نص الخبر كان معقولاً للغاية، فقد جاء فيه أن أجراس الكنائس في ألمانيا كانت تدق بمجرد نشر خبر سقوط مدينة أنفرس البلجيكية، والخبر على هذا النحو ليست فيه أية إثارة ما هامت دولة منتصرة تحتفل بنجاحها في موقعة عربية، ولكن صحيفة لوماتان الفرنسية نقلت الخبر محرفاً، وقالت إن القساوسة في مدينة أنفرس قد أزعموا على دق أجراس الكنائس عندما سقطت المدينة، وهكذا بدأ التحريف الأول يجعل كنائس أنفرس تدق بدلاً من كنائس ألمانيا، ثم جاءت صحيفة كوربيري دي لاسيرا الإيطالية، فأضافت عنصراً آخر، إذ ذهبت إلى أن القساوسة الذين رفضوا دق الأجراس قد حكم عليهم بالأشغال الشاقة، وذكرت أنها قد نقلت الخبر عن جريدة التايمس الإنجليزية التي استقته بدورها عن طريق باريس.

ومرة أخرى نشرت صحيفة لوماتان الفرنسية نفس الخبر محرفاً تحريفاً أكثر، قائلة أن الألمان المتوحشين قد عاقبوا القساوسة البلجيك بتعليقهم في أجراس

---

[1] – الإعلام والاتصال بالجماهير إبراهيم إمام، ص277 وما بعدها، سيكولوجية الرأي العام للدكتور أحمد أبو زيد، ص137.

هنا يعطي الدكتور إمام مثالاً للشائعات التي كانت الصحافة سبباً مباشراً في ظهورها وترويجها، بشائعة الفظائع المنسوبة إلى الألمان، والتي جاء في مضمونها النهائي أن القوات الألمانية قد أمرت القساوسة الكاثوليك بدق أجراس الكنائس في مدينة أنفرس البلجيكية بعد الاستيلاء عليها في نوفمبر 1914.

ولما رفض هؤلاء القساوسة تنفيذ الأوامر، لم يجد الألمان بداً من تعليقهم في الأجراس، ليعملوا عمل المطارق، فتدق الأجراس بأجسادهم.

الكنائس ورؤسهم إلى أسفل ليعلموا كمطارق لهذه الأجراس، وذلك نتيجة لرفضهم البطولي لدقها بناء على أوامر غزاة أنفرس البرابرة))[1].

وتتولد الشائعات من خبر لا أساس له في الصحة، أو نتيجة لتلفيق خبر يحتوي جزءاً من الحقيقة، أو من المبالغة الجسيمة المقصودة في نقل خبر فيه شيء من الصحة[2]، وهنا يتم تطعيم الشائعة بشيء من الحقيقة لكي تزيف وتنطلي حقيقتها الكلية على بسطاء العقل والإدراك.

ولقد شرع العالم الروسي "بايسو Baysow "طريقة ظهور الشائعة وانتشارها مبنياً أنها تتم في ثلاث مراحل، فتبدأ بإدراك للحادث من جانب شخص أو عدة أشخاص يرجع اهتمامهم بالحادث إلى المغزى الاجتماعي له وصداه في نفوسهم، ثم تجري عمليات التنقيح بالحذف والإضافة حتى تتمشى العناصر المكونة للشائعات مع بعضها البعض من جهة ومع ثقافة المجتمع وحضارته من ناحية أخرى، وعندما يتم التنقيح والتعديل بصورة تجعل الشائعة مستساغة متقبلة سهلة الاستيعاب عند ذلك تنطلق وتسري بين العناصر[3]، بعد أن زودت بما يجعلها مستساغة قابلة للتصديق.

---

[1] – د. إبراهيم إمام: الإعلام والاتصال بالجماهير، ص277و278 و279، د. رمزي الشاعر: القانون الدستوري ص342.

[2] – انظر في هذا المعنى:

سيكولوجية الرأي للدكتور أحمد أبو زيد، ص134، الإعلام والدعاية للدكتور عبد اللطيف حمزة، ص38، محاضرات الرأي العام للدكتور نعمة السعيد، ص13.

[3] –يراجع في ذلك: الإعلام والاتصال بالجماهير للدكتور إبراهيم إمام، ص260.

وإذا كان هكذا الدور الذي تقوم به الشائعة في تكوين الرأي العام وبلبلته وتخلخله، فالدول تسعى دائماً إلى مواجهة الشائعات ومحاولة تجنب آثارها الضارة[1]، ولعل أهم أسلوب لمواجهة الشائعة يقوم على عرض الحقائق فيما يهم الجمهور ويحقق له معرفته دون أن يضير الصالح العام، ويقع العبء الأكبر في هذه المواجهة على وسائل الإعلام، كما تجعل التنظيمات الشعبية بمختلف أشكالها جزءاً منه.

ولكي تقوم كل من أجهزة الإعلام والتنظيمات الشعبية بواجبها في هذا المجال، يجب أن يكون لديها تصور واضح وفهم تام لأبعاد الشائعة التي تريد مواجهتها، وأن تستخدم لكشفها اسلوب المصارحة الكاملة، كما أن عنصر السرعة في الر د على الشائعات ودحض الأكاذيب ونقل الوقائع الصحيحة، له أثره في قبر الشائعات في مهدها وإبطال مفعولها[2].

---

[1] -يراجع في مواجهة الشائعات:

سيكولوجية الرأي، للدكتور أحمد أبو زيد، ص139 وما بعدها، الإعلام والاتصال بالجماهير، للدكتور إبراهيم إمام ص318 وما بعدها، محاضرات الرأي العام، للدكتور نعمة السعيد، ص14 وما بعدها.

[2] – د. رمزي الشاعر: القانون الدستوري، ص343.

عومل التأثير في الرأي العام

إذا كان الرأي العام يمثل ضمانة أساسية لحماية فكرة القانون في المجتمع، وحمل الممارسين للسلطة على جادة الصواب إذا عن لهم الانحراف، فهناك بعض القوى التي تستطيع أن تؤثر في هذا الرأي العام وتوجيه وجهة ضالة وتخرجه عن جادة الصواب، وهذه القوى هي:

1- الأحزاب السياسية:

الحزب، جماعة متحدة من الأفراد، تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم، بقصد تنفيذ برنامج سياسي معين متفق عليه بين أعضائه.

وتعتبر الأحزاب السياسية العمود الفقري للنظم الدستورية البرلمانية في الغرب، وهي التي تربط الرأي العام هناك بأداة الحكم وتعمل على تحقيق أماني الشعب وعرفه "أدموند بيرك" بقوله: ((اتحاد بين مجموعة من الأفراد بغرض العمل معاً لتحقيق الصالح القومي وفقاً لمبادئ خاصة متفقين عليها جميعاً)).

وعرّفه "ديزرائلي" بأنه: ((جماعة من الناس مترابطة فيما بينها وتسعى نحو أهداف ومبادئ معينة)).

وعرّفه "كولمان" الأحزاب بقوله: ((اتحادات أو جمعيات منظمة بصفة رسمية ولها هدف واضح ومعلن يتمثل في حصولها أو احتفاظها بالقيادة أو الإدارة الشرعية على الأشخاص أو السياسة الحكومية لدولة ذات سيادة حالية أو مرتقبة، سواء أحصلت على هذه القيادة بمفردها أم عن طريق ائتلافي أم عن طريق المنافسة الانتخابية مع غيرها من الاتحادات أو الجمعيات المماثلة))[1] .

[1] -يراجع في هذه التعريفات أو غيرها:

محاضرات الرأي العام للدكتور نعمة السعيد، ص40، الرأي العام والإعلام للدكتور أحمد بدر، ص57 وما بعدها، التنظيمات السياسية الشعبية للدكتور محمد الشافعي أبو راس، رسالة للدكتوراه، القاهرة، ص13 وما بعدها.

وتتصل الأحزاب اتصالاً يومياً بالرأي العام عن طريق ما تذيعه من نشرات وما تصدره من صحف وما تعقده من اجتماعات وندوات وما يقوم به رجالها من جولات في شتى المدن والأحياء، وتنشط الأحزاب في فترات الانتخابات البرلمانية، حيث يحاول كل حزب أن يكسب الرأي العام إلى جانبه عن طريق إقناع الجماهير بصواب برنامجه وصلاح عقيدته، فإذا ظفر بذلك تولى زمام السلطة كان في وسعه تنفيذ فلسفته أو برامجه تشريعياً وتنفيذياً[1].

وإذا كانت جميع الأحزاب تحاول الظهور بمظهر المدافع عن المصلحة العامة، والموفق بين المصالح الخاصة لأعضائها وللجماعات المنصوبة تحت لوائها وبين المصلحة الوطنية عن طريق التمسك التام بالشعارات القومية، فهي تسعى للتأثير أو التحكم في المؤسسات السياسية للمجتمع بغية تحقيق مصالحها الخاصة في الغالب من الأحيان[2].

د. رمزي الشاعر: القانون الدستوري ص544، د. عبد الحكيم حسن العلي: الحريات العامة في الفكر والنظام السياسي في الإسلام، القاهرة، دار الفكر العربي، 1974، ص620.

[1] -يراجع في دور الأحزاب السياسية في تكوين الرأي العام:

Hathiot: L"opinion publique aux Etats، Unis, op cit, P333 et suis.

[2] -وقد تستعمل بعض الأحزاب وسائل العنف للاحتفاظ بقوتها واستمرار تضامنها، وقد يكون هذا العنف ظاهراً وقد يكون مستتراً، وتستخدم النوع الأول الأحزاب في الدول ذات الحكم المطلق، مثل الحزب النازي في ألمانيا والفاشي في إيطاليا، حيث تقوم مثل هذه الأحزاب بالإرهاب السياسي وتطبيق نظام البوليس الخاص، أما النوع الثاني فتستخدمه أحزاب الدول الديمقراطية، وذلك عن طريق اتخاذ تدابير الضغط الاقتصادي والاجتماعي.

-يراجع في هذا المعنى: د. نعمة السعيد: محاضرات الرأي العام، ص42، وانظر د. رمزي الشاعر: القانون الدستوري، ص345.

هذا ولا يخفى أن تعدد الأحزاب في الدول النامية قد يمثل خطورة في بعض الأحيان على أجهزة الدولة السياسية لأنه يؤدي إلى سعي كل حزب من الأحزاب القائمة إلى تحقيق المصالح للمنتمين إليه، حتى ولو أدى ذلك إلى الأضرار بالمصلحة العامة للدولة، وكثيراً من الخلافات التي توجد في مثل

بيد هذا لا ينفي أن الأحزاب تكون بمثابة معاهد تنظيمية يتم بها إعداد السياسة العامة والخطط الدعاية لتكوين رأي عام يخضع لتوجيهها، وعند ظهور قضايا هامة تعمل الأحزاب كوسيط للتقريب بين وجهات نظر المواطنين المختلفة، وتمكينهم من الفصل في القضايا الحيوية[1].

ولا شك أن العلاقة وثيقة بين الحزب السياسي والرأي العام، فاتجاهات الرأي العام في دولة ما غالباً ما تعكس النظام الحزبي لتلك الدولة، وهكذا فالأحزاب تلعب دوراً رئيسياً في بلورة الرأي العام وتنسيقه وتوجيهه نحو الهدف الذي ترمي إليه، إذ تحاول في أول الأمر دراسة اتجاهات الجماهير، ثم ترسم برامجها ومبادئها، ومن هذا الطريق تلجأ إلى إثارة شعور الأفراد والجماعات لكسب التأييد الشعبي[2]، ولذلك تعتبر الدعاية الحزبية ضرورة لابد منها لتعريف الرأي العام بأهداف وموقف الحزب.

هذه الدول تخفي وراءها مصالح أعضاء الحزب الشخصية وعلى الرغم من ذلك فغن الأحزاب هي دعامة الديمقراطية، وبالتالي يجب على هذه للدول عند تغير ظروفها أن تبيح الأحزاب.

[1] -يراجع في أنواع الأحزاب ومزاياها وعيوبها: السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة وفى الفكر السياسي الإسلامي للدكتور سيلمان الطماوي، ص420 وما بعدها التنظيمات السياسية الشعبية للدكتور الشافعي أبو راس، ص222 وما بعدها.

[2] -ويذهب البعض من الباحثين في الرأي العام إلى أن تطور الأحزاب السياسية قد أدى إلى تقلص الدور الحزبي في الحياة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا خصوصاً بالنسبة للتأييد الانتخابي والأيديولوجيات، وإلى التقليل من الصراعات بين الأحزاب والمشاركة الانتخابية للناخبين، مما أدى إلى التقليل من أهميتها في عملية صنع السياسة الوطنية واتخاذ القرارات السياسية، حتى أن الأحزاب في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا لا تهتم بهذا الدور بصفة كبيرة بل تتركه إلى قادة الأحزاب أو جماعات محددة من السياسيين.

وفضلاً عن ذلك فقد ضعفت رغبة الناس في عضوية الأحزاب، كما أن الأحزاب أصبحت تعتمد بصفة متزايدة على المتخصصين والمهنيين، بحيث أصبحت كل مسألة عامة تحل بمناقشة بين الخبراء والمهنيين دون الرجوع إلى أجهزة الحزب أو البرامج الحزبية.

2- جماعات الضغط:

يقصد بالجماعات الضاغطة، التنظيمات النقابية وما في حكمها، وتضم هذه المجموعات فئات معينة من الشعب لها مصالح متقاربة تدافع عنها وتحل مشاكلها كجماعات وأفراد[1].

ويجب أن نذكر أن هنا بأن اصطلاح «الجماعات الضاغطة» الجماعة التي ينتسب إليها الفرد أو يرغب في الانتساب إليها، وكلما ازداد الشخص تمسكاً بقيم الجماعة ومعاييرها، كانت فرصة تقبله لما يتعارض معها نادرة الحدوث[2].

ولا شك أن مثل هذا التأثير على الأفراد، يرتب تأثيراً مماثلاً في اتجاهات الرأي العام، مما قد يوجهه إلى ما تبغيه الجماعة من أهداف.

ويذهب البعض إلى أن الرأي الذي يعبر عن مصالح بعض الجماعات الضاغطة لا يكون رأياً عاماً، ويعطي مثالاً لذلك بحركة بوجاد Mouvement Poujade التي ظهرت في فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت تنتظم أصحاب الحوانيت الصغيرة وتطالب بتخفيض الضرائب المفروضة على أوجه نشاط هذا القطاع

-يراجع في عرض هذا الرأي: الإعلام والرأي العام للدكتور أحمد بدر، ص60.

[1] -يراجع في المقصود بجماعات الضغط:

Mathiot: l'pinion publique aux Etats _unis، op cit, P 355 et suiv.

وأيضاً: الرأي العام والدعاية وحرية الصحافة للدكتور سويلم العمري، ص87، محاضرات الرأي العام للدكتور نعمة السعيد، ص47، الرأي العام والإعلام للدكتور أحمد بدر، ص56، التنظيمات السياسية الشعبية للدكتور الشافعي أبو راس، ص7 وما بعدها.

ويمكن أن نفرق بين الجماعات الضاغطة والأحزاب السياسية، على أساس أن جماعات الضغط تتمتع عادة بتأييد أعداد قليلة من الناس أما الأحزاب السياسية فتتمتع عادة بتأييد شعبي كبير، كما أن النواحي المادية في هذه الجماعات تكون عادة أضيق من النواحي المادية في الأحزاب.

راجع في ذلك: د. رمزي الشاعر: القانون الدستوري، ص346.

[2] -راجع في هذا المعنى: الإعلام والاتصال بالجماهير للدكتور إبراهيم إمام، ص159- 160.

الاجتماعي، وكان يتزعمها "مبير بوجاد"، ويرى أنه مهما كانت خطورة قضية الضرائب هذه، ومهما كان ما عبرت عنه بعض الصحف الفرنسية من خلال تكريسها مقالات واسعة لمعالجتها، وهما كانت عمومية هذه المشكلة، فذلك لا يعد رأياً عاماً، لأنه يستبعد الرأي في معناه المتكامل ويعبر عن مركز بعض الجماعات ذات الأهمية الضئيلة[1].

وأياً كان الموقف من هذا الرأي، فما لا يمكن الشك فيه أن الجماعات الضاغطة دوراً لا يمكن إنكاره في التأثير على اتجاهات الرأي العام، وتوجيهها وجهة معينة تحقق مصالحها في بعض الأحيان[2].

---

[1] -انظر في هذا الاتجاه:

Joven Djorctjevic: Le problème de l'opinion publique dans la démocratie socialiste; op cit, P405.

ونورد هنا عبارته:

" Une opinion n'est pas l'opinion publique si elle exprime les intérêtes de certains groupes restreins et privilegiés; c'est ainsi par example que l'opinion du "Mouvement poujade" sur la question des impots ،si importante que soit par ailleurs la place que lui consacre une certaine presse et si général que puiss être le problème ،n'est pas l'opinion publique ،car elle exclut l'opinion au sens integral et traduit la position interessée de certains groups peu importants "

[2] – د. رمزي الشاعر: القانون الدستوري، ص247.

طرق قياس الرأي العام وتحديد اتجاهاته

رأينا أن الرأي العام يمثل أهمية خاصة فيما يتعلق بنظام الحكم[1]، إذ لا يستطيع حكم معين أن يستقر في بلد ما إذا كان الرأي العام يتخذ منه موقفاً عدائياً واضحاً، اللهم إلا أن يعتمد ذلك الحكم قوة السلاح والخوف، وهي قوى في حد ذاتها لا يمكن أن تكمل الدوام والاستقرار بشيء.

وحيال ذلك فالقائمون بالسلطة يعملون حساباً كبيراً للرأي العام، ويحاولون التأثير عليه أحياناً والسير وفق رغباته أحياناً أخرى[2].

وأما هذه الأهمية الواضحة للرأي العام، فالممارسون للسلطة يسعون إلى معرفة اتجاهاته حتى يمكنهم تصريف أمورهم بما يتلاءم معه.

لذلك كان قياس الرأي العام ومعرفة اتجاهاته من أهم المسائل التي تشغل بال السلطات الحاكمة[1].

---

[1] -ولقد أشارت المذكرة التفسيرية للدستور الكويتي لأهمية الرأي العام كضمان لحسن تطبيق الدستور بقولها: ((ومن وراء التنظيم الدستوري لمسئولية الوزراء السياسية، توجد كذلك وبصفة خاصة رقابة الرأي العام التي لاشك في أن الحكم الديمقراطي يأخذ بيدها ويوفر مقوماتها وضماناتها، ويجعل منها مع الزمن العمود الفقري في شعبية الحكم، وهذه المقومات والضمانات في مجموعها هي التي تفيء على المواطنين بحبوحة من الحرية السياسية... وفي جو ملئ بهذه الحريات ينمو حتماً الوعي السياسي ويقوي الرأي العام، وبغير هذه الضمانات والحريات السياسية، تنطوي النفوس على تذمر لا وسيلة دستورية لمعالجته، وتكتم الصدور آلاماً لا متنفس لها بالطرق السلمية، فتكون القلاقل، ويكون الاضطراب في حياة الدولة)).

[2] -ولقد قال المفكر الفرنسي الشهير فولتير: "إن الرأي العام يحكم العالم، ولكن العقلاء والحكماء في النهاية هم الذين يقودون هذا الرأي".

"L'opinion gouverne le monde، mais ce sent les sages qui، a le longue dirigent L'opinion".

وتتعدد الوسائل التي يقاس بها الرأي العام، وقد كانت هناك في المجتمعات القديمة طرقاً بسيطة يلجأ إليها الحاكمون للتعرف على أحوال الناس، من ذلك مثلاً إطلاق الحكام لبعض العسس يتحسسون أحوال الناس وأقوالهم وآرائهم ليخبرونهم بها، وخروج الحاكم مستتراً متخفياً ليسمع بنفسه رأي الناس في الأمور التي تمس حياتهم ليتعرف الأحوال على حقيقتها[2].

بيد أن الصورة الحديثة لاستطلاع الرأي العام قد حلت فيها الأدوات والمناهج المضبوطة[3].

---

[1] -ويلاحظ أن أهمية استطلاع الرأي لا تقل في بلدان الكتلة الشيوعية عنها في البلدان ذات الديمقراطية الغربية، وإن الاهتمام بالاستفتاء هناك وضح مع استقرار الأوضاع والتطبيق المذهبي وقف البيئة وطبيعة الشعب، ومع سيادة الروح الإنسانية بحاجاتها وميولها وقوة الفكر وتكوين الرأي وتفاوت الكفايات على المثل التقليدية التي جاءت في كتابات رجال المذاهب الاشتراكية العلمية دون إمكان تطبيقها، وبدأ تكزين رأي عام بين والشيوخ على السواء، وينشط معهد جالوبسكي Gallupsky Institute في موسكو في قياس اتجاهات الرأي العام وفي سؤال الناس عما يفضلونه: هل الصناعات الثقيلة أم مواد الاستهلاك، والديمقراطية الشعبية أو الديمقراطية فحسب؟.

انظر في هذا المعنى د. أحمد سويلم العمري: الرأي العام والدعاية، ص112، د. رمزي الشاعر: القانون الدستوري، ص348.

[2] -من ذلك ما يذكره التاريخ الإسلامي من ملك عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز.

[3] -بدأت عمليات قياس الرأي العام في الولايات المتحدة الأمريكية، وامتدت إلى خارجها، عن طريق ما يسمى بعمليات جالوب Gallup، نسبة إلى أول من قام بعمليات استقصاء لتحسس اتجاهات الرأي العام.

-يراجع في تفصيلات هذه التسمية، د. أحمد سويلم العمري: الرأي العام والدعاية، ص107 وما بعدها.

وإن كان هذا لا ينفي وجود آثار للطرق القديمة التي كانت تستخدم، ومن ذلك الملاحظة والمقابلة اللتين تعتبران من أنجح الطرق الكيفية لاستقصاء الرأي العام وتحديد اتجاهاته[1].

ويمكن القول بأن الاستفتاء والملاحظة وتحليل مواد الإعلام والدعاية، تمثل أهم الوسائل التي يلجأ إليها حالياً لقياس الرأي العام[2].

---

[1] -يراجع في وسائل قياس الرأي العام:

A lain Girard: La connsaissance de l'opinion publique et méthod des sondages article public sur le livre de l'opinion publique op cit, p241 et suiv.

وأيضاً: الرأي العام والدعاية وحرية الصحافة للدكتور حسنين عبد القادر، ص98 وما بعدها، د. أحمد سويلم العمري: الرأي العام والدعاية، ص107 وما بعدها، سيكولوجية الرأي العام للدكتور أحمد أبو زيد، ص144 وما بعدها، الرأي العام والإعلان للدكتور أحمد بدر، ص162 وما بعدها، الرأي العام للأستاذ ألفريد سوفي: الرأي العام، ص46 وما بعدها، د. رمزي الشاعر: القانون الدستوري، ص348.

[2] -وأمام أهمية استطلاع الرأي العام كخطوة أساسية لإمكان تحقيق السلطات الحاكمة للصالح العام تضمنت اللائحة الداخلية لمجلس الشعب المصري الصادرة في 26 أكتوبر 1972 النص على تخصيص جلسات الاستطلاع ومعرفة اتجاهات الرأي العام.

فنصت في المادة/65/على أن: ((للجان أن تطلب من رئيس المجلس عقد اجتماعات للاستطلاع والمواجهة، وذلك بمناسبة بحثها لمشروع قانون أو دراستها لأحد الموضوعات المهمة، ويدعي لهذه الاجتماعات، إلى جانب ممثلي أجهزة الدولة، المتخصصون والفنيون وغيرهم من البارزين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويجوز أن يدعي إلى هذه الاجتماعات المواطنون وممثلو التنظيمات السياسية والشعبية ممن ترى اللجنة التي تتولى الاستطلاع والمواجهة ضرورة الاستماع إليهم في الموضوع المفروض)).

كما نصت المادة/67/على أن: ((تستهدف هذه الاجتماعات الاستماع تأكيداً لحق الشعب في الادلاء بالرأي في الموضوعات التي تشمل الرأي العام، وفي التشريعات العامة التي يراد إصدارها)).

ونصت في المادة/70/على ما يلي: ((يعلن بكل وسائل البشر عن موعد اجتماعات هذه اللجان، كما يخطر الأشخاص والهيئات التي ترى اللجنة الاستماع إليهم، أو إلى ممثليهم قبل موعد الاجتماع بوقت كاف، مع تحديد الموضوعات المراد استيضاحها، أو استطلاع الرأي في شأنها، أو استظهار الحقيقة حولها، ويكون لمن له مصلحة جدية في الموضوع المعروض من المواطنين والهيئات الذين لم يدعوا إلى الاجتماع أن يرسلوا رأيهم كتابة إلى اللجنة، وأن يطلبوا استدعاءهم أو استدعاء من يمثلهم لسماعهم، والإجابة عن أي استفسار أو استيضاح يطلب منهم، وعلى اللجنة أن تشير في تقريرها إلى جميع الآراء التي أبديت في هذه الاجتماعات، وما أخذت به منها، وعن أسباب استبعادها للآراء الأخرى، وأن تضمن تقريرها كذلك تقديم الشهادات التي أبديت أمامها، والحقائق التي توصلت إليها عن طريق هذه الاجتماعات)).

ونصت في المادة/73/على ما يلي: ((يقدم رئيس المجلس إلى رئيس الجمهورية تقارير عن اجتماعات لجنة الاستطلاع والمواجهة، تتضمن ما دار في هذه الاجتماعات، والنتائج التي توصلت إليها والملاحظات المهمة التي يرى أن يحيط رئيس الجمهورية بها)).

وبالإضافة إلى جلسات استطلاع الرأي العام، نصت اللائحة في المادة/100/على أن: ((المجموعات الإقليمية للأعضاء هي الشكل التنظيمي الذي يقيمه المجلس لتحقيق الارتباط الوثيق بين الأعضاء وقواعدهم الشعبية وبين المجلس والمجالس الشعبية في مختلف المحافظات، وذلك بقصد إعطاء المجلس الصورة واضحة لمشكلات الجماهير، تمكنه «في حدود اختصاصاته الدستورية» من وضع خطة عمل متكاملة، تساير آمال الجماهير ونظاماتها المشروعة)).

ونصت المادة/102/على كيفية تشكيلها بقولها: "تشكل هذه المجموعات الإقليمية من أعضاء المجلس من كل محافظة، أو عن عدد من المحافظات..."

وتضمنت المادة/104/تحديد اختصاصات هذه المجموعات بقولها: "تختص المجموعات الإقليمية على وجه خاص بما يأتي:

1- متابعة القانون بعد نفاذه لمراقبته في التطبيق.
2- وتسجيل آثره على المجتمع في النطاق الإقليمي ومدى تقبله له.

1- **الاستفتاء:**

يعتمد الاستفتاء كوسيلة من وسائل قياس الرأي العام على اختيار عينة تمثل الجماعة المراد استفتاؤها تمثيلاً صحيحاً[1]، ثم توجه إلى أفراد هذه العينة أسئلة عن القضية المطروحة مصاغة بطريقة معينة، وذلك لاستخلاص النتائج واستقراء الرأي العام حول المشكلة، موضحة في إحصاءات رياضية أو رسوم بيانية أو أشكال هندسة.

وبذلك يختلف هذا الاستفتاء العام الذي تبيحه بعض الدول كأسلوب من أساليب الديمقراطية شبه المباشرة، إذ أن النوع الأخير يشمل جميع من لهم الحق في مباشرة الحقوق السياسية في المجتمع، ولا يقتصر على عينه تمثل جماعة محددة منه، ولقد عرفت الشقيقة مصر الاستفتاء الشعبي في المادتين/121-145/من

3- درجة تحقيقه للأهداف التي وضع من أجلها.

4- ونقل صورة عن كل ذلك إلى المجلس.

5- للعمل على تعديل القانون إذا لزم الأمر بما يكفل تفادي أي نقص أو قصور يظهر من التطبيق العملي القانون...".

[1] – د. عصمت سيف الدولة: الاستبداد الديمقراطي دار الكلمة للنشر، بيروت، ط1، 1981، ص125.

ولقد تضمن دستور جمهورية مصر العربية الصادر في سنة1971 النص على الاستفتاء العام في المادة/152/بقوله: ((لرئيس الجمهورية أن يستفتي الشعب في المسائل الهامة التي تتصل بمصالح البلاد العليا)).

كما تطلب ضرورة اللجوء إليه في حالات معينة، كالاستفتاء على ما اتخذه رئيس الجمهورية من إجراءات في حالة قيام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستوري مادة/74/، والاستفتاء على حل مجلس الشعب مادة/136/، والاستفتاء على تعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور مادة/189/.

دستور1956 وفيما يتعلق بانتخاب رئيس الجمهورية وفي استفتاء هذا الرئيس الشعب في المسائل الهامة.

كذلك عرفت الاستفتاء في دستور1964 في المادتين/129/102 وبالنسبة للموضوعين نفسهما الذين نص دستور1956 على الاستفتاء حولهما.

وعلى ذلك فإن قياس الرأي العام عن هذا الطريق يتطلب من القائم بالبحث أن يبدأ أولاً بتحديد المسألة أو المشكلة المطلوب الإجابة عليها تحديداً دقيقاً بعد دراستها بعمق من جميع جوانبها، ثم يقوم برسم خطة كاملة لتنفيذ الاستفتاء في إطار دراسة موضوعية[1]، ويجب عليه ان يقوم بعد ذلك باختيار العينة التي سيغطيها البحث، وأخيراً يقوم بإعداد استمارة استطلاع الرأي ليستخلص من الإجابات التي تصل إليه توضيحاً لاتجاهات الرأي العام.

وبعد اختيار العينة من الأمور الدقيقة التي يتوقف عليها سلامة نتيجة استقصاء الرأي العام حول موضوع معين، ويذكر الباحثون في الرأي العام طرقاً متعددة يمكن اللجوء إليها في اختيار العينة، وأهم هذه الطرق هي الطريقة العشوائية التي تعتمد

---

[1] -وقد يتم الاستفتاء عن طريق المقابلة الشخصية، كما قد يتم عن طريق المراسلة في طريق سري.

ويتطلب في حالة المقابلة الشخصية ضرورة مراعاة مسائل معينة، فيجب كسب ثقة المراد محادثتهم كبداية ضرورية، وأن تكون الأسئلة ملائمة لأطراف المقابلة، وأن يخصص للمقابلة وقت مناسب وظروف ملائمة، وألا تتم المقابلة مع نفس الشخص مرتين في زمن متقارب، وأن يكون المتحدث والمتحدث معه متقاربان في الطبقة أو الفئة بحيث يمكن تحقيق عنصر المشاركة، وأخيراً أن يكون تسجيل البيانات عقب المقابلة مباشرة ولا يكون أثناءها.

يراجع في طريقة المقابلة الشخصية وشروطها: سيكولوجية الرأي العام للدكتور أحمد أبو زيد، ص151، وانظر د. رمزي الشاعر: القانون الدستوري، ص350.

على التلقائية غي الاختيار وتتيح لكل شخص في الجماعة فرصة متساوية مع غيره لأن تشمله العينة[1].

إذ أثبتت التجربة أنه إذا حاول القائم بالبحث التقاط عينة عن طريق اختيار أناس معينين أو أماكن يعتقد أنها أكثر تمثيلاً فإن النتيجة ستكون عينة متحيزة، لا تعبر عن حقيقة الرأي العام في الجماعة[2].

وإذا كانت العشوائية تمثل أفضل الطرق في اختيار العينة، فينبغي عند اختيار العينة مراعاة نسبة السكان في كل منطقة، حتى تكون العينة ممثلة لجميع فئات الجماعة تمثيلاً صادقاً، كما يجب أن تمثل العينة جميع العناصر والطبقات التي تتركب منها الجماعة خير تمثيل، وإن كان هذا لا يمنع من أن يكون الاختيار مقصوراً على جماعة معينة للحصول على معلومات عن آراء أفرادها بصدد موضوع معين.

---

[1] -وهناك طرق أخرى لاختيار العينة، فقد يتم هذا الاختيار بواسطة الطريقة الفئوية أو الطبقية التي تعتمد العينة فيها على صفات وخصائص معينة، كما قد يتم بواسطة الطريقة الحصصية التي يتم اختيار أفراد العينة فيها من بين الجماعات الرئيسية في المجتمع بنسبة الحجم العددي لهذه الجماعات.

انظر في تفصيلات هذه الطرق وكيفية استخدامها:

سيكولوجية الرأي العام للدكتور أحمد أبو زيد، ص146، الرأي العام والإعلام للدكتور أحمد أبو زيد، ص175.

[2] -يراجع في تفصيلات العينة العشوائية، الرأي العام والإعلام، للدكتور أحمد بدر، ص164 وما بعدها.

وإذا كانت العبرة في العينة ليست بحجمها، وأن الأهمية الأولى لطبيعتها وطريقة تركيبها والدقة في اختيارها، فإن هذا لا ينفي أن العينات الصغيرة غير دقيقة وتكون نسبة الخطأ فيها أكبر منها في العينات الكبيرة[1].

وبالإضافة إلى أهمية اختيار العينة ودقة هذا الاختيار، فإن إعداد أسئلة الاستفتاء تتطلب هي الأخرى أن يراعي الباحث اعتبارات معينة[2].

بحيث يمكن عن طريقها مساعدة المشتركين في الاستفتاء على فهم المشكلة والتعبير عن آرائهم بكلمات دقيقة محددة، ولهذا فمن الأهمية بمكان اختيار أسئلة الاستفتاء قبل استخدامها على نطاق واسع، إذ أنه كثيراً ما يتبين أن الأسئلة بعد

---

[1] -يراجع في شروط العينة بصفة عامة: الرأي العام والدعاية وحرية الصحافة للدكتور حسنين عبد القادر، ص100 وما بعدها.

[2] -تقسم الأسئلة إلى نوعين:

1- أسئلة مقفولة أو مغلقة Closed.

2- وأخرى مفتوحة open.

ويقصد بالأولى الأسئلة المحددة في جداول الاستفتاءات بحيث يجد المواطن نفسه أمام ضرورة اختيار إجابة من بين الإجابات الواردة في الجداول، وهي الطريقة التي تستخدم بكثرة في الاستفتاءات، أما الثانية فيقصد بها النوع الذي لا يقدم للشخص أي بديل محدد يمكن أن يختار منه إجابته، بل يترك السؤال عاماً ويجيبه الشخص بكلماته هو، ولاشك أن مهمة القائم بالاستفتاء تكون أسهل في حالة الأسئلة المقبولة حيث تكون الإجابات أسهل في تحليلها، وإن كان هذا النوع لا يفضل اللجوء إليه في حالة المسائل المعقدة عسيرة الفهم، لما قد يؤدي إليه من نتائج خادعة غير سليمة.

يراجع في هذا التقسيم، الرأي العام والإعلام، للدكتور أحمد بدر، ص168 وما بعدها، وراجع أيضاً د. رمزي الشاعر: القانون الدستوري ص351.

اختيارها تعد مسيرة الفهم غير واضحة المضمون رغم أنها تبدو واضحة عند كتابتها، وفي ذلك ما يؤدي إلى أن تصدر الإجابات غير متعلقة بموضوع السؤال[1].

وحتى لا يدع المشرف على الاستفتاء مجالاً للشك في الإجابة على الأسئلة، ينبغي أن يضع أكثر من سؤال بمعنى واحد عن فكرة معينة للحصول على عدة إجابات عنها من الشخص، ثم تقارن هذه الإجابات للتحقق من أن رأيه غير متغير وأنه ليس محل شك، كما يجب أن يركز السؤال على فكرة واحدة، وألا تستخدم فيه الكلمات العاطفية أو ما يسمى بكلمات التأثير والشهرة لما يترتب عليها من تأثير على نوعية واتجاه الإجابة على السؤال[2].

[1] -راجع في تفصيلات إجراء هذا الاختيار، الرأي العام والإعلام، للدكتور أحمد بدر، ص17 وما بعدها.

[2] -ويرى جالوب Gallup أن تكون خطوات الأسئلة كالآتي: يسأل الشخص عما يعنيه من المشكلة وهل له علم بها أم ليس لديه معلومات عنها، وذلك لاستبعاد الذين لا يعرفون عنها شيئاً ثم يوجه إليه سؤال صريح عن رأيه في المشكلة، ثم يسأل من مدى موافقته على ما يراد عمله، والأسباب التي دعته لذلك الاتجاه، كما يحث عن مدى قوة إحساسه وهل هي كبيرة أم متوسطة أم منخفضة.

ويضيف دود Dodd إلى ذلك، أن توجه أسئلة عن المتصلين بالشخص أو أعضاء أسرته، وهل لهم رأي في المشكلة، وذلك لبيان كثافة الرأي في الموضوع المطروح.

كما توجه أسئلة عن نشاط الشخص بالنسبة للقضية وماذا قام به بالفعل إزاءها.

يراجع في عرض هذه الخطوات، المرجع السابق، للدكتور حسين عبد القادر، ص105 وما بعدها، د. رمزي الشاعر: القانون الدستوري، ص352.

2- **الملاحظة:**

تعد الملاحظة عملية استطلاع غير مباشرة للرأي، وهي تعتمد على ملاحظة الانفعالات والتصرفات والحركات والهمسات وغير ذلك من وسائل التعبير المتعددة[1]، وتتم بالتدوين السريع والتسجيل الأمين للرأي والأسلوب الذي يستخدم في التعبير عنه وملامساته.

والذين يقومون باستطلاع الرأي بطريقة الملاحظة يتصلون مباشرة بالناس في أماكن العلم والالتقاء، كالنوادي والمقاهي والسينما والمساجد والكنائس والقطارات وغيرها.

ويتوقف نجاح الملاحظة على اختيار من يقوم بها والذي يسمى أحياناً «ملاحظ الميدان»، وكذا تدريبه وتوزيعه في المجتمع.

وقد تأسست أول جمعية للملاحظة الجماعية في انجلترا سنة1937، بفضل جهود توم هاريسون وشارل مادج، واستهدفت معرفة أفكار الناس ووجهات نظرهم واتجاهاتهم ومعتقداتهم، عن طريق قيام أعضاء الجمعية بوصف وتدوين كل ما يسمعون ويرون فيما يتصل بالموضوع الذي تستطلع الآراء بصدده، وصفاً شاملاً ودقيقاً وواضحاً.

3- **تحليل مواد الأفلام والدعاية:**

تعتمد هذه الطريقة على تحليل الاتجاهات التي تنطوي عليها المواد التي تقدمها الصحف والإذاعة والتليفزيون وغيرها من وسائل الإعلام لاستخلاص ما يمكن أن يكون عليه اتجاه الرأي العام.

---

[1] -يراجع في تفصيلات هذه الطريقة: سيكولوجية الرأي العام للدكتور أحمد أبو زيد، ص149 وما بعدها.

وتفيد هذه الطريقة في التعرف على اتجاهات الرأي العام العالمي أو الرأي العام في دولة معينة تجاه مسألة تتعلق بدولة أخرى، كما تفيد أيضاً في التعرف إلى المفاهيم والاتجاهات والمبادئ التي تستقر في مجتمع معين والتي يكون أساساً أو يمكن أن تصير أساساً لموقفها السياسي في المجال الداخلي أو الخارجي ويرى البعض أن هذه الطريقة لا تنبئ دائماً بحقيقة الرأي العام[1]، لأن وسائل الإعلام المختلفة وأخصها الصحافة والإذاعة والتليفزيون والسينما أصبحت تتسم بالطابع التجاري، وتوجهها الهيئة الحاكمة في البلاد التي يسودها الحكم المطلق، فهي في تلك البلاد أداة للدعاية المغرضة التي تخدم مصالح الحكام أكثر مما تخدم مصالح الشعوب، وحتى في البلاد الديمقراطية قد تقع تلك الوسائل تحت تأثير بعض الأفراد والهيئات.

رقابة الرأي العام

تشكل رقابة الرأي العام على سلطات الدولة ضمانة من ضمانات الحريات العامة وتتسع هذه الرقابة في الدول التي تأخذ بنظام الديمقراطية المباشرة حيث يتولى الشعب كله مهمة التشريع، وإن كان ذلك أصبح متعذراً لاعتبارات تتعلق بمساحة الدول وعدد السكان وإمكان اجتماع هذا العدد والاتفاق على رأي معين.

[1] -راجع في هذا القول: الرأي العام والدعاية وحرية الصحافة للدكتور حسنين عبد القادر، ص107، د. رمزي الشاعر: القانون الدستوري، ص353.

رقابة الأفراد

لعل أبرز مثل لرقابة الرأي العام يظهر في نظام الديمقراطية نصف المباشرة[1]، حيث يقوم إلى جانب المجلس التشريعي الذي ينوب عن الأمة في وظيفة التشريع، حق الامة في إجراء الاستفتاء الشعبي والاقتراح الشعبي والاعتراض الشعبي وإقالة النائب بواسطة الناخبين وحق الحل الشعبي وحق عزل رئيس الجمهورية.

1- ويقصد بالاستفتاء الشعبي Referendum التعرف على رأي الشعب في أمر من الأمور وله صور متعددة:

---

[1] -التفصيل يرجع إلى المرجع الآتية:

- د. السيد صبري: النظم السياسية، ص98 وما بعدها.
- د. مصطفى كامل: شرح القانون الدستوري، سنة1951، ص296 وما بعدها.
- د. عثمان خليل: المبادئ الدستورية العامة، سنة1956، ص165 وما بعدها.
- أستاذنا الدكتور سليمان الطماوي: مبادئ القانون الدستوري المصري والاتحادي، سنة1951 ص247 وما بعدها.
- أستاذنا الدكتور سليمان الطماوي: الوجيز في نظم الحكم والإدارة، سنة1962، ص89 وما بعدها.
- د. محمد كامل ليلة: النظم السياسية، 1963، ص748 وما بعدها.
- د. محمود حافظ: موجز القانون الدستوري، 1956، ص126-143.
- جورج بيردو: القانون الدستوري والنظم السياسية، 1962، ص91-193.
- اندريه دي لوبادير: محاضرات في القانون الدستوري، 1953، ص89-92.
- موريس ديفرجيه: المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، 1955، ص40.
- جورج فيدل: مبادئ القانون الدستوري، 1949، ص136 وما بعدها.

فهو ينقسم إلى: استفتاء دستوري إذا كان يجري على مشروع قانون دستوري وإلى استفتاء قانوني إذا كان بخصوص مشروع قانون عادي وإلى استفتاء سياسي إذا اختص بخطة سياسية جديدة.

وينقسم من حيث وقت استعماله إلى استفتاء سابق إذا جرى استفتاء الشعب عليه في موضوع القانون قبل إقراره من البرلمان وإلى استفتاء لاحق إذا تم الاستفتاء بعد إقراره من البرلمان.

كما ينقسم من حيث قوته الإلزامية إلى استفتاء ملزم للبرلمان والحكومة واستفتاء استشاري.

وينقسم من حيث وجوبه أو جوازه إلى استفتاء إجباري إذا نص دستور على وجوب إجرائه، واستفتاء اختياري إذا كان ذلك جوازياً.

وطريقة إجراء الاستفتاء أي تدعو إليه الهيئة التشريعية أو عدد معين من أعضائها أو بناء على رغبة من الحكومة أو بناء طلب عدد معين من الناخبين فإذا تقدم بطلب الاستفتاء أي من هؤلاء عرفت الأمر على الشعب لمعرفة رأيه في المسألة موضوع الاستفتاء[1].

---

[1] – د. عبد الحميد متولى: القانون الدستوري والأنظمة السياسية، ص181.

د. محمد كامل ليلة: النظم السياسية، ص751.

وقد أخذ بتقرير حق الاستفتاء الشعبي دستور جمهورية مصر العربية، 1956 مادة145، 189 ودستور1971، مادة152، 189، ودستور المملكة المغربية1963.

2- حق الاعتراض الشعبي L'e veto populaire:

وصورته أن يتقدم عدد من الناخبين بالاعتراض على قانون صادر من البرلمان خلال فترة معينة من تاريخ نشره وبذلك يتعين وقف تنفيذ القانون وعرضه على الشعب فإذا لم يوافق عليه ألغي.

3- حق الاقتراع الشعبي L'initiative populaire:

في هذه الحالة يساهم الشعب فعلياً في عملية التشريع فإذا ما رأى عدد معين من الناخبين أن الحكومة أغلقت إصدار تشريع ما مع ضرورته للشعب فلهم حق التقدم باقتراح بمشروع القانون ورفعه إلى البرلمان لنظره ومناقشته، وقد يكون الاقتراح المقدم مشروع قانون مبوب كما قد يقتصر على مجرد إبداء رغبة يعد البرلمان تشريعاً في شأنها .

وللبرلمان حق الموافقة على المشروع أو رفضه بعد منا قشته، وتوجب بعض الدساتير إعادة عرض المشروع على الشعب للاستفتاء عليه[1] .

4- حق الناخبين في إقالة نائبهم Recall:

يتمثل هذا الحق في تقدم عدد معين من الناخبين بطلب لإقالة أحد نواب البرلمان[2] وذلك قبل انتهاء مدة نيابته للعضوية في البرلمان، ولذلك يفتح باب الترشيح وإجراء عملية الانتخاب من جديد في تلك الدائرة، ويجوز أن يتقدم هذا النائب الذي أقيل للترشيح، فإذا نجح يلزم طالبوا إقالته بنفقات الانتخاب[3] .

---

[1] – د . محمد كامل ليلة: النظم السياسية، ص123.

[2] – ويجيز دستور الولايات المتحدة الأمريكية حق الناخبين في إقالة الموظفين والقضاة المنتخبين.

د . كامل ليلة: النظم السياسية، ص754.

[3] – د . عبد الحميد متولي: القانون الدستوري والأنظمة السياسية، ص179 .

5-الحل الشعبي Dissolution Populaire:

تقرر بعض الدساتير حق الناخبين في حل الهيئة النيابية بأسرها وإقالة جميع أعضائها وطريقة ذلك أن يطلب عدد معين من الناخبين حل المجلس النيابي، فيعرض هذا الأمر على الشعب للاستفتاء عليه فإذا وافقت عليه أغلبية المصوتين أو أغلبية الناخبين حل المجلس القائم ووجب إجراء انتخابات جديدة[1].

6- عزل رئيس الجمهورية:

يتمثل ذلك في تقرير الدستور لحق الشعب في عزل رئيس الجمهورية بشروط خاصة وفي حدود معينة كأن يكون ذلك بناء على اقتراح نسبة معينة من أعضاء المجلس التشريعي وبمجرد حدوث ذلك يوقف رئيس الجمهورية عن العمل ثم يعرض الأمر على الشعب للاستفتاء فإذا وافق عليه عزل وإن لم يوافق الناخبون على قرار المجلس اعتبر ذلك بمثابة انتخاب جديد للرئيس ووجب حل المجلس التشريعي وإجراء انتخابات جديدة[2].

ويعتبر الشعب في هذا الاستفتاء حكماً بين رئيس الجمهورية والمجلس التشريعي هذه أهم مظاهر الديمقراطية غير المباشرة وهي تكفل الرقابة الحقيقية للشعب بعيداً عن سيطرة الأحزاب حيث يمكن التعرف على رغبات الشعب وتحقيقها والسير في اتجاهها كما أنها تحقق المقصود من الرقابة إذ يشترك الخبراء وذوو الرأي والعلماء في كل فروع المعرفة من لا يشملهم المجلس النيابي في مهمة التشريع ليكون أقرب إلى الكمال وأدنى إلى تحقيق مصالح الشعب.

---

[1] –تشترط بعض الدساتير موافقة أغلبية الناخبين جميعاً وليس أغلبية المصوتين وقد أخذ بهذه الطريقة بعض المقاطعات السويسرية وكذلك الاتجاه المركزي الألماني.

[2] –أخذ بهذا الإجراء دستور فيمار الألماني، 1919 ودستور النمسا الصادر سنة 1920 والمعدل سنة1929.

وعن طريق الاستفتاء الشعبي والاقتراح الشعبي والاعتراض الشعبي يمكن توفير عوامل الاستقرار فلا تدعو الحاجة إلى حل الهيئة التشريعية إذا ما تعارضت اتجاهاتها مع آراء الشعب ورغباته.

ومن الدول التي أخذت بنظام الديمقراطية نصف المباشرة سويسرا إذ جعل فيها نظام الاستفتاء كما يقول دايسي –حكومة مثالية[1].

كما أخذت به معظم الولايات في الولايات المتحدة الأميركية.

وأخذت به مصر لأول مرة في دستور سنو1956 وتكرر ذلك في دستور سنة1971 ولك تتفق الدول كلها في الأخذ بكل مظاهر الديمقراطية نصف المباشرة بل أن منها ما يأخذ ببعض مظاهرها دون البعض الآخر كما تستثنى بعض الدول مسائل وقوانين معينة من مبدأ وجوب الاستفتاء عليها فلا تكون محلاً للاقتراع الشعبي أو الاعتراض الشعبي كالقوانين المتعلقة بالميزانية والمعاهدات والضرائب والأحكام العرفية والقوانين التي يقرر البرلمان أنها ذات صبغة عاجلة[2].

وقد أقر النظام الإسلامي مبدأ الاستفتاء الشعبي في الأمور العامة ما هو ما كان يحدث في صورة الشورى العامة.

ومثله ما حدث قبل خروج النبي ﷺ لقتال قريش في غزوه أحد فقد جرى استفتاء في المدينة شمل الشباب والشيوخ لاستطلاع رأيهم في لقاء الكفار خارج المدينة أو التحصن داخلها استعداداً لهجومهم، وكانت نتيجة الاستفتاء انتصار الخروج للقتال منفذ النبي نتيجة الاستفتاء مع أنه لم يكن موافقاً لرأيه الكريم.

---

[1] – د. متولى: الأنظمة السياسية والمبادئ الدستورية العامة، ص181.

[2] – د. محمد كامل ليلة: النظم السياسية، ص756.

مادة121، بشأن الاستفتاء على تعيين رئيس الجمهورية والمادة 144 بشأن استفتاء الشعب في المسائل العامة، ومادة 189 من دستور سنه 1956 بشان الاستفتاء على تعديل بعض مواد الدستور المتعلقة بمصالح البلاد، وانظر المواد 127، 136 152، 189 من دستور سنه 1971.

رقابة الأحزاب السياسية

تجري الديمقراطية العربية على نظام الأحزاب السياسية باعتباره ضرورة لازمة تقتضيها طبيعة الأنظمة الديمقراطية النيابية[1].

والأحزاب السياسية هي تنظيمات تهدف إلى خلق إرادة عامة، وبذلك يكون وجودها سلاحاً ضد التعسف والاستبداد، إذ التنظيم في يد الجماعة الضعيفة سلاح من أسلحة الكفاح ضد الأقوياء[2].

وتؤدي الاحزاب مهمتها بتنظيم وترتيب الأفكار والمبادئ الاجتماعية والسياسية المختلفة كما تقوم بتوجيه الفنين لتحقيق تلك المبادئ والأفكار[3] وبذلك يمكن تكوني رأي عام يوجه سير الأمور.

وعن هذا الطريق تكون الأحزاب المعارضة رقيبة على الحزب الحاكم تحول دون استبداده وتوقف من خروجه على القانون وتجبره على احترام الحريات والحقوق العامة إذا ما انتهكتها.

ورقابة الأحزاب متعددة المظاهر فقد تكون بالنصائح الهادئة، وقد تكون باللوم وقد يصل الأمر إلى استعداء الشعب على الحكومة فيكون ذلك مدعاة لسحب الثقة

---

[1] - د. عبد الحميد متولي: نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية، سنة 1954، ص82.

[2] - المرجع السابق، ص82.

[3] - لورانس لوويل: الرأي العام والحكومة الشعبية، ص67.

منها عن طريق المجلس التشريعي أو عدم مساندتها في الانتخابات القادمة، وبذلك تكون الأحزاب عنصراً هاماً من عناصر الحياة السياسية، إذ في وجودها ما يؤدي إلى تحديد مسؤولية السياسة العامة للحكومة القائمة[1].

كما أنها تكمل تحقيق المشروعات العامة الطويلة المدى التي تقصر عن تنفيذها الحكومات، إذ أن الفرد قد يعيا جهده ويقصر عمره دون تحقيقها[2].

رقابة الرأي العام في الفكر الإسلامي

نتحدث هنا عن نوعين من الرقابة:

1. رقابة أفراد الأمة.
2. ورقابة التجمعات.

رقابة أفراد الأمة:

سبق أن أوضحنا أن السلطة في النظام الإسلامي هي لجماعة المسلمين يفوضونها للخليفة، فالدولة في الإسلام تمثيل لسلطة الأمة وإذا لم توجد الحكومة فالسلطة قائمة في الأمة ولذلك تجد كتب الفقه الإسلامي كثيراً ما تقول: فإن كان ثمة إمام وحاكم «عند وجوده» رفعوا إليه، وإلا رفعوا إلى جماعة المسلمين يحكمون فيهم[3]،

---

[1] –غسان بن جدو: السلطة التنفيذية، ص112.

[2] –أستاذنا الدكتور سليمان الطماوي والدكتور عثمان خليل: القانون الدستوري، سنة1351 ص262.

[3] – د. مصطفى كمال وصفي: الولاية المقيدة للسلطة العامة في الإسلام، مجلة الأزهر، رجب سنة1392 هـ، ص449.

والفـرد في المجتمـع الإسـلامي يتمتـع بهـذه السـلطة باعتبـاره فـرداً في الأمـة الإسلامية، ويقول النبي ﷺ: ﴿الْمُسْلِمُونَ عُدُولٌ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إلا مَحْدُودًا فِي فِرْيَةٍ﴾[1] «حديث مرفوع».

وبذلك فإن للأفراد ولاية تظهر في تعقيبهم على السلطة العامة ورقابتهم لتصرفاتها وفي ذلك يقول الله تعالى ﴿الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ﴾ **الحج/41**.

ويقـول الـنبي ﷺ: ﴿إِنّ النّـاسَ إِذَا رَأَوْا الْمُنْكَـرَ فَلَـمْ يُغَيِّـروه، أَوْشَـكَ أَنْ يَعُمّهُـمُ اللّـهُ بِعِقَابِه﴾[2].

ومن هـذه الولايـة الحسـية العامـة وهـي وجـوب الأمـر بـالمعروف والنـهي عـن المنكـر كفائياً على كل مسلم مكلف يعلم حكم الدين فيما يدعو إليه وينصح الناس به[3].

وهي مقررة بقول النبي ﷺ: ﴿مَن رَأَى مِنكُمْ مُنكراً فَلْيُغَيِّرْهُ بيدِهِ، فإنْ لم يَستَطِعْ فبِلِسانِه، فإنْ لَم يَستَطِعْ فبِقَلبِه، وذَلِكَ أضْعَفُ الإيمانِ﴾[4].

فالشـريعة الإسـلامية تجعـل الفـرد حقوقـاً مـن السـلطة واختصاصـات مـن الولايـة العامة[1] لقوله ﷺ: ﴿كُلُكُمْ رَاعٍ وَكَلَكُمْ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِه﴾[2]، والإنسـان بـذلك خليفـة

---

[1] – محمد بن إسماعيل **البخاري**: صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب السنة، باب5.

[2] – أبو عبد الله محمد بن يزيد **ابن ماجة** الربعي القزويني: سنن ابن ماجة، ج2، باب20، ص1327.

[3] – د. محمد عبد الرحيم سلطان: الحسبة، ص6.

[4] – ابن ماجة: سنن ابن ماجة، ج2، باب20، ص1330، حديث4013.

الله في الأرض وكل واحد من أفراد المجتمع الإسلامي له نصيب من الخلافة وحق في التمتع بها[3]، فالفرد قد يعقد بعض المعاهدات للدولة[4]، كقول النبي ﷺ: ﴿ذِمَّةُ المُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ وَيَسْعَى بِهَا أَدْنَاهُمْ﴾[5]، وله أن يؤمن العدو في الحرب أو يجبره[6] لقول النبي عليه الصلاة والسلام: ﴿قَدْ أَجَّرْنَا مَنْ أَجَّرْتَ يَا أُمَّ هَانِئٍ﴾[7].

فالفرد يمارس الحسبة نيابة عن المجتمع.

كما أن الأفراد أحياناً حقوق التنفيذ المباشر ودرء المفاسد بأيديهم فالحسبة العامة تكون عند القدرة على ذلك[8] يقول الله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَاسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَأَنفِقُوا خَيْراً لِّأَنفُسِكُمْ﴾ **التغابن/16**، ويقول النبي ﷺ: ﴿إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [9]، ذلك أن مناط الوجوب هو القدرة فيجب

---

[1] – د. مصطفى كمال وصفي: المشروعية في النظام الإسلامي، ص74.

[2] – البخاري: صحيح البخاري، ج3 ص157.

[3] – أبو الاعلى المودودي: نظام الحياة في الإسلام، ص28-29.

[4] – د. مصطفى كمال وصفي: المرجع السابق، 75.

[5] – البخاري: كتاب الجزية، باب10، 17، الإمام محمد الشوكاني: نيل الأوطار، ج7 ص32.

[6] – مسند أحمد بن حنبل، ج2 ص215، 365.

[7] – عبد الله كنون: تعاليم إسلامية، ص65.

[8] – شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب الدمشقي الشهير **بابن قيّم الجوزية**: الطرق الحكمية، ص237.

[9] – أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري: صحيح مسلم، ص205.

على القادر ما لا يجب على العاجز[1] الوجوب الكفائي مراتب، جعلت الشريعة الإسلامية أمر الحسبة في أعلاها.

وبعبارة أخرى جعلته في المرتبة التي تقترب من الوجوب العيني[2]، والواجب الكفائي يفيد أنه على كل مسلم يشاهد أمراً مخالفاً للدين أو متعارضاً مع الشريعة أن يرد صاحبه عنه بالوسيلة المناسبة التي تؤدي إلى الغاية وتكون أحدى في الموعظة والزجر ولا يباح له أن يتخلى عن هذا الواجب إلا إذا أقام غيره برد هذا المنكر ومن ذلك يتضح أن الأصل في الشريعة الإسلامية هو الحسبة العامة أي تقرير حق الفرد «بل واجبه» في الاتهام سواء أضير من الجريمة مباشرة أم لا وذلك فيما يختص الله أو يتعلق بها وأن تخصيص وال يقوم على الحسبة الا يتعارض مع هذا الأصل العام.

والحسبة العامة كما تكون بالرقابة على الأفراد فإنها تكون أيضاً على الولاة، وذلك من أهم الوسائل لرقابة الشرعية، إذ يقرر للأفراد حقاً «بل واجباً» هو رقابة تصرفات الولاة ووسائل الحسبة العامة على الولاة التعريف والوعظ، أما المنع والقهر فليس ذلك لآحاد الناس لأنه يحرك الفتنة ويهيج البشر[3].

ذلك أن القاعدة عندما تتعارض المصالح والمفاسد والحسنات والسيئات يجب ترجيح الراجح منها، فإذا كان الأمر بمعروف أو النهي عن منكر مؤدياً إلى مصلحة ومفسدة نظر في ذلك يميز ان الشريعة وقواعدها، فإن كان يفوت بهما من المصالح

---

[1] - د. عبد الرحيم سلطان: الحسبة، ص11.

[2] - المرجع السابق، ص11.

[3] - محمد بن محمد **أبو حامد الغزالي** الطوسي: إحياء علوم الدين، باب الأمر بالمعروف.

ما هو أكثر وأرجح أو يحصل منهما ما هو من المفاسد أكبر لم يكن القيام بهما مظلوماً بل أمراً محرماً.

وإذا اشتبه الأمر استبان المؤمن واجتهد حتى يتبين له الحق فلا يقدم على الطاعة إلا على علم بها وقصد إليها، وإذا تركها وقد علم بها كان غاضباً، فترك الأمر الواجب فعصية وفعل النهي عنه معصية.

وولاية الأفراد للحسبة كما تتضمن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على وجه الطلب مباشرة تتضمن كذلك القيام بالادعاء والاستعداء وذلك بالتداعي أمام القضاء أو أداء الشهادة أمامه أو بالاستعداء إلى المحتسب أو والي المظالم، والتداعي أمام القضاء في ذلك يسمى «دعوى الحسبة» وتكون في حقوق الله تعالى ويختص بها جميع الناس فليست وقفاً على أحد دون أحد ويكون مدعيها مدعياً بالحق وشاهداً به في وقت واحد[1].

وقد كان سلفنا المصالح ينكرون على الأئمة خروجهم على الشرعية، ومن ذلك أن أبادر الغفاري رضي الله عنه أنكر على معاوية بن أبي سفيان أن يقول مال الله وقال إنما هو مال المسلمون[2] وذلك من الحسبة العامة، ومنها أيضاً ماردت به امرأة على عمر بن الخطاب حينما دعا إلى عدم المغالاة في المهور وذكرته يقول الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدتُّمُ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَاراً فَلاَ تَأْخُذُواْ مِنْهُ شَيْئاً أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَاناً وَإِثْماً مُّبِيناً﴾ **النساء/20**.

---

[1] – محمد بن ادريس **الشافعي**: الأم، ج7 ص74.

[2] – د. طه حسين: الفتنة الكبرى، ص164.

ومن الحسبة العامة أيضاً ما رواه الإمام الغزالي من سيرة السلف في إنكارهم على الأمراء إذ روى أن مروان بن الحكم خطب قبل صلاة العيد فقال له رجل: ((إنما الخطبة بعد الصلاة، فقال له مروان: اترك ذلك يا فلان، فقال أبو سعيد أما هذا فقد قضى ما عليه، قال رسول الله ﷺ ﴿مَن رَأى منكُمْ مُنكرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بيدِه، فإنْ لم يَستَطِعْ فبلِسانِه، فإنْ لَم يَستَطِعْ فبقَلبِه، وذَلِكَ أضْعفُ الإيمانِ﴾))[1].

وفي ذلك ما يؤكد رقابة أفراد الأمة لشرعية أعمال الإدارة ممثلة في الخليفة وأعوانه من الولاة سواء أكانت تصرفاتهم متعلقة بحق الله أو بحق الأفراد أو بالحقوق المشتركة.

ولعله من المفيد أن نتحدث بقليل من التفصيل عن المقارنة بين الحسبة العامة وسلطة الاتهام الفردي في بعض النظم المعاصرة.

فنظام الاتهام الإنجليزي يقترب من نظام الحسبة في الإسلام إذ للفرد في النظام الإنجليزي الحق في مباشرة الاتهام سواء أضير من الجريمة مباشرة أم لا[2].

وذلك حتى لا يؤدي استئثار الدولة بسلطة الاتهام إلى إهدار شكاوى الأفراد فلا تصل إلى القضاء، وإلى جانب ذلك أنشأ القانون هيئات تشارك الأفراد هذا الحق الثابت لهم في الاتهام دون ان تسلبهم هذا الحق[3].

---

[1] – الغزالي: إحياء علوم الدين، باب الامر بالمعروف.

[2] –علي حسن فهمي: الحسبة في الإسلام، من بحوث مؤتمر ابن تيمية، دمشق، 1380هـ، ص621.

[3] – د. عبد الوهاب العشماوي: الاتهام الفردي– حق الفرد في الخصومة الجنائية، ص56-57.

والقانون الإنجليزي في ذلك شديد الشبه بنظام الحسبة الإسلامية الذي سبق إيضاحه.

إلا أن نقطة الخلاف بين النظامين أن الاتهام الفردي في القانون الإنجليزي لا يعدو كونه حقاً للفرد في حين أنه في الشريعة الإسلامية واجب على القادر.

أما النظام الفرنسي فقد تردد بين انفراد هيئة معينة بحق الاتهام وبين منح هذا الحق للأفراد ثم انتهى أخيراً إلى العودة إلى نظام الاتهام العام فقد كان قانون تحقيق الجنايات الفرنسي ينص في الفقرة الأولى من المادة الأولى منه على أن الدعوى الجنائية تمارس «بصفة أساسية» بواسطة الموظفين الذين يعينهم القانون لذلك.

وتطبيقاً لذلك حكمت المحاكم الفرنسية بأنه لا يجوز للمتهم أن يعلق الشخص الذي يدعي أنه هو في نظره الفاعل الحقيقي للجريمة[1].

ثم حدث تطور في نظام الاتهام في أعقاب الثورة الفرنسية فأجيز للأفراد حق إقامة الدعوى الجنائية بأن نص القانون الصادر في 16، 29 سبتمبر1971 على أن للمجنى عليه أن يقيم الدعوى الجنائية وأن يكون ذلك هو الأصل في رفع الدعوى كما أجاز لغيره من الأفراد، إذا علم بوقوع الجريمة أن يقيم الدعوى الجنائية عنها أمام قاضي الصلح[2]، إلا أن الأمر عاد سريعاً إلى نظام الاتهام العام وذلك بدعوى أن الأفراد في فرنسا نادراً ما يباشرون الدعوى الجنائية مادامت صوالحهم الخاصة لم تمس، وكذلك لاعتبارات فنية هي عدم كفاية قضاة الصلح

---

[1] – د. توفيق الشاوي: مجموعة قانون الإجراءات الجنائية مع تعليقات مقارنة، دار النشر للجامعات المصرية، القاهرة، ص12.

[2] –إلا أن النجاح لم يكن حليف هذا النص في التطبيق.

من ناحية الإعداد الفني[1]، كما أن مجلس الدولة الفرنسي جرى على وضع شرط المصلحة الشخصية تبدأ على من يريد أن يرفع دعوى إلغاء القرارات الإدارية، ويفسر الفقهاء صمت المشرع في قانون مجلس الدولة الأخير الصادر سنة1945 عن ذكر هذا الشرط بأنه إقرار لما سار عليه قضاة المجلس من تنظيم دعوى الإلغاء، فهذه الدعوى في معظم أحكامها من صنع القضاء[2].

ويشير بعض الفقهاء إلى أن الصليبين لعلهم أخذوا نظام الحسبة عن المسلمين إبان الحروب الصليبية وطبقوها في مملكتهم ببيت المقدس وبذلك ربما تكون التشريعات الأوروبية كالقانون الإنجليزي الذي يأخذ أساساً بنظام الاتهام الفردي قد تأثرت بنظام الحسبة الإسلامية[3].

أما في التشريع المصري فيأخذ قانون الإجراءات الجنائية رقم 150 لسنة1951 بفكرة الاتهام العام تباشره النيابة العامة نيابة عن المجتمع فتنص الفقرة الأولى من المادة الأولى على أن (تختص النيابة العامة دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها ولا ترفع من غيرها إلا في الأحوال المبنية في القانون).
كما أن الجهات القضاء حق رفع الدعوى بطريق التصدي في حالات معينة نص عليها القانون[4].

---

[1] – د. عبد الوهاب العشماوي: الاتهام الفردي- حق الفرد في الخصومة الجنائية، ص42-44.

[2] – أستاذنا الدكتور سليمان الطماوي: القضاء الإداري ورقابته لأعمال الإدارة، دراسة مقارنة، سنة1961، ص381.

[3] – انظر عبد الرحمن الشيرازي: نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص125-129.

[4] – وذلك كحق محكمة الجنايات والدائرة الجنائية بمحكمة النقض في التصدي لإقامة الدعوى الجنائية إذا رأت «عند النظر في دعوى مرفوعة أمامها» وبالنسبة لمحكمة النقض «عند النظر في الموضوع بناء على الطعن للمرة الثانية» أن ثمة متهمين آخرين غير من أقيمت عليهم الدعوى

وإذا كان حق النيابة العامة في تحريك الدعوي ليس مطلقاً إذ ترد عليه بعض القيود كتوقف حقها على التقدم بشكوى من المجنى عليه أو من وكيله الخاص[1] أو تعليقه على طلب يقدم من جهة المختصة[2]، أو على إذن من الجهات صاحبة الشأن إلا أن الذي يغنينا هنا هو حق الأفراد في تحريك الدعوى، وهذا يتوافر في حالتين[3]:

- الأولى: تقرير حق أصابه الضرر وقع من مخالفة أو جنحة في رفع دعواه مدنياً أمام المحكمة الجنائية المختصة ويترتب على قبول الدعوى المدنية

أو وقائع أخرى غير المسندة فيها إليهم أو أن ثمة جناية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة أمامها فلها أن تقيم الدعوى أو وقائع أخرى غير المسندة فيها إليهم أو أن ثمة جناية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة أمامها فلها أن تقيم الدعوى على هؤلاء الأشخاص أو بالنسبة لهذه الوقائع ويمثلها غلى جهة التحقيق، أو كأن تنتدب أحد أعضائها لإجراء هذا التحقيق (مادة11، 12، 13 من قانون الإجراءات الجنائية)، وكذلك جق المحاكم بصفة عامة بأن تقيم الدعوى وتحكم فيها وذلك بالنسبة للجنح والمخالفات التي تقع حال جلساتها (المواد243، 244 إجراءات جنائية، 14، 16، 17 من قانون المرافعات رقم13 لسنة1968).

[1] – وذلك كالمواد274 عقوبات الخاصة بزنا الزوجة، 277 عن زنا الزوج، عن الفعل الفاضح مع امرأة في غير علانية، 292 عدم تسليم الولد الصغير إلى من له الحق في طلبه والمادة293 الامتناع عن دفع نفقة أو أجرة الحضانة أو الرضاعة المحكوم بها، المادة18 و303، 306، 307، 308 عن القذف في حق أحد الموظفين العموميين بسبب أداء الوظيفة والمادة312 عن السرقة من الأصول والفروع والأزواج.

[2] – وذلك كما في الجرائم المنصوص عليها في المادتين181، 182، 184 عقوبات.

[3] –وذلك كالجرائم المنصوص عليها في المادة96 من قانون السلطة القضائية رقم46 لسنة1972 والمادة110 من دستور سنة1923 الملغى.

تحريك الدعوى الجنائية[1]، على أن الدعوى العمومية تنشأ عن قبول الدعوى المدنية التي تستند إلى ضرر أصاب رافعها[2]، كما أن الحق قاصر على تحريك الدعوى دون مباشرتها أو استعمالها إذ يبقى ذلك النيابة العامة حسب الأصل العام[3].

- والثاني: حق الأفراد في تحريك الدعوى بناء شكوى كما هو وارد في مواد قانون العقوبات التي سبق أن أوردناها، إلا أن المشرع قد قيد مدة استعمال هذا الحق فقرر ثلاثة شهور لسقوط الحق في الدعوى[4].

وبذلك يكون التشريع المصري قد أخذ بفكرة الاتهام العام مع وضع بعض الاستفتاءات تقريره الاتهام الفردي لمن أصابه ضرر وفي أوضاع ضيقة محدودة.

أما حق الأفراد في إبلاغ سلطات الدولة عن الجرائم التي يعملونها فليس ذلك من الحسبة في شيء إذ أنه يقتصر على كونه إعلاماً لسلطة الاتهام بالجريمة دون التدخل في رفع الدعوى «ما هو ما يعتبر احتساباً» بل تبقى لسلطه الاتهام العام حرية الأمر إلى القضاء أو عدم الالتفات إلى ذلك وهو ما يخالف نظام الحسبة العامة.

وبالنسبة للقضاء الإداري فقد نص قانون مجلس الدولة على اشتراط المصلحة الشخصية لقبول دعوى الإلغاء[1] وقد نهج القضاء الإداري من قبل هذا النهج ومن

---

[1] – مادة/232/من قانون الإجراءات الجنائية، فقرة1.

[2] – د. محمود محمود مصطفى: شرح قانون الإجراءات الجنائية، ص59.

[3] –عدلي عبد الباقي: شرح قانون الإجراءات الجنائية، ص30.

[4] –قانون الإجراءات القانونية رقم150 لسنة1351.

ذلك ما أبرزه مجلس الدولة في قضائه من أول الأمر ومنه على سبيل المثال حكمه الصادر في 1948/4/30[2]، كذلك الحكم الصادر في21 مارس سنة1957[3].

ولا شك أن في هذه النصوص والاحكام وغيرها اتجاهاً واضحاً ودقيقاً لطلب بشرط المصلحة عند رفع دعوى الإلغاء وبذلك يكون التشريع المصري بعيداً كل البعد عن الأخذ بنظام الحسبة العامة[4].

---

[1] - قانون مجلس الدولة رقم 47 لسنه 1972 المادة12 فقرة1.

[2] -من حيث أنه وإن كان لا يشترط في المصلحة المسوغة لطلب الإلغاء أن تقوم على حق أهدره القرار الإداري المطعون فيه «كما هي الحال في دعوى التعويض» بل يكفي أن يمس القرار الإداري حالة قانونية ما بالطاعن تجعل له مصلحة مادية أو أدبية في طلب إلغائه، إلا أنه من ناحية أخرى يجب أن تكون المصلحة شخصية ومباشرة، فلا يقبل الطعن من أي شخص لمجرد انه مواطن يهمه إنفاذ حكم القانون حماية للصالح العام أو أنه أحد أفراد جماعة من الناس قضية مصالحها بل يجب فوق ذلك أن يكون في حالة قانونية خاصة بالنسبة إلى القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعله مؤثراً في مصلحة ذاتية للطالب تأثيراً مباشراً كأن يقترن بوصفه العام كمواطن وعضو الجماعة وصف آخر يخصصه (مجموعة الأحكام السنة الثانية ص56).

[3] -وقد جاء في هذا الحكم: ((إن المصلحة في رفع دعوى الإلغاء تتوافر عندما يكون رافعها في حالة قانونية يؤثر فيها القرار المطعون فيه تأثيراً مباشراً من حيث تكون له مصلحة شخصية مباشرة أدبية أو مادية في طلب إلغاء القرار سواء كانت تلك المصلحة حالة أو محتملة))، (مجموعة الأحكام السنة11 ص293).

[4] -وقد عرّف القانون الروماني نظام الاتهام الفردي، فكان يحق لكل فرد «عدا النساء والقصّر ورجال الجيش وذوي السمعة السيئة» أن يباشر الاتهام الجنائي بشرط أن يكون قد ناله ضرر من الجريمة وعن طريق موافقة الحاكم من مباشرته الاتهام، وإذا ثبت أن المدعي كان يكيد بدعواه للمدعى عليه كانت تفرض عليه بعض العقوبات البدنية مثل الكلى في الوجه أو اليدين أو الساقين (د. عبد الوهاب العشماوي: الاتهام الفردي أو حق الفرد في الخصومة الجنائية، دار النشر للجامعات سنة1953 ص 32-26)، إلا أن القانون الروماني قيد حق دعوى الحسبة بعض الشيء ذلك أنه إذا تعدد طالبو رفع دعوى الحسبة من أجل موضوع واحد وكان هذا

ومـع كـل ذلـك يتضـح أن تقريـر الإسـلام لحـق الأفـراد في الاحتسـاب سـواء بأنفسهم أو عـن طريـق رفـع الـدعوى بالنسـبة لحقـوق المجتمـع إنمـا أملتـه مصـلحة عليـا للجماعـة هـي رقابـة الأفـراد لمبـدأ المشـروعية وسـيادة القـانون، وذلـك لأن الإسلام لا يتيح لمعتنقيه السلبية والانعزالية بل عليهم أن يـردوا الفـرد عـن الخطـأ ويقوموا الحاكم إذا أعوج، يقول رسول الله ﷺ: ﴿مَنْ لَمْ يَهْتَمَّ بِأَمْرِ الْمُسْلِمِينَ فَلَيْسَ مِنْهُمْ﴾[1]، «ضعّفه الألباني» ويقـول: ﴿كَيْفَ بِكُمْ إِذَا رَأَيْتُمْ الْمَعْرُوفَ مُنْكَرًا وَالْمُنْكَرَ مَعْرُوفًا﴾[2].

ولـيس في العـودة إلى تقريـر حـق الحسـبة في الإسـلام مـا يتعـارض مـع المبـادئ الأساسية للنظم المعاصرة وذلك يكون على النحو الآتي:

التعدد كثير الحدوث نظراً لما كان يناله رافع الدعوى من نصيب من الغرامة أو العقوبة المحكوم بها فإن البرتيور كان يختار أحد المتقدمين وفقاً لقواعد وضعها المشرع بمقتضاها يفضل أولاً من تكون له مصلحة شخصية في الدعوى، كما لو كان قد أصابه ضرر من الفعل المعيب، ثم من يكون طلبه أكثر وجاهة كأن يكون له صلة قربي أو نسب بذي المصلحة الشخصية ثم من يكون أكثر مقدرة على حسن مباشرة الدعوى من حيث المؤهلات والذكاء (أستاذنا الدكتور سليمان الطماوي: القضاء الإداري، ص382)، هنري روبير: رسالة عن دعوى الحسبة في القانون الروماني، باريس سنة1895، ولم يقتصر هذا الحق على الحكام دون توقف على طلب الأفراد إلا بسبب تقاعس الأفراد عن مباشرة حقهم أحياناً وتعسفهم في استعماله حيناً آخر وبذلك نشأت فكرة الاتهام العام (د. عبد الوهاب العشماوي المرجع السابق).

[1] –رواه الحاكم عن حذيفة بن اليمان والطبراني، انظر د. مصطفى السباعي: اشتراكية الإسلام، ص149.

[2] – الغزالي: إحياء علوم الدين، ج7، ص1191.

بالنسبة لحق الأفراد في الاحتساب على رجال الحكم فإن ذلك يكون بالتعريف والوعظ دون غيرهما من الوسائل وقد يكون ذلك عن طريق الاتصالات الفردية ممن توافر فيهم الخبرة والقدرة، فالحسبة مناط وجوبها القدرة.

كما أنه لا تعارض بين حق النيابة العامة وبين تقرير دعوى الحسبة للأفراد فيما يخص المجتمع من حقوق إلى جانب حق النيابة العامة في الاتهام العام بحيث تكون الأولى دعوة تكميلية بالنسبة للنيابة يحق للأفراد والهيئات استخدامها إذا لم تقم النيابة العامة بها، إذ الحسبة العامة من فروض الكفايات إذا قام بها فرد سقطت عنه الباقين ومع كل ذلك فليس لنظام وضعي «أياً كان مصدره» أولوية على نظام يستهدف تحقيق مبدأ قرره النبي ﷺ، وهذا المبدأ يهدف إلى رعاية الحقوق لأصحابها، والوسيلة تأخذ حكم الغاية المؤدية إليها كما هو مقرر والأحاديث تتواتر في وجوب القيام على رعاية هذه الحقوق، يقول ﷺ: ﴿مَن رَأى منكُمْ مُنكراً فَلْيُغَيّرْهُ بيده، فإنْ لم يَستَطعْ فبلسانه، فإنْ لَم يَسْتَطعْ فبقَلبه، وذَلكَ أضْعفُ الإيمان، وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلكَ منْ الإيمَانِ حَبَّةُ خَرْدَلٍ﴾، ﴿كَيْفَ بِكُمْ إذَا رَأَيْتُمْ المَعْرُوفَ مُنْكَراً وَالْمُنْكَرَ مَعْرُوفاً﴾.

على أن تقرير دعوى الحسبة لا يتعارض مع وضع القواعد المنظمة لها ووسائل رفع الدعوى على أن لا تصل هذه القواعد إلى مصادرة أصل الحق، ونرى أن يكون ذلك على الوجه الآتي:

- بالنسبة لحقوق العباد فلكل صاحب مصلحة أن يرجع دعواه إذ لا يعدو ذلك أن يكون طلباً لحق قررته الشريعة له أو دفعاً لظلم.

- وفيما يتعلق بحقوق اللّه وهي المتعلقة بحقوق الجماعة فإن لكل فرد أن يقيم الدعوى بشأنها سواء كان صاحب مصلحة أم لا، مادام قد علم بالاعتداء على هذا الحق فهي شهادة يؤديها.

إذ أن هذا النوع يجب على الولاة البحث عنه وإقامته من غير دعوى أحد به وكذلك تقام الشهادة فيه من غير دعوى أحد به[1]، إذ في حقوق اللّه تختلط الشهادة بالادعاء فيعتبر المدعي شاهداً ويعتبر الشاهد مدعياً.

أما فيما يختص بالحقوق المشتركة فما كان منها يغلب فيه حق اللّه يأخذ حكمه، وما كان منها يغلب فيه حق العباد يأخذ حكمه.

على ان تكون الدعوى مكفولة دون قيود مادية في جميع الأحوال، فإقامة العدالة واجب من واجبات الحاكم في الإسلام لا يتوقف على قدرة مالية أياً كانت ولا يمنع ذلك من تقرير العقوبات التعزيزية على رافعي الدعاوى التي لا تثبت صحتها، فقد حرم الإسلام شهادة الزور ورمي المحصنات فتقرير التعازير بشروطها من حق الحاكم في الإسلام.

إشادة رأي عام سليم وفعال ومستنير

وإقامة هذا الرأي العام الفعال يقتضي تحقيق العاملين الآتيين:

- عوامل التنوير الاجتماعي.
- عوامل التقارب الاجتماعي.

وتتولى فيما يلي عرض هاتين الطائفتين المذكورتين:

---

[1] – تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم المشهور بـ شيخ الاسلام **ابن تيمية**: السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، ص34.

عوامل النهضة والرقي والتنوير الاجتماعي Facteure d'instruction sociale، والحضاري والمطلوب هنا أن يتحول الإنسان العربي إلى نور بين يديه حتى يستطيع أن يساهم في عملية بناء رأي عام متين وقوي، بل يساهم في تغيير طاقات الصالح المشترك.

والواقع أن تفسير الصالح المشترك مهمة على غاية من الدقة والأهمية، وتجعل المتصدين لذلك على القيام بها بمسؤولية سياسية وأخلاقية هامة وواسعة وكثيرة ذلك باعتبار مستوى من الصواب والنزاهة والحكمة يمكن أن يرجى.

ونود أن نبرز هذا المجال العوامل الآتية[1]:

- حرية الأنباء.
- التربية على الحرية.
- الحكومة الذاتية.
- إعلانات الحقوق.
- الإيمان بالعقل.

ولعله من الأجدى تخصيص محكمة –كالمحكمة الدستورية مثلاً» ترفع أمامها دعوى الحسبة.

الوقاية التي تمارسها الجماعات:

لقد كان عهد الرسول صلوات الله وسلامه عليه عهداً تسود فيه الشريعة بأوضح معانيها، إذ كان هو الذي يتلقى الوحي عن ربه، وبذلك فهو مصدر التشريع وحياً

---

[1] – د. نعيم عطية: مساهمة في النظرية العامة للحريات الفردية، ص301، ونحن بدورنا لا نكتفي بالتعويل على هذه العوامل ولكننا نكتفي «لضيق الوقت» عند حد مناقشتها.

وسنة، وإلى جانب ذلك كان رأس السلطة الحاكمة، وبذلك لم يكن من المتصور أن تقوم رقابة للشرعية من أي فرد أو جماعة من الأمة الإسلامية في حياته وبعد وفاته وانقطاع الوحي أخذ الفقهاء والخلفاء يسترشدون بنصوص القرآن والسنة ليهتدوا بهما لتعرف حكم كل ما يقع ويحدث إذ اتفق إجماعهم على ان للشريعة الإسلامية حكماً في كل فعل يصدر عن الإنسان[1].

وليس هناك تفرقة في النظام الإسلامي بين ما هو من شئون الدين وما يعتبر من شئون السياسة والقانون والاجتماع، ذلك أن السلطة الدينية أخذت شكل الدولة السياسية منذ هجرة النبي إلى المدينة، ووضح ذلك أكثر في عهد الخلفاء الراشدين واستمر مع الزمن يتبع تطوراته في قوة أناً وفي ضعف آونة أخرى.

وهكذا نجد أن كل شئون الحياة لدى المسلمين لبست ثوب التشريع، وذلك بازدهار علم الفقه بما فيه من أحكام كثيرة مصدرها الاجتهاد والرأي والمصالح المرسلة، كما ان طريق الوصول إليه هو الاستنباط والتأمل، وكل ذلك يعتبر من علوم الدين يقول "الشاطبي"[2]: ((إن كل حكم من أحكام الفقه الإسلامي لا يخلو من حق اللّه وهو جهة التعبد كحق العبد عاجلاً أو آجلاً)).

[1] – د. محمد سلام مدكور: تاريخ التشريع الإسلامي ومصادره، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، 1959، ص84.

[2] – الحافظ إبراهيم بن موسى **الشاطبي**: الموافقات في بيان مقاصد الكتاب والسنة والحكم والمصالح الكلية الكامنة تحت آحاد الأدلة ومفردات التشريع والتعريف بأسرار التكاليف في الشريعة، ج2، ص221.

عناصر الرأي العام

يعدد فقهاء القانون عناصر الرأي العام وأدواته، فيردونها إلى حرية التعبير وحرية الاجتماع وحرية الصحافة... الخ.

وبالطبع يقصد بحرية التعبير تلك الحرية التي تمارس خارج البرلمانات، كما يقصد بحرية الاجتماع، اجتماع المواطنين خارج مجالس الوزراء واللجان الإدارية، يعتبر دعوة أو تكليف من أية سلطة حكومية، وأخيراً يقصد من حرية الصحافة إصدار الصحف غير الرسمية[1].

إذن نشأت الرأي العام تكون خارج الحكومة وبين أحضان وأكتاف الشعب وفيما يلي استعراض بسيط لبعض أدوات تكوين الرأي العام.

حرية تكوين الجمعيات:

وسلطة الإدارة على حرية الجمعيات من حيث إنشائها أو إنهائها، واسعة نجملها فيما يلي:

أ- فمن حيث الإنشاء نجد أن التنظيمات التشريعية في مختلف الدول «سواء في إنجلترا أو فرنسا» من الاتساع والشمول والتعطيل، بحيث يصعب القول بأن نظام هذه الحرية هو مجرد نظام إخطار، وإنما هو نظام ترخيص بالفعل ذلك أن تحويل جهة الإدارة سلطة تقديرية في منح الأهلية القانونية

[1] – د. عصمت سيف الدولة: الاستبداد الديمقراطي، بيروت، دار الكلمة للنشر، ط1، 1981، ص121.

الخاصة للجمعيات يمكنها من أن تتحكم في أمور الجمعيات دون أن تخضع لرقابة فعالة من جانب القضاء، وفضلاً عن ذلك فالإدارة تمارس بالنسبة للجمعيات بسلطة واسعة للغاية خلال حياتها.

ب- وأما من حيث الحل فإن النظم القانونية تتفاوت فيما بينها في الأسلوب الذي تنهجه في حل الجمعيات، ففي النظام الإنجليزي لا تخضع قرارات الحل لأية رقابة قضائية، وفي فرنسا تخضع هذه القرارات «التي تصدرها استثناء جهة الإدارة» لرقابة القضاء.

وأياً كان الأسلوب المتبع الملاحظ أن حماية النظام الاجتماعي أو السياسي تحتل مركزاً هاماً في التشريعات التي تبيح حل الجمعيات، وإن كانت هذه الحماية تتخفى وراء عبارات واسعة وغامضة مثل: مخالفة عرض الجمعية للقوانين والآداب العامة «كما كان الشأن في قانون الجمعيات الفرنسي سنة1881» وقد كان المشرع الفرنسي سنة1936 «المعدل لقانون جمعيات سنة1901» أكثر تحديداً بالنسبة للجمعيات التي يجوز حلها إدارياً، وهي الجمعيات والمنظمات التي تُحرض على المظاهرات المسلحة في الشوارع والتشكيلات العسكرية، والجمعيات التي تكون غرضها المساس بسلامة أرض الوطن أو التي تحاول تغيير الشكل الجمهوري للحكومة بالقوة، في حين أن التشريع الذي صدر في عهد الاحتلال الألماني «في11 تموز سنة1941» استعمل عبارة مرنة للغاية هي عبارة مخالفة أغراض الجمعية أو تصرفاتها للمصلحة العامة du intérêt général pays[1]

[1] -يراجع في تفصيل هذه الموضوعات مؤلف الفقيه جورج بيردو في الحريات العامة، ص161-165.

حرية عقد الاجتماعات العامة:

ويتفاوت وضع حرية الاجتماع في الديمقراطيات تبعاً لطبيعة وضعها الدستوري:

1- ففي النظام الإنجليزي لا تعتبر حرية الاجتماع حرية قائمة بذاتها، وإنما هي نابعة عن الحرية الشخصية التي تجد مصدراً لها الشرعية العامة، وإذا كانت تقيدها القوانين الصادرة عن البرلمان.

2- في النظام الأميركي اكتفى بالنص علي حرية الاجتماع في الدستور، وقد أضفى عليها التعديلات الدستورية الأول والرابع عشر نفس الجناية الدستورية التي أضفياها على حريتي الرأي و العقيدة، فحظر على المشرع المساس بها، أن الحرية الأخيرة كانت في تقدير واضعي الدستور الأميركي وسيلة من وسائل استعمال حريتي الرأي والعقيدة، كما وأنها تتصل بحق المواطنين في الشكوى والنظام إلى الحكام.

3- ومن النظم الديمقراطية مالا ينص على حرية الاجتماع في الدستور، وإنما يفرد قانوناً خاصاً مفصلاً للإجراءات عقدها وسلطات الإدارة حيالها.

استلزم الترخيص في عقد الاجتماع: على أنه حيث يكفل الدستور حرية الاجتماع وسواء صدر تنظيم تشريعي يفصل حرية الاجتماع أم لم يصدر، فالمفروض أن اعتراف الدستور للمواطنين بحق الاجتماع يكفل ممارسة هذه الحرية فهي معلقة على ترخيص من جانب الإدارة، وإن كان ذلك لا ينفي على الإطلاق وجوب إخضاعها في الوقت نفسه لنوع من التنظيم يستهدف كفالة الأمن والنظام، ولذلك تكاد تشترك الديمقراطيات في خصائص هذا التنظيم الذي يفرض الإخطار

بمكان عقد الاجتماع وزمانه عن طريق لجنة مسئولة دون أن يتجاوز هذا التنظيم غايته وحدوده بحيث يغدو متسعاً لأكثر من الإخطار، ويفرض تسلطاً إدارياً حقيقياً على الحرية، يجعل من كلمة الإدارة القول الفصل في ممارسة هذه الحرية أو عدم ممارستها بيد أن الوضع الفعلي لحرية الاجتماع يكذّب وضعها الدستوري من حيث صارت ممارسة هذه الحرية «في معظم الديمقراطيات» معلقة على مشيئة الإدارة، وقد تحقق هذا الوضع الذي جرد حرية الاجتماع من صفتها الدستورية «حق في تلك الدول التي تكفل هذه الحرية دستورياً» نتيجة استخدام الإدارة للسلطة البوليسية استناداً لأمرين:

أولهما: احتكار الإدارة الفعلي للأماكن العامة واستخدام سلطتها في هذا الشأن في الحيلولة دون عقد أي اجتماع لا ترضى عن أغراضه باعتبارها المالكة لهذه الأماكن.

ثانيهما: وحيث يعقد الاجتماع «سواء في ملوك ملكية عامة أو ملكية خاصة» تتذرع الإدارة باعتبارات الأمن والنظام العام لتعطيل حرية الاجتماع.

- والأمر الأول أدخل في عملية الموازنة بين أوجه استخدام «المال العام» وممارسة الحريات العامة منه في عملية الموازنة بين السلطة البوليسية بمعناها الضيق وبين ممارسة الحريات.

- أما الأمر الثاني فهو داخل في صميم السلطة البوليسية لأنه يتصل بسلطة الإدارة في منع عقد اجتماع ما بحجة توقى الاخلال بالأمن.

لقد كانت أهم القيود التي فرضت على حرية الاجتماع اشتراط الحصول على ترخيص قبل عقد الاجتماع، وقد تفاوتت النظم في تطبيق هذا الشرط:

فمنها ما نص صراحة على اشتراط الترخيص، متبعاً في ولايات أمريكية كثيرة، وكان القضاء يؤيد الإدارة في عدم إعطاء تراخيص حتى عندما كان يتحدى بأن الرفض كان تعسفياً، وقد هدمت المحكمة الأميركية العليا هذا التقليد في حكمها في قضية hague مؤكدة أن نظام التراخيص يناقض الدستور بما يفرضه من قيد سابق على حرية الاجتماع.

بيد أنه يبدو أنه في الحلات التي اعتبرت فيها عقد الاجتماع بدون ترخيص جريمة أقرت المحكمة الأميركية العليا ضمناً نظام التراخيص: إذا تضمن معايير مرسومة بدقة محددة ومعقولة يجب على الموظفين الذين يمنحون التراخيص اتباعها، أو ذا وَجّدت معايير مناسبة.

وقد عانت المحكمة العليا على جهة الإدارة أن رفضها «في منحها الرخص» كان ينطق بتمييز غير مبرر...، فضلاً من أنه كان يتضمن إنكاراً لمبدأ المساواة في الجماعة القانونية في ممارسة حريتي القول والدين اللتين يحميهما الدستور[1].

4- ومن النظم ما يشترط الإخطار عن عقد الاجتماع، غير أنه ينتهي في التطبيق العملي إلى أن تخضع حرية الاجتماع إلى ترخيص حقيقي، وهذا هو ما انتهى إليه بالفعل وضع حرية الاجتماع في فرنسا.

---

[1] – Pritchett, C. Herman: Civil Liberties and the Vinson Court.

Zechariah Chafee: Free Speech in the United States.

د. أحمد كمال أبو المجد: الرقابة على دستورية القوانين في الولايات المتحدة والإقليم المصري، 1960، ص396-398، وأهم القضايا التي صدرت في هذا الشأن هي:

Hague v: Committee for Industrial Organization , 307 U.S, 496 1930.

سلطة الإدارة في منع الاجتماع قبل عقده:

على أن أخطر ما تتعرض له حرية الاجتماع ليس هو الترخيص فحسب، وإنما سلطة الإدارة في منع الاجتماع قبل عقده بحجة توقي إخلال بالأمن إما نتيجة الأقوال التي تبدي أو نتيجة ما يحدثه الاجتماع ذاته من رد فعل يتهدد الأمن بالاختلال، وتشريعات قليلة العدد هي التي خولت جهة الإدارة صراحة الحق في منع الاجتماع قبل عقده[1]، إلا أن القضاء في معظم الديمقراطيات قد أقر هذه السلطة الخطيرة رغم عدم النص عليها في قانون ما.

-ففي إنجلترا: أقر القضاء منع عقد اجتماع عام قبل عقده بحجة توقي وقوع إخلال بالأمن بإحدى وسيلتين:

- وسيلة غير مباشرة حيث يستخدم قضاء الصلح سلطاته في تقييد الأشخاص الراغبين في عقد الاجتماع بأخذ موثق عليهم في أن يسلكوا سلوكاً حسناً أو أن يحافظوا على السلم، كما يستطيع القضاء إلزامهم بأن يدفعوا مبلغاً من المال على سيل الكفالة، ويفعل القضاء ذلك بناء على طلب من جهة الإدارة استناداً إلى أدلة تقدمها إليه تثبت بها أنه لو عقد هؤلاء الأشخاص فسوف يترتب على ذلك إخلال بالأمن، وعندما يرفض

[1] - ومن قبل ذلك قانون الاجتماعات الإقليم المصري الصادر سنة1929 فقد سلّم لرجال الإدارة المركزية أو المحلية بسلطة منع أي اجتماع (إذا رأوا أن من شأنه أن يترتب عليه اضطراب في النظام أو الأمن العام، فسبب الغاية منه أو بسبب ظروف الزمان والمكان الملابسة بأي سبب خطير غير ذلك)، وقد حرص المشرع المصري في ذلك الوقت على استعمال العبارات المرنة المطاطة التي تستطيع الإدارة التستر وراءها في إهدار حرية الاجتماع، ولا شبهة في أن هذا القانون هو أثر من آثار الاستعمار البريطاني في مصر، بل لقد تدخلت فعلاً الحكومة الإنجليزية لمنع إلغائه سنة 1926.

راغبوا عقد الاجتماع ما يأمر به قاضي الصلح يتعرضون للحكم عليهم بالحبس لمدة لا تتجاوز ستة شهور.

- وأما الوسيلة المباشرة في منع عقد الاجتماع توقياً من إخلال محتمل بالأمن فقد تقررت بالحكم الهام في قضية Dunvan V Jones سنة1936، على أن القضاء الإنجليزي لم يكتف بإقرار هذه السلطة الخطيرة، وإنما هو أقر أيضاً حق البوليس في حضور الاجتماعات، ولو عقدت في أماكن خاصة إذا هو توقع حدوث إخلال بالأمن، أو حتى مخالفة للقانون[1].

وفي فرنسا: على الرغم من أن حرية الاجتماع تخضع لنظام الإخطار فحسب، إلا أن القضاء الإداري أقر سلطة الإدارة في ان تمتع ممارسة هذه الحرية توقياً لإخلال بالأمن «الحكم في قضية Benjamin سنة1930»، ما هو لا يعني منع ممارسة الحرية بسبب اضطراب حال فحسب، وإنما بسبب اضطراب محتمل أو التهديد بوقوعه، من المؤسف أن العدوان القضائي على حرية الاجتماع كان سابقاً على العدوان الإداري عليها الذي تمثل في دستور وزير الداخلية Poganan والذي ادعى أنه صدر تنفيذ المرسوم بقانون 23 من أكتوبر سنة 1935 بمنع

[1] -في تفصيل حرية الاجتماع في إنجلترا، راجع المؤلفات التالية:

Wade Dicey: The low of the constitution keir , p568.

2-lavson: Cases in constitutional low and edition, P401.

Haldane Club: The low of public Meeting, P19-20.

المواكب والمظاهرات في الطريق العام، في حين أنه تجاوز موضوع هذا القانون وعالج حرية الاجتماع مخضعاً لها لنظام ترخيص المعنى الصحيح[1].

أما في الولايات المتحدة الأمريكية: فلئن كانت المحكمة الاتحادية العليا قد أنكرت في قضية Hague سلطة الإدارة في منع عقد اجتماع عام قبل عقده، بحجة توقي إخلال بالأمن يحتمل أن يحدث كرد فعل لعقد هذا الاجتماع من خصوم عاقدي الاجتماع، إلا أنها موقفها في أحكام أخرى يدل على أنها لا تمانع في إقرار هذه السلطة في بعض الحالات: ففي حين سايرت في قضية Terminialle 337 U.S.1 ,1941 المبدأ الذي وضعته في قضية Hague، نجد أنها أخذت ضمناً يعكس هذا النظر في قضية Feiner , New york 340 U.s 315 1951، وإن كانت القضيتان اللتان فصلت فيهما خاصتين بإجماع شرع في عقده، ووجه فيه إلى كل من الخطيبين تهمة السلوك غير النظامي disorderly conduct[2].

لعل ما قدمناه من نماذج لقيود الحريات تكفي لتأكيد ما ذكرناه من قبل من أن كثيراً مما تفرضه الديمقراطيات من قيود بحجة وقاية الأمن والنظام يتجاوز بكثير هذا الفرض، وأنه مع التحليل الدقيق يبدو أن هذه القيود تستهدف تحقيق غايات سياسية، هي تمكين السيطرة للحكام، ليس هذا فحسب، بل وتمثل هذه القيود

[1] -في تفصيل أزمة حرية الاجتماع في فرنسا يراجع: الحريات العامة تأليف Colliard ص368-371، والحريات العامة، تأليف جورج بيردو، ص188-190.

[2] -انظر في تفصيل هذه الموضوعات:

Pritchett, C. Herman: Civil Liberties and the Vinson Court, p63-58 .

Zechariah Chafee: Free Speech in the United States, p422 .

شذوذاً في النظام الديمقراطي، بما تحول جهة الإدارة من سلطات واسعة أو حتى دكتاتورية.

والحقيقة أن المطالع للقوانين التي تنظم الحريات في الديمقراطيات المعاصرة سوف يفزعه أن يعلم أن الحريات العامة في هذه الديمقراطيات قد صارت معطلة أو شبه مشلولة، وأنها أصبحت في وضعها العملي تناقض أصولها النظرية كحقوق لا مجرد رخص تعلق ممارساتها وإنهاؤها على مشيئة الإدارة وحدها، من الأمثلة الصارخة على ذلك:

أن حرية تكوين الجمعيات قد صارت «أو كادت أن تصير» رخصة لا حقاً لكثرة ما فرض عليها من قيود سواء لقيامها أو لممارستها، وإن كان أخطر ما أصاب الجمعيات هو إزالة الخط الفاصل بين ما يعد اجتماعاً خاصاً «لا تُستأذن فيه الإدارة أو حتى تخطر به» وبين ما يعد اجتماعاً عاماً وما استتبعه ذلك من بسط سلطة إدارية قاتلة لها.

وأما حرية عقد الاجتماعات، فلم تعد أحسن حالاً من حرية تكوين الجمعيات سواء في قيامها أم إنهائها، بل ربما كان تطورها في الظروف المعاصرة أكثر إلفاتاً للنظر، فلقد صارت حرية عقد الاجتماعات العامة مرهونة فعلاً بمشيئة الإدارة لأنها بطبيعتها تعقد في أماكن عامة للإدارة عليها سلطة مطلقة، وهي في معظم الأحيان أكثر تأثراً بالاعتبارات السياسية منها باعتبارات الأمن في إصدار الترخيص أو الامتناع عن إصداره، كما وأن مدى حرية الاجتماع صار يتوقف على نظرة المشرع أو القاضي أو رجل الإدارة إلى نفس المنظمة التي تطالب به، ولذلك لم تعد هذه الحرية حقاً عاماً بل صارت أقرب إلى الحقوق الخاصة أو الامتيازات فلا تعطى لمن تشك سلطة الحكم في ميولهم السياسية.

أما حرية الصحافة فقد تعددت القيود المفروضة عليها في وجهيها: أي باعتبارها الحرية في إصدار الصحف، أو باعتبارها مظهراً من مظاهر التعبير عن الآراء، ولقد بلغ من تعدد هذه القيود أن صارت هذه الحرية أقرب إلى الأوهام منها إلى الحقائق لأنها صارت حقوق موجهة فعلاً إن لم تكن حرية موجهة قانوناً، وليس من المقبول الادعاء بأن مصدر كل هذه القيود هو حماية الأمن أو النظام، إذ هو لم يبلغ حداً من الاختلال يبرر هذه القيود الثقيلة، كما أن سلطة الدولة الديمقراطية لم تتدهور وتبلغ حداً من الوهن بحيث تضطر لأن تفرض على الحريات قيوداً كثيرة على هذا النحو، وإنما مرد هذه القيود «في الحقيقة» هو اعتبارات سياسية محضة تتعلق بتأمين السلطة على نفسها حيال المنظمات والجماعات القوية، ولا يستطيع أحد بعد ذلك أن يدعي أن فكرة الحرية لاتزال حسب وضعها الأصلي في الفكر الديمقراطي مع وجود هذه القيود الثقيلة التي تكبلها، فمن المعلوم أنه لا قيد للحريات في الديمقراطيات إلا بأمرين هما:

- أن تمارس الحرية دون ترخيص.
- وأن تؤمن ممارستها إلى اقصى المدى الذي لا يخل بحريات الآخرين أو الأمن.

وليس هناك شيء من هذا المعنى المزدوج للحرية في ظل التشريعات الحديثة المنظمة للحرية، وذلك بعد أن خولت الإدارة تشريعياً –في نطاق الحريات» سلطتي القمع والتوقي.

حرية التعبير عن الرأي:

كتب الكثير عن هذه الحرية لذلك فإننا نجعل ذلك إلى مظانه لكننا نجد إلزاماً علينا دراسة جريمة الرأي نظراً لأهمية الموضوع والثقل الذي تحتله وتلقبه في الرأي العام.

جريمة الرأي:

إن بعض الجرائم التي تنصرف إلى حماية السلطة العامة تبدو من التحليل الدقيق متقطعة الصلة بالأمن والنظام العام بحدوده المادية، ولا يمكن تبرير العقاب عليها إلا بالسعي لحماية قيم سياسية واجتماعية بغض النظر عن وقوع أو عدم وقوع إخلال بالأمن، إذ أن هذا الإخلال مفترض ولا يقبل إثبات عكسه.

ولئن كانت معظم نظم الحكم تكاد تشترك في تأثيم تصرفات معينة إلا أنها تختلف في تأثيم التصرفات التي تنصرف إلى المساس بقيم سياسية واجتماعية أكثر من مساسها بالأمن، ولا يرجع هذا الاختلاف إلى تباين النظم السياسية والاجتماعية فحسب، وإنما هو يرجع أيضاً «وبصفة أساسية» إلى تفاوتها الكبير في مدى الاعتراف بالحريات.. وهذا ما يدعوا إلى القول بأن نطاقاً ثانياً للتحريم يوجد في بعض التشريعات الجنائية الديموقراطية، وهو النطاق السياسي والاجتماعي، ويتميز هذا النطاق بأنه لا يحمي أمن الجماعة بالمفهوم الدقيق بقدر ما يحمي النظام السياسي أو الاجتماعي، وهو لذلك أكثر مساساً بالحريات العامة وفارضاً عليها قيوداً، لأن التشريع من شأنه أن ينصرف في الغالب إلى ما يقدر المشرع أنه انحرافات في استعمال حرية من الحريات تنتهك المصالح الحيوية للمجتمع.

وفي هذا النطاق بالذات تختلف نظم الحكم اختلافاً كبيراً، تبعاً لما إذا كانت تقتصر في حمايتها للنظام السياسي أو الاجتماعي من أوجه الإخلال المادية، أم أنها تتوسع في حمايتها بحيث تشمل مجرد التطاول أو النقد، وهذا الاختلاف هو الذي يفرق بين نظام ديمقراطي ونظام دكتاتوري، فإذا كان من السائغ أن تحارب الدكتاتوريات المعارضة في كافة صورها حتى لو كانت منظومة في تلافيف الفكر، فمما لا يتفق مع أصول الديمقراطية الحرة أن تحارب الرأي المعارض للسلطة مجرداً في ذاته، لأن مثل هذا الرأي لا يخل بالنظام العام بمعناه المادي، غير أن ما تنادي به الأصول الديمقراطية يغاير أسلوبها في معاملة حرية الرأي، فما تفرضه الآن على هذه

الحرية من قيود لا تستهدف بها حماية النظام العام من إخلال واقع أو وشيك الوقوع، وإنما تستهدف وقاية النظام السياسي والاجتماعي من مجرد النقد أو التطاول على أسسه، وفي هذا السلوك إلى بغيض.

ولقد كان من أهم الأسباب التي تساق لتبرير عقاب التعبير عن الرأي هو أن هذا التعبير قد يعرض الخطر مصالح الدولة أو سلطه الحكم، إما بسبب ما يتضمنه من دعوة إلى مبادئ مغايرة لما استقرت عليه نظم الدولة، أو بسبب ما يحرض به طوائف من الجماعة على إحداث هذا التغيير الذي تقف دونه سلطات الحكم...

غير أن هذا الضرر الذي يقال إنه وقع على الدولة لا يمكن الجزم بوقوعه، لا يسبب اختلاف المعايير التي قد يلجأ القضاء في تحديده فحسب، بل بسبب التفاوت في تقدير ما يعد أنه مصالح عليا للجماعة مجمع على رعايتها والمحافظة عليها، فهناك أمور في الشئون السياسية والاجتماعية لا يمكن الاجتماع على أنها تعد مصلحة عليا حتى يعاقب إلى المساس بها أو تغييرها، ولربما اعتبرت سلطة الحكم مصلحة عليا للجماعة ما يكون في حقيقته مصلحة شخصية للحكام دون غيرهم.

ولا تجوز المماثلة بين الرأي المعاقب عليه وبين القول الذي يكون محل عقاب في جريمة القذف أو السب، والسبب في ذلك أنه لا يعاقب في الجريمة الأخيرة على لفظ، بل على فعل او بالأقل يعاقب على لفظ يقترب في طبيعته من العمل المادي، ولا يعبر عن رأي أو فكر وإنما هو أداة تهجم وعدوان[1] لصعوبة الاهتداء إلى معيار لتأثيم الرأي الانقلابي في ذاته.

---

[1] -أخذ "تشافي" بهذا النظر حيث يقول إن القانون إذا كان يعاقب بعض الكلمات مثل السب والقذف والتحريض على الفسق، فلأن التفوه بهذه الألفاظ يعتبر ذاته كأنه ألحق ضرراً حالاً بالمستمعين و القراء، أو بهؤلاء الذين أشينوا، أو لأنها تجعل من المحتمل احتمالاً كبيراً وقوع إخلال مباشر بالسلم، وإذا أمكن تصور وجود تعبير عن الرأي في الأقوال التي تتضمن سباً أو قذفاً فإن العقاب هذه الحالة يكون واجباً لأنه يتضمن المساس بمصلحة اجتماعية أعلى من

ولا جدال في أن العقاب على جرائم الرأي يهدر التفرقة الديمقراطية الأصيلة بين القول المعفى من العقاب والفعل الذي يجوز أن يكون محل مؤاخذة، وإذا كان الفكر الديمقراطي منذ عهد قديم قد استلزم العقاب على القول أن يكون له آثار جنائية، فلأنه يصعب دون هذه الآثار المادية والاهتداء إلى معيار من الأقوال في ذاتها الداعية إلى القوة والعنف، إلا أن تطبيق هذا القانون سوف يكون دقيقاً للغاية لأن القضايا الواضحة التي نستطيع المرء أن يقرر فيها باطمئنان أن الأقوال تتضمن دعوة إلى القوة والعنف «قضايا قليلة للغاية» وهي ليست في حاجة إلى تشريع يؤثمها، وإنما يحتاج التشريع لإسكات ما تعده الحكومة أوجه الإثارة الماثوية، ولذلك طالب النائب العام الأمريكي "بالمر" بإصدار قانون لحبس محرري الجرائد المتطرفة الذين يلجأون إلى طريقة ماكرة في صياغة دعايتهم للقراء لقلب الحكومة بطريقة يفهم القراء مقصودها، وإذا كان هم المشرع فيما يصدره من قوانين تحارب الأقوال ينصرف إلى مواجهة الأسلوب الملتوي، فإن المشكلة التي لن تحل، هي العثور على اشخاص ملهمين ومعصومين يستطيعون وحدهم –دون انحراف أو هوى» أن يميزوا بين الانتقادات الطبية للحكومة والتهجم المسيء الذي يتبدّى في مظهر طيب.

المصلحة الاجتماعية التي تتحقق من تعبير الساب أو القاذف... فحتى إذا اعتبر السب أو التحريض على الفسق بالصور المخلة بالآداب عرضاً للأفكار فإنه عرض ذو قيمة اجتماعية ضئيلة كخطوة نحو الحقيقة، في حين تفوقها في الأهمية المصالح الاجتماعية التي تتحقق برعاية النظام و الأخلاق وصفاء ذهن هؤلاء الذين يسمعون ويرون، كما أن الألفاظ التي تحمل هذا الطابع لا تكون في العادة مجال مناقشة، وإنما يقع الضرر بمجرد أن تقال، أو من المحتمل أن لا يقع الضرر مباشرة في صورة رد فعل عنيف، ولذلك يكون العقاب في هذه الحالة بسبب الألفاظ المستعملة إجرامية في ذاتها، لا بسبب أفكاره التي تعبر عنها بالألفاظ السابة أو القاذفة تعد في حقيقتها أفعالاً أو قريبة من الأفعال.

يضاف إلى ذلك أن عرض الأمر على القضاء لن يوفر ضماناً جدياً، وسبب ذلك أنه قد انصرف التأثيم إلى اللغة ذاتها، فإن مهمة القضاة لن تكون بحيث الوقائع المادية الملموسة «التي مرنوا على الفصل فيها»، وإنما ستكون الفصل في النوايا بالبحث عن قصد المتهم، والتحري عن اتجاه كلماته، وبذلك تنقطع صلة القضاء بالأفعال الصريحة وما تدركه الحواس، وهو ما يؤدي إلى أن يسبح القضاء حتماً في بحر من التخمينات.

والنتيجة التحمية لذلك أن العقاب لن ينصرف في العمل إلى الكلمات الصريحة في عنقها والمحرضة على القتل والثورة، بل هو سيصيب حتماً على اللغة المعادية، إذا استعملت في الإهاجة السياسية، إذا قدر القضاء أن هذه الألفاظ البريئة، قد قصد بها قائلوها إحداث عنف، أو كان ذلك هو الأثر الطبيعي والمعقول لها!.

ولقد كان هذا هو منطق الإدانة الصارمة الذي التزمه القضاء الأمريكي ضد اليساريين، فعلى الرغم من أنه لم توجد كلمة واحدة في المنشور «موضوع المحاكمة في قضية Abrams وزملائه» تظهر العنف أو تدعو إلى استعمال الضغط السياسي أو الاقتصادي، إلا أن المستشار "كلارك" أعلن أن: ((هذه الدعوة واضحة لعمال هذا البلد في أن يثوروا وأن يقلبوا حكومة الولايات المتحدة بالقوة))!.

ويقول الفقيه Chafee إن رأى هذا المستشار لو أعثر صائباً لغدت اللغة التقليدية في الادب الاشتراكي دعوة إلى القوة والعنف، ولغدت التشريعات الصادرة في هذا الشأن شبكة تصطاد أية صورة من ضور التطرف، ولأدى ذلك إلى البعد كثيراً عن عالم الوقائع الملموسة! ولا يحدث التأثيم هذا الأذى وحده، وإنما هو يحدث أذى أكثر نظراً لتأسيسه على التقدير الشخصي الذي يتفاوت بتفاوت الأفهام والظروف، بل والأهواء.

والنتيجة التحمية لذلك الخروج بالقضاء عن النطاق العادي للتحريم الذي يعتمد على الوقائع الملموسة، إلى نطاق آخر يختفي فيه الركن المادي للجريمة، ويغدو الركن المعنوي هو المرجع الأول والأخير.

ولقد دافع الرئيس "ويلسون" رغم ذلك عن هذا الاتجاه في رسالته التي وجهها إلى الكونجرس في تبرير إصدار تشريع للتمرد سنو1949 فقال: ((يجب ألا يكون هناك أي تدخل في التعبير عن الرأي والدعوة إلى التغيير السياسي ولو كان جوهرياً، ولكن يجب ألا يكون هناك أي تهاون نحو العاطفة والقصد السيء التي تميل إلى التحريض على الجريمة والثورة تحت قناع التطور السياسي)).

ولقد أوضح "الشافي" فساد هذا التدليل فقال ساخراً: ((لم تخترع حتى الآن بندقية تقتل الذئب في ثوب الحمل، ولا تقتل حملاً، وكذلك من غير السائغ قيام قانون ينص على أن يحبس الرجال الذين يوصفون بأنهم السيئون، فمثل هذا القانون لا يمكن تطبيقه))[1].

وجرائم الرأي على النحو الذي عولجت في كافة التشريعات تناهض الأسس الدستورية والديمقراطية التي تكفل حرية الرأي، ولقد أبرز الدكتور "علي أحمد" هذه الحقيقة وأكدها، فذكر أن حرية التعبير عن الأفكار والآراء والمعتقدات ونشرها بين الناس ((لا يمكن أن تجد منها إلا ضرورة حماية المصالح العليا للمجتمع وحماية المصالح الفردية الجديرة بهذه الحماية عن طريق التجريم والعقاب، ولهذا كان من المشروع والمألوف أن يعاقب القانون في الشرائع المختلفة – ومهما تباينت نظم الحكم واضطربت بين الحرية والعسف» على نشر ما فيه

---

[1] -انظر إلى هذا كله مؤلف:

Zechariah Chafee: Free Speech in the United States, p180-184.

إخلال بالنظام العام أو الآداب العامة أو ما فبه مساس يشرف الأفراد واعتبارهم وأعراضهم، ومن المحقق أنه متى أمكن تحديد المقصود بالنظام العام والآداب العامة، وحصر الحقوق أو المصالح الفردية الجديرة بالحماية مما عساه أن يخل بها فيما لو أطلقت حرية الرأي بغير فيد، فإنه يسهل عندئذ استنباط أهم الحدود التي ينبغي أن يلزمها المشرع فيما يقيد به هذه الحرية من تشريعات التحريم)).

وقد أجمل "الدكتور راشد" حدود المشرع التي لا يجوز له أن يتعداها وأهمها رفع الغموض الذي يشوب جرائم الرأي، فهو يقول: ((...يترتب على بمبدأ قانونية الجرائم والعقوبات إلزام الشارع بتعريف كل جريمة يرى النص عليها تعريفاً من شأنه رفع كل غموض يحتمل أن يحبط بتفسيرها أو تحديد نطاقها عند تطبيق القاضي لها، وإلا أدى الغموض في تعريف جرائم الصحافة «والرأي» أي مصادرة حرية الصحافة «والرأي» ذاتها، فإذا عجز الشارع نفسه عن تحري الوضوح التام في تعريف ما يرى تحريمه، فأحرى به أن يمتنع عن التحريم، لأن عجزه عن تفادي الإبهام يعني عدم قدرته على التمييز فيما يحرم بين الحرية وحدودها، وخير له عندئذ أن يطلق الحرية من أن يقيدها بقيد يئدها)).

ويشير "الدكتور راشد" إلى بعض التطبيقات في قانون العقوبات المصري فيقول: ((إن مجرد احترام هذه القاعدة كفيل بدعوة الشارع المصري إلى إعادة النظر في عدد الجرائم البشر المنصوص عليها بالفعل في صلب قانون العقوبات مثال ذلك جريمة التحريض على «كراهة» نظام الحكومة المقرر في القطر المصري أو الازدراء به))،/المادة174/وحريمة تحبيذ أو ترويج المذاهب التي ترمي إلى تغيير «النظم الأساسية الهيئة الاجتماعية»/المادة174/.

غير أن الغموض أمر ضروري في جرائم الرأي، لأن العمل المخالف للقانون يقع في نطاق مجرد ولا يمكن تحديده، ولذلك كانت التعبيرات القانونية التي يستعملها المشرع في هذا النطاق مشوبة بالغموض، يقول ""الدكتور راشد" : ((الذهن يحار في معرفة حقيقة مدلول كثير من هذه العبارات، فماذا يراد بكراهة نظام الحكم أو الازدراء به، إذ كيف يكون التمييز بين هذه المعاني وبين ما هو مباح من نقد الأعمال الحكومة خدمة للصالح العام؟ وما هو المانع للقاضي إذا شاء الاعتساف في التطبيق من أن يأخذ بحكم الكراهية أو الازدراء كل منتقد للحكومة وأعمالها؟ يقول الدكتور راشد : إخفاقاً لا مزيد عليه يسعى فيها إلى التفرقة بين ما تعاقب عليه هذه المادة في الفقرة/أولاً/وبين النقد المسموح به ومن الواضح أن لكل إنسان الحرية في نقد النظم الأساسية للدولة بشرط أن يكون الغرض الحقيقي لهذا النقد الوصول إلى إصلاح النظم المذكورة بالطرق القانونية، ولكن إذا كان ينشأ عن النقد التحريض على كراهية نظام الحكومة أو الازدراء به، ويترتب عليه وضع عثرات تفوق الحكومة عن إنجاز الأعمال المنوطة بها في اختصاصاتها الأساسية، وذلك بإلقاء الاضطراب في النفوس وبتحريض الشعب على بغض الحكومة والازدراء بها، فحينئذ يكون قد وقع تجاوز لحدود النقد المسموح به...))[1].

جرائم الرأي لا تتدرج تحت الوصف العام لجرائم التحريض:

على أن ما يعاب على جريمة الرأي من الناحية الجنائية ليس هو فقط الغموض الذي يشوب ما يعتبره المشرع تهجماً على النظم أو دعوة للانقلاب، وإنما يعيب هذه الجريمة أيضاً صعوبة التفرقة بين شرح الفكرة الذي يعتبر مباحاً والتحريض عليها الذي يؤثمه القانون.

---

[1] – مقال للدكتور علي أحمد راشد في جريدة المصري بتاريخ 7أغسطس1951.

ولقد كانت الأحكام القضائية الأمريكية تؤكد التفرقة بين شرح الفكرة «التي قد تدفع سامعيها إلى ارتكاب فعل مخالف للقانون» وبين التحريض على القيام بهذا الفعل، إلا أن الحقيقة كما ذكر المستشار "فرانكفورتر" : ((لا يوجد معيار حاسم نستطيع أن نحدد بموجبه ماهية التحريض، فعرض الأفكار يتمحص تحريضاً، ونفس المستشار الذي جرى على تطبيق مذهب التحريض invitement في هذا المجال قد اعترض أربع مرات على ما اعتبره سوء تطبيق لهذا المعيار، وقد عبر ذلك في معارضته في قضية أخرى بقوله: إن كل فكرة تعد تحريضاً))[1].

ولقد أكد "Freund" هذا المعنى فقال: ((إن عرضاً للخطأ أو للظلم الاجتماعي يجب أن يسمح به، كما يجب أن لا تهدر حرية الإثارة الضرورية بسبب مخالفتها للشعور أكثر من مخاطبتها للعقل، ذلك أنه إذا قيل بأن دعوة الشعور هي دعوة للعاطفة وأن هذا يؤدي حتماً إلى الفوضى والعنف، فيجب أن يُرد على ذلك بأن هذه الحجة كانت من قبل دائماً ذريعة لقمع الإثارة السياسية، وحتى إذا ارتكب أحد أتباع المذهب الذي يروج له جريمة ما، فلا يمكن أن يعني ذلك أن تعليم المذهب يرقى إلى درجة التحريض، إذ قد يكون الدافع على ارتكاب الجريمة التفكير في الظروف التي تعد سبباً للسخط الاجتماعي، ألا وإن الضمان الدستوري لحريات القول والصحافة والاجتماع قد كفل الحق في معارضة كل حكومة، بل والحق في المجادلة بأن قلب الحكومة لا يمكن أن يتم بغير القوة، ولذلك ربما كان

[1] -أسباب المحكمة في قضية Dennis V U.S، ص545.

من المحتمل.. أنه لا يمكن القضاء على الفوضوية كمذهب دون إهدار حقوق دستورية قيمة))[1].

ولكن على الرغم من التسليم بصعوبة التفرقة بين التحريض وشرح الفكرة فالاتجاه الغالب يصمم على هذه التفرقة، ولا يرى مبرراً للتخلي عن أداة نافعة بسبب إمكان استعمالها وخصوصاً في مناهضة الدعاية الشيوعية، لأنه إذا كان من الممكن أن يسيء المتمتعون بالسلطة استخدام هذه التفرقة ضد الآراء المعادية لهم أو غير المألوفة، فإن ذلك لا ينفي أنها قد تستعمل بالفعل على وجه معقول ضد منظمة تستعمل سلطة الحركة الشيوعية الدولية المسيطر عليها مركزياً، وهذا هو ما اعتنقته أغلبية المحكمة الأمريكية العليا وعبرت عنه بقولها: ((إن موضوع المؤامرة المعروض على المحكمة من الوضوح بحيث إن فرصة الخطأ ضئيلة في القول بأن المتهمين يحرضون أكثر من أن يعبروا عن آراء..، وإذا كان حقاً ما يقرره المستشار "دوجلاس" من أن المؤامرة المطروح أمرها على المحكمة ليست مؤامرة لقلب الحكومة فمن الخطأ أيضاً أن تعامل على أنها حلقة في النظرية السياسية))[2].

واضح بما قدمناه أن العقاب في الديمقراطيات لم يقتصر على الأقوال المسيئة بذاتها (التي تخل بالأمن وتهدد بالإخلال به نظراً لطبيعتها التي تقرب من طبيعة الأفعال)، وإنما هو امتداد إلى أقوال من طبيعة أخرى وهي صور التعبير عن الرأي

---

[1] – مؤلف "تشافي" عن "حرية القول" المرجع السابق، ص176و177، ومن قبل نادى "هاديسون": ((بأن بعضاً من الإساءة أمر لا محيص عنه في استعمال أي شيء، ويصدق بصفة خاصة على الصحافة)).

[2] – أسباب الحكم في قضية Dennis، مجموعة أحكام المحكمة، ص546.

والتي كان يجب أن تحتمي بالضمانات الدستورية التي ما وضعت إلا للحيلولة بين المشرع وبين المساس «على أي وجه» بهذه الحرية التي يعتقد أنها ستكون مطلقة.

غير أن المشرع الديمقراطي انتهك ضمانات الحريات وكان سنده القانوني في العقاب على الرأي ما قيل من أن هناك صوراً من الرأي تخل بالنظام والأمن العام، وقد عبر عن ذلك رئيس القضاة الأمريكي "هيوز" بقوله: ((إن الحريات المدنية «كما يكفلها الدستور» تفترض وجود جماعة منظمة تحافظ على النظام العام الذي يغيره تفقد الحرية ذاتها في غمار تزايد إساءة الاستعمال الذي لا حد له)).

ولكن هذا الأمن والنظام الذي يحتمى من ورائه لإهدار حرية الرأي يحتاج إلى تحديد، إذ ما هو وجه الإخلال بالأمن الذي يحدثه الرأي؟ إن الانتهاك المادي للآداب والأخلاق والعدوان على شرف الأفراد ونشر الأخبار الكاذبة أو المسيئة عنهم، كل هذه انحرافات لا يمكن الدفاع عنها أو تبريرها، لأنها لا تعد ممارسة لحرية الرأي بمعناها الصحيح، كما أنها تحدث إخلالاً حقيقياً بأمن الأفراد أو الجماعة.

ولكن أي أمن يُعتدى عليه إذا انصب الانتقاد على نظم سياسية أو اجتماعية أو إذا دعى إلى تغيير هذه النظم وإخلال نظم أخرى غيرها؟ أو بالأحرى أي انتهاك أو عدوان مادي يقع من جراء هذا الانتقاد؟ لا يوجد أي نظام قانوني يخلو من نصوص تحمي نظم الدولة من العنف أو الدعوة إليه، وهذه النصوص من الاتساع بحيث يصعب تصور أن يفلت منها أي فعل من أفعال العنف أو المشروع فيه، أو التحريض على ارتكابه، ولذلك فإنه إذا كانت الديمقراطيات «ببعثها جرائم الرأي» تريد ان تتوقى حقيقة العنف أو الإخلال الذي يهدد النظام القائم لما كان هناك محل لإفراد نصوص خاصة للعقاب على الرأي، لأن الرأي إذا بلغ درجة الإخلال

المادي بالنظام دخل حتماً تحت طائلة العقاب بالنصوص الأخرى، ولكن الغالب أن الأفكار أو المذاهب التي يروج لها، أو الفلسفة السياسية أو الاجتماعية التي يدعى إليها «مهما يبلغ من تعارضها مع الأفكار السائدة أو النظام القائم» لا تبلغ مرتبة الدعوة الصريحة إلى العنف أو إلى حمل السلاح أو اغتيال الأفراد، ولو بلغت الدعوة المذهبية أو السياسية هذا الحد لكان في قوانين الدولة أخرى «التي تحمي كل جماعة منظمة» غناء عن النصوص المنشئة لجرائم الرأي، ولذلك فإنه لن يكون المقصود من وضع هذه النصوص سوى إرهاب العقول والعقاب على مجرد آراء أو دعوات مذهبية لا يمكن أن تبلغ مرتبة الأفعال المكونة لجرائم القانون العام على أنه إذا ووجهت الديمقراطيات بدعوات مذهبية تنطوي على العنف فلا نزاع في أن من حقها «بل ومن واجبها» أن تصد العدوان، غير أنها مقيدة في ذلك بالغايات والمبادئ التي يقوم عليها الدستور، بل هي مقيدة في ذلك بأن لا تختار الأساليب التي تهدم الأسس التي ترتكز هي عليها أو الغايات التي تدعو إليها، ولذلك لا تستطيع الديمقراطية «في حدود فلسفتها التي تؤمن بالمناقشة والمعارضة» معاقبة الآراء المناهضة لمبادئها بحجة أنها جرائم رأي أخذاً بأساليب الحكم القديمة التي كانت تعاقب على الرأي الفاسد والفكر الشرير ولعل تعبيراً قانونياً لا يبلغ في غرابته وتناقضه «في نظام ديمقراطي» مبلغ التعبير بعبارة «جرائم الرأي»، فإنه لأمر متناقض حقاً أن تعتبر حرية الرأي حقاً أن تعتبر حرية الرأي حقاً دستورياً، ودعامه للنظام الديمقراطي، وأن تكون ممارستها في بعض الأحيان جرائم غير واضحة المعالم وغير محددة الأركان، في حين أنها ليست في حقيقتها سوى صورة من صور التعبير عن الرأي، ومظهر من مظاهر ممارسة حرية دستورية أساسية، فكان من الواجب أن تحتمي بضمانات الدستور التي تكفل حرية الرأي، حتى لو انصرفت إلى المطالبة بتعبير النظامين السياسي والاجتماعي، فمثل هذه الإثارة السياسية أو الاجتماعية صور من صور التعبير عن الرأي التي كان يتحتم أن

يحميها النظام الديمقراطي طالما أنها لم تبلغ مرتبة الإخلال المادي بالأمن والنظام العام.

ولا نرى أنه يقع أي إخلال بالأمن أو يقع عدوان على الجماعة أو قيمها بانتقاد النظم السياسية أو الاجتماعية القائمة، أو الدعوة إلى تغييرها إلا إذا وسعت فكرة الأمن توسيعاً منكراً، ونظر إلى النظم السياسية والاجتماعية على أنها نظم مقدسة لا تقبل تعديلاً أو تغييراً أو انتقاداً، وإلا إذا حول الحكام سلطة ولائية على آراء المحكومين، فيملكون وصف آراء بأنها شريرة ويملكون بالتالي تأثيمها!.

ولكننا إذا سلمنا بهذه المقدمات لتبرير قيام «جريمة الرأي» وجب أن نسلم بخروجنا على الأصول الديمقراطية حتماً، لأن المفروض أن الديمقراطية تتسع لجميع الآراء وأنه ليست للحاكم في ظلها ولاية على عقول الأفراد تملك تحريم الآراء والمذاهب أو تحليلها، ثم أن الدعوة المذهبية أياً كانت مناهضتها للآراء السائدة لا تعتبر بالمعنى القانوني الدقيق طالما لم تهاجم شرف شخص معين، ولذلك فإن جرائم الرأي هي أقرب أن تكون نقد النظام السياسي أو الاجتماعي والمسيطرين عليه، وهي بهذا الوصف أنكر صور العدوان على الفكر والرأي لأنها لا تهدد نظاماً عاماً أو أمناً حقيقياً، بل تهدد أمن الحاكمين في أن يحكموا بالأسلوب الذي يختارونه، وتعطل حقاً أساسياً لا يمكن أن يؤمن جانب السلطة بدونه هو حق النقد السياسي.

فما تقرره النظرية السياسية من أن فيود الحريات «ولاسيما ما اتصل فيها بحرية الرأي» لا تستوحي من الاعتبارات إلا ما كان متصلاً بحماية أمن الجماعة ونظامها المادي تكذبه التشريعات الديمقراطية المعاصرة التي صارت تعاقب على النقد حتى لو لم يؤد إلى إخلال بالأمن أو تحريض عليه، ويبرز ذلك بصفة خاصة

بالنسبة للرأي المعارض لأسس النظام الاجتماعي، فهو يؤثم حتى ولو لم يبلغ مبلغ الفعل الإجرامي أو المحرض على ارتكابه أو الممهد له.

ومعنى ذلك أن بعض الآراء والأفكار تحرّم في ذاتها لا بسبب إخلال بالأمن أو الاعتداء على النظام ولا توقياً من إخلال بالأمن أو النظام، وإنما لانطواء الرأي على الخطر أو انطواء المذهب الاجتماعي على الانقلاب، ولا يمكن إسناد هذا الاتجاه بالتوسع في فكرة النظام العام بحيث تشمل حماية نظم الدولة السياسية والاجتماعية من مجرد الآراء المناهضة بحيث يكتفي في تقرير قيام الإخلال أن يكون معنوياً بحجة أنه يمس قيماً هامة مثل كيان الدولة، فمثل هذا التفسير يناهض أصول الفكر الديمقراطي فضلاً عن خروجه على الضمانات الدستورية «التي تفاوتت النظم في التعبير عنها»، وهو مع ذلك التفسير المطبق عملاً، فلقد غيّر المشرع «حتى في أكبر الديمقراطيات تأكيداً لحرية الرأي وعدم المساس التشريع بها» اتجاهه الحر تغييراً تاماً، وصار الأصل المطبق عنده التوفيق بين اعتبارات السلطة على الحرية، كما يتضح من مطالعة بعض التشريعات الجنائية التي عاقبت على الرأي في بعض الديمقراطيات.

وهذا يؤكد ما فتئنا أن نردده من أن أخطر القيود التي ترد على الحريات في النظم الديمقراطية لا يمكن أن ترد إلى فكرة جماعة النظام العام بمعناها الديمقراطي.

أولاً- **حرية الصحافة**[1]:

وهي ذات شقين:

- حرية إصدار الصحف.
- وحرية الصحف القائمة في أن تباشر نشاطها دون تدخل أو تعويق إداري.

بيد أنه يمكن القول أنه ترد على هذه الحرية بشقيها قيود ثقيلة في معظم الديمقراطيات

أ- فبالنسبة لحرية إصدار الصحف: نجد أن القيود القانونية التي تعترضها من التعدد والقوة بحيث تشكك في قيمتها الحقيقة، وهي تشترك كلها في تحويل الإدارة سلطة في قيام الصحافة، وذلك باستلزام الترخيص ومقتضياته العديدة من شروط فنية ومالية، أو شروط تتعلق بشخص رئيس التحرير ومحرري الصحيفة من حيث السمعة أو ما شابه ذلك من الشروط الثقيلة التي تمكن جهة الإدارة من التحكم في حياة الصحف التي هي فيد الإصدار، وإذا كانت نظم ديمقراطية قليلة قد خلت من كثير من

[1] -يراجع بالنسبة لأوضاع الصحافة في العالم الكتب الأساسية الآتية:

United Nations: Fréedom of information A compilation, 1950, 2 Vols.

Terrou, Fernand: Solal, Lucien: Legislation for press, film and radio unesco,1951.

Jacques Bourquin: La liberté de la presse, Paris: Presses Universitaires de France, 1950.

Ernst: The First Freedom, New York, Macmillan, 1946.

وفي معالجة النواحي الاقتصادية أو القانونية أو السياسية:

الحجز الإداري حرية الصحافة للدكتور عبدالله البستاني رسالة للدكتوراه بجامعة القاهرة.

هـذه القيـود القانونيـة إلا أن الكـثير منـها يتجـه الآن نحـو التشـدد في استلزامها.

ب- وأما حرية الصحف في مباشرة نشاطها دون قيود أو تعويق إداري، فهي الجانب الهام في حرية الصحافة وهي التي تتعرض وتعرضت لعديد من القيود «كالرقابة» يفرض على الصحف قبل إصدارها، والآخر يسلط الإدارة على الصحيفة بعد الإصدار.

1- فأهم القيود التي تفرض على الصحف قبل إصدارها هي الرقابة، وهي تعني تخويل الإدارة سلطة منع ما يعترض على نشره[1].

2- وأما السلطات التي تمارسها جهة الإدارة على الصحافة بعد إصدارها فتتدرج شدتها من الإنذار «الذي يوجه تمهيداً لفرض جزاء أقسى» إلى التعطيل أو الوقف الإداري «الذي يمنع الصحيفة من الظهور مدة طويلة أو قصيرة» إلى الإلغاء، وتمارس الإدارة أحياناً «إما استناداً إلى نص في القانون أو إلى سلطتها في الضبط الإداري» سلطة الحجز الإداري أو

[1] –لم يختف نظام الرقابة من الديمقراطيات بصفة مطلقة، وإنما هو كالمرض الكامن والذي يعود إلى الضهور وتشتد سلطته بين وقت وآخر وذلك في إحدى صورتين:

– الأولى: هي إعلان قيام حالة استثنائية (نظام حكم عرفي أو طوارئ).

– والصورة الثانية: هي أكثر خبثاً وقد تكون أبعد مدى في أذاها، حيث تلجأ النظم الديمقراطية إلى بعض محظورات في بعض مواد معينة سياسية أو اجتماعية وقد تكون الرقابة مفروضة فعلاً لا قانوناً بتوجيه من السلطات الحاكمة إلى دور الصحف، ويشير Konvitz إلى أن هذه الحالة تسود حالياً الولايات المتحدة الأمريكية في كثير من المسائل الهامة.

Milton Konvitz: Fundamental Liberties of a Free People, Religion, Speech, Press, Assembly , 188-192.

المصادرة ويتوقف تكييف هذه السلطة على معالجة المشرع لها، وما إذا كان يتطلب إقرار جهة القضاء[1].

نموذج لإهدار السيطرة الاقتصادية للحريات التقليدية:

أوضحنا بما تقدم أوجه التعارض بين حقوق الملكية الخاصة والحريات العامة، وكيف حاولت الديمقراطيات الحد من آثر طغيان الملكية الخاصة بالتسليم بحقوق اجتماعية للطوائف التي تحتاج إلى المعاونة، غير أن الاشتراكيين يقررون أن ما استحدثته الديمقراطية العربية من حقوق لا يستطيع أن يغير من طبيعة النظام الاجتماعي إذا كان يقوم على الاستغلال أو الاحتكار، لأن من شأن هذه الطبيعة وما تتيحه من سيطرة اجتماعية أن تهدد الحريات التقليدية، ونكتفي بأن نشير باختصار تام إلى نموذج لهذه الحريات «وهي حريات النشر في أهم الديمقراطيات الغربية»، وكيف أهدرتها الاحتكارات.

1- حريات النشر في الولايات المتحدة الأمريكية:

على الرغم من صدور تشريع في الولايات المتحدة الأمريكية بمقاومة الاحتكارات فلقد صار من المؤكد أنه يصعب إنشاء مشروعات حديثة تعتمد على المجهود الفردي، وقد قررت لجنة التحقيقات الأمريكية «التي شكلت خصيصاً لبحث وضع حرية الصحافة» أن إنشاء دار للطباعة يتطلب/100000 دولار/، وأن نشر مجلة أسبوعية على نطاق واسع يتطلب مبلغاً بين 352 مليون دولار، وأن إنشاء جريدة محلية في مدينة صغيرة يكلف من 25000 دولار، وقد تبلغ تكاليف إنشاء محطة إذاعة مليون دولار، ومن الواضح أنه لا يتسنى الحصول على مبالغ الاستثمارات هذه إلا بطريق الجماعات التي تتصل بهذه الصناعة، أولاً تسعى إلى الاستغلال في

---

[1] -يراجع كتاب الحجز الإداري- حرية الصحافة للدكتور عبدالله البستاني، ص139- 142 وقد أشار إلى تعليق "فالين" على الحكم «محكمة تنازع الاختصاص» الذي أقرته سلطة الإدارة في ضبط الصحف أو حجزها إدارياً رغم عدم النص على ذلك في قانون المطبوعات.

أغراض خاصة اقتصادية أو سياسية[1]، يضاف إلى ذلك أن نجاح مشروع الصحافة «بصفة خاصة» لا يعتمد على الإيراد المتحصل من البيع للقراء، وإنما هو يقوم أساساً على إيجار أعمدة الجرائد أو الساعات في الإذاعة.

فإيراد الإعلانات يكون نصف أو ثلثي حصيلة مجموع الإيرادات، فإذا ما انخفضت انخفاضاً كثيراً سقطت الجريدة فوراً، وهذه الشروط الفنية والمالية التي صار يتطلبها مشروع الصحافة، والتوجيه الخاص للصناعة بقصد تدعيمها وزيادة أرباحها، تفسر هذا التطور نحو تركيز مشروعات النشر.

وهذا التركيز أقل نسبياً في دور النشر والمكتبات إذ تتولى 200 دار للطباعة نشر 90 بالمائة سنوياً من المؤلفات، وتقتسم دور قليلة الـ10 بالمائة الباقية.

غير أن هذا التركيز يرتفع بالنسبة للمجلات، فإن نسب المجلات «من مائة مجلة» تطبع ما يعادل تسعة أعشار المجموع[2].

---

[1] -يمتلك أصحاب محل ضخم في شيكاغو هو Marshall Field مجلتين أسبوعيتين، وأربع محطات للإذاعة، وجريدة زراعية، ومجلة أسبوعية تصدر يوم الأحد متصلة بأكثر من أربعين جريدة، كما يشهد أيضاً منتجي الأفلام ميدان صناعة التليفزيون.

[2] -وقد تناقض عدد المجلات الأسبوعية، فبعد أن كان 16000 في سنة 1910 صار أقل من9000 في سنة1950، وكان عدد الجرائد اليومية 2600 في سنة1909 فهبط إلى1865 في سنة1952، أما الجرائد المحلية فإنها تخضع بشكل عام لاحتكار واقعي، إذ أن أقل من10 بالمائة لها منافس، حتى في المدن الكبيرة، انخفض عدد الجرائد اليومية انخفاضاً ملموساً، ففي "نيويورك" كان عدد هذه الجرائد16 في سنة1900 فأصبح 7 في سنة1951، ومنذ مارس سنة 1954 لا تصدر في واشنطن سوى جريدة يومية واحدة، ويجب أن نأخذ بعين الاعتبار، ازدياد عدد أفراد الشعب وعدد النسخ من الجرائد اليومية كي يتسنى لنا تقدير أهمية التركيز وقد زاد هذا التركيز بوجود "سلسلة" من الجرائد التي تملكها جماعة واحدة.

وفضـلاً عنـا تقـدم فـإن إعـداد بـرامج للتليفزيـون وللإذاعـة وكـذلك إنتـاج الأفـلام الكبيرة أصـبحت مركـزة تركيـزاً كـبيراً، ونجـد مثـل هـذا التطـور في ميـدان الصحافة فلم تعد الجرائد تتنـاول مواضيـع جديـدة «موادهـا خـام أو معدة إعداداً نسبياً» بل أصبحت تستلم إنتاجاً معداً جاهزاً من مجموعة صـغيرة مـن الاتحـادات التي كونتها بعض الجرائد الكبرى أو الوكـالات الصـحيفة، وقـد أصـبح مـن الميسـور نشر المقالات المتشابهة في الجرائد الكبرى الإقليمية والمحلية لعدم وجود منافسة.. وبـذلك انخفضـت تكـاليف الإنتـاج بالنسـبة للتحريـر والجمـع بفضـل اسـتعمال الأساليب الفنية الحديثة.

وتبرز ظاهرة التركيـز جلياً في الإذاعـة، فعلـى الـرغم مـن أن محطـات الإذاعـة الـتي تسـتطيع مؤسسـة مـا أن تكـون مالكـة لهـا محـددة بـنص القـانون، غـير أن محطـات الإذاعة تتسلم من أربع شركات «مصـادر» وتعتـبر هـذه المحطـات تابعـة لهـا، وإيـراد الإعلان يكفي وحده تقريباً لموازنة مالية المحطات، وتتركز هـذه الإعلانـات في تلـك الشركات الأربع، لأن المعلنين يفضلون إذاعة إعلاناتهم بطريق هذه الشـركات، علـى أن هناك 60 محطة ليست لها أغراض تجارية وهـي تذيع تحـت إشـراف السـلطات المدرسية والجامعية برامج ثقافية وأدبية.

وصناعة السينما، تخضع لثمان مؤسسات تنتج 80 بالمائة مـن الأفـلام وتـوزع 95 بالمائـة منـها، وتمتلـك هـذه المشـروعات أيضـاً مصـالح هامـة في اسـتغلال صـالات العـرض وهكـذا تحقـق هـذه المشـروعات تكامـل الصـناعة والإنتـاج والتوزيـع والاستغلال وتكون فيما بينها عن طريق جمعية مهنية «كارتيلاً» حقيقياً.

كما تحتكر خمس شركات إنتاج إصدار الجرائد المصورة في السينما، ويمتد نشاط هذه الشركات إلى جميع أنحاء العالم، وهي تعتمد فيما بينها ومع المؤسسات الأجنبية اتفاقات فنية ومالية، وبذلك تكون «كارتيلاً» داخلياً ودولياً.

وهناك حركة تهدف إلى تركيز هذه الصناعات المختلفة، وإخضاعها لرقابة «النبك الأعلى»، غير أن هذه «الإمبراطوريات» لا تستطيع القول بأنها تباشر احتكاراً محلياً أو إقليمياً لوسائل الصحافة، إذ أنه كثيراً ما تشتري بعض الجرائد محطات إذاعية وتليفزيونية، وهناك ما يقرب من ثلث المحطات تخضع لإشراف جريدة ما، والمثل الأعلى لذلك نجده في إحدى المؤسسات الأمريكية فهذه المؤسسة تصنع آلات الإذاعة والتليفزيون، وهي مالكة لإحدى أربع محطات كبرى للإذاعة، ولأعظم شركة من ثماني شركات الإنتاج الأفلام وبعض المؤسسات الصحيفة تملك مصانع للورق، وأكثرها يمتلك المطابع[1].

ب- حريات النشر في إنجلترا:

ويشبه البنيان الاقتصادي للصحافة في إنجلترا «في خطوطه العريضة» البنيان الاقتصادي للصحافة في الولايات المتحدة، غير أن التوسع الصناعي محدود بسبب قلة ورق الجرائد، وقد أدى ذلك إلى الدقة في توزيع الورق على الصحف، حتى وقت قريب جداً، ورأس المال اللازم لإنشاء وإدارة جريدة يومية مرتفع جداً، وقد انقضى العهد الذي كانت فيه الجرائد ملكاً للعائلات، وأصبحت الآن ملكاً للشركات والجماعات، وقد قررت اللجنة الملكية للتحقيق في شؤون الصحافة في سنة1946 أن المبلغ اللازم لتمويل جريدة مسائية في الأقاليم يجب أن لا تقل عن 250000 جنيه استرليني، واستنتجت من هذا أن إنشاء جريدة يومية لا يتسنى

---

1 - Pinto: la liberté d'opinion et d'Information, p16-20 .

عملياً إلا لمن كانوا من أهل الصناعة، هذا ولم تنشأ أية جريدة في إنجلترا منذ الحرب العالمية الأخيرة.

وفي مجالات الوكالات الصحفية هناك بضعة هيئات تهيمن تماماً عليها، وتظهر حركة التركيز تماماً في الصحافة وذلك لقيام هيئات كبيرة أو مجموعات أو سلاسل فهناك بضعة شركات جبارة تهيمن على بضعة مئات من الجرائد، وقد هبط عدد الصحف من169 في سنة1921 إلى 128 في سنة1948، وإلى 122 في سنة1952 وهناك عدد ضئيل من الجرائد يوازي توزيعها توزيع كافة الجرائد الأخرى مجتمعة وهناك جريدتان صباحيتان تطبعان ما يوازي نصف توزيع الجرائد اليومية الأهلية وقد زاد عدد المدن التي ليس بها جرائد، ويلاحظ وجود احتكار في تسعة مدن من بين سبعة عشر مدينة، يزيد عدد أهلها على 200.000 شخص ومرد هذا «طبقاً لرأي اللجنة الملكية» شدة المنافسة، وبالأخص ارتفاع تكاليف الإنتاج وقد ذكرت اللجنة أنه ليس هناك احتكار مالي للصحافة، وإن كانت قد سلمت بوجود تركيز ضخم يضم «السلاسل» والهيئات المستقلة الأخرى، ولاحظت أيضاً أن الجرائد المستقلة قد عقدت اتفاقاً يتعلق بالتحرير والإعلان.

والجزء الأكبر من عجينة ورق الصحافة يستورد مقابل العملة الصعبة ويتم توزيع الكمية المستوردة بين الهيئات القائمة، أما الجريدة منها فلا تحصل إلا على كميات محدودة لا تسمح بالتوسيع في إصدار الجريدة، وفي الوقت الذي لا تحصل الصحافة إلا على ربع كمية الورق، تضطر إلى دفع أربعة أضعاف قيمتها بالنسبة لما تشتريه من السوق السوداء وهو ما يقيم سدوداً عالية يصعب على صحف الرأي اجتيازها.

أما صناعة السينما : فهي ملك لأربع شركات كبيرة وهي تملك الجزء الأكبر من التركيبات الفنية، وتسيطر هذه الشركات أيضاً على استغلال الأفلام، كما ترتبط ثلاث شركات توزيع «بين ستين شركة» تقوم بتوزيع كل الأفلام البريطانية تقريباً، وتقوم بإنتاج جرائد السينما خمس شركات مرتبطة بطريق مباشر أو غير مباشر بالهيئات الأمريكية، وهذه الشركات تتجمع في صورة اتخاذ أو نقابة الفيلم الصحفي، وتربط بينها اتفاقات "كارتل" .

ج- حريات النشر في فرنسا:

إن البنيان الاقتصادي لصحافة فرنسا مهم بسبب الانقلابات التي وقعت بعد التحرير، ويضاف إلى ذلك عدم وجود تحريات جدية ترسم الاتحاد الصحيح، وتدّخل السلطات العامة في فرنسا أبرز منه في الولايات المتحدة وإنجلترا، فهناك مؤسسة عامة تدير غالبية مطابع الصحافة، والصحافة المكتوبة تصلها بطريق مباشر أو غير مباشر إعانات مالية من الدولة، أما الإذاعة والتليفزيون فتحتكرها الدولة، ويخضع الإنتاج السينمائي للإعلانات الإدارية والاتجاهات الاحتكارية العامة التي تسود الولايات المتحدة وإنجلترا تظهر جلياً في فرنسا .

فعلى الرغم من أن القانون يتيح لكل شخص أن يمتلك ما شاء من وسائل التعبير إلا أنه في الواقع لا يتسنى إلا لمن يملكون رؤوس أموال كبيرة، ولقد كانت هذه هي الحال سنة1939، غير أنه كان من أثر تحرير فرنسا من الألمان ووضع الحراسة ونزع ملكية الجرائد تعاونت مع الألمان في عهد الاحتلال ومنح الإعانات، أن ظهرت جرائد جديدة، بدون رؤوس أموال مهمة، نظراً لأن استثمار الجرائد كان مربحاً في ذلك الوقت، وقد تسنى لبعض المؤسسات الجديدة «وخاصة في الأقاليم» أن تزدهر بصورة كبيرة، أما الآن فقد أصبح إنشاء جريدة يومية عملية مالية معقدة وصعبة التنفيذ من الخارج، لأنه يتعين أن تكون هناك وساطات وضمانات من ناحية الصناعة، كما يجب الاستفادة من مشروعات قائمة، وقد سأل أحد النواب

وزير الاستعلامات كتابة: ((هل حقيقي أنه يلزم لإنشاء جريدة يومية تؤمّل في النجاح مبلغ يتراوح بين 500 مليون ومليار فرنك؟))، وقد اعترف الوزير دون أن يجيب على هذا السؤال بأن الأعباء التي يتطلبها إنشاء جريدة يومية أعباء ثقيلة وأنه يجب تخفيف هذه الأعباء لتسهيل خلق مشروعات يعتبر تنوعها عاملاً أساسياً لضمان حرية الصحافة، ولكي تعطي فكرة عن ضخامة الأموال اللازمة لإنشاء صحيفة نذكر أنه في سنة1953 بلغت مصاريف "لوموند" في السنة أكثر من822 مليون فرنك مقابل 170.000 عدد يصدر يومياً.

وإذا كان الأمر حسبما قدمناه، فإن قيام التركيز أمر لا مناص منه في صناعة مغلقة عملياً، ولقد كانت سيطرة الجرائد الصناعية الخمس قبل سنة1939 المشتركة في اتجاه واحد، أمراً مميزاً للصحافة الفرنسية، وقد ضمنت هذه الجرائد بفضل رعاية وكالة "هامَّاس"، احتكار الإعلان، وتتقاسم هذه الجرائد الخمس بما بينها خمسة أسداس عدد القراء، وقد توسعت الصحافة الباريسية المسائية كثيراً وزاد ما تطبعه جريدة "بارئ سوار" عما تطبعه أكثر الجرائد الصباحية انتشاراً، وفي الأقاليم يوجد عدد من الجرائد اليومية الكبيرة الإقليمية اشتركت سوياً وأنشأت مكتباً باريسياً مشتركاً.

أما الجرائد السياسية فما تطبعه من أعداد ضعيف وأهميتها الاقتصادية ضئيلة، فهي تقوم على هامش المصالح التجارية.

وتخضع الصحافة الفرنسية لاحتكارين:

- احتكار وكالة "هامَّاس" في مجال وكالات الأنباء.
- واحتكار "هاشيت" في نقل وتوزيع الجرائد والمجلات.

وقد عادت الآن حركة التركيز إلى الظهور، ومظهرها نقص عدد الجرائد والارتفاع الكبير في التوزيع الذي يختص به عدد قليل من الجرائد[1]، وأما جرائد الرأي فقد اختفت لأن توزيعها ضئيل.

وبرغم التركيز الملحوظ، فقد انخفض التوزيع بما يقرب من25 بالمائة من1948 إلى 1952، وإن كان قد لوحظ ارتفاع طفيف من سنة1952 إلى 1953.

ولقد أثقلت مشكلة تموين الجرائد بالورق كاهل الصحافة الفرنسية «كما هو الحال في إنجلترا» إذ تقوم فرنسا باستيراد الورق من الخارج، وقد تمكنت بعض الجرائد القوية في فترة التموين هذه من أن تزيد توزيعها بأن قامت بشراء الورق من السوق السوداء[2].

---

[1] – فقد كان عدد الجرائد اليومية 43 في مارس سنة1939 فأصبح 29 في مايو سنة1951 و19 في سبتمبر سنة1952 و17 (تدخل فيها 3 جرائد رياضية وجريدتان متخصصتان) في مايو سنة1953، ومن بين 12 جريدة باريسية (يبلغ توزيعها 815،855 في يناير سنة1951) خمس جرائد تقتسم فيما بينها 1877907 نسخة، وجريدتان: أحدهما صباحية والأخرى مسائية، يزيد توزيعها على مليون أي ما يزيد على ثلث المجموع، أما الثلاث الجرائد الأكبر أهمية فيبلغ نصف التوزيع الإجمالي، ولم يكن توزيع هذه الجرائد الاثني عشر في مايو سنة1952 سوى 626،672 نسخة، أما الجرائد الأربع الأكبر أهمية فتوزع 372،709 نسخة أي ما يزيد على النصف من مجموع المقدار الذي يوزع، هذا ويلاحظ أن مجموع توزيع صحافة الأقاليم أكبر من مجموع توزيع الصحافة الباريسية، ففي يونيو سنة1953 طبعت الصحافة الباريسية 515000 نسخة يومياً بينما طبعت الصحافة الإقليمية 6459500 نسخة.

[2] –وقد قامت المنافسة بين الجرائد، وكانت الجريدة التي تتمتع بعقود إعلانات تصدر في عدد صفحات كثيرة، وكان شراء الورق في سنة1948 حراً، وفي منتصف سنة 1909 أصبح إنتاج

هذا ومن غير المعروف على وجه الدقة الوسائل التي تلجأ إليها الصحافة الفرنسية في تمويلها نفسها، وقد كتب مدير إحدى الهيئات يقول عنها: ((إنه من الصعب الحصول على معلومات، فليست هناك سوى أربع أو خمس جرائد في مارس تتمكن من موازنة إيراداتها ومصروفاتها، ومن الأفضل إلا تحاول معرفة الطريق الذي تسير فيه الجرائد الأخرى)).

ولئن كان لا يجوز إغفال المساعدات المالية الكثيرة التي تقدمها الدولة إلى الصناعة[1] إلا أن هناك مصادر أخرى تمول المشروعات الخاصة في أوسع مدى، وهي بذلك تعاون الصحافة التجارية والمجلات العاطفية على تنمية أرباحها، في حين أن الصعاب التي تلاقيها صحافة الرأي لم تجد لها حلاً.

الورق فائضاً عن الحاجة، لأن الجرائد كانت مترددة في شراء الورق بسبب انخفاض الثمن وكانت تكتفي بما لديها من مخزون، فبدأ أصحاب مصانع الورق في تصدير ورق الجرائد وفي إنتاج ورق من صنف ممتاز حيث يحقق بيعه على هذا النحو ربحاً لهم، وابتداء من سنة 1950 أصبح السوق متوتراً، أصبح من التعذر على الجرائد الحصول على الورق بالسعر الرسمي، ووضع حظر على تصدير ورق الجرائد، غير أن أصحاب مصانع الورق صمموا على تخصيص جزء من مخزون عجينة الورق لصنع ورق فاخر، وقد ترتب على ذلك أنه في حين أن وضع مؤسسات الصحافة ذات التوزيع الواسع يمكنها من الحصول على الورق بأي سعر لا يسمح مركز الآخرين بذلك، وقد وصلت نسبة ارتفاع قيمة الورق إلى 65 بالمائة من سنة1950 إلى1951 وهي أكبر ارتفاعاً بطبيعة الحال إذا تم الشراء من السوق السوداء.

[1] -تقدم وكالة "فرانس باريس" إلى الجرائد المواد التي كانت تكلفها كثيراً إذا ما استقتها من جهات أخرى وذلك يفضل الإعانات التي تتلقاها من الدولة، ففي سنة1951 حصلت على إعانات وكانت تستأجر المطابع بسعر أقل من السعر العادي.

أما الإذاعة والتليفزيون: فعلى الرغم من أن الدولة تحتكرها، إلا أنه توجد قلة من الشركات ذات النفوذ تستغل تلك المحطات، كما أن إنشاء محطات إرسال تليفزيونية تقوم به جماعات خاصة في بعض المدن.

أما البنيان الاقتصادي للإنتاج السينمائي: فإنه محاط بالغموض، ذلك أن عدد الشركات الفرنسية التي تتولى الإنتاج قد ارتفع من198 في سنة1948 إلى300 في سنة1953، ولا تعني هذه الزيادة أن عدد الأفلام المنتجة قد زاد، لأن ثلث هذه الشركات فقط هي التي تعمل في واقع الأمر[1].

هذا وما يزال تمويل عملية إنتاج أحد الأفلام عملية معقدة وغامضة نحسب أن النموذج الذي قدمناه يوضح إلى أي حد يقضي تركيز الملكية الخاصة على أهم الحريات شأناً في النظام الديمقراطي، ولقد أشار Stein إلى أن تطور وسائل النشر وتقدمها لم يكن نعمة على الأمريكيين، ذلك أنه بدلاً من أن تجعل وسائل النشر الحديثة من أفراد الشعب الأمريكي أكثر المواطنين تنوراً وكفاية لحكم أنفسهم بأنفسهم في ديموقراطية حية، أحكمت هذه الوسائل قبضة صناعات الرأي على أفكارهم ومشاعرهم، وأن أمريكياً واحداً لن ينجو من إحدى وسائل الدعاية والتأثير، كما لن يستطيع أحد أن يمتنع عن استنشاق جو العمل الكبير وأيديولوجيته التي تصوغ الآراء وتسيطر على الأحاسيس، فلقد أقام العمل الكبير من توجيه الرأي العام صناعة، غايتها تشكيل وجهات النظر والمشاعر العامة وتكييفها طبقاً للوجهات الأساسية والمصالح التي يسعى إليها العمل الكبير، وقد استعمل «العمل الكبير» هذا الرأي العام المصنوع في الرقابة على آراء المعارضين وإرهابهم، وفي خلق فكر عام للأمة في جميع المسائل الهامة ذات الصلة بالسياسة

1- Pinto: la liberté d'opinion et d'Information.

العامة، ولقد غدت صناعة الرأي العامة بدورها عملاً كبيراً يمتلكه كبار رجال الأعمال وهم مثل ملاك الصناعات الكبرى الأخرى مديرون للبنوك، ومقترضون من البنوك، ودافعو ضرائب كبيرة من الشرائح العالية.. وهكذا فقدت حرية الرأي والصحافة مضمونها، وقد أكدت هذا لجنة التحقيق الأمريكية خاصة[1] فقالت: ((أن حق التعبير العام عن الرأي قد فقد حقيقته الأولى... ولم تعد الحماية من تدخل الحكومة كافية لأن تكفل لأي شخص الفرصة في أن يقول ما لديه.... فالملاك والمديرون للصحافة -بل وكذلك وسائل النشر الأخرى» يحددون الأشخاص والوقائع وجزئياتها والأفكار التي يمكن أن تصل إلى الجماهير...)).

وصناعة الرأي مثل مشروعات العمل الكبير الأخرى تسعى وراء الربح، غير أن ربحها يجب ان يكون مزدوجاً.

1- فهناك أولاً ربحها من بيع الكلمة أو الصورة التي تطبع أو الفيلم أو الإذاعة.

2- وهناك أيضاً الربح مقابل تقوية الوضع القائم للنظام الاقتصادي، ويتمثل في صورة إعلانات تجارية موجهة أيديولوجيا يصرف عليها بسخاء.

ولا يكون خافياً بعد ذلك أن صناعة الرأي هي المدافعة أيديولوجياً عن النظام الاجتماعي القائم والوكيلة المحترفة لهذا الدفاع، وهي إذ تدرك خطورة أي إصلاح جوهري يمس النظام الاقتصادي، فقد قامت باستخدام مقاومة الشيوعية

1- Günther Stein: The World The Dollar Built.

دعى إلى إنشاء هذه اللجنة Henry R. Luce صاحب مجلات "تايم" و"لايف" و"فورشون" وقد ساهم هو بمائتي ألف دولار وساهمت الموسوعة البريطانية بخمسة عشر ألف دولار، ولم ترض الصحف الكبرى عن الآراء المعتدلة التي انتهت إليها اللجنة.

كالهراوة تضرب بها رؤوس الأشخاص الذين يعتنقون الأفكار الحرة التي تعد مبادئ أساسية في الديمقراطية الأمريكية والتي يقصد بها أساساً المحافظة على وجودها وذلك عن طريق التطور والتقدم مع الزمن[1] وما قاله stein عن صناعة الرأي في الولايات المتحدة الأمريكية يصدق على كثير من الديمقراطيات الغربية.

---

[1]- Günther Stein: The World The Dollar Built , p49-52.

الفصل الثاني

الرأي العام العربي بوصفه ظهيراً وحاضنة لحدث غزة

وفي هذا الفصل سنتولى سير الرأي العام العربي فالإسلامي، ثم العالمي على أننا سنعرج في مقدمة هذه الأبحاث، على بحث يتناول حق شعب غزة في المقاومة.

هذا الحق الذي يتأسس أيضاً على معين أخلاقي إضافة إلى الأساس القانوني.

تكلمنا في صفحات السابقة عن الرأي العام انطلاقاً من خصائصه العامة وسماته الذاتية الشاملة التي تتوفر في كل رأي عام، أما الآن فسنتكلم عن العام العربي مظهر من مظاهر تعبير أنه وتجلياته المعانقة في الحاضنة لحدث غزة الأخير.

وفي هذا المقام سنبحث المواضيع الآتية:

- المقصود من الضمير العام.
- صورة عن تجليات الضمير العربي غير العصر الوسيط.
- تجليات ضمير شعبنا في راهنتنا الحديثة نكسة حزب حزيران1967 وانتفاضة الجماهير المصرية في 1967 يوليو أنموذجاً.

- الرأي العام الفلسطيني وصموده في غزة.
- التفاف ومعانقة الرأي العام العربي لحدث غزة.
- الرأي العام الإسلامي وموقفه من حدث غزة.
- الرأي العالمي وإشراقاته.

على أننا سنتقدم بمقدمة نتكلم فيها عن المقصود بالضمير العربي.

المقصود بالضمير العربي:

والملاحظ أننا استعملنا هنا الضمير العام وفضلنا هذا الاستعمال على مصطلح المخيال الاجتماعي Imaginaire Social المستعمل على صعيد علم الاجتماع المعاصر[1].

ذلك أن كلمة imaginaire الأجنبية المستعملة في هذا الصدد كجهاز مفاهيمي، هذه الكلمة، لا نجد لها مقابلاً، مألوف الاستعمال، في اللغة العربية والكلمة مشتقة من image بمعنى صورة: صورة الشيء في المرأة أو في النفس، أي في الخيال، ومن هنا ترجمة الفلاسفة العرب القدماء للاسم الذي يطلق الملكة الذهنية التي ترتسم فيها صور الأشياء الحسية والمتخيلة بلفظ المصورة تارة والمخيلة تارة أخرى، وأحياناً يستعملون الاسم اليوناني معرّباً هكذا: فنطاسياً phantasia وبالفرنسية والإنكليزية imagination الملكة الذهنية التي بها يستحضر الذهن صور الأشياء.

---

[1] –د. محمد عابد الجابري: العقل السياسي العربي، ومحدداته وتجلياته، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1999، ص14.

أما لفظ Imaginaire «خيالي» فهو في الأصل وصف لما لا يوجد إلا في المخيلة كالعنقاء والقول والشخصيات الأسطورية... غير أن هذا الوصف يستعمل أيضاً بمعنى عام كاسم موصوف ويقصد به عالم الخيال، تنتجه المخيلة وميدان التخيل، ولهذا يترجم بعض الكتاب العرب المعاصرين مصطلح «المتخيل الاجتماعي» وهي ترجمة لا تفي بمضمون المفهوم كاملاً، في اللغة العربية كلمات مثل «المخالة» مصدر خال بمعنى ظن، والمخيّل، بتشديد الياء وفتحها، يقال فلان يمشي على المخيل أي على ما خيلت، أي من غير يقين.

والمخايل جمع مخيلة على وزن «كبيرة» ومعناها السحابة أو المخيلة بالفتح والضم وكسر الحاء، وهي السحابة إذا رأيتها حسبتها ماطرة، وتستعمل كلمة مخايل في معنى خاص فيقال مخايل السؤدد ومخايل السوء أي ما يتخيله الإنسان بشأنهما[1].

ونعتقد أن كلمة ضمير أصدق للتعبير عن الرأي العام باعتبارها موطنه أولاً وباعتبارها تزود الرأي العام بشحنة عاطفية وجدانية عاطفية إحساسية تنسجم مع المواقف الكبرى التي يقفها الرأي العام.

هذا ولم أعثر على كلمة «مخيال التي نستعملها هنا» وهي كما هو معلوم صيغة للمبالغة «كمقدام» ولاسم الآلة «كمفتاح» وقد فضلتها على غيرها لأن مصطلح «Imaginaire Social » فيه شيء من معنى الآلة والوسيلة والأداة وشيء من معنى المبالغة «السلطة» كما يتبين ذلك أعلاه: ذلك لأن المخيال الاجتماعي هو

---

[1] - د. محمد عابد الجابري: المرجع السابق، ص14.
وقد استعملت بهذا المعنى من قبل د. محمد أركون وجوزيف مايلا، انظر في كتابهما: من منهاتن إلى بغداد، دار السامي، بيروت، ط1، 2008، ص232.

عبارة عن شبكة من الرموز والمعايير يتم فيها وبها تأويل الأشياء والظواهر، فهو كالمنظار نرى من خلاله حقيقة الأشياء، أي نعطيها معنى.

وسنترك الكلمة لأحد الباحثين الاجتماعيين المعاصرين يشرح لنا هذا المفهوم الذي أصبح يكتسي الآن أهمية كبرى في الدراسات الاجتماعية والأدبية والسينمائية.

ينطلق "بيير أنصار" في تعريف المخيال الاجتماعي من تعريف "ماكس فيبر" للفعل الاجتماعي بكونه نشاطاً يحمل معنى يشد إليه الفاعلين الاجتماعيين فينظمون سلوكهم، بعضهم إزاء بعض، على أساسه، فيقول: ((والواقع أنه «أي الفعل الاجتماعي» يفترض من أجل إنجازه أن يندمج كل سلوك فردي في عمل يحمل طابع الاستمرارية وأن تنتظم التصرفات وتتجاوب بعضها مع بعض طبقاً لقواعد ضمنية مستضمرة، حسب ما ينتظره كل منها من الأخرى، وبعبارة أخرى فإن الممارسة الاجتماعية، بوصفها تنتظم شتات تصرف الأفراد وتوجهه نحو أهداف مشتركة، تفترض وجود بنية معقدة من القيم وعمليات التعيين والاندماج المجمل بمعانٍ ودلالات، كما تفترض لغة رمزية «شيفرة» اجتماعية ومستضمرة.

ليست هناك أية ممارسة اجتماعية يمكن إرجاعها فقط إلى عناصرها الفيزيقية والمادية، ذلك لأنه لما يشكل جوهر الممارسة الاجتماعية أنها تسارع إلى التحقق في شبكة من الدلالات يتم فيها استيعاب وتجاوز الطابع الجزئي للتصرفات والأفراد واللحظات، ومن هنا فإن كل مجتمع ينشئ لنفسه مجموعة منتظمة من التصورات والتمثلات، أي مخيالاً، من خلاله يعيد المجتمع إنتاج نفسه، مخيالاً يقوم، بالخصوص، بجعل الجماعة تتعرف بواسطته على نفسها، ويوزع الهويات والادوار ويعبر عن الحاجات الجماعية والأهداف المنشودة والمجتمعات الحديثة، مثلها مثل المجتمعات التي لا تعرف الكتابة، تنتج هذه المخاييل الاجتماعية، هذه المنظومات

من التمثلات، ومن خلالها تقوم بعملية التعيين الذاتي، تعين نفسها بنفسها وتثَبِّتُ على شكل رموز معاييرها وقيمها))[1].

ويقول باحث آخر: ((بقيام الجماعات البشرية بإنشاء معانٍ ودلالات مخيالية اجتماعية، تتمكن من إعطاء معنى لكل ما هو موجود))، لكل ما يمكن أن يقوم فيها أو يقوم خارجها، وأيضاً فبفضل هذه المعاني والدلالات المخيالية الاجتماعية تقوم الجماعة البشرية بتدشين العمل التاريخي وتنشيطه.. إن كل مجتمع يقدم نفسه للرؤية، لرؤية الآخرين له، من خلال الصورة التي يكونها عن نفسه، فمن خلال هذا الموشور يرى الآخر ويصدر عليه حكماً، سواء أكان هذا الآخر «وحشياً أم متحضراً أم كافراً أم مؤمناً»، وهذه التمثلات والتصورات المخيالية تمارس سلطتها ليس في ميدان التصور وحسب بل أيضاً في مجال العمل الاجتماعي الذي تقوم به كل جماعة بشرية قائمة تعرف نفسها من خلال المقارنة مع الآخرين[2].

وإذا شئنا الاقتراب من المعنى أكثرو وبصورة أوضح، فإنه من الضروري الشروع منذ الآن في تبيئته عندنا وتوظيفه في موضوعنا، ومن أجل هذا العرض نقول: ((إن مخيالنا الاجتماعي العربي[3] هو الصرح الخيالي المليء برأس مالنا من المآثر

---

[1]- Pierre Ansart: Idéologies, conflits et pouvoir, Paris Presses universitaires de France , 1977, P21.

[2]- Claude Gillet: les lectures; cours social et écriture révélé , studio Islamica, p 49-50.

[3] - د. الجابري: العقل السياسي العربي، ص15، ويلح على استعمال كلمة مخيال في حين أن أدبياتنا السياسية والدينية والاقتصادية... الخ، يستعمل كلمة «الضمير العام –الضمير الجمعي- الإحساس العام – الضمير الجماهيري - الحس المشترك – الوجدان الشعبي... الخ».

والبطولات وأنواع المعاناة، الصرح الذي يسكنه عدد كبير من رموز الماضي مثل الشنفري وامرئ القيس وعمرو بن كلثوم وحاتم الطائي وآل ياسر وعمر بن الخطاب وخالد بن الوليد والحسين وعمر بن عيد العزيز وهارون الرشيد وألف ليلة وليلة وصلاح الدين والأولياء الصالحين وأبي زيد الهلالي وجمال عبد الناصر... إضافة إلى رموز الحاضر «والمارد العربي» والغد المنشود ...الخ، وإلى جانب هذا المخيال العربي الإسلامي المشترك تقوم مخاييل متفرعة عنه كالمخيال الشيعي الذي يشكل الحسين بن علي الرمز المركزي فيه، والمخيال السني الذي يسكنه «السلف الصالح» خاصة، والمخيال العشائري والطائفي والحزبي...الخ[1].

وعلى حد رأينا فهذا الضمير الجمعي هو الموشور أو الموظف أو القرار المكين للعديد من الظواهر والقواعد النفسية والاعتقادية والذوقية والدينية كالآداب والأخلاق العامة والناموس الأخلاقي والديني، يقول الدكتور السنهوري في وصف هذا الضمير العام:

إن معيار الآداب العامة، هو الناموس الأدبي الذي يسود العلاقات الاجتماعية في دولة معينة وزمن معين، وهو مجموعة من القواعد وجد الناس أنفسهم ملزمين بإتباعها ولو لم يأمرهم القانون بذلك، وهذا الناموس الأدبي هو وليد المعتقدات الموروثة والعادات المتأصلة وما جرى به العرف وتواضع عليه الناس، فالعوامل التي تكيف الناموس الأدبي كثيرة مختلفة وهي العادات والعرف والدين والتقاليد، وإلى جانب ذلك –بل وفي الصميم فيه» ميزان إنساني يزن الحسن والقبيح ونوع من الإلهام البشري يميز بين الخير والشر.

---

[1] – د. الجابري: العقل السياسي العربي، ص16.

فمعيار الآداب أو الناموس الأدبي ليس معياراً ذاتياً يرجع فيه كل شخص لنفسه ولتقديره الذاتي، بل هو معيار اجتماعي يرجع فيه الشخص لما تواضع عليه الناس، وهو في الوقت ذاته، معيار غير ثابت يتطور تبعاً لتطور الفكرة الادبية في حضارة معينة.

فهذا الحس العام هو الميزان الصميمي وهذا الناموس الأدبي الذي يزن الخير والشر هو الذي حرصنا على تسميته بالضمير العام.
وهو يتألف «حسب تحليل علم القانون» من عنصرين:

- عنصر شكلي formelle رسمي خارجي هو الموطن أو الموشور التي يستوطن فيه النظام العام أو الآداب العامة أو العرف الشامل، والتقاليد العامة...الخ.
- ثم المعيار الوظيفي foncte onnelle هو هاتيك القواعد.

العقل السياسي العربي عندما تفاعل مع حادث غزة وعانقها وانفعل تجاهلها هو احد مكونات هذا الضمير الجمعي، إنه –كممارسة وإيديولوجيا[1] وهو في الحالتين ظاهرة جمعية، إنما يجد مرجعيته في المخيال الاجتماعي وليس في النظام المعرفي، النظام المعرفي يحكم الفعل المعرفي أما المخيال الاجتماعي فيما أنه منظومة من البداهات والمعايير والقيم والرموز، فهو ليس ميداناً لتحصيل المعرفة بل هو مجال لاكتساب القناعات، مجال تسود فيه حالة الإيمان والاعتقاد، وهكذا فإذا كان النظام المعرفي، كما سبق أن حددناه، هو جعله من المفاهيم والمبادئ والإجراءات تعطي للمعرفة في فترة تاريخية ما بنيتها اللاشعورية[2]، فإن المخيال الاجتماعي هو

[1] – د. عبد الرزاق السنهوري: الوسيط في شرح القانون المدني، ج1 ص400، وانظر ايضاً د. محمد عصفور: مذكرات في الضبط الإداري، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، دراسات عليا، 1967، ص149.

[2]– Delray: Critique de la raison politique, P179.

جملة من التصورات والرموز والدلالات والمعايير والقيم التي تعطي الإيديولوجيا السياسية، في فترة تاريخية ماو ولدى جماعة اجتماعية منظمة، بنيتها اللاشعورية إن هذا لا يعني أن هناك انفصالاً تاماً بين العقل السياسي والنظام المعرفي، كلا إن العقل السياسي هو قبل كل شيء «عقل»، فهو إذن يرتبط ضرورة بنظام معرفي، ولكن بما أنه سياسي فهو لا يتقيد بنظام معرفي واحد ولا بمبادئ ولا بآليات هذا النظام أو ذاك، بل هو يمارس السياسة في هذا المجال فيوظف ما يناسب قضيته ويخدم قياداته: يوظف البيان «التشبيه والاستعارة والتمثيل والتورية والقياس» ويوظف العرفان «المماثلة» كما يوظف الاستقراء والاستنتاج، وفي نفس الوقت يعمل بمبدأ «لكل مقام مقال» هدفه إقناع الغير، ومن خلال سعيه لإقناع الغير يزداد هو نفسه قناعة وإيماناً بقضيته، وبكلمة واحدة إن آلية العقل السياسي هي الاعتقاد، والاعتقاد يكون بالقلب كما يقال عادة، أي بحضور العاطفة، ومن هنا تجنيد الخيال واستعمال الرمز ومخاطبة الرأي العام والجمهور «أيها الناس، أيها الأخوان، أيها الرفاق» إن ((منطق الجماعة أو الجمهور لا يتوقف على المعايير المعرفية، فالاعتقاد أو الإيمان ليس درجة أدنى من درجات المعرفة، والهذيان ليس خطأ في الحكم، إننا لا نقرر في أن نؤمن أو لا نؤمن، إن المشاكل التي تتعلق بمصداقية أو مشروعية المعتقدات الجماعية هي بكل بساطة لا معنى لهاو إن الغيمان هو «صورة قبلية – قالب وخي سابق للتجربة» لاجتماعية الإنسان أو «للوجود السياسي» وليس بوصفه كذلك أن يقدم مبرراته وبواعثه))[1].

ومادام الضمير الجمعي العربي هو ذياك الموشور أو الوطن الذي ينبثق ويتمخض عن المواقف نستتبع هذا الضمير بمظاهره وتجلياته العامة وحول قضية غزة.

[1] – د. الجابري: العقل السياسي العربي، ص16.

جذور العدوان على غزة ولا أخلاقيته

قد يتساءل متسائل، وما علاقة ذلك بموضوعنا؟.

الجواب بسيط وصريح، فهذا الاعتداء على غزة هو أساس الفكر الصهيوني وأساس العقيدة الصهيونية وأساس الوجود الصهيوني؟؟.

ماذا يقول الصهاينة عن مبرر وجودهم في فلسطين الحبيبة السليبة؟؟.

نعم أسمع إلى آراء المحللين اليهود في التليفزيون وغيره، فلا أجد مبرراً إلا أن الله وعدهم بذلك؟؟.. ولكن لم يكن الله قد اكتمل وجوده في أنفسهم، بل كان بهوة، اله خاص مثله مثل الآلهة الكثيرة آنذاك: بعليم عشتارون «آلهة صيدون» آلهة بني عمون... الخ.

إذن ما قيمة هذا الوعد لاسيما في العصور الحديثة التي تؤسس الحق في الأرض «الوطن» على الاستقرار؟؟.

ثم إذا كان الله يعد شعباً وعداً خاصاً على شعب آخر، فكيف نعبده على أنه رب العالمين.

و**الخلاصة** لمنطق اليهود الغزاة أنه لا سند لدعاواهم سوى تعليمهم بالكذب على لسان الله بوعدهم في الأرض ولما كان لا سند لهم فسندهم السيف والوحشية والفتك والسلب والرعب، وهذا الأمر يصدق على دخولهم إلى فلسطين في الماضي، كما يصدق على عصرنا الحاضر.

وليلاحظ القارئ في الصورة الآتية: أن هؤلاء الغزاة «بسبب كونهم شرذمة بسيطة» لم يستطيعوا الاستقرار في فلسطين إلا مؤقتاً سندهم في ذلك العنف والقتل والذبح.

ومن جهة أخرى فهذه العلاقة القلقة، كانت على المستوى نفسه مع الحوار واستمر الأمر على هذا المنول حتى بالنسبة لوجودهم في الجزيرة العربية يحوكون الدسائس على الرسول الكريم محمد ﷺ على دعوته المتسامية وفضلاً عن ذلك فقد كانت شعوب المنطقة تقف بداً واحدة ضد هؤلاء اليهود بعد أن تسللوا إلى جزء من أراضي فلسطين.

يحدثنا الإصحاح السادس والعشرون أن غربا ملك اليهود اخرج ليحارب الفلسطينيين والمعوتيين والعرب الذين كانوا يداً واحدة على العيدانيين[1].

وتبينا الموارد التاريخية أن الفلسطينيين والعرب والكوشيين هاجموا مملكة اليهود وأورشليم التي كانت تحت حكم شافاط/876-851 ق.م/، وسبوا إنشاءها وعندما عاد تحميا من فارس بمساعدة ملك الفرس لبناء أورشليم، فهدده سنليط الحوروني وطوبيا العموني وحشيم العربي، واستهزأوا لفعله، واعتبروا ذلك إعادة لبناء دولة يهوذا، أما حشيم فقد كان ذو سلطان واسع على جدار القدس، وهو ملك قيدار[2].

---

[1] – سفر أخبار الأيام الثاني، آية/19.

[2] – د. جواد علي: المفصل في تاريخ العرب، ج1، ص648.

واستطاع العربي Antipatir من «عبر» أن يؤسس أسرة حاكمة تحكم اليهود وذلك حوالي 33 ق.م واعترف قيصر بذلك[1].

وعلى عهد المؤرخ استرابون كان العرب يسكنون القدس ويافا والخليل والأقسام الغربية من اليهودية، وذكر هذا المؤرخ أنهم كانوا يسكنون مع غيرهم أورشليم بمناسبة مرور خمسين يوماً على ولادة السيد المسيح[2].

وتذكر التوراة أن مصطلح «أبناء الشرف» هم قبائل عربية يسكنون في بادية الشام شرق الفيدانيين، وهم وجدوا هنالك منذ مدة لا يعلمها إلا الله[3].

ولا أدل على مدى كراهية اليهود للعرب أن كتاب الفقه المسيحي بتحوت حرم الطعام العربي وأن الجبير مايرا استثنى النبط والعرب والسمونيين من وعد الرب لموس، وجاء في كتاب **قدو شيين** ما يلي: ((اعط العالم عشرة قابات من الوقاحة وخص العرب بتسعة))[4].

كما يتجلى في قول الخبير الكبير: مخلد وسعيد من يدرك نهاية تدمر[5] وقول الحبراشه: ترمود "تدمر" مثل ثمود وشعبان لأمر واحد[1] ما مغزى تلك الكراهية لهاتين المملكتين العربيين وغيرهما.

---

[1] – د. جواد علي: المفصل في تاريخ العرب، ص650.

[2] – سفر أعمال الرسل، الإصحاح 2، آية/9.

[3] – د. جواد علي: المرجع السابق، ص650.

[4] – د. جواد علي: المرجع السابق، ص656.

[5] – د. جواد علي: المرجع السابق، ص114.

أسباب هذه الكراهية هي للمجتمع الجديد في تدمر القائم على التسامح بين القوى الوطنية المختلفة، حيث ترجم إلى نظام الزواج المختلط، الذي كان موضع عدم قبول ورفض من اليهود أن أرض فلسطين كانت أرض غربة بالنسبة لليهود فلم يمتزجوا استعلاء بأهلها، فعندما شارخ إسحق أوصى ابنه يعقوب ألا يتزوج –كما سنفصل» من ثبات فلسطين، وإنما من ثبات أخواله.

هذه أسطر بسيطة تعطينا مبررات مرورنا على مجمل غزوهم الأول لأرض فلسطين، فما هي الخطوط العريضة في هذا الغزو؟؟.

وفي الحقيقة، يخبرنا سفر التكوين أنه ((لما تغرب إبرام في حرار، قال له أبي مالك، ملك حرار الفلسطيني: هو ذا أرضي قدامك، اسكن في ما حسن في عينيك/سفر التكوين20)).

وعندما ماتت سارة كلّم إبراهيم "بني حثو" قائلاً: ((أنا غريب، ونزيل عندكم، أعطوني ملك قبر معكم، لادفن ميتي من أمامي، فأجابه بتوحث قائلين: في أفضل قبورنا أدفن ميتك، وعندما طلب إبراهيم مغارة المكفيلة، أجابه صاحبها "عفرون الحثي" قائلاً: الحقل وهبتك إياه، والمغارة التي فيه لك وهبتها/سفر التكوين23)).

وهكذا عومل الحفيد يعقوب "إسرائيل" فكان يتنقل في الأرض، ينتجع لمواشيه الكلأ والماء، ويضرب أطناب خيامه حيث يشاء، فمن شكيم صمد إلى بيت إبل، وأقام هناك، ثم رحلوا من بيت إيل... إلى امرأته، ((ثم رحل إسرائيل، ونصب خيمته وراء مجدل عدر.. ثم جاء يعقوب إلى إسحق أبيه، إلى ممراً، قرية اربع، التي في جبرون، حيث تغرب إبراهيم وإسحق/سفر التكوين35)).

---

[1] – د. جواد علي: المفصل في تاريخ العرب، ص115.

وحين أحب شكيم بن حمور الحوى، رئيس الأرض، ابنة يعقوب، جاء أبوه حمور، إلى يعقوب، وقال ((شكيم أني قد تعلقت نفسه بابنتكم، أعطوه إياها زوجة، وصاهرونا ... تعطوننا بناتكم، وتأخذون لكم بناتنا، وتسكنون معنا، وتكون الأرض قدامكم، اسكنوا، واتجروا فيها، وتملكوا بهاو ثم ذهب حمور، وشكيم ابنه، إلى باب مدينتهما، قائلين: هؤلاء القوم مسالمون لنا، فليسكنوا في الأرض، ويتجروا فيها، وهو ذا الأرض واسعة الطرفين أمامهم/سفر التكوين34))، بهذه الذهنية المتفتحة، والشعور بالمحبة والاخاء، أكرم الكنعانيون وفادة بني إسرائيل الغرباء، وبهذه الروح احتضنوا قبيلة بني إسرائيل الرعاة، المتغربين في ارض فلسطين، هي صورة عن النفس الكنعانية السامية التي حاولت أن تقبل ابني إسرائيل الغرباء وتصير معهم شعباً واحداً كما قال حمور ليعقوب، ففي أقوالهم صفاء الفطرة، وبراءة النفس الكنعانية، المفطورة على الطيبة والتسامح، التي تفرج بالبذل للمحتاج، وتنشى بالعطف والتحنان على الغريب، وهذه الفضائل نفسها جعلت الكنعانيين قريبين من جميع الناس، وجعلت دينهم عالمي النزعة.

وكان من شدة تسامي الكنعانيين، أن ((ملكي صادق، ملك شاليم[1]، اخرج خبزاً وخمراً، وكان كاهناً لله العلي، وبارك إبرام قائلاً: مبارك من الله العلي، مالك السموات والأرض/سفر التكوين14)).

وبمثل هذه الأخلاق، استقبل المصريون بني إسرائيل الرعاة، المتغربين في أرض مصر، فحين ذهب بنو يعقوب "إسرائيل" إلى مصر، ليشتروا منها ما يقيم أودهم، قال فرعون ليوسف، أخيهم الذي كان قد سبقهم إلى مصر ((قل لأخوتك: حملوا دوابكم، وانطلقوا إلى أرض كنعان، وخذوا أباكم وبيوتكم، وتعالوا لي، فأعطيكم

[1] -شاليم: السلام، ثم دعيت أورشليم، أي مدينة السلام.

خيرات أرض مصر، وتأكلوا دسم الأرض، وخذوا لكم من أرض مصر عجلات لأولادكم ونسائكم، واحملوا أباكم، وتعالوا، لأن خيرات مصر لكم/سفر التكوين45)).

وبالفعل وصل بنو يعقوب إلى أرض كنعان، فحملوا أباهم وعائلاتهم، وعادوا إلى مصر، ((وقال لفرعون: جئنا لنتغرب في الأرض، إذ ليس لغنم عبيدك مرعى في أرض كنعان... فقال فرعون ليوسف: أرض مصر قدامك، في أفضل الأرض اسكن أباك وأخوتك/سفر التكوين47)).

ويتضح من النصوص السابقة أن فلسطين هي أرض غربة، بالنسبة لإبراهيم وإسحق ويعقوب، وإلههم من بعدهم، وقد اغتربوا في ارض كنعان، ثم رحلوا ليتقربوا في مصر، وبقيت صفة الاغتراب تلحقهم أينما حلوا وأنى رحلوا، وفضلاً عن ذلك انبو إسرائيل ظلوا يصرون على عزل أنفسهم عن جميع المجتمعات، رغم التسامح الذي أبدته بشعوب سوريا، ومصر، فإبرام أوصى إسحق بألا يتزوج من بنات كنعان، وإسحق أيضاً أوصى يعقوب "إسرائيل" قائلاً: ((لا تأخذ زوجة من بنات كنعان)).

وحين عاد يعقوب من فدان رام ((نزل أمام مدينة شكيم، التي في ارض كنعان... وخرجت دينة ابنة ليئة التي ولدتها ليعقوب، تنظر بنات الأرض، فرآها شكيم بن حمور الحوى، رئيس الأرض، فإخذها، واضطجع معها، وتعلقت نفسه بها، فكلم شكيم حمور أباه، قائلاً: خذ لي هذه الصبية زوجة... فخرج حمور أبو شكيم إلى يعقوب، ليتكم معه، قائلاً: شكيم ابني تعلقت نفسه بابنتكم، أعطوه إياها زوجة، وصاهرونا، وتسكنون معنا، وتكون الأرض قدامكم، اسكنوا واتجروا فيها، وتملكوا بها، ثم قال شكيم لأبيها وأخوتها: دعوني أجد نعمة في أعينكم، فالذي تقولون لي،

أعطـي، كثـروا علـى جـداً مهـراً وعطيـة، فـأعطي كمـا تقولـون لي، وأعطـوني فتـاة زوجـة، فأجـاب بنـو يعقـوب، شـكيم وحمـور أبـاه بمكـر قـائلين لهمـا : لا نسـتطيع أن نعطـي أختنـا لرجـل أغلـف... إن صـرتم مثلنـا ، بختـنكم كـل ذكـر، نعطـيكم بناتنـا ، ونأخذ لنا بناتكم.

فحســن كلامهــم ﰲ عــين حمــور، ولم يتــأخر الغــلام أن يفعــل الأمــر «الاختتان».. ثم أتى حمور وشكيم ابنـه إلى بـاب مدينتهما ، وكلمـا أهـل مدينتهما ، قائلين: هؤلاء القوم مسالمون لنا ، فليسكنوا ﰲ الأرض... نأخذ لنـا بنـاتهم زوجـات، ونعطيهم بناتنا ، لنصير شعباً واحداً، بختننا كل ذكر، كما هم مختونون.

فـاختتن كـل ذكـر.. وحـدث ﰲ اليـوم الثالـث، إذ كـانوا متـوجعين، إن ابـني يعقـوب: شمعون ولاوي، أخوي دينه، أخذا ، كل واحد سيفه، وأتيا علـى المدينـة بـأمن، وقـتلا كل ذكر وقتلا حور وشكيم.. ثم أتى بنو يعقوب على القتلى، ونهبوا المدينة.. غنمهم وبقرهم وحميرهم، وكل ما ﰲ المدينة، وكل ما ﰲ البيوت.

فقـال يعقـوب لشـمعون ولاوي: كـدرتماني بتكريهكمـا إيـاي عنـد أصـحاب الأرض الكنعـانيين، وغنـا نفـر قليـل، فيجتمعـون علـي ويضـربوني، فـأبيد أنـا وبـيتي/سـفر التكوين33، 34، 35)).

فغضب يعقوب «حسب رواية التكوين» لم يكن للعرض المثلوم، ولا لغدر أولاده بأهل شـكيم، وإنمـا كـان لشـعوره بأنـه نفـر قليـل، وخشـي مـن اجتمـاع الكنعـانيين عليـه، وضربه.

ثم إن ما حصـل بـين امير شـكيم، وبـين دينـة، لـيس بـالأمر الغريـب، ولا هـو بالعـار، فقد كانت العادة المتبعة ﰲ ذلك العصر، نقول: إذا عاشـر رجـل فتـاة، غـير متزوجـة، وجب عليه التزوج منها .

وهذا ما أكدته شريعة التوراة ذاتها، نقول ((إذا وجد رجل فتاة عذراء، غير مخطوبة، فامسكها، واضطجع معها، فوجدا، يعطي الرجل الذي اضطجع معها لبي الفتاة، خمسين من الفضة، وتكون هي له زوجة/سفر التثنية21))، وشعور الحويين الكنعانيين بالإخاء الإنساني، مفهوم أخلاقي راق، يعبر عن طبيعة نظرتهم النزاعة إلى الارتقاء والتسامي، وقد دفع بهم إلى طلب الكمال الاجتماعي بالمساواة (تعطوننا بناتكم، وتأخذون لكم بناتنا، لنصير شعباً واجداً»، وهذا هو عين برنامج ومنطلقات منظمة التحرير ومنطلقاتها وأساسها الفكري الإنساني.

فالشعور الكنعاني بأن الإنسان أخو الإنسان وبأن المحبة أسمى رابط بين الإنسان والإنسان، كان ينبض في صدره، والمحبة سمة الإنسان المتفوق، والإخاء صفة الإنسان الكبير النفس.

والمحبة والإخاء حررا الإنسان الكنعاني في الأرض السورية، من الفزع، ومن الاستعداد للحرب.

أما اليهود، فلشعورهم بالضعف والعجز وضآلة الشأن، لم يخالط مشاعرهم إخاء أو محبة، ولم يعرفوا الرحمة، وإنما تفجرت في صدروهم براكين الحقد والبغض، فاستغلوا صفاء وبراءة النفوس عند أهل شكيم، «وتكلموا بمكر» طالبين أكثر مما يطلبه القانون.

ولقد عزم الكنعانيون الذين كانت أبوابهم مشرعة لجميع الأفكار والأديان والتشريعات، التي تعني بشؤون الإنسان... عزموا، بتسامحهم وانفتاحهم، على إفساح المجال، في أراضيهم، لهذه القبيلة المنغلقة على نفسها في قوقعة التعصب المتحجرة، والعنصرية الضيقة، ولكن اليهود أبو الاندماج، وكانت العنصرية السبب في عدم انصهار بني إسرائيل بين شعوب كنعان، في جنوبي سوريا، ونزوحهم منها

إلى مصر، فكانوا كلما حاولوا الاستقرار في مكان ما، جابهوا أمر الاندماج مع مضيفهم، وطبيعي أنهم كلما نفروا من هذا الاندماج، أن ينفر مضمونهم منهم، ولعل أيام المجاعة التي تتحدث عنها التوراة، كسابقة لرحلة بني يعقوب إلى مصر، ما هي إلا تعبير عن عدم رغبتهم بالاندماج في أي شعب.

وفي مصر، يقول كاتب العهد القديم: ((قام ملك جديد، فقال شعبه: هو ذا بنو إسرائيل شعب غريب، فيكون إذا حدثت حرب، أنهم ينضمون إلى اعدائنا ويحاربوننا، ويصعدون من الأرض.

فجعلوا عليهم رؤساء تسخير، فبنوا لفرعون مدينتي مخازن فيثوم ورعمسيس واستعبدا المصريون بني إسرائيل بعنف/سفر الخروج1)).

ولك أن تسأل كيف عرف فرعون مصر أن بني إسرائيل ينضمون إلى أعدائه، ويحاربونه، في حال حدوث حرب، في مستقبل الأيام؟.

الحقيقة هي هو أنهم انضموا، إلى أعدائه "الهكسوس"، وحاربوه، وحين انتصر على أعدائه، استعبدهم بعنف.

ولكن الكاتب المتعصب لبني قومه، أراد أن يرفع تهمة الخيانة والغدر عنهم، فجعل من الفرعون طاغياً يقرر سلفاً تعذيبهم، خشية انضمامهم إلى أعدائه، في حرب قد تقع في مستقبل الأيام.

وهذا الكلام، أو التبرير، لا يقبله عقل، ولا يقره منطق، لأن الحرب حدثت فعلاً، وانضمامهم غلى الأعداء كان أمراً واقعاً، لذلك عمل الفرعون على تسخيرهم في بناء المعابد، وإقامة القلاع، وشق الطرقات، فثاروا عليه، وكان موسى عقل هذه الثورة، وقلبها.

وبالطبع لا تقبل أية رواية أو خبر يتعارض مع رواية القرآن الكريم حول موسى أو غيره، لذلك لا تتحدث عن موسى النبي والمشرع، وإنما عن موسى الذي ما برح اسمه وأصله يثيران الجدل الشديد بين الباحثين، وعلماء التاريخ وإنما يهمنا موسى، القائد الفذ، الصلب الإدارة، الفولاذي العزيمة، الذي كان واسع الطموح السياسي لبناء دولة، أمة، مملكة.. فاختار، لتحقيق طموحه، هؤلاء المضطهدين، المستعبدين، الذين ينتظرون الإشارة من أي قائد، ينقذهم مما هم فيه، من هوان وذل واستعباد واضطهاد، وقد تمكن من استجماع قوى الإسرائيليين المستعبدين في مصر، وقادهم في القفار، حيث حياة الحرية، وبذلك صنع منهم مجموعة قومية، أمة، وطبع نظمهم الدينية والدنيوية بطابع من عبقريته البارزة.

وقد كان موسى نموذجاً للرجل العظيم.. ولو أننا جردنا تاريخ حياته من الملامح المعجزة، التي تتجمع عادة، حول ذكرة الأبطال الشعبيين، فإننا نجد أن ما روى عنه في التاريخ العبري المبكر، صحيح في ما يبدو، وربما كان موسى واعياً لإمكانياته الكبيرة، فقد كان عظيم الطموح، قوي التصميم، بعيد الهمة.

بل لعل أول سطر في سيرة موسى، هو صفة العنصرية الشوهاء والتعصب الأعمى، التي خلعها على أتباعه، وجعلها فريضة، لا تقوم دنياهم ولا تستقيم حياتهم إلا بإتباعها وتنفيذها[1].

---

[1] -يرى بعض الفلاسفة اليهود القدماء، كيوبنفوس، وفيلون (القرن الأول الميلادي) أن موسى كان مصرياً، ويؤيد بعض الفلاسفة المحدثين هذا الرأي، فـ "ويل ديورانت" مثلاً، ينقل في كتابه **قصة الحضارة** أدلة تثبت أن موسى مصري، وقد أنجبته عام1537 ق.م الأميرة حتشبسوت (الملكة حتشبسوت في ما بعد 1501-1479 ق.م).

و"سيغموند فرويد" أيضاً، يرى في كتابه **موسى والتوحيد** أن موسى كان مصرياً.

ويخبرنا كاتب العهد القديم أن موسى ((رأى رجلاً مصرياً يضرب رجلاً عبرياً، من أخوته، فالتفت إلى هنا وهناك، ورأي أن ليس أحد، فقتل المصري، وطمره في الرمل)).

وعندما ((سمع فرعون، طلب أن يقتل موسى.. فهرب من وجه فرعون، إلى أرض مديان/سفر الخروج2))، فاحتضنه رعوئيل كاهنها وراعيها، وزوجه ابنته وعاش موسى في بيته إلى حين عودته إلى مصر، وكانت مديان مدرسة فكرية لموسى، يتعبدون في محراب إله واحد «ايل»، واسم عوئيل، يشير غلى صفته الكهنوتية عاد موسى إلى مصر، وحين صار لكلامه فعل السحر في نفوس بني إسرائيل، قادهم تحت جنح الظلام، هرباً من مصر، وبقي يتبدى في صحراء سيناء قرابة أربعين عاماً.

ففي واد من أدوية سيناء المرتفعة الغنية بمختلف أماكن العبادة، أوهم موسى أتباعه بأن رسالة جديدة جاءته من الهه، وأن هذه الرسالة تنطوي على ضد حلف أو عهد معه، وكانت المادة الأولى في هذا العهد، هي وعدهم بأرض كنعان ميراثاً أبدياً، ((ثم كلم يهوه موسى وقال له: أنا يهوه، وأنا ظهرت لإبراهيم وإسحق ويعقوب.

وأما باسمي يهوه فلم أعرف عندهم، وأنا أيضاً أقمت معهم عهدي أن اعطيهم أرض كنعان، أرض غربتهم التي تغربوا فيها.. لذلك قل لبني إسرائيل: أنا يهوه..

وهناك تعليقات كثيرة للباحثين، القدماء والمحدثين، عن موسى الكاهن المصري، وموصى القائد في الحملة المصرية على بلاد الحبشة، وموسى الذي تزوج من بنت ملك الحبشة (يوسعوس تاريخ اليهود القديم) وموسى الشخصية الأسطورية، التي تكمن وراءها شخصية قوية، برزت كمنفذ، بين الإسرائيليين المستعبدين في مصر (London، lado, Israel,1923) راجع د. جورجي كنعان: سقوط الإمبراطورية الإسرائيلية، ص42 وما بعدها.

أدخلهم غلى الأرض التي رفعت يدي أن أعطيكم إياها ميراثاً، أنا يهوه/سفر الخروج6))، ((كل مكان تدوسه بطون أقدامكم يكون لكم، من التربة ولبنان، من النهر نهر الفرات إلى البحر الغربي، يكون تخمكم/سفر التثنية11))[1].

هنا فقط تنشأ عند بني إسرائيل فكرة وطن، فالوطن هنا بلاد لم ينشأ فيها بنو إسرائيل، ولم يتوارثوها أبناء وأحفاداً، كسائر الشعوب في أوطانها، وإنما الوطن عندهم عبارة عن فكرة الاستيطان، فالوطن هنا نشأ عن فكرة مؤداها أن إلههم وعدهم بأرض كنعان وطناً لهم، وهذه حالة فريدة في التاريخ، أو قل هي شاذة، لأن من المتعارف عليه في قاموس الحياة الاجتماعية أن ينشأ مجموعة من الناس في أرض، فينمون ويتزايدون ويتطورون مع الأرض، حتى تنشأ في نفوسهم فكرة الوطن.

هذا ومن جهة ثانية، فاليهود القدماء لم يعرفوا الله، بل كان له إلههم الخاص "يهوه"، مثلهم مثل سائر الشعوب في الشرق العربي القديم، وقد تردد اسم "يهوه" كثيراً في كتاب العهد القديم، خاصة في الأسفار الأولى، وورد تفسير هذا اللفظ في هامش الفضل الثالث من سفر الخروج، كما يلي: ((يهوه هو في العبرانية اسم علم للإله الحقيقي، معناه يكون، وقد ترجم في هذه الترجمة بلفظة «رب» ولكن هل للإله الحقيقي اسم علم؟ ولماذا ترجم "يهوه" بلفظ «رب»))؟.

وأنت، اخي القارئ، ألا تعتقد أن "يهوه" اسم علم للإله غير الحقيقي، أو قل أنه اسم علم لإله القبيلة الإسرائيلية، كما كان بعل خفور اسم علم لإله مؤاب وكموش اسم علم لإله بني عمون، وداجون اسم علم لإله الفلسطينيين، وبعل اسم علم لإله

---

[1] – د. جورجي كنعان: سقوط الإمبراطورية الإسرائيلية، ص43 والسؤال المطروح هو: كيف تصدق «والله رب العالمين» أن الله تعالى يفضل شيئاً على آخر.

لبنـان، يقـول كاتـب العهـد القـديم ((وتعلـق إسـرائيل بالإلـه بعـل ففـور/سـفر العدد25))، ويقول أن بني إسـرائيل ((عبدوا البعليم والبشـتاورت وإلهة أرام وإلهـة صـيدون وإلهـة مـؤاب وإلهـة بـني عمـون وآلهـة الفلسـطينيين، وتركـوا يهـوه، ولم يعبدوه/سفر القضاة10)).

والدليل على أن "يهوه" هو اسم علم لإله القبيلة الإسرائيلية، مثله مثل سائر الإلهة في الشرق القديم، أن الإله يهوه كان ابناً للإله ايل، ايل الأب اللطيف الرحوم الذي كان على رأس جميع الالهة في الشـرق القـديم، وجـاء في كتاب العهد القديم، قـول الكاتـب ((حـين قسـم العلـي للأمـم، حـين فـرق بـني آدم، جعـل قسـم يهـوه هـو شعبه/سفر التثنية32)).

وبالفعل كان «قسم يهوه هو شعبه»، وبما أن هذا الشعب، بـني إسـرائيل، لم يـرتبط بأرض، كما ارتبطـت سـائر الشـعوب في الشـرق القـديم، فـإن يهـوه، وحـده مـن بـين سـائر الالهـة، عقـد ميثاقـاً مـع أتباعـه –بـني إسـرائيل، بإعطـائهم أرضـاً مأهولـة بأصحابها، عامرة بحضارتهم، ولم تشغله غير قضية الاستيلاء علـى أرض كنعـان، وطرد شعوبها منها، ثم تمليكها لأتباعه بني إسـرائيل[1] يتضـح مما ذكرنـاه أن بـني إسـرائيل جماعـة بـدو، ظهـروا حـوالي القـرن الثـاني عشـر قبـل المـيلاد، وتبنـوا معتقدات دينية، غايتها الاستيلاء على أراضي الآخرين، نظروا إلى الإله، من خلال مطـامعهم السياسـية ومطالبـهم الدنيويـة، فـرأوا فيـه أداة تصـل بهـم إلى تحقيـق أهدافهم، ووسيلة تؤدي بهم إلى إشباع شهواتهم المادية، فجاء فكرهم الـديني يحبـل بالمطامع الأرضية والمكاسب السياسية.

---

[1] – د. جورجي كنعان: سقوط الإمبراطورية الإسرائيلية، ص44.

فلا يلد عير المذابح البشرية، والكوارث الحضارية، وكان الفكر اليهودي الديني مريضاً بكراهية الشعوب، والحقد عليها، تنتابه رغبات ضارية في الفتك والتدبير، لأن شهوة الاستيلاء على أملاك الآخرين كانت تفور في نفوس اليهود.

لم يستطيعوا أرواء فهمها، ولم يقدروا على كتبها، فكانت مطامعهم الأرضية تشدهم إلى الحضيض، بينما كانت معتقدات الشعوب التي عرفوها واحتكوا بها، تسمو بالإنسان إلى درجة الاتحاد مع الإله صانع الكون[1].

وهذا الإله "يهوه" ما فتئ بعد خروجهم من مصر، يمنيهم بالمعجزات يصنعها أمامهم، فهو يخاطب قائدهم –ضيفه موسى، قائلاً: ((إن ملاكي يسير أمامك، ويجيء بك إلى الأموريين والخبيثين والفرزيين والكنعانيين والحويين واليبوسيين، فأبيدهم.

وأرسل هيبتي أمامك، وأزعج جميع الشعوب الذين تأتي إليهم، وأعطيك جميع أعدائك مدبرين، وارسل أمامك الزنابير، لا أطرد الشعوب من أمامك في سنة واحدة، لئلا تصير الأرض خربة، فتكثر عليك وحوش البرية، قليلاً قليلاً اطردهم من أمامك، إلى أن تثمر، وتملك الأرض، واجعل تخومك من بحر سوف إلى بحر فلسطين، ومن البرية إلى النهر، فإني أدفع إلى أيديكم سكان الأرض، فتطردهم من أمامك، لا تقطع معهم عهداً/سفر الخروج23)).

ويهوه يسير أمام المحاربين لأنه رب الجنود، ((وهو العابر أمامهم ناراً أكلة بيد الشعوب ويذلها/سفر التثنية9))، يأمر بتدمير المدن، وتذبيح البشر، في هجمات بربرية وحشية.

---

[1] – د. جورجي كنعان: سقوط الإمبراطورية الإسرائيلية، ص45.

وفي قيادته لبني إسرائيل، وعدهم بأن يطرد الشعوب من أمامهم، قال لموسى ((يطرد من أمامك شعوباً أكبر وأعظم منك، ويأتي بك ويعطيك أرضهم/سفر التثنية4)).

((وكثيراً ما كان يفرد في وجوههم الوعود الوافرة، بالإغراء والترغيب، فيعدهم مثلاً بأن يأتي بهم وإلى مدن عظيمة جيدة، لم يبنوها، وبيوت مملوءة كل خير، لم يملأها، وأباء محفورة، لم يحفروها، وكروم وزيتون، لم يغرسوها/سفر التثنية6))، ((فتأكلون العتيق المعتق، وتخرجون العتيق من وجه الحديد/سفر اللاويين26))، كما يسلط على رقاب أتباعه سيف الوعيد والتهديد، إذا هم ضعفوا عن تحقيق المشيئة البهوهية، في الاستيلاء على أرض كنعان، وإفناء شعوبها، ومن ثم الاستيطان فيها يقول: ((أن لم تسمعوا لي، وإن كرهت أنفسكم أحكامي... فأني أسلط عليكم رعباً وسلاً وحمى تفنى العينين وتتلف النفس، واجعل وجهي ضدكم، فتهزمون أماك اعدائكم، أصيّر سماءكم كالحديد، وأرضكم كالنحاس/سفر اللاويين26)).

ورغم هذا السيل الوافر من الوعود، والسيف القاطع من الوعيد والتهديد، فقد تمردوا على موسى، وعلى يهوه، إله موسى، إذ تأخروا بإدخالهم إلى أرض العسل واللبن التي وعداهم بها، وشعروا، بعد أربعين سنة قضوها في التيه، إن الوعود لا تشبع، والأمنيات لا تغني من جوع، ((فبكوا وقالوا: من يطعمنا لحماً قد تذكرنا السمك الذي كنا ناكله في مصر مجاناً، والقناء والبطيخ والكرات والبصل والثوم، والآن قد يبست أنفسنا/سفر العدد11)).

وهكذا أخذوا يحسرون على خروجهم من مصر، وانبرى منهم رجلان قالا لموسى ((أقليل أنك أصعدتنا من أرض تفيض لبناً وعسلاً، لتميتنا في البرية، ولم تأت بنا

إلى أرض تفيض لبناً وعسلاً، ولا أعطيتنا نصيب حقول وكروم/سفر العدد16))[1]،
((وخاصم الشعب موسى وهارون قائلين: لماذا أتيتما بنا إلى هذه البرية، لكي نموت فيها نحن ومواشينا؟ لماذا أصعدتمانا من مصر، لتأتيا بنا إلى هذا المكان الرديء؟ ليس هو مكان زرع وتين وكرم ورمان، ولا فيه ماء للشرب/سفر العدد20))، إزاء هذا الواقع الجديد من اللوم الشديد، والتمرد، والثورة، لم يجد موسى بدأ من طرف أبواب الأرض التي وعدهم بها، آملاً فتحها، خاصة بعد أن بلغ الجيل الذي ولد في الصحراء، أشده، وقوى عوده واشتد بأسه.

وكقائد محرب محنك، رأي أن يطرق أبواب الأرض بالجواسيس: ((فأرسل جماعة ليتجسسوا أرض كنعان، قال لهم: انظروا إلى الأرض، والشعب الساكن فيها، أقوي هو أم ضعيف؟ قليل أم كثير؟ وما هي المدن التي هو ساكن فيها؟ في مخيمات أم حصون/سفر العدد13)).

((فصعد الرجال وتجسسوا الأرض... ثم رجعوا بعد أربعين يوماً، وقالوا لموسى حقاً أنها تفيض لبناً وعسلاً، غير أن الشعب الساكن في الأرض معتز، والمدن محصنة، عظيمة جداً، العمالقة ساكنون في أرض الجنوب، والحثيون واليبوسيون والأموريون ساكنون في الجبل، والكنعانيون ساكنون عند البحر، وعلى جانب الأردن.

وقالوا: لا نقدر أن نصعد إلى الشعب، لأنهم أشد منا، وقد رأينا هناك الجبابرة فكنا في أعينهم كالجراد/سفر العدد13)).

---

[1] – د. جورجي كنعان: سقوط الإمبراطورية الإسرائيلية، ص46.

وهكذا اعتراهم الوجل، وتذكروا ما قاسوه من العذاب والجوع في صحراء سيناء، فكفروا بأمنيات يهوه المعسولة ووعوده البراقة، وراحوا يتغنون بتمنيات العودة إلى مصر ((ورفعت كل الجماعة صوتها وصرخت، وبكى الشعب تلك الليلة، وتذمر على موسى وعلى هارون جميع بني إسرائيل، وقالوا ليتنا متنا في أرض مصر، ولماذا أتى بنا الرب إلى هذه الأرض لنسقط بالسيف...؟ أليس خيراً لنا أن نرجع إلى مصر؟)).

وعندما استبد بهم الطوى، وأنهكتهم سياط الحرمان، فكروا بخلع نير موسى عن رقابهم، فائتمروا ((وقال بعضهم لبعض: نقيم رئيساً، ونرجع إلى مصر/سفر العدد14))، وأمام هذه التحديات لموسى، ورب موسى، غضب يهوه الموسوي، واغتاظ من بني إسرائيل المتمردين على موسى، وسخط عليهم لندمهم على الخروج من مصر.

واعتراه غضب شديد، لعدم تصديقهم الآيات والمعجزات التي صنعها أمامهم، وكاد أن يفتك بهم، كما يبدو في قوله لموسى: ((حتى متى يهينني هذا الشعب؟ وحتى متى لا يصدقونني بجميع الآيات التي عملت في وسطهم؟ أني أضربهم بالوباء وأبيدهم/سفر العدد14))، لولا أن تدخل موسى، محاولاً تهدئة نار الغيظ التي اشتعلت في صدر يهوه، وتسكين أوار الغضب المتقد في نفسه، مذكراً الرب بأنه «طويل الروح، كثير الإحسان»، معاتباً إياه، في شيء من اللوم الداني من التأنيب، كما يبدو في قوله له: ((فإن قتلت هذا الشعب، يتحدث الشعوب الذين سمعوا بخبرك، قائلين: لأن الرب لم يقدر أن يدخل هذا الشعب إلى الأرض التي حلف لهم، قتلهم في الفقر، فالآن أصفح عن ذنب هذا الشعب/سفر العدد14)).

وكأن يهوه قد شعر بخطائه، وندم على ما بدر منه، من سخط وغضب، فقال لموسى: ((قد صفحت حسب قولك، ولكن جميع الرجال الذين رأوا مجدي وآياتي التي عملتها في مصر، وفي البرية، وجربوني الآن عشرات المرات، ولم يسمعوا لقولي، لن يروا الأرض التي خلفت لآبائهم، وجميع الذين أهاونوني، لا يرونها/سفر العدد14)).

((وكلم الرب موسى وهارون قائلاً: حتى متى اغفر لهذه الجماعة الشريرة المتذمرة علي...؟ قل لهم... في هذا القفر تسقط جنتكم، وبنوكم يكونون رعاة في القفر أربعين سنة.. أما الرجال الذين أرسلهم موسى ليتجسسوا الأرض، وأشاعوا المذمة الرديئة على الأرض... فماتوا أمام الرب/سفر العدد14)).

ترى، لماذا غضب يهوه على مختاريه، وحكم عليهم بالتيهان في صحراء سيناء، اربعين عاماً.

الآن الجماعة الذين أرسلهم موسى لتجسس الارض، أشاعوا مذمة الأرض، بقولهم: هي أرض تأكل سكانها، فثبطوا من عزيمة موسى وعزيمة جنده، أم لأنهم تذمروا على يهوه –موسى، وهانت ثقتهم به؟.

ولما تذمروا وتمردوا على موسى، وإله موسى، ألأنهما لم يأتيا بهم إلى أرض تفيض لبناً وعسلاً؟ أم لأن الجواسيس روعوا أتباع موسى بوصفهم الأرض، وما فيها من مدن وحصون، وما يقوم عليها من شعب جبار؟.

ولماذا لم يصدقوا الآيات التي عملها يهوه في وسطهم، كما قال عن نفسه؟ وضاق ذرعاً بهم، وبآهاتهم له، فقرر أن ينفيهم في لحظة.

ولماذا لم يستطع قائدهم إدخالهم أرض الميعاد، ألأنهم عاشوا ألواناً من العذاب والذل في مصر، فهانت نفوسهم وخارت قواهم، وألغوا المذلة والاستعباد، فقضى موسى عليهم، بالتبدي في صحراء سيناء، أربعين عاماً، لانتظار جيل فتي يقوى على القتال ويصبر على الحرب.

أن وصف الجواسيس للأرض وسكانها: ((شعب معتزو والمدن حصينة، عظيمة جداً، هناك العمالقة والجبابرة، أرض تأكل سكانها))، ينم عن شعور بني إسرائيل بالخوف والضعف «كنا في أعيننا كالجراد» عن مقاومة هؤلاء الجبابرة الذين «كنا في أعينهم كالجراد».

يضاف إلى ذلك أن اقليم كنعان الجنوبي، كان محصناً، ومنظماً تنظيماً قتالياً، وسياسياً جيداً، فعندما ((بكروا صباحاً، وصعدوا إلى رأس الجيل، نزل العمالقة والكنعانيون، فضروبهم وكسروهم/سفر العدد14))، فاضطروا إلى التقهقر والالتفاف إلى شرقي الأردن، ومن قادش أرسل موسى رسلاً إلى ملك أدوم، قائلاً: ((نحن في قادش مدينة في طرف تخوفك، دعنا نمر في أرضك، لا نمر في حقل ولا في كرم، ولا نشرب ماء بئر، لا نميل يميناً ولا يساراً، حتى نتجاوز تخوفك))[1].

فقال له أدوم: ((لا تمر بي، لئلا أخرج للقائك بالسيف، وأبى أدوم أن يسمح لإسرائيل بالمرور في تخوفه، فتحول إسرائيل عنه/سفر العدد20)).

ثم ((أرسل إسرائيل رسلاً إلى سيجون، ملك الأموريين، قائلاً دعني أمر فيه أرضك، لا نميل إلى حقل ولا إلى كرم، ولا نشرب ماء بئر.. فلم يسمح سيجون لإسرائيل بالمرور في تخوفه... بل حارب إسرائيل/سفر العدد 21)).

---

[1] –د. جورجي كنعان: سقوط الإمبراطورية الإسرائيلية، ص48.

((ثـم يحولـوا وصـعدوا في طريـق باشـان.. فخـرج عـوج ملـك باشـان للقائهم/سفر العدد 21)) قد تسأل: ((لماذا لم يسمح لهم هؤلاء الملوك بالمرور في أراضيهم؟ أ لأنهم شعب لا ينام حتى يأكل فريسة، ويشرب دم قتلى/سفر العدد 23))؟ أم لأنهم، بتعبير بالاق بن صفور، ملك مؤاب، شعب ((يلحس كل ما حولنا، كما يلحس الثورة خضرة الحقل/سفر العدد 22))؟.

أم لأن ملوك كنعان شعروا بالحقد يغتلي في نفوس بني إسرائيل، وبشهوة الانتقام تضطرم في صدروهم؟ وأدركوا أن هذه القبيلة الهمجية[1] مقبلة على حرب تحريم وإبادة؟.

وبالفعل، بدأ الإسرائيليون، وهم على أبواب أرض فلسطين، ينقذون في هجماتهم البربرية، حروب التحريم والإبادة والإفناء.. وكأنهم كانوا يعبرون، بالحروب الوحشية، عن ضراوة الحقد الذي يغتلي في صدورهم، على الشعوب الكنعانية التي قطعت شوطاً بعيداً في العمران والحضارة الإنسانية، بينما عافوا من التسخير في مصر مدى أربعمائة سنة، وعاشوا جيلاً يتبدون في صحراء سيناء، سلاحهم الحقد والانتقام، وهمهم تدمير حضارة الأمم، لأن الشعور بالضعف، ومعاناة العبودية، والتخلف ترك في نفوسهم عقدة لا يحلها غير التذبيح والتجريم وشرب دماء الأمم[2].

[1] – التعبير لدوستويفسكي في مقالاته "المسألة اليهودية"، التي كان ينشرها عام1877 في زاوية مفكرة كاتب.

[2] – د. جورجي كنعان: سقوط الإمبراطورية الإسرائيلية، ص49.

ثم ((ارتجلوا من جبل هوره في طريق بحر سوف، ليدوروا بأرض أدوم: فضاقت نفس الشعب في الطريق، وتكلم الشعب على يهوه وعلى موسى، قائلين: لماذا أصعد تمانا من مصر لتموت في البرية؟ لأنه لا خبر ولا ماء، وقد كرهت أنفسنا الطعام السخيف/سفر العدد 21)).

وهكذا عادوا إلى الشكوى والتذمر، لأن الجوع والعطش أرهقاهم في البرية، ولأن آمالهم بالدخول إلى الأرض، قد تبددت، فلا بالغزو أفلحوا، ولا بالتذلل والالتماس نالوا موافقة هؤلاء الملوك، على المرور في أراضيهم.

وعندما كانت هذه القبائل الرحل من الرعاة الأجلاف، والمواشي الهزيلة العجاف، تقترب من تخوم الأرض، يسيل لعابها حين تشاهد المراعي الخضراء في فلسطين فتخالها غنيمة أصحاب المراعي من مدنهم وقلاعهم، على المتسللين الضاوين، فيرتد هؤلاء إلى الصحراء مرة، ويحاولون الثبات على تخوم المراعي مرة أخرى، مفضلين الموت على العودة إلى التيه المرحب، أو إلى الفراعنة القساة.

وهكذا ظلوا يطرقون أبواب الأرض، غزاة، أو متسللين، زهاء مائتي سنة، حتى انتهت معارك الغزو وعمليات التسلل، باحتلال بعض مرتفعات فلسطين، وتأسيس ملك لم يتجاوز عمره القرنين والنصف وفي فترات متقطعة، لهل أهم فترة فيها، هي ملك داود/40عاماً/، ومن بعد ابنه سليمان، حتى تم تشريدهم/721ق.م/[1].

ولكن إذا كان بعض الممالك في فلسطين، كادوم، وعراد، وسيجون، وباشان، قد صد بني إسرائيل عن تخومه، لأنه شعر بهم شعباً لا ينام حتى يأكل فريشة، ويشرب دم قتلى، ويلحس الأرض كما يلحس الثورة خضرة الحقل، ولم يسمح لهم بالاقتراب

[1] – د. جورجي كنعان: سقوط الإمبراطورية الإسرائيلية، ص50.

من تخومه، أو بالمرور في أراضيه، فإن ممالك أخرى في فلسطين، قد سمحت لهم بالمرور في أراضيها، وتسريح مواشيهم في مراعيها، أو أنهم تسللوا في غفلة عنها، أو أنها لم تأبه لتسللهم البطيء، خلال مائتي سنة، يقول كاتب العهد القديم: ((وأقام إسرائيل في شطيم، وابتدأ الشعب يزنون مع بنات مؤاب، فدعون الشعب إلى ذبائح الهتهن، فأكل الشعب، وسجدوا الإلهتان، وتعلق إسرائيل بالإله بعل ففور/سفر العدد25)).

فمسائل اجتماعية مثل زنى بني إسرائيل مع بنات مؤاب، وسجودهم لآلهتهن، وتعلقهم بالإله بعل ففور، لا يمكن أن يتم في غزوة، مثلاً، في ساعات أو في أيام، لأن مثل هذه الأمور الحياتية، يحتاج إلى مزيد من الاختلاط بين الشعبين، ومزيد من الوقت للالتقاء على مفاهيم معينة، ومزيد من التقارب في أحوال العيش، وسبل الحياة.

وهذا يعني أن بني إسرائيل الرعاة كانوا يتسللون ببطء وحذر، إلى أرض كنعان، فتنشأ بينهم وبين شعوب الأرض، بعض العلائق الاجتماعية، كما رأيت.

ولعل أهمها تعلق الإسرائيليين بآلهة شعوب الأرض، مما ينهض دليلاً على مدى سيطرة هذه الشعوب على بني إسرائيل الغرباء، اللاجئين، أو قل أن تعلق الإسرائيليين بآلهة شعوب الأرض، يدل على مدى خضوعهم لأصحاب الأرض، وقد عبروا عن هذا الخضوع بسجودهم لآلهة هذه الشعوب.

وكما سجدوا لأله مؤاب، بعل ففور، كذلك ((عبدوا البعليم.. وساروا وراء آلهة أخرى، من آلهة الشعوب الذين حولهم، وسجدوا لها، تركوا يهوه، وعبدوا البعل والبشتاروت/سفر القضاة2)).

والحقيقة أن النصوص التي تعبر عن تركهم لإلههم "يهوه"، وتحولهم عنه إلى عبادة آلهة شعوب الأرض، كثيرة جداً، في كتاب العهد القديم، يقول الكاتب أنهم ((عبدوا البعليم والبشتاروت وآلهة ارام وآلهة صيدون وآلهة مؤاب وآلهة بني عمون وآلهة الفلسطينيين، وتركوا يهوه، ولم يعبدوه/سفر القضاة10)).

وفي كتب العهد القديم شواهد عديدة على دخول بني إسرائيل الأرض، على شعوبها، متغربين، مسالمين، والعيش بين أصحاب الأرض الذين أمسحوا لهم مجالاً للرعي في فروجهم والسكن في أراضيهم، مما مهد لنشوء علاقات اجتماعية كالمصاهرة.

يقول ((فسكن بنو إسرائيل في وسط الكنعانيين والحيثين والأموريين والفرزيين والحويين واليبوسيين، واتخذوا بناتهم لأنفسهم نساء، وأعطوا بناتهم لبنيهم، وعبدوا آلهتهم/سفر القضاة3)).

((وفي تلك الأيام لم يكن ملك في إسرائيل، وكل واحد عمل ما حسن في عينيه/سفر القضاة3)).

((كان رجل لاوي متغرباً في عقاب جبل افرايم، فجاء إلى مقابل يبوس، هي أورشليم، ومعه حماران، وسريته معه، وفي ما هم عند يبوس، والنهار قد انحدر، قال الغلام لسيده: تعال عميل إلى مدينة اليبوسيين هذه، ونبيت فيها، فقال له سيده: لا نميل إلى مدينة غريبة، حيث ليس أحد من بني إسرائيل هنا ...

فذهبوا إلى جبعة التي لبهامين.. وجلسوا في ساحة المدينة، ولم يضمهم أحد بيته، للمبيت..

وإذا برجل شيخ جاء من شغله، من الحقل، عند المساء، والرجل من جبل أفرايم، وهو غريب في جبعة، ورجال المكان بنياميون، فرفع عينيه ورأى الرجل المسافر في ساحة المدينة، فقال الرجل الشيخ: إلى أين نذهب؟ ومن أين أتيت؟ فقال له: نحن عابرون من بيت لحم إلى عتاب جبل افرايم... وليس أحد يضمني إلى البيت، عندنا تبن وعلف لحميرنا، وأيضاً خبز وخمر لي ولأمتك وللغلام، ولا تحتاج إلى شيء، فقال الرجل الشيخ: السلام لك، إنما كل احتياجك علي ولكن لا تبت في الساحة.

وجاء به إلى بيته، وعلف حميرهم، فغسلوا أرجلهم، وأكلوا وشربوا، وفي ما هم يطيبون قلوبهم، إذا برجال المدينة، رجال بني بليعال[1]، احاطوا بالبيت، قارعين الباب.. وكلموا الرجل، صاحب البيت، الشيخ، قائلين: اخرج الرجل الذي دخل بيتك، فنعرفه «أي نمارس اللواط به»، فخرج إليهم الرجل، صاحب البيت، وقال لهم: لا تفعلوا شراً، بعدما دخل هذا الرجل بيتي، لا تفعلوا هذه القباحة، هو ذا ابنتي العذراء وسريته، دعوني أخرجهما، فأذلوهما، وافعلوا بهما ما يحسن في أعينكم، وأما هذا الرجل فلا تعلموا به هذا الأمر القبيح، فلم يرد الرجال أن يسمعوا له، فأمسك الرجل سريته، وأخرجها إليهم، فعرفوها وتعللوا بها الليل كله/سفر القضاة19))[2].

ويمكننا أن نستخلص مما سبق الدلالات الآتية:

الدلالة الأولى:

دخلوا الأرض، على شعوبها، متسللين ببطء، رعاة، متغربين، مسالمين، ينتجعون الكلأ والماء في أرض وفر أصحابها الأمان لهؤلاء الرعاة، والمراعي لقطعانهم، فلم يكن في نفوسهم شعور بوحدة قوية تجمعهم، أو برابطة وطنية تشدهم، بعضهم إلى

[1] – بليعال: فسرت في هامش الفصل التاسع عشر من سفر القضاة، بمعنى لؤماء.

[2] – د. جورجي كنعان: سقوط الإمبراطورية الإسرائيلية، ص51.

بعض لم يجتمعوا، لأنهم لم يعرفوا معنى المجتمع، ولم تتوفر فيه مقوماته، وبالتالي لم يكن فيهم ملك يؤلف بينهم بحكمته ومحبته، وبسوسهم وسلطانه، فكان كل واحد منهم يعمل ما في حسن في عينيه، دون أن يمنعه وازع أخلاقي أو رادع اجتماعي، وتوزعوا في الارض تبعاً لتوافر الأمان والمراعي، ورضى أصحاب الأرض عنهم وقبولهم لهم.

الدلالة الثانية: أن هذا الرجل اللاوي، المتغرب في جبل أفرايم، وأن تجمع بني بنيامين في جبعة، التي لا تبعد غير أربعة أميال عن مدينة اليبوسيين- أورشليم التي ليس فيها أحد من بني إسرائيل كما يقول الكاتب، يعني أن الكنعانيين قد وفروا الأمان والمراعي لهؤلاء الرعاة المتغربين في أراضيهم، مما هيأ لرجل واحد، مع عائلته، أن يرحل من مكان إلى آخر، دون خوف أو حذر.. وهيأ لقبيلة بنيامين أن تقيم على بعد أربعة أميال من أورشليم، عاصمة اليبوسيين وكانت حماية الكنعانيين لبني إسرائيل المتغربين في أراضيهم، من النيل والإهانة والشهامة، إلى حد دفعت بالشيخ الكنعاني، إلى تقديم ابنته العذراء، إلى رجال بنيامين المهاجمين، فدية للرجل اللاوي المتغرب.

الدلالة الثالثة: أن بني إسرائيل الذين دخلوا الأرض رعاة متغربين، عاشوا في وسط شعوب الأرض، "سفر القضاة5/3" فجبعة التي تجمع فيها البنياميون، لا تبعد غير أربعة أميال عن مدينة اليبوسيين – أورشليم، كما ذكرنا، ويعيش فيها بعض الكنعانيين، كهذا الشيخ الكنعاني الذي كان عائداً من شغله في الحقل عند المساء حين رأي الرجل اللاوي المتغرب، فدعاه إلى بيته بفيض غامر من الشعور الكنعاني بأن الإنسان أخو الإنسان، حيثما كان، وأياً كان جنسه ولونه ومعتقداته أما بنو إسرائيل، فلم يخالط مشاعرهم نبل أو أمانة، وهجومهم في الليل، على بيت الشيخ، هو تجديف على الأمانة والمحبة، وكفر بكل القيم الإنسانية النبيلة.

الدلالة الرابعة: أن الرجل اللاوي المتغرب في عقاب جبل أفرايم رفض أن يميل إلى أورشليم، باعتبار أنها مدينة غربية، وليس فيها أحد من بني إسرائيل وفضل، بدافع من عنصريته، المبيت في جبعة التي يقيم فيها بنو بنيامين- أحد بطون القبيلة الإسرائيلية.

ولكن هذه النزعة العنصرية، التي تدرع بها اللاوي- الإسرائيلي، لم تحمه، أو قل أنها آذته، فلم يكترث به، أو يدعه للمبيت، أحد من بني قومه- البنيامين، وعندما آواه الشيخ الكنعاني إلى بيته، بنبل وكرم ومروءة وشهامة كنعانية صافية، هجم عليه البنياميون، في الليل، وفعلوا ما فعلوا[1].

فحين فكر داود ببناء بيت لربه الذي كان لا يزال يقيم في خيمة، جاء إلى أرونة اليبوسي، وقال: ((جئت لا تشتري منك البيدر، لكي ابني مذبحاً للرب، فقال أرونة لداود: فليأخذه سيدي الملك، ويصعد ما يحسن في عينيه، انظر، البقر المحرقة، والنوارج وأدوات البقر، حطباً.

الكل دفعه أرونة المالك لداود/سفر صموئيل الثاني24)).

والخلاصة فالإسرائيليون لم يدخلوا فلسطين غزاة، وعلى افتراض أنهم دخلوا كذلك، فمن الصعب الاعتقاد بأن معارك الغزو والاستيلاء، استمرت قرنين من الزمان.

ولكن ما في كتاب العهد القديم، من وصف للمعارك، وعمليات التجسس، وهجمات الغدر والمباغتة، دليل آخر على أن بني إسرائيل، أو بعض أسباطهم، قد دخلوا الأرض غزاة، وتمكنوا من احتلال بعض المرتفعات، الأن قراها الصغيرة لم

---

[1] - د. جورجي كنعان: سقوط الإمبراطورية الإسرائيلية، ص53.

تستطيع التعاون في ما بينها، لو عورة المسالك، وصعوبة الاتصالات، وبعد القرى بعضها عن بعض، وشعورها بالأمن والاطمئنان.

فعندما وصلت هذه الجموع الرعوية الجائعة إلى تخوم الأرض، بدأت تغير على القرى الأمنة المطمئنة، أو تنقض على المدن الكنعانية العامرة المتحضرة، بضراوة وحشية شرسة وكان القادة المغامرون لهؤلاء العبيد، لا يفتأون يغذون روح العدوان والاغتصاب في نفوس أتباعهم، بتعاليم لها طابع ديني، لتكون أعمق آثراً وأقوى فعلاً ومذ كانوا في صحراء سيناء، كان قوادهم يشحنونهم بفروض إلهية تأمرهم بإبادة الشعوب، أو طردها، لأن ((الذين تستبقون منهم يكونون أشواكاً في أعينكم ومنافس في جوانبكم، كما قال لهم: ألههم يهوه/سفر العدد33)).

خذ مثلاً من هذه الفروض الواجبة، قول إلههم "يهوه": ((تطرد الحويين والكنعانيين والحيثين من أمامك/سفر الخروج23))، وقوله ((أني أدفع إلى أيديكم سكان الأرض، فتطردهم من أمامك/خروج23))، وقوله ((فتطردون كل سكان الأرض، من أمامكم/سفر العدد33)).

وكثيراً ما كان إلههم يعدهم بأن يطرد، هو نفسه، الشعوب من أمامهم، ويبيدها، يقول ((وأنا أرسل أمامك ملاكاً، وأطرد الكنعانيين والآموريين والحيثين والفرزيين واليبوسيين والحويين/سفر الخروج33))، ويقول: ((الرب يطرد من أمامك شعوباً أكبر وأعظم منك، ويأتي لك ويعطيك أرضهم/سفر التثنية4))، ويقول: ((متى أتى بك الرب إلهك إلى الأرض التي أنت داخل إليها لتمتلكها وطرد شعوباً كثيرة من أمامك: الحيثين واليبوسيين، سبع شعوب أكبر وأعظم منك، ودفعهم الرب إلهك أمامك، وضربتهم، فإنك تحرمهم لا تقطع لهم عهداً، ولا تشفق عليهم/سفر التثنية7)).

ويقول: ((الرب إلهك يطرد هؤلاء الشعوب من أمامك.. ويدفع ملوكهم إلى يدك، فتمحوا أسمهم من تحت السماء/سفر الثانية7))، ويقول: ((الرب إلهك هو العابر أمامك ناراً آكلة، هو يبيدهم ويذلهم أمامك/سفر التثنية9))، ويقول ((وأما مدن هؤلاء الشعوب التي يعطيك الرب إلهك نصيباً فلا تستبق منها نسمة ما، بل تحرمها تحريماً، الحيثيين والآموريين والكنعانيين والفرزيين والحويين واليبوسيين، كما أمرك الرب إلهك/سفر التثنية20)).

فعندما وصلوا إلى تخوم أريحا ((أرسل يشوع رجلين جاسوسين.. إلى أريحا، فذهبا ودخلا بيت امرأة زانية، اسمها راحاب، واضطجعا هناك، فقيل لملك أريحا: هو ذا قد دخل إلى هنا الليلة، رجلان من بني إسرائيل، لكي يتجسسا الأرض، فأرسل ملك أريحا إلى راحاب، يقول: أخرجي الرجلين الذين أتيا إليك..

فأخذت المرأة الرجلين، وخبأتهما، وقالت: نعم جاء إلى رجلان، ثم خرجا في الظلام، وأما هي فأطلقتهما على السطح، ووارتهما بين عيدان كتان.. ثم قالت لهما: علمت أن الرب قد أعطاكم الأرض..، وأن رعبكم قد وقع علينا، وأن جميع سكان الأرض قد ذابوا من أجلكم، لأننا قد سمعنا بما عملتموه بملكي الآموريين سمعنا فذابت قلوبنا، ولم تبق روح في إنسان بسببكم/سفر يشوع2)).

((وهكذا عرف الجاسوسان من راحاب الزانية، منافذ المدينة ومداخلها السرية ونقاط الضعف فيها، فهجموا في هدأة الليل مباغتة وغدراً وحرموا كل ما في المدينة، من رجل وامرأة، من طفل وشيخ، حتى البقر والغنم والحمير، بحد السيف.. واحرقوا المدينة بالنار، سفر يشوع6)).

ويعتقد الدكتور كنعان أن أهم العوامل التي انجحت غزوتهم هي[1]:

1- الجاسوسية.

---

[1] – د. جورجي كنعان: سقوط الإمبراطورية الإسرائيلية، ص55 وما بعدها.

2- حرب الإبادة، لإيقاع الرعب في النفوس، واستلام الأرض خالية من سكانها، فكانوا إذا دخلوا بلداً منتصرين، فتكوا بالرجال والأطفال، وسبوا النساء، وهتكوا الأعراض، وأباحوا كل شيء لجندهم، نهباً وتقتيلاً.

وحرب الإبادة هذه كان يهوه قد قررها منذ ما أعطى أرض كنعان لمختاريه، ثم كلف إسرائيل تنفيذ قراره، فكان دخولهم أرض فلسطين، واستيلاؤهم على أجزاء صغيرة منها، مصحوباً بمجازر وحشية وأعمال ارهابية، خذ مثلاً ما جاء في فصل واحد من سفر يشوع، من وصف لهجماتهم البربرية، على سكان الأرض الأمنين، يقول الكاتب: ((وأخذ يشوع مقيدة، وحرم ملكها، وكل نفس بها، لم يبق شارداً، ثم حارب لبنة وضربها بحد السيف، وكل نفس بها، لم يبق شارداً ثم اجتاز يشوع إلى لخيش.. وضربها بحد السيف، وكل نفس بها، ومن لخيش إلى عجلون فحاربوها وضربوها بحد السيف، وحرم كل نفس بها، ومن عجلون إلى جبرون.. فحرمها، وكل نفس بها، لم يبق شارداً، ثم رجع يشوع إلى دبير.. وحاربها، وحرموا كل نفس فيها، لم يبق شارداً/سفر يشوع10)).

وقد عبرت راحاب عن القوانين التي وضعوها، لغزو الأرض، بقولها: ((أن رعيكم، قد وقع علينا، وجميع سكان الأرض قد ذابوا من أجلكم، لأننا قد سمعنا بما عملتموه بملكي الآموريين، سمعنا فذابت قلوبنا، ولم تبق روح في إنسان بسببكم)).

وقد نقل الجاسوسان، إلى يشوع، صيغة تعبير راحاب، عن القوانين التي سرت بين سكان الأرض، وتركبت في نفوسهم أعمق الفعل وأبلغ الأثر، قالا: ((قد ذاب سكان الأرض بسببنا/سفر يشوع 2)).

والحقيقة أن أول من قرر قانون دب الرعب والذعر في نفوس سكان الأرض، هو إلههم "يهوه"، أو القائد الناطق باسم هذه الآله، فمذ كانوا علة أبواب الأرض، صاغ

يهوه لقائدهم هذا القرار، بقوله: ((في هذا اليوم ابتدئ اجعل خشيتك وخوفك أمام وجوه الشعب، تحت كل السماء، الذين يسمعون خبرك يرتعدون ويجزعون أمامك/سفر التثنية2)).

وطالما كان يهوه، أو القائد الناطق باسم يهوه، يردد على أسماعهم هذ القانون، ليعمق جذوره في نفوسهم، ويعملوا على تطبيقه، اني ذهبوا، وكيفما اتجهوا، يقول: ((بهوه إلهكم يجعل خشيتكم ورعيكم على كل الأرض التي تدوسونها كما كلمكم/سفر التثنية11))[1].

قول القائد: ((أن ملاكي يسير أمامك، ويجيء بك إلى الآموريين والفرزيين والكنعانيين والحويين واليبوسيين، فأبيدهم/سفر الخروج3)).

ويقول: ((متى أتى بك الرب إلهك إلى الأرض التي أنت داخل إليها لتمتلكها، وطرد شعوباً كثيرة من أمامك.. وضربتهم، فإنك تحرمهم/سفر التثنية7)).

((ويدفع ملوكهم إلى يدك، فتمحوا اسمهم من تحت السماء/سفر التثنية7))، ((وأما مدن هؤلاء الشعوب، فلا تستبق منها نسمة ما، بل تحرمها تحريماً/سفر التثنية2)).

وقانون الإبادة والرعب لا يحاشي أحداً: ففي حشبون يقول الكاتب: ((حرمنا من كل مدينة، الرجال والنساء والأطفال، لم يبق شارداً/سفر التثنية2))، وقد رأينا من قبل، ما فعلوه بأريحا، ومقيدة، ولبنة، ولخيش، وعجلون، وحبرون، ودبير، وسواها، أما في مؤاب فقد ((هدموا المدن، وكان كل إسرائيلي يلقي حجره في كل حفلة

---

[1] – د. جورجي كنعان: سقوط الإمبراطورية الإسرائيلية، ص55.

جيدة، حتى ملأوها، وطموا جميع عيون الماء، وقطعوا كل شجرة طيبة/سفر الملوك الثاني3.

عامل ثالث في نجاح غزواتهم، هو وضع الخطط الحربية الناجحة، وإن كانت خطوطها من خداع، وإبعادها من غدر، يقول الكاتب: إن بني إسرائيل انهزموا أمام أهل (عاي)، ((وذاب قلب الشعب، فصار مثل الماء/سفر يشوع7)).

ووجد الكاتب، كعادته، مبرراً لهذه الهزيمة، فادعى أن أحد الجنود ((أخذ من الحرام، فحمي غضب الرب على بني إسرائيل/سفر يشوع7))، وهزمهم أمام أهل عاي، أو قل أن يشوع أعاد سبب هزيمته إلى غضب يهوه، وهو يبغي من ذلك تحقيق هدفين:

- الأول، جمع الذهب والفضة والأواني التي سرقها الجنود.
- والثاني، ربط الهزيمة بغضب يهوه، لكي يثبت إيمانهم بإلههم، وثقتهم به، واتكالهم عليه، وأنه مادام معهم، وراضياً عنهم، فلن يقهروا.

فماذا فعل؟.

((فرق ثيابه، وسقط على وجهه إلى الأرض، أما تابوت الرب، إلى المساء... فقال الرب ليشوع: قم.. قد أخطأ إسرائيل، بل تعدوا عهدي الذي إمرتهم به، بل أخذوا من الحرام، بل سرقوا، بل أنكروا، بل وضعوا في أمتعتهم/سفر يشوع7))، ثم جمع يشوع بني إسرائيل، فتقدم الجندي الذي تعدى عهد الرب، وعمل قباحة في إسرائيل وقال: ((حقاً أني قد أخطأت إلى يهوه، إله إسرائيل، رأيت في الغنيمة رداء شنعارياً نفسياً، ومئتي شاقل فضة، ولسان ذهب، فاشتهيتها، وأخذتها، وها هي مطمورة في الأرض، في وسط خيمتي/سفر يشوع7)).

فنفذ يشوع حكم يهوه عليه، أخذه ((وبنيه وبناته وحميره وغنمه وخيمته، وكل ماله، فرجمه جميع إسرائيل بالحجارة، وأحرقوهم بالنار/سفر يشوع7))، وعندها ((رجع يهوه عن حمو غضبه... وقال ليشوع: لا تخف ولا ترتعب، خذ معك جميع رجال الحرب، واصعد إلى عاي، فقد دفعت بيدك ملك عاي وشعبه ومدينته وأرضه/سفر يشوع8)).

نلاحظ أن كاتب العهد القديم تسبب إلى يهوه من الأوامر الموجهة إلى يشوع، ما جعل هذا الأخير ينتصر، وقال: ((أنتم تكمنون للمدينة... أما أنا وجميع الشعب، فنتقرب إلى المدينة، ويكون حينما يخرجون للقائنا، أننا نهرب قدامهم، فيخرجون وراءنا، حتى نخذبهم عن المدينة، وأنتم تقومون من المكمن، وتملكون المدينة/سفر يشوع8))، وهكذا نجحت الخطة التي لقنها يهوه ليشوع، وسقطت عاي، فالكاتب لا يعيد سبب انهزامهم، في الهجوم الاول، إلى قلة عددهم، إذ هون الجاسوسان أمر اقتحام عاي، بقولهم ليشوع: ((لا تكلف كل الشعب لأنهم قليلون، بل يصعد نحو ألفي رجل، ويضربوا عاي/سفر يشوع7))، وإنما يبرر الانهزام بغضب يهوه عليهم، لأن أحدهم أخذ من الحرام، أي حصة يهوه.

أما في الهجوم الثاني فقد غير يشوع الخطة، إذ أخذ معه ثلاثين ألف رجل ونصب كميناً للمدينة، ونسب الخطة إلى يهوه، ليزيد من ثقتهم به، واتكالهم عليه، وليعمق في نفوسهم الإيمان بأن نصرهم يعني رضى يهوه عنهم، وانهزامهم هو غضبه عليهم.

عامل آخر في نجاح غزواتهم، هو هجومهم، مباغتة وغدراً، على قرى آمنة مطمئنة، فبعد مون شمشون، يقول الكاتب: ((لم يكن ملك في إسرائيل، في تلك الأيام كان سبط الدانيين يطلب له ملكاً للسكنى، لأنه إلى ذلك اليوم، لم يقع له نصيب في وسط أسباط إسرائيل، فأرسل بنو دان خمسة رجال منهم، لتجسس الأرض)).

((فجاؤا إلى لايش، ورأوا الشعب ساكنين بطمأنينة، كعادة الصيد ونين، مستريحين مطمئنين، وليس في الأرض مؤذ، وهم بعيدون عن الصيد ونيين، وليس لهم أمر مع إنسان)).

ثم رجع الرجال الخمسة إلى قبيلتهم، وقالوا: ((لا تتكاسلوا عن الذهاب، لتدخلوا وتملكوا الأرض، عند مجيئكم تأتون إلى شعب مطمئن)).

ويقول الكاتب أنهم: ((جاءوا إلى لايش، إلى شعب مستريح مطمئن، وضربوهم بحد السيف، وأحرقوا المدينة بالنار، ولم يكن من ينقذ، لأنها بعيدة عن صيدون، ولم يكن لهم أمر مع إنسان/سفر القضاة18)).

لقد أعطى كاتب العهد القديم، بهذه الكلمات القليلة، صورة عن حياة الشعوب الكنعانية، في جنوبي سوريا: العيش بطمأنينة، لأنه ليس في الأرض مؤذ، ولم يكن لهم أمر عداوة مع إنسان.

سقطت لايش لأنها بعيدة عن صيدون، ولم يكن من ينقذ، لماذا؟.

لأن بلاد الشام، خضعت، في تاريخها القديم، لمظاهر بيئتها وخصائص موقعها شأنها شأن غيرها من مواطن الحضارات القديمة، وكان أوضح هذه المظاهر والخصائص تأثيراً فيها، هو كثرة التنوع في تضاريسها، وقيام الفواصل الجبلية والحواجز الطبيعية فيها، فترتب، نتيجة ذلك، صعوبة اتخاذ أهلها في وحدة قومية صريحة، خلال الغالبية العظمى من تاريخهم القديم، وتوزعت الوحدات السياسية والاقتصادية على هيئة دويلات صغيرة، في مدن مستقلة، ذات حكومة وسيادة[1]

[1] – د. جورجي كنعان: سقوط الإمبراطورية الإسرائيلية، ص58.

ولعل العامل الخامس الذي زين لهم غزو فلسطين، هو ما فيها من ((بيوت مملوءة كل خير... وآبار محفورة.. وكروم وزيتون/سفر التثنية6)).

وخصب فلسطين في القرون القديمة، كان مشهوراً، فقد بهرت العبريين عندما خرجوا من صحراء سيناء، واقتربوا من تخومها، وكان جواسيسهم يأتونهم بما يثير الحماس في نفوسهم، من وصف لتلك البقعة التي تجري فيها جداول من لبن وعسل ومما يحملونه من أثمارها اللذيذة، وعناقيد عنبها العظيمة، التي لا يستطيع الرجل أن يحمل واحداً منها، يقول الكاتب أن الجواسيس الذين أرسلهم موسى ((قطفوا من هناك زرجونة، بعنقود واحد من العنب، وحملوه بالدقرانة «عصابين اثنين»، مع شيء من رمان والتين/سفر العدد13)).

وقد لخص "ول ديورانت"، في كتابه **قصة الحضارة**، العاملين الرابع والخامس، بقوله: ((أن هزيمة بني إسرائيل لبعض القرى الكنعانية، ليست إلا مثلاً آخر لانقضاض جموع جياع على جماعة مستقرين آمنين))[1].

والحقيقة أن ما في كتاب العهد القديم، من تناقض في مسألة دخولهم الأرض، يجعلك في حيرة من أمر هذا الدخول، أبا لغزو كان أم بالتسلل؟.

وصور التناقض كثيرة، خذ مثلاً منها ما عرضه الكاتب في أمر أورشليم، ففي الفصل العاشر من سفر يشوع، يقول الكاتب أن أدوني صادق ملك أورشليم، وهو هام ملك جدون، وفرآم ملك يرموث، ويافيع ملك لخيش، ودبير ملك عجلون، قد اجتمعوا لمحاربة يشوع، فأزعجهم يهوه أمام إسرائيل وضربهم ضربة عظيمة.. وبينما هم هاربون، رماهم يهوه بحجارة عظيمة من السماء، فماتوا.. فهرب أولئك

[1] – د. جورجي كنعان: سقوط الإمبراطورية الإسرائيلية، ص59.

الملوك الخمسة.. واختبأوا في مغارة... ولما انتهى يشوع من ضربهم ضربة عظيمة جداً، حتى فنوا.. قتل الملوك الخمسة، وعلقهم على خمس خشب، فيشوع، كما يقول الكاتب، قتل ملك أورشليم، مع الملوك الأربعة الباقين وأفنى جيش أورشليم، مع جيوش أولئك الملوك.

ويعود الكاتب في الفصل الخامس عشر من سفر يشوع، ليقول: ((وأما اليبوسيون الساكنون في أورشليم، فلم يقدر بنو يهوذا على طردهم، فسكن بنو يهوذا مع اليبوسيين، في أورشليم، إلى هذا اليوم)).

وفي الفصل الأول من سفر القضاة، يقول الكاتب: ((وحارب بنو يهوذا أورشليم وأخذوها، وضربوها بحد السيف، وأشعلوا المدينة بالنار)).

وفي الفصل ذاته، وبعد عشر أسطر بالتحديد، يعود الكاتب ليقول: ((وبنو بنيامين لم يطردوا اليبوسيين، سكان أورشليم، فسكنوا معهم إلى هذا اليوم)).

وبعد هذا التناقض الصارخ الذي يسقط فيه الكاتب، في فصل واحد، يعود في الفصل التاسع عشر من سفر القضاة، ليقول ((وفي تلك الأيام، حين لم يكن ملك في إسرائيل، كان رجل لاوي متغرباً ... جاء إلى مقابل يبوس، وهي أورشليم، فقال الغلام لسيده: تعال نميل إلى مدينة اليبوسيين هذه، ونبيت فيها، فقال له سيده: لا نميل إلى مدينة غريبة، حيث ليس أحد من بني إسرائيل هنا)).

حتى داود "ملك الملوك" لم يدخل أورشليم غازياً أو محارباً، يقول الكاتب: ((جاء جميع شيوخ إسرائيل، إلى الملك، إلى حبرون، فقطع داود معهم عهداً، أمام الرب، ومسحوا داود ملكاً على إسرائيل.

وذهب داود ورجاله إلى أورشليم، وهناك اليبوسيون، سكان الأرض، وقال سكان أورشليم لداود: لا تدخل إلى هنا.

فأخـذ داود حصـن صـهيون.. وأقـام داود في الحصـن.. وسمـاه مدينـة داود/سفر صموئيل الثاني5 وسفر أخبار الأيام الأول11)).

وكان ربهم لايزال يقيم في خيمة، فقد ((عمل داود لنفسه بيوتاً في مدينة داود وأهد مكاناً لتابوت يهوه، ونصب له خيمة، سفر أخبار الأيام الأول15)).

فغضب يهوه حين بنى داود لنفسه قصراً في حصن صهيون، بينما نصب له خيمة ((وجعل يهوه وباء في إسرائيل، من الصباح إلى الميعاد، فمات من الشعب سبعون ألف رجل.

فجاء داود إلى أرونة اليبوسي، في بيدره، وقال له: جئت لأشتري منك البيدر، لكي أبني مذبحاً للرب، فتكف الضربة عن الشعب/سفر صموئيل الثاني24))[1]، صورة أخرى من صور التناقض التي يحفل بها كتاب العهد القديم، نجدها في مسألة مديان، يقول الكاتب: ((وكلم يهوه موسى، قائلاً: انتقم نقمة لبني إسرائيل، من المديانيين، فتجندوا على مريان، كما أمر يهوه، وقتلوا كل ذكر، وملوك مريان الخمسة قتلوهم، وسبى بنو إسرائيل نساء مديان وأطفالهم، ونهبوا جميع بهائمهم، جميع مواشيهم، وكل أملاكهم، وأحرقوا جميع مدنهم بالنار/سفر العدد31)).

نفهم من هذا النص أن هجمة بني إسرائيل الوحشية، لم تبق على حي في مريان، ثم يعود الكاتب ليقول: ((أن يهوه دقع بني إسرائيل، ليد مريان، سبع سنين، سفر القضاة6، وبسبب المديانيين عمل بنو إسرائيل لأنفسهم الكهوف التي في الجبال، والمغاير والحصون، فذل إسرائيل جداً من قبل المريانيين/سفر القضاة6)).

---

[1] - د. جورجي كنعان: سقوط الإمبراطورية الإسرائيلية، ص60.

وفي كتاب العهد القديم صور كثيرة من التناقض، في مسألة غزو الأرض، واحتلال بعض المرتفعات فيها، ففي الفصول العاشر والحادي عشر والثاني عشر من سفر يشوعو يقول الكاتب أن يشوع قتل ملك أورشليم وملك جبرون وملك يرموث وملك لخيش وملك عجلون، وافنى جيوشهم، ثم ضرب يشوع مقيدة، وحرم ملكها، وكل نفس بها، لم يبق شارداً، وما فعله بمقيدة طبقة في لبنة ولخيش وجازر وعجلون وجبرون ودبير وسواها.

((فلما سمع يابين ملك حاصور، أرسل إلى يوباب ملك مادون، وإلى ملك شمرون وإلى ملك اكشاف، وإلى الملوك الذين إلى الشمال، في الجبل وفي السهل.. الكنعانيين في الشرق والغرب، والآموريين والحثيين والفرزيين واليبوسيين في الجبل، والحويين تحت حرمون... فخرجوا وكل جيوشهم معهم، شعباً غفيراً كالرمل الذي على شاطئ البحر، في الكثرة، بخيل ومركبات كثيرة جداً فاجتمع جميع هؤلاء الملوك بمعياد، وجاءوا لكي يحاربوا إسرائيل.. فدفعهم أولئك الملوك.. حرفوهم.. ولم تبق نسمة)).

ويعدد الكاتب الملوك الذين ضربهم يشوع، فبلغوا واحداً وثلاثين ملكاً.

وباختصار ((ضرب يشوع كل أرض الجبل والجنوب والسهل والسفوح، وكل ملوكها، لم يبق شارداً، بل حرم كل نسمة)).

وفي الفصل الثاني مباشرة (الثالث عشر من سفر يشوع»، يقول الكاتب: ((وقد بقيت أرض كثيرة جداً للامتلاك، هذه هي الأرض الباقية كل دائرة الفلسطنيين، وكل الحبشوريين، كل أرض الكنعانيين... إلى تخم الآموريين وأرض الجبليين.. وهؤلاء هم الأمم الذين تركهم يهوه ليمحن بهم إسرائيل.. أقطاب الفلسطينيين الخمسة، وجميع الكنعانيين، والصيدونيين والحويين/سفر القضاة3))، ثم يقول

الكاتب أن بني إسرائيل ((لم يطردوا الكنعانيين الساكنين في جازر/سفر يشوع16))، ((ولم يطرد منسى أهل بيت شان وقراها، ولا أهل تعنك وقراها، ولا سكان بيلعام وقراها، ولا سكان مجدو وقراها، وإفرايم لم يطرد الكنعانيين.. زيولون لم يطرد سكان قطرون، ولا سكان نهلول، ولم يطرد آشير سكان عكو ولا سكان صيدون واجلب واكزيب وحلبة وافيق ورجوب، فسكن الأشيريون في وسط الكنعانيين، أصحاب الأرض، ونفتالي لم يطرد سكان بيت شمس، ولا سكان بيت عناة.. بل سكن في وسط الكنعانيين، سكان الأرض/سفر القضاة1))، وباختصار لم يطرد بنو إسرائيل أحداً من أصحاب الأرض، بل ((سكنوا في وسط الكنعانيين والحثيين والآموريين والفرزيين والحويين واليبوسيين/سفر القضاة3))، وبالإضافة إلى صور التناقض في مسألة دخول الإسرائيليين الأرض، التي جعلك في حيرة من أمر هذا الدخول، أبا لغزو كان ام بالتسلل؟ فإن هناك سبباً آخر يدفع بك إلى الوقوف موقف المستريب من مسألة غزوهم أرض فلسطين، أعني به المعجزات التي رافقتهم في غزوهم، وكانت عاملاً هاماً، أو قل هي السبب، في احتلال الأرض، لدرجة تؤدي بك إلى الاعتقاد بأنه لولا المعجزات لما دخلوا أرض فلسطين.

لا يعنينا، في مجال هذا البحث، الحكم على هذه المعجزات، من حيث قيمتها، وتأثيرها، وقبول العقل بها، أو رفضه لها، وإنما يهمنا التعليق على ما في المعجزات من قوة أسطورية، يتسلح بها الضعفاء، البسطاء الذين لا قوة ذاتية لهم، فيلجأون إلى المعجزات والأساطير للتعويض عن النقص الذي يعانون منه أو يشعرون به[1].

واستمر الإسرائيليون في عملهم السابق يقول الكاتب: ((وكان الرب مع يهوذا، فملك الجبل، ولكن لم يطرد سكان الوادي لأن لهم مركبات حديد/سفر

---

[1] – د. جورجي كنعان: سقوط الإمبراطورية الإسرائيلية، ص61.

القضاة1)) وظلوا محصورين في التلول والشعاب، يجتنبون هبوط السهول خوفاً من سكانها، يقول الكاتب: ((وحصر الآموريون دان في الجبل، ولم يدعوهم ينزلوا إلى الوادي/سفر القضاة1)).

لم يعرفوا يوماً حياة الاستقرار في المرتفعات التي نصبوا خيامهم فيها، ولم يتركهم أصحاب الأرض ينعمون بشيء من الأمن والطمأنينة، بعد ما شعروا بتعصبهم الذميم وعنصريتهم العمياء، وأحسوا بالحقد يغتلي في نفوس بني إسرائيل، وبشهوتهم الانتقام تضطرم في صدورهم، وأدركوا أنهم ((شعب لا ينام حتى يأكل فريسة ويشرب دم قتلى/سفر العدد23))، وبعد ما عانوا ما عانوه من حقدهم وغدرهم.

فعاش بنو إسرائيل فترة طارئة في تاريخ أرض فلسطين، لا تتجاوز القرنين والنصف، بين كر وفر، وكانت التلول بين اخذ ورد، ((وظلوا محاطين في المناطق التي تفرقوا فيها بممالك أكثر قوة وأرقى مدينة وحضارة))[1].

وظلوا في هذه الفترة الوجيزة، خاضعين لأصحاب الأرض، فانضوت قبائل منهم تحت سلطة الكنعانيين والفلسطينيين، وتحول قسم آخر إلى صعاليك ومرتزقة وظلوا جميعهم في حال من التبعية والعبودية لسلطة أصحاب الأرض.

يقول كاتب العهد القديم ((فعبد بنو إسرائيل كوشان رشعتايم، ملك آرام ثماني سنين/سفر القضاة3)).

---

[1]- E. H. Weech: Civilization of the Near East.

((وعند بنو إسرائيل عجلون ملك مؤاب، ثماني عشرة سنة/سفر القضاة3))، ((وباعهم يهوه بيد يابين ملك كنعان، الذي ضايق بني إسرائيل بشدة عشرين سنة/سفر القضاة4)).

((ودفعهم يهوه ليد مريان سبع سنين، فعمل بنو إسرائيل لأنفسهم الكهوف التي في الجبال، والمغاير... وذل إسرائيل من قبل المريانيين/سفر القضاة6))، ((باعهم يهوه بيد الفلسطينيين، وبيد بني عمون، فحطموا ورضضوا بني إسرائيل ثماني عشر سنة/سفر القضاة10))[1].

((ودفعهم يهوه ليد الفلسطينيين أربعين سنة/سفر القضاة13)).

يقول الكاتب: ((وفي ذلك الوقت كان الفلسطينيون متسلطين على إسرائيل، سفر القضاة14)).

((وخرج إسرائيل للقاء الفلسطينيين، للحرب، فانكسر إسرائيل أمام الفلسطينيين، فقال شيوخ إسرائيل: لنأخذ لأنفسنا تابوت عهد الرب، فيدخل في وسطنا ويخلصنا من يد أعدائنا.

وقال الفلسطينيون بعضهم لبعض تشددوا أيها الفلسطينيون لئلا تستعبدوا للعبرانيين، كما استعبدوا هم لكم.. وحارب الفلسطينيون.. فانكسر إسرائيل، وهربوا كل واحد إلى خيمته/سفر صموئيل الأول4))، ((وأخذ الفلسطينيون تابوت عهد الرب.. وأدخلوه إلى بيت رجوان، ألههم/سفر صموئيل الأول5)).

---

[1] – د. جورجي كنعان: سقوط الإمبراطورية الإسرائيلية، ص62.

ورغم أن ربهم "يهوه" وعد صموئيل النبي بإنقاذ الإسرائيليين من تسلط الفلسطينيين عليهم، واستبعادهم لهم، بقوله: ((غداً أرسل إليك رجلاً من بني بنيامين، فامسحه رئيساً لشعبي إسرائيل، فيخلص شعبي من يد الفلسطينيين/سفر صموئيل الأول9))، فإن هذا المخلص الذي أرسله يهوه، ((لم ينقذ شعب يهوه الخاص من سيطرة إسرائيل.. اختبأ الإسرائيليون في المغاير والفياض والصخور والصروح والآبار/سفر صموئيل الأول13)).

وفي جولة ثانية ((حارب الفلسطينيون إسرائيل، فهرب رجال إسرائيل من أمام الفلسطينيين، وسقطوا قتلى في جبل جلبوع، ومات شاول «المخلص» وبنوه الثلاثة وحامل سلاحه، وجميع رجاله، في ذلك اليوم/سفر صموئيل الأول31)).

وهكذا عاش بنو إسرائيل الرعاة، هذه القصيرة، في أرض فلسطين، مستعبدين أو أتباعاً، يحطون رجالهم ويضربون أطنابهم في حمى مملكة من ممالك فلسطين، حتى إذ اكشفوا عن وجههم القناع، فبانت عليه ملامح الحقد والغدر والكيد، استعبدتهم المملكة المجيرة، أو نبذتهم خارج نجومها.

وعاش بعضهم كمرتزقة وصعاليك، في الأرض، وكثيراً ما كان المتسلطون عليهم، أو النافذون فيهم، يتصارعون في ما بينهم، طمعاً بالمغانم التي يسكبها صعاليكهم، في هجماتهم البربرية على بعض القرى الآمنة المطمئنة "لايش"، أو في قطعهم الطرق على التجار والمسافرين.

وغالباً ما كان النافذ بين هؤلاء الصعاليك، يتزعم على جميع بني إسرائيل، فحين كان جدعون متسلطاً عليهم، نجح في غزواته وهجماته، مما هيأ لصعاليكه وافر المغانم، ((فقالوا له تسلط علينا أنت وابنك وابن ابنك)).

فطمع جدعون بتصاغرهم أمامه وخضوعهم له، وطلب منهم واغنموه في إحدى الغزوات، قال: ((اطلب منكم أن تعطوني، كل واحد، أقراط غنيمته، لأنه كان لهم أقراط ذهب لأنهم إسماعيليون ففرشوا رداء وطرحوا عليه، كل واحد، أقراط

غنيمته.. فصنع جدعون منها أفودا[1]، وجعله في مدينته، في عفرة، وزنى كل إسرائيل وراءه هناك)).

((وكان لجدعون سبعون ولداً خارجون من صلبه، لأنه كانت له نساء كثيرات/سفر القضاة8)).

وبعد موت جدعون حاول ابنه، أبي مالك، أن يتسلط على هؤلاء الصعاليك، فنازعه أخوته السبعون، ((فاستأجر أبي مالك رجالاً بطالين «مرتزقة»، طائشين، فسعوا وراءه، ثم جاء إلى بيت أبيه، في عفرة، وقتل أخوته، سبعين رجلاً، على حجر واحد)).

فاجتمع المرتزقة والصعاليك ((عند بلوطة النصب الذي في شكيم، وجعلوا أبي مالك ملكاً)).

((فترأس أبي مالك على إسرائيل ثلاث سنين))، حتى ثارت عليه فرقة من الصعاليك، فكانوا يستلمون كل من عبر بهم في الطريق، ثم قام على رأس هذه الفرقة "جعل بن عامر" فحاربه أبي مالك، وهزمه.

وحين أقام أبي مالك في "أرومة" مع صعاليكه، ثار عليه سكانها فقتل أبي مالك، الشعب الذي بها، وهدم المدينة، وزرعها ملجأ.

وحين قتل أبي مالك ذهب كل واحد من مرتزقته إلى مكانه/سفر القضاة9))، إلى أن تسلط في سيرة هذا الزعيم الجديد لمرتزقة بني إسرائيل وصعاليكهم ((أما كبر بنو جلعاد، طردوا بفتاح، وقالوا له: لا ترث في بيت أبنياً، لأنك ابن امرأة أخرى،

[1] – ثوب مطرز ومرصع بالذهب.

فهرب بفتاح من وجه أخوته، وأقام في أرض طوب، فاجتمع إليه رجال يطالون (مرتزقة)، وكانوا يخرجون معه)).

ولما قوي بأسه وازداد عدد صعاليكه ((ذهب إليه جلعاد، وقالو له: تعال وكن قائداً لنا/سفر القضاة11)).

ولعل سيرة الصعلوك شمشون هي من أندر السير في تاريخ هؤلاء الصعاليك، القواد، الأبطال، الرؤساء، الملوك، الأنبياء، الذين تسلطوا على بني إسرائيل، أو قضوا لهم.

فشمشون أحب امرأة من بنات فلسطين لأن ((الفلسطينيين، في ذلك الوقت، كانوا متسلطين على إسرائيل)).

وحدث مرة أن أقام شمشون وليمة في بيت المرأة، ((فأحضروا له ثلاثين من الأصحاب)) طرح عليهم شمشون أحجية مشروطة: فإن أظهروها بعضهم ثلاثين قميصاً وثلاثين جلة ثياب وإن لم يقدروا، أعطوه مثل ذلك وعندما أظهروا له الأحجية، نزل الصعلوك شمشون وقد حل عليه روح الربو إلى أشقلون، فقتل منهم ثلاثين رجلاً، وأخذ سلبهم، وأعطى الحلل لمظهري الأحجية وشمشون أمسك ثلاث مئة ابن آوى، وأخذ مشاعل، وجعل ذنباً إلى ذنب، ووضع مشعلاً بين كل ذنبين، ثم أضرم المشاعل ناراً، وأطلقها بين زروع الفلسطينيين، فأحرق الأكداس والزروع وكروم الزيتون ثم حرب الصعلوك شمشون وأقام في شق صخرة "عيطم".

((صعد الفلسطينيون، نزلوا في يهوذا، فقال رجال يهوذا: لماذا صعدتم علينا؟ فقالوا: لكي نوثق شمشون، فنزل ثلاثة آلاف رجل من يهوذا إلى شق صخرة عيطم، وقالوا لشمشون: أما علمت أن الفلسطينيين متسلطون علينا؟ فأوثقوه بجبلين، وأصعدوه من الصخرة، فحل عليه روح الرب، فكان الجبلان اللذان على

ذراعيه ككتان أحرق بالنار.. ووجد لحي حمار طرياً، فأخذه وضرب به ألف رجل.. ثم رمى اللحي من يده.. فشق الرب اللحي، وخرج منه ماء، فشرب)).

وشمشون هذا ((قضى لإسرائيل عشرين سنة/سفر القضاة14 و15 و16)) وبلغ من سيطرة الفلسطينيين على بني إسرائيل، أن قسماً من الإسرائيليين كان يحارب في صفوف الفلسطينيين، كصعاليك، ضد الإسرائيليين الآخرين، فعندما مسح صموئيل "النبي شاول"، قائداً المرتزقة بني إسرائيل، عد شاول الشعب (المرتزقة» الموجودة معه، فبلغ نحو ست مائة رجل، وكان شاول مقيماً في طرف جبعة، تحت الرمانة.. فقال الفلسطينيون هو ذا العبرانيون خارجون من الثقوب التي اختبأوا فيها.

وقد انضم إلى شاول وصعاليكه ((العبرانيون الذين كانوا مع الفلسطينيين، فقد أمس، وما قبله يخرجون معهم، ويحاربون في صفوفهم/سفر صموئيل الأول13 و14)).

ظل شاول، بصعاليكه، مسيطراً على بني إسرائيل، حتى خرج من بينهم صعلوك جديد، داود، الذي كان ((يحسن الضرب على العود، وهو جبار بأس، ورجل حرب، وفصيح، ورجل جميل، والرب معه/سفر صموئيل الأول16)).

داود الذي ((أمسك الأسد من ذقنه وقتله، كما قتل الرب أيضاً/سفر صموئيل الأول17))، وتمكن بحجر المقلاع أن يقتل الجبار الفلسطيني جليات وكان من الطبيعي أن يبيت شاول الشر لداود، لأنه رأى فيه منافساً له على السلطة، وحاول أكثر من مرة نصب الشراك له، والبطش به، ولكنه لم يفلح، فالتجأ داود إلى مغارة ((واجتمع إليه كل رجل متضايق، وكل من كان عليه دين، وكل رجل مر النفس، فكان عليهم رئيساً، وكان معه نحو أربع مئة رجل/صموئيل الأول22/1)).

واشتهر داود والرجال الذين معه6/22 فكوّن منهم جيشاً من المرتزقة، وعندما حد شاول في استقصاء أخباره، وملاحقته ((قام داود وهرب من أمام شاول، وجاء إلى أخيش الفلسطيني، ملك جت/صموئيل الأول1/21)).

وحين اشتدت مطاردة شاول لقائد المرتزقة داود ((قال داود في قلبه، أني سأهلك يوماً بيد شاول مني، فلا يفتش علي.. فقام داود، وعبر هو والست مائة رجل الذين معه، إلى أخيش ملك جت، وأقام داود عند أخيش في جت هو ورجاله، فقال داود لأخيش: أن كنت قد وجدت نعمة في عينيك، فليعطوني مكاناً في إحدى قرى الحقل، فأسكن هناك، ولماذا يسكن عبدك في مدينة المملكة معك؟ فأعطاه أخيش صقلغ.. وكان عدد الأيام التي سكن فيها داود في بلاد الفلسطينيين سنة وأربعة أشهر/صموئيل الأول27)).

وكانت ((عادته كل أيام إقامته في البلاد الفلسطينيين 11/27، أن يقوم بالغزوات فيأخذ الغنم والبقر والحمير والجمال والثياب، ويرجع إلى أخيش9/27)).

وكثيراً ما كان يقوم بالإغارة ((على جنوبي يهوذا10/27، وفي إغارته على يهوذا، قبيلته، صدق أخيش داود، قائلاً: قد صار مكروهاً لدى شعبه إسرائيل، فيكون لي عبداً إلى الأبد/صموئيل الأول12/27)).

((وكان في تلك الأيام أن الفلسطينيين جمعوا جيوشهم لكي يحاربوا إسرائيل، فقال أخيش لداود: أعلم يقيناً أنك ستخرج في الجيش أنت ورجالك، فقال داود لأخيش: لذلك أنت ستعلم ما يفعل عبدك، فقال أخيش لداود: لذلك سأجعلك حارساً لرأسي كل الأيام 1/28)).

((فقال رؤساء الفلسطينيين: ما هؤلاء العبرانيون؟ فقال أخيش لرؤساء الفلسطينيين: أليس هذا داود عبد شاول، ملك إسرائيل، الذي كان معي كل هذه الأيام، وهذه السنين، ولم أجد فيه شيئاً من يوم نزوله إلى هذا اليوم؟ فقال له رؤساء الفلسطينيين: ارجع الرجل إلى موضعه الذي عينت له، ولا ينزل معنا إلى الحرب، ولا يكون لنا عدواً في الحرب، فدعا أخيش داود، وقال له: خروجك ودخولك معي في الجيش صالح في عيني، لأني لم أجد فيك شراً، من يوم جئت إلي، إلى هذا اليوم، وأما في أعين الأقطاب، فلست بصالح، فالآن أرجع.. فقال داود لأخيش: فماذا عملت؟ وماذا وجدت في عبدك من يوم صرت أمامك إلى اليوم، حتى لا آتي، وأحارب أعداء سيدي الملك؟ وهكذا يبدو، من خلال ما رواه كاتب العهد القديم، أن داود كان طوال مدة إقامته في بلاد الفلسطينيين، والتي جاورت سنة وأربعة أشهر، كان مثال الإنسان الأخلاقي في علاقته مع الفلسطينيين الذين آووه في هربه من وجه شاول، وأسبغوا عليه وعلى رجاله الحماية والمواطنية، وفي طلبه مكاناً يسكن فيه، وتحديد المكان في إحدى قرى الحقل تعبير صادق عن مشاعر الغريب المطارد الذي يرى أن في بعده عن مدينة المملكة خيراً له، ولساكنيها، ويردف تبريره بسؤال نستشف منه روح السكينة والاتضاع من عبد مطارد أمام سيد ملك: ولماذا يسكن عبدك في مدينة المملكة؟)).

وكان داود مثال الصعلوك في علاقته مع الفلسطينيين أيضاً، فالصعلوك كما عرفنا من أخبار الجاهلية العربية، هو الرجل المطرود من قبيلته لذنب ارتكبه، فإذا ألتجأ إلى قبيلة أخرى، واحتضنته القبيلة بعامل المروءة العربية المشهورة، أصبح كواحد منها، له ما لأفرادها، وعليه ما عليهم، فتسري عليه قوانينهم، ويأخذ بأعرافهم وتقاليدهم، ويتجاوب مع سلوكهم وأخلاقهم، يحارب من يحاربون، ويعادي من يعادون.

وكان داود في بلاد الفلسطينيين مثال الصعلوك في سلوكه ومواقفه، فهو يقرر، ويأتي بغنائمه إلى سيده، يقول الكاتب: ((وهكذا عادته كل أيام إقامته في بلاد الفلسطينيين يقوم بالغزوات ويأخذ الغنم والبقر.. والثياب ويرجع إلى أخيش ولعل أهم دليل على مثاليته في الصعلكة، هو قيامه بغزو جنوبي يهوذا فهو يريد أن يشعر سيده وحاميه أخيش، أنه انخلع نهائياً من قبيلته يهوذا، فهو يعاديها، ويغزوها، لأن قبيلته الجديدة «الفلسطينيين" تعادي يهوذا وتعزوها، وقد كان هذا الموقف المثالي في صعلكة داود، جامعاً لأن يصدق أخيش داود قائلاً: قد صار مكروهاً لدى شعبه إسرائيل، فيكون لي عبداً إلى الأبد [1]، وزاد في تأكيد سلوكه المثالي في حركة الصعلكة، عزمه على الانخراط في جيش الفلسطينيين الزاحف لمحاربة إسرائيل، فحين قال له أخيش أنك ستخرج معي، أجاب داود: ستعلم ما يفعل عبدك.

وهذا الموقف المثالي زاد من ثقة أخيش به، فقال له: لذلك أجعلك حارساً لرأسي كل الأيام)).

فغزوه ليهوذا، وعزمه على الانتظام في جيش الفلسطينيين لمحاربة إسرائيل، دفع أخيش إلى زرع الثقة العمياء في شخصية هذا الصعلوك فأتمته على رأسه كل الأيام وشعور أخيش بصدق داود وإخلاصه ووفائه، حدا به إلى محاربة أقطاب الفلسطينيين الذين شكوا بداود وبإخلاصه، قائلاً لهم: ((لم أجد فيه شيئاً من يوم نزوله إلى هذا اليوم)).

أما داود الذي أحسن بأن إيهام الملك أخيش بمثاليته في الصعلكة، قد فعل فعله في نفس أخيش، راح يؤكد هذا الإِيهام بموقف المجروح الكرامة الذي اصطنعه، لأن

---

[1] – د. جورجي كنعان: سقوط الإمبراطورية الإسرائيلية، ص66.

أقطاب الفلسطينيين وجهوا سهام الشك إلى صدقه وإخلاصه، فانبرى كالمطعون في موقفه النبيل مدافعاً عن نفسه: ((وماذا عملت؟ وماذا وجدت في عبدك من يوم صرت إليك إلى اليوم؟)).

ويعمل على تعميق الأمان في صدر أخيش بمثاليته في الصعلكة، بموقف المنخلع نهائياً من قبيلته "إسرائيل" والملتصق إلى النهاية بقبيلته الجديدة "الفلسطينيين" فيقول لأخيش ولماذا لا آتي، وأحارب أعداء سيدي الملك؟، وهل أعداء سيده الملك غير إسرائيل، قبيلة داود قبل أن يخلع منها ويطرد؟.

كانت مصلحة داود تتطلب منه هذه المواقف والتصرفات التي تؤكد كلها مثاليته في الصعلكة، فقد كان يصبو إلى ملك، كالكثيرين من قادة المرتزقة، في تلك الأيام، وكان مدركاً، منذ أيام خدمته لشاول، أن قبائل الجنوب -يهوذا ليست راضية عن شاول البنياميني، ملكاً عليها، فراح يؤرث في الصدور نيران الثورة على شاول، ويعمل على استمالة هذه القبائل، وعلى كسب ود الفلسطينيين، بإيهامهم بمثاليته في الصعلكة، ومثل هذه الأعمال تصح في القادة المرتزقة.

فحين ((حارب الفلسطينيون إسرائيل، هرب رجال إسرائيل من أمام الفلسطينيين، وسقطوا قتلى في جبل جلبوع، وقتل شاول، وأولاده الثلاثة/سفر صموئيل الأول31))، فرأى داود أن مصلحته تقضي بخلع نفسه من قبيلته الجديدة "الفلسطينيين" والعودة إلى قبيلته السابقة "يهوذا"، لأن خصمه مات، وعليه أن يعمل بجد وسرعة للوصول إلى كرسي الملك بعده.

وهكذا تمرد داود في جبرون، فور وصول خبر مقتل شاول، وتمرده لا يعدو أن يكون بمساعدة الفلسطينيين، مما يسهل عليهم تثبيت السيطرة على الخط التجاري وتعطيل الأمر على منافسيهم، الصوريين.

وكان من السهل أن يملك داود في قبائل الجنوب، بمساعدة الفلسطينيين، بعد أن تأكد لهم أن تمليكه في الجنوب، يضعف شاول الموالي لصور.

وهكذا انقسمت القبيلة الإسرائيلية، بعد مقتل شاول، إلى فخذين، يهوذا، ملك عليه داود، إسرائيل، ملك عليه إيشبوشت بن شاول، ((وكانت الحرب طويلة بين بيت شاول وبين بيت داود/سفر صموئيل الثاني3))[1]، وقد عمل داود، بدهائه ومكره على تصفية المنازع الأول لمملكة، إيشبوشت بن شاول يقول كاتب العهد القديم كان لابن شاول رجلان، رئيساً غزاة، مرتزقاً استمالهما داود، فخانا سيدهما إيشبوشت، ودخلا إلى مفجعه، فقتلاه، وحملا رأسه إلى داود، في جبرون.

ولكن داود، دفعاً للتهم بأنه يحارب من ينازعه الملك، وطمعاً في كسب عطف أتباع شاول وولائهم، وببعد نظره، أظهر حزنه وأسفه على إيشبوشت، وحكم على قتلته بالإعدام، ليتنصل من الجريمة، ((فأمر الغلمان، فقتلوهما/سفر صموئيل الثاني4))، وبعد مقتل إيشيوشت، انضم الفخذان يهوذا، وإسرائيل، بعد سبع سنين من الصراع، وملك عليهما داود.

وعندما اشتهر داود، رأي ملك صور أن يستعين به، في تأمين طريق صور التجارية، إلى البحر الأحمر، فقد كان أبي بعل، ملك صور/980-969 قبل الميلاد/ينبغي إلى تركيز قدرة كنعان التجارية والحضارية في العالم، وكان الأصل في التجارة الكنعانية أن تذهب إلى البحر الأحمر، عن طريق مصر، بيد أن مصر، في ذلك الوقت كانت في حالة من الفوضى، ولعل عقبات أخرى حالت دون مرور التجارة الكنعانية تلك الطريق، وفي كنعان الجنوبية –الدرب الآخر إلى البحر الأحمر كثير

---

[1] – د. جورجي كنعان: سقوط الإمبراطورية الإسرائيلية، ص67.

من الداؤوديم[1]، يتحرشون بالقوافل ويقطعون الطرق، وكان الصوريون قد استنكفوا عن استعمال هذه الدرب التجارية، بعد انتشار الصعاليك وعصابات قطاع الطرق في منطقة التلال التي استوطنتها القبائل العبرية، فرأى أبي بعل أن يستأجر داؤوداً من الداؤوديم، ليحمي قوافله، فاستدرج شاول، وعندما ملك حيرام الاول،/969-935 ق.م/على صور، بعد موت أبيه، أبي بعل، استدرج داود.

بقي ملك الملوك داود، الصعلوك، عميلاً لملك صور، وملكاً على قبيلتي إسرائيل ويهوذا، حتى فتن عليه الصعلوك آخر —ابنه أبشالوم، الذي استرق قلوب رجال إسرائيل... وأرسل جواسيس في جميع أسباط إسرائيل، قائلاً: ((إذا سمعتم صوت البوق، فقولوا قد ملك أبشالوم في جبرون، وانطلق مع أبشالوم مئتا رجل، وكانت الفتنة شديدة، وكان الشعب لايزال يتزايد مع أبشالوم، فأتى مخبر إلى داوود قائلاً: أن قلوب رجال إسرائيل صارت وراء أبشالوم، فقال داود لجميع عبيده الذين معه: قوموا بنا نهرب، لأنه ليس لنا نجاة من وجه أبشالوم، اسرعوا للذهاب لئلا يبادر ويدركنا، وينزل بنا الشر، ويضرب المدينة بحد السيف)).

((وصعد داود في جبل الزيتون باكياً، ورأسه مغطى، ويمشي حافياً، وجميع الشعب الذين معه، غطوا، كل واحد، رأسه، وهم يبكون.

وقيل لداود، أن اخيتوفل «مشير داود» بين الفاتنين مع أبشالوم/سفر صموئيل الثاني15))[2].

---

[1] – داؤود: جمعهاد داؤويم، بقي رئيس فرقة من المرتزقة، كل رئيس جماعة من قطاع الطرق والمأمورين، كان يطلق عليه اسم داؤود، انظر رينيه ديسو مكتشفات رأس شمرا، والممر القديم، وجان أبو نعوم الماسونية دين فينيقي.

[2] – د. جورجي كنعان: سقوط الإمبراطورية الإسرائيلية، ص68.

وراح داود الملك، المتخفي في قمة الجبل، يرسل الجواسيس، متسقطاً أخبار ابنه الذي فتن عليه وملك في حياته، وجاءه من يقول: ((هو ذا أبشالوم مقيم في أورشليم، لأنه قال: اليوم يرد لي بيت إسرائيل مملكة أبي)).

((ولما جاء الملك داود إلى بحوريم، إذا برجل خارج من هناك، من عشيرة بيت شاول، يسب ويرشق بالحجارة داود، وجميع عبيد الملك داود، وجميع الشعب، وجميع الجبابرة.. ويقول في سبه: أخرج يا رجل الدماء، قد رد الرب عليك كل دعاء بيت شاول، الذي ملكت عوضاً عنه، ودفع الرب المملكة ليد أبشالوم ابنك، وها أنت واقع بشرك، لأنك رجل دماء)).

وأما أبشالوم ((فقال لاخيتوفل أعطوا مشورة، ماذا نفعل؟ فقال اخيتوفل لأبشالوم: أدخل إلى سراري أبيك اللواتي تركهن لحفظ البيت، فيسمع كل إسرائيل أنك قد صرت مكروهاً من أبيك، فتشدد أيدي جميع الذين معك، فنصبوا الأبشالوم الخيمة على السطح، ودخل أبشالوم إلى سراري أبيه، أمام جميع إسرائيل، وكانت مشورة اختيوفل، في تلك الأيام، كمن يسأل بكلام الرب/سفر صموئيل الثاني16)).

هذا ما فعله أبشالوم بناء أبيه الذي كان ((مختبئاً في إحدى الحفر/سفر صموئيل الثاني17))، وأخيراً بعد سلسلة من أعمال جاسوسية، شب قتال بين أتباع داود وبين أتباع ابنه، أبشالوم، ((فانكسر شعب إسرائيل، أمام عبيد داود، وقبل أبشالوم، وهرب كل إسرائيل، كل واحد إلى خيمته، سفر صموئيل الثاني18))، ثم تمرد على داود صعلوك آخر، شبع بن بكري، الذي ((قال: ليس لنا قسم في داود، ولا نصيب في ابن يسئ، كل رجل إلى خيمته يا إسرائيل، فصعد كل رجال إسرائيل من وراء داود، إلى وراء شبع بن بكري/سفر صموئيل الثاني20))، وعلى آثر تمرد أبشالوم،

ووصوله إلى بلاط أبيه، الهارب من وجهه، ومضاجعته لسراري أبيه، فقد داود ثقته بأولاده، ووعد زوجته الكنعانية «بتشبع» بأن يورث ابنها سليمان العرش من بعده، ولما علم أولاده بالأمر، عمدوا إلى التآمر عليه خاصة أدوينا، وانقسم رجال بيته إلى حزبين:

- واحد يؤيد الابن الأكبر لداود، أدوينا، وينادي بأحقيته في وراثة العرش.
- وآخر يناصر الابن العاشر، سليمان، بتأثير المساعي التي بذلتها أمه الجميلة.

عندها جزعت بتشبع، وخافت من أن يفاجئ الموت داود، فيستولي أدوينا على العرش، فتقدمت برفقة ناثان النبي، تطالب زوجها بتنصيب سليمان على العرش، في حياة أبيه، تحقيقاً لوعده لها، وقد استطاعت أن تمنع داود بالتخلي عن العرش، لصالح سليمان، وهو بعد في الثانية عشرة من عمره، فلبى داود طلبها، وتنازل عن العرش لسليمان.

وسليمان لم يكن، وهو في أوج مجده، إلا ملكاً صغيراً، تابعاً، يحكم مدينة صغيرة، وحارساً لدرب تجارية عظيمة[1]، ومملكته لا تعدو إمارة صغيرة، في أقل من عشرة أميال مربعة، مملكة من خمسين مملكة، كانت قائمة يومذاك في فلسطين عاشت مملكته عشرين عاماً، يمزقها القلق، وينخر فيها سوس الاضطراب ثم غادرها مثقلة بالديون، تاركاً أتباعاً التحقوا ثوب الذل والاستكانة، فتقربوا لأصحاب الأرض بعبادة آلهتهم، واتخذوا من روابط المصاهرة درعاً يقيم خطر الطرد وراح

[1]- H. G. Wells: Ashort History of the World, London, 1938.

أبناء سليمان ومواليه، يتنازعون الملك، فكان الكيد والدسيسة فيما بينهم[1] وكان الغدر والبطش سلاح البعض الآخر.

وبموت سليمان تمزقت قبائل بني إسرائيل إلى فريقين متنازعين متحاربين ملك على الأول "إسرائيل" يربعام بن سليمان، وملك على الثاني "يهوذا" رحبعام بن سليمان.

وكانت الحرب أبداً مشتعلة بين فريقي القبائل الإسرائيلية، يقول الكاتب: ((وكانت حرب بين يربعام وبين رحبعام، كل أيام حياتهما/سفر الملوك الأول15))، ((وفي السنة الثانية عشرة للملك يربعام، ملك أبيا على يهوذا، كانت حرب بين أبيا وبين يربعام، فانهزم بنو إسرائيل من أمام يهوذا، وضربهم أبيا وقومه ضربة عظيمة، فسقط قتلى من إسرائيل خمس مئة ألف رجل مختار/سفر الأخبار الثاني13)).

وكثيراً ما كان أحد الفريقين يستعين بجيوش الشعوب المجاورة للقضاء على الفريق الآخر، كما فعل آسا، ملك يهوذا، إذ ((أخذ جميع الفضة والذهب الباقية في خزائن بيت الرب، وخزائن بيت الملك، ودفعها ليد عيده، وأرسلهم إلى بنهدد ملك آرام، الساكن في دمشق، قائلاً: أن بيني وبينك، وبين أبي وأبيك، عهداً.. فتعال بنهدد للملك آسا، وأرسل الجيوش على مدن إسرائيل، وضربها/سفر الملوك الأول15)).

يقول الكاتب ((وكانت حرب بين آسا، وأرسل الجيوش على مدن إسرائيل، وضربها/سفر الملوك الأول15)).

يقول الكاتب: ((وكانت حرب بين آسا وبين بعشا، كل أيامهما/سفر الملوك الأول15))، ((ثم ملك أيلة بن بعشا على إسرائيل، ففتن عليه عبده زمري، وقتله،

---

[1] – د. جورجي كنعان: سقوط الإمبراطورية الإسرائيلية، ص69.

وأفنى زمري كل بيت بعشا، وكان الشعب نازلاً على جيثون التي للفلسطينيين.. فملك كل إسرائيل عمري، رئيس الجيش، على إسرائيل.. وحيئنذ انقسم شعب إسرائيل نصفين: نصف الشعب كان وراء تبني بن جنية، ونصفه وراء عمري/سفر الملوك الأول16)).

وفي ذلك الوقت، كانت المملكة الآرامية قد وسعت نفوذها شمالاً إلى الفرات، وجنوباً إلى اليرموك، ومنذ حوالي/875 ق.م/، وفي أواخر أيام عمري، أصبحت إسرائيل مقاطعة تابعة لدمشق، تدفع الجزية، وعندما رفض آخاب بن عمري أن يدفع الجزية، جرد عليه بن هدد، ملك آرام، حملة عسكرية، وفجأة ظهر عند أسوار السامرة ((فحاصرها، وأرسل رسلاً إلى آخاب، ملك إسرائيل، قائلاً: لي فضتك وذهبك، ولي نساؤك وبنوك الحسان، فأجاب ملك إسرائيل، قائلاً: حسب قولك يا سيدك الملك، انا وجميع مالي، لك/سفر الملوك الأول20))، ثم تعاون يهوشا فاط ملك يهوذا، وآخاب ملك إسرائيل، على حرب آرام، فقتل آخاب ((ولحست الكلاب دمه.. وعبرت الرنة في الجند عند غروب الشمس، فهرب كل رجل إلى مدينته، وكل رجل إلى أرضه/سفر الملوك الأول22))، وبعد موت يهوشا فاط/841 ق.م/، ((ملك يهورام ابنه عوضاً عنه.. فقام وقتل جميع أخوته بالسيف/سفر الأخبار الثاني21)).

وفي عهده ((صعد الفلسطينيون إلى يهوذا، وافتتحوها، وسلبوا كل الأموال الموجودة في بيت الملك، مع بنيه ونسائه/سفر الأخبار الثاني21))[1].

---

[1] - د. جورجي كنعان: سقوط الإمبراطورية الإسرائيلية، ص70.

الرأي العام الكاسح لشعبنا العربي في مصر

يومي 8 و9 يونيو/حزيران1967

توأم صمود شعبنا في مصر

عندما تدارست العرف كمظهر من مظاهر الإرادة العامة كان علي أن أتساءل عن شروط تحقق هذه الظاهرة وانعقادها، وهل إن المعقولية والعدالة والوضوح وغيرهما من الشروط الموضوعية تعتبر قيوداً على تحقيق العنصر النفسي، عنصر الإرادة اللازمة للعرف والواقع هنالك فقط شرط واحد خارجي يقف في وجه تكون العرف ويحول دون تشكله ألا وهو عدم في لغة القانون ومن ثم فمتى يتحقق هذا الشرط تنضج كافة الذرائع أمام انعقاد العرف وإجماعه وتحقق ركنه المعنوي.

والأمر نفسه بالنسبة للرأي العام، فهديره الكاسح وعنفوانه والاجتماع فيه كاف لصحة إفصاح الإدارة العامة واكتمالها ولا يمكننا بالتالي أن تقمط من حقه وتحاول أن تنال من شرعيته مدللين بأنه كان ملفوفاً فاسداً مشوباً بالأكدار وغير ذلك من الأراحيق.

ولنعد قليلاً إلى التعريف الذي اتحفنا به الدكتور "عبد الرزاق السنهوري" للناموس الأدبي وقوله: ((فالعوامل التي تكيف الناموس الأدبي كثيرة مختلفة وهي: العادات والعرف والدين والتقاليد، وإلى جانب ذلك كله «بل وفي الصميم نصه» ميزان إنساني يزن الحسن والقبيح ونوع من الإلهام البشري يميز بين الخير والشر)).

إذاً وعلى هذا الإحساس العميق الداخلي الذاتي الصادر عن صميم الشـيء، فهو كما قال تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ الروم/**30**.

ولا مجال للنفي على هذه الفطرة والإلهام الصميمي واتهامها بالضبابية والشعبية والسوقية وغير ذلك من الأوصاف.

هـذا هـو النـاموس الأدبـي الـذي سـال هـدير يـومي8 و9 يونيـو/حزيـران1967، فانفجر هـذا الآلي «السيل» مدركاً المؤامرة الكبرى عليه شـامخاً واقفـاً مانعـاً مـن إتمام المؤامرة علـى ثـورة يوليـو وإكمـال ذبحهـا وتصـفيتها تحقيقـاً لثمـرات عـدوان حزيـران1967 لقـد أدرك الشـعب في مصـر أن المـؤامرة علـى الثـورة23 وقائـدها فصرخ صرختـه المدوية بالرفض لحظة لم يكـن هنالـك سـلطة أو شـرطة أو جيش، أو أي مظهر من مظاهر القوة إلا قوة الشعب وإرادته، وبالتالي فهذه الإرادة المنكوبة وهـذا الصـمود هـو أصـدق إرادة للتعـبير عـن عراقـة الإرادة الشـعبية وتحقيقهـا وصدقها ورسـوخها، ونكـرر مـا سـبق قولـه أن وصـف المعقوليـة والعدالـة والوضـوح والذيوع وعدم الإكراه، لا تعتبر شروطاً من القاعدة العرفية والشروط الوحيدة هـي التكرار والعمـوم والإطـراد فهذه الشـروط تمـتص الأوصـاف السـابقة وتحقـق عنـد توافرها العنصر النفسي «المقبول[1]».

وقبل ذلك مواقف شعبنا العربي في لبنان الشـقيق ضـد العـدو الصـهيوني وخاصـة مقاومته الباسلة عام/2006/م.

[1] –راجع كتابنا نحو نظرية عامة في العرف الإداري، دمشق، دار عكرمة، 1986، ص28 وما بعدها.

وفي الواقع لو شممنا رائحة9 و10 يونيو ورائحة مؤتمر الخرطوم ورائحة رحيل المرحوم عبد الناصر إلى ربه ورائحة الاعتداء الأخير على غزة، لأدركنا العروة التي تربط بين هذه الأحداث، وشممنا في الوقت نفسه رائحة الشعب العربي وعطره الفواح وأريجه المنعش.

لقد انفجرت المشاعر الوطنية والقومية عقب نكسة حزيران1967 طالبة الثأر والكرامة، كما شممنا تلك الرائحة المأفونة المقيتة التي كانت تخرج من الجحور لتعرقل المد الشعبي وروح القتال، ولتضع العصي في دواليب الانطلاق، ونحن نسمع ونشتم حالياً تلك الرائحة المأفوفة نفسها التي تنال من صمود أهلنا في غزة بلد الكرامة والعزة، وفي كل ذلك لابني أو يتوانى المعوقون المرجفون القعدة أن يتذرعوا —نفاقاً» بمنطق الحكمة والمناورة والنفس الطويل والمراوغة والأسلوب غير المباشر بديلاً عن الصمود والتحدي والمواجهة، انطلاقاً من بعض رواسب التخلف والاستكانة والقعود في تاريخنا .

إن الجماهير العربية في مصر صرخت ونادت معلنة في9 و10 يونيو المواجهة والتحدي، وأدركت مغزى العدوان على الثورة وتركيبها الشعبي والقيادي، ومن هذا المنطق بدأ التفكير، وفي قلبه وروحه وليه أشرقت الحلول الصحيحة، وانبثق التفكير السليم.

والجماهير العربية في مصر لم تخف عليها السلبيات التي تجرعتها، لكنها استمسكت بالإيجابيات، وتشبثت بها حتى الموت، أي تمسكت بالثورة وتصحيحها وقائدها عبد الناصر.

هذا وننوه بأنه حين يتعالى المفكر عن إرادة الجماهير وانفعالية الجماهير يظن أنه ينشد صفاء الرؤيا والتفكير الهادئ، وهذا هو عين الخطأ لأن انفعالية الجماهير

وغضبها ليس كانفعالية الأفراد، إنها انفعالية من نوع خاص ترقى إلى أعلى درجات التفكير الموضوعي والعلمي الموضوعي والعلمي والحساب الدقيق.

ولا يخفى أن هؤلاء المعوقين ضنوا على شعبنا العربي في غزة بأبسط الأشياء، ألا هو عقد قمة الملوك والرؤساء العرب، كما سدوا آذانهم «كما فعل أوديسيبوس» بمصهور الرصاص، لكي يشيحوا وجههم عن كل خير يتعلق بغزة، كل ذلك مقابل حركة الجماهير الهادرة المزمجرة، وانفعالها الصاخب وألمها المحض، ولا يمكننا فهم فكرة الانفعال العام للجماهير العربية، إلا بربطها بفكرة الشعب العربي، فالشعب هو ذلك الكائن الحقيقي الزاجر بالحركة الذي ينبع منه الرأي العام، وأن ما يضفي على تيارها من الأفكار أو المعتقدات أو على حركة مبنية على تصارع المصالح صفة رأي العام، ليس هو فحسب مصدرها بل أيضاً موضوعها بالرأي العام إرادة شعبية تحافظ على ما هو مرغوب فيه في الحدود الممكنة، ومن ثم كان الرأي العام قبل كل شيء إرادة شعبية مدركة لمسؤولياتها، فاهمة لوظيفتها الاجتماعية، ولذ فهي تواجه المشكلات الاجتماعية والاقتصادية السياسية مواجهة السياسي المحنك الأريب الذي يفهم أن المطالب والاحتياجات الشعبية إنما ترتكن على الإمكان المنطقي لإيفائها أكثر من ارتكانها على القوة الغاشمة أو على الصيغ الأيديولوجية البراقة.

وهكذا يحجم الرأي العام عن تعريض الصالح المشترك الذي يقوم عليه النظام الاجتماعي للخطر أو الزعزعة، فهو رأي تكون من انضمام مواطنين أحرار في نيتهم ممارسة حريتهم الفكرية على خير وجه لتوجيه النشاط الحكومي التوجيه الصائب السليم، وليس لزعزعة النظام الذي يربط به صالحهم المشترك كل الارتباط، ولهذا فالرأي العام وهو مدرك تماماً لقوته يضع نصيب عينيه ألا يعرض المصالح الدائمة للجماعة للخطر بانتصار رنان عابر مؤقت.

فالرأي العام القويم إرادة شعبية حكيمة مستنيرة قادرة على أن تقود وتهدي، وفي الوقت ذاته تقنع ولا تتهجم، تعاون وتعاضد الحكومة في أدائها لمهامها مدركة لمشاق الحكم وصعوبته.

وبيان ذلك أنه في حميّ المعارك يصلب عود الشعب وإرادته وروحه وتصميمه على أخذ الثأر، وإذا كان رسول الله ﷺ قد علّمنا، ألا نتمنى الموت، فقد علمنا أيضاً أن ننشده جهاداً عادلاً ودفاعاً عن الأرض والعرض.

لقد أفصح الشعب العربي عن إرادته وانفعاله تجاه حدث غزة مستشعراً آفاق هذه التجربة وروحها وأبعادها ونتائجها، مصمماً على القتال مدركاً إدراكاً بعيداً وعميقاً أن لا فائدة ترجى إلا بكسر إرادة العدو وعتوه واستكباره مشيحاً وجهه عن أراجيف المرجفين والقعدة والمعوقين والمتخاذلين.

إن صمود شعبنا في غزة وانتصاره يجب أن لا يورثنا الكسل والخمول والدعة والخلود إلى الراحة والسكينة، بل يدفعنا إلى مزيد من رباطة الجأش والاعتزاز بالنفس والقوة والصبر وروح التمسك بالحق.

إن الواقعية التي يتمسك بها عرب الإرجاف والتعويق والفرملة، هي في الحقيقة واقعية وقوع، إذ الفرق كبير جداً في أدب الصمود بين الواقعية والوقوع، بين السلم والاستسلام.

إننا نشتم الرائحة العطرة تبوح وتفوح، من حدث غزة المجيد، كما سبق أن شممنا رائحة 9 يونيو ورائحة مؤتمر الخرطوم ورائحة يوم الرحيل والوداع للقائد الأب، ونحن ندرك تماماً أن رأينا هذا ليس نتيجة انفعال حماسي أو نتيجة مخاطرة بلهاء اختارت الاصطدام المباشر دون الحلول الأخرى الممكنة والمحسوبة حساباً دقيقاً إننا ندرك جميع الجوانب المعقدة للصورة، وندرك أنه إذا وجد هذا

الإحساس على المستوى الجماهيري، فينبغي الوقوف عنده وتأمله، فالانفعال الجماهيري شيء والانفعال الفردي شيء آخر، الانفعال الجماهيري العام شيء هام، فهو لا يتكون بقصيدة شعر ولا بخطبة حماسية ولا بعامل وقتي ولا بحادث عارض كالهزيمة العسكرية، بل هو ينشأ نتيجة تراكمات موضوعية على مسار تاريخ الأمة يتخطى العديد من المراحل الفكرية والانفعالية حتى يتبلور في شكله النهائي كقوة جماهيرية انفعالية، لكنها واعية ومنطقية وموضوعية.

إننا نؤكد بمحض وعيننا؟ أن الانفعال العام في المجتمع هو الثورة بعينها، والولادة بحقيقها وذاتها، وهذا الانفعال لا يتحقق بمجرد وجود العوامل الداعية للثورة كالفقر والتخلف والمظالم الاجتماعية، بل حين تصبح الثورة ممكنة، أي حين معي المجتمع مشكلته، وحين تصمم الإدارة الشعبية العامة على التغيير، أي حين تجمع الجماهير العريضة صاحبة المصلحة في الثورة على أحداث التغيير الاجتماعي.

وإجماع الجماهير الكاسح على إحداث التغيير الاجتماعي لا يتم إلا نتيجة تعاملات اجتماعية مختلفة، هي الفكر الثوري والتنظيم الثوري والمخطط الثوري، وفي النهاية النضج الثوري، وهذا هو ما يسمى الانفعال الجماهيري، أي تلك الحركة المنفعلة التي تقدم على العمل الثوري وتحدث التغيير.

فالانفعال الجماهيري إذن ليس هبة عاطفية كالتي تتوافر في الحياة الفردية، وبالتالي فحين ننعته بالحماسة ونضعه في مرتبة الحماقة نقع في سذاجة مفرطة وجهالة مطلقة، لأننا نقوم بقياس خاطئ للحياة الفردية على الحياة الجماهيرية، وعلم الثورة الحديث ليس له دور أو وظيفة إلا تحقيق هذه الانفعالية على المستوى الجماهيري.

وكما أن للثورة الحديثة نظريتها العلمية، كذلك فالثورة المضادة لها نظريتها، وهي مقلوب نظرية الثورة، أي أنها تستعمل نفس أدوات التحليل، وتسلم بنفس القوانين الاجتماعية، وتختار الطبقة المضادة للثورة وتستعملها، وفي الوقت نفسه تسخر كل جهودها لتحقيق غاية مضادة، أي لتفتيت الانفعال الجماهيري بصرفه في اتجاهات غير صحيحة.

وعمل الثورة المضادة ليس سهلاً، ولا يمكن أن يتم في يوم وليلة ولا نتيجة لحادث عارض، بل بنفس الطريقة التي تتم بها الثورة عملها من التراكمات الفكرية والانفعالية، إلا أن عمل الثورة المضادة فيه —مثل كل ما في كل عمل زائف» عدم القدرة على الصمود طويلاً، لأنه مضاد لمقومات الواقع الاجتماعي ولطبيعة القوانين الاجتماعية ومسارها التاريخي، فهي في أحسن نجاحاتها تأجيل للثورة الاجتماعية.

والثورة المضادة شيء كافي وملازم للثورة، فهي من جدل ديالكتيكي متصل مع الثورة، وحين يتم الانفعال الجماهيري تنتصر الثورة، ويبقى للثورة المضادة المقاومة، ولا يمكن أن يتم انتصار للثورة المضادة حين يتم هذا الانفعال الجماهيري إلا إذا كانت الثورة مجرد تغيير في مواقع السلطة.

فإذا وجد انفعال عام بالمواجهة العسكرية، فهذه هي الثورة في تمام نضجها، وينبغي على قيادة الجماهير أن تطيع الجماهير وتلتحم بها وتزحف معها وتسير إلى جانبها وحين تحاول القيادة السياسية تفتيت هذا الانفعال الجماهيري تساعد «دون أن ندري» عمل الثورة المضادة أي تفتيت الثورة وتضمينها، وتصريفها في اتجاهات مغايرة.

وهذا غير ممكن لأن أقصى ما تستطيعه الثورة المضادة هي فرملة الثورة مؤقتاً وتعويقها وتبطئ حركتها، وكثيراً ما يحدث في الثورات أن يتجه انفعالها الاجتماعي

وجهة تراها القيادة الثورية غير صحيحة، ولكن علم الثورة يطلب من هذه القيادة أن يخضع لهذا العيل وتسير معه وتحاول تصحيح الاتجاه في المسيرة ذاتها، وليس هنالك أكثر من التحذيرات التي أطلقت في هذا الصدد للقيادات الثورية بألا تتجه وجهة مضادة لاتجاه الجماهير حتى لو كانت هذه الوجهة المضادة هي الصحيحة، فالرسول الكريم ﷺ نزل عند إدارة الشباب، وذلك بخوض معركة أحد وقرر القتال مع أنه بالأصل كان لا يرغب ذلك.

ومن الناحية العملية والتاريخية لم يحدث أن كان الانفعال الجماهيري العام في الاتجاه الخطأ في خطوطه العريضة والأساسية، لأن هذا الانفعال لا يتحقق إلا شروط موضوعية، وبعديد من التراكمات المتبادلة بين الفكر والعاطفة بين الحساب الدقيق ودوافع الحركة.

لذلك تحتقر الثورة المضادة الجماهير وتزدريها، وتعتقد أن قوة الضغط العسكرية أو البوليسية هي العامل الحاسم مادام الانفعال الجماهيري لم يتحقق، فإذا تحقق فإن جميع القوى تنهار أمامه، وأعظم ما تستطيع أن تحققه الثورة المضادة من انتصار هو المزيد من الحديث عن الحكمة، وظهور العشرات من الحكماء المحنكين، وترديد كلمة العلم والحساب الدقيق والتعقل وما إلى ذلك، كأن انفعال الجماهير حماقة فردية ترتد إلى نزق شخصي.

إن الحكمة الحقيقة والعلم الحقيقي هو الإدراك بأن الوعي الجماعي مشروط بشروط حاسمة ويتحرك بميكانيزم غاية في الدقة يتضاءل أمامه أي حساب دقيق لعشرات من الحكماء الفرديين، وهذا كله حقيقة ماثلة ومستقرأة من دراسة الثورات وتزخر به تجارب واكتشافات علم الثورة العالمية.

لقد أطلقت الجماهير الرأي الوحيد الصحيح واستمرار النضال، وبالمقابل للحكماء أن يفسروا ظاهرة الانفعال الجماهيري العربي كما يشاؤون، ولكن هذه الظاهرة

هي الثورة ذاتها، والحكماء يعلمون بأن هذه الجماهير ستتحرك بتلقائية تفوق كل حساب عندما يحتاج الأمر إلى ذلك، وبالفعل كان مخاض الأمة وكانت الولادة السليمة، وكان يوم العزة يوم حدث غزة، يوم الكرامة والصمود والتضحية..

إن تحرك الجماهير العربية دعماً لأهلنا في غزة ليس تصرفاً عاطفياً محضاً، بل هو إرادة الصمود والدفاع عن النفس والكرامة، وعن الأرض والعرض، إنه عمل طبيعي جداً لأنه الثورة بعينها.

إن هذا التحرك الواسع والعميق لشعبنا العربي هو من قبيل تلك الظواهر الكونية العظمى التي تحرك الأفلام وتنظم ملايين الحيوات في الكون بتلك النفحة المقدسة الكامنة التي من بعض مظاهرها أن تتفق نتائجها وتفصيلاتها مع الحساب الدقيق.

إن الثورة ظاهرة كونية مثلنا هو اختلاق وانبلاج نور الصبح، فهي في الحياة على مختلف درجاتها وأنواعها، وهي في البشر وفي الكون، ذلك القانون الأعظم الذي يرتقي بالحياة، والذي يتخذ سبيله لتلك الحركة الراقية بالتناقضات، ومن الظلام الكئيب والألم المحض واليأس المطلق تحدث الطفرة، ويولد شيء جديد هو خطوة عظمى إلى الأمام، وهذا هو مغزى القول بحق إن إرادة الشعب من إرادة الله.

ولنا الآن أن نتساءل هل أراد الشعب في 9يونيو أو في صمود غزة أن يدفع بلاء حل به؟.

ليس هذا صحيحاً، بل هو جانب من المشكلة، والقضية الأساسية هي كرامة هذا الشعب، فما هو المقصود بكرامة الشعب، وما هو دلالتها ومغزاها ومبتغاها ومقتضى أمرها ومرتجاها؟.

هنالك ذرى عديدة لسنام المجد في تاريخنا : اليرموك –حطين –عين جالوت –ميسلون –عدوان 56 على مصر، وهناك خط يربط هذه الذرى بعضها ببعض ليجمعها في وحدة تؤلف بينها وهي الدفاع عن المصير عن الشرف والكرامة.

إن الشعب العربي في مصر تمكن في وثبة من وثابته، حين تكاملت عناصر ثورته أن ينفض عن نفسه التبعية التي جثمت على أنفاسه قروناً، وبقدر ثقل هذه القرون ووطأتها كانت انتفاضته، فلم تستطع كل القوى الاستعمارية والقوى المضادة الأخرى بالا شكال القديمة والا شكال الحديثة أن تزحزحه عن هذه الانتفاضة، ورغم خمسة عشر عاماً من التركيز الشديد والتواطؤ المبيت وتطبيق اكتشافات علم الثورة المضادة اخترق الشعب بثورته كل العقبات وخرج من كل المآزق وسخر من كل الغربان الناعقة والحكماء الذين يزنون الكلمات، وفي الوقت نفسه كانوا يفزعون من تلك الكلمات الصاعقة التي كان يلقيها عبد الناصر في وجه القيادة العالمية للثورة المضادة، والذين قالوا ما قالوا من أقاويل كان تخرس بعد كل انتصار، فتنسب نجاحات الثورة إلى الخط أو الخوارق أو القدر الأعمى.

لقد تقدم الشعب المصري في 9 يونيو وقال قولته الحاسمة بأن الكلمات التي خرجت من القيادات والقرارات التي صدرت عنها هي كلمات الشعب وقراراته، وإن المعركة لم تنته ولن تنتهي إلا بمزيد من حق هذا الشعب في الوجود الحر الكريم وما حدث لغزة رد على أعقابه بكل طاقة الثورة الكامنة، حتى آخر قطرة، حتى الموت الشامل، وهكذا كانت غزة وقفة صمود واستبسال وتمسكاً بالحق وبالأرض والشرف.

والعدوان الإمبريالي الإسرائيلي على غزة لم يمس الأرض والمصالح العربية بقدر ما مس هذا المعنى الإنساني، ولذلك فصده هو العمل الحاسم والمواجهة هي الشيء

الوحيد الجوهري هي السبيل لتأكيد الذات، ولإطلاق طاقات الشعب إلى ما لا نهاية في البناء والتقدم والارتقاء، والثورة هي مواجهة التحديات هي الفناء حتى الموت حتى يتحقق الوجود الإنساني، ولذلك لا تتم الثورة إلا بأعلى مستوى للوعي الاجتماعي، لأنها قدمت في غزة الروح فدية للمعنى الإنساني، وثمناً لكيان جديد يتبلور فيه معنى كرامة الإنسان، وهذا هو مدلول ذلك التأييد العالمي لصمود شعبنا في غزة.

وهذه الكرامة التي مات في سبيلها ثوار العالم، دون أن تدفعهم حكومة أو تكرههم قوة هي التي قدمت من أجلها الأرواح في غزة، وهنا يتجدد المعنى الحقيقي لحياة الإنسان وموته وشرفه ونبله.

وإذا كانت الثورة كظاهرة كونية تقدم الحياة البشرية فدية لحياة أرقى ومعاني أرقى، فكيف نحرص على منشآت مهما عظمت، إن الحياة البشرية هي التي تبني، والكرامة البشرية هي التي تبتكر وتبدع، فإذا خرجت الكرامة فكيف تقوم مؤسسة، وكيف يبتكر مجتمع، بل كيف يمكن أن يحافظ على بعض ما أنشأه في لحظة الحياة الحقيقة، مع أن العدو الصهيوني يدمر كل مؤسسة ويطمس إدارة كل فرد حي فلسطينية.

إن دعاة التعقل والحكمة يقتلون روح الشعب ليحتفظوا ببعض الجدران وبعض من قطع الحديد والحياة أغلى من ذلك بكثير، فهي ليست خبزاً مأدوماً بالمذلة، إذ ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان.

والذي يتآمر على روح هذه الأمة عليه بأن يتوقع أمة من الحشاشين والسكارى والمنحلين، كما عليه أن يتوقع في هذه الأمة الكآبة والتخلف والذمامة ولكن قبل أن ترفع الأقلام فلنذكر هؤلاء المتآمرين بقولة المناضل الكواكبي بعد تعديلها قليلاً.

إن صحة وغضب وانفعال الشعب العربي «ومظهرها الغضب من أجل غزة» ليست صيحة في واد، وإنما صيحة ستطيح حتماً بذي الأوتاد .

صورة تاريخية موجزة عن الرأي العام العربي

في القوى الشعبية

لا نؤرخ هنا بدقة وتفصيل لتجليات هذا الرأي لشعبنا عبر التاريخ، ولكننا نحاول أن نثبت حركة هذا الرأي العام عند غياب أو قصور الظاهرة الحاكمية.

ومن الطبيعي بمكان أن يبرز فوران هذا الرأي العام عندما تأخذ تختفي السلطة من يد العرب، وتعويضاً عما افتقدوه.

وبالتالي فالتاريخ سيعيد نفسه، وإن أي تقصير من السلطة الحاكمة يستتبع حتماً بروز المد الشيعي كتعويض عن ذلك.

هكذا نلاحظ أنه لما حاول الخليفة المهتدي أن يحد من سلطان الجند التركي في سامراء، واصطدم بهم سنة/256هـ-870م/هبت العامة لنصرة الخليفة، وكان دور العامة محدوداً وعفوياً في القرن الثالث وأوائل الرابع، ولا يخفى أن سلطة لا تزال قائمة لحد ما، ولما فقد الخلفاء عملياً سلطاتهم البويهيين ثم السلاجقة، توسعت تنظيمات العامة وقواعدها.

ازدادت نشاط العامة في الفترة بين القرنين الرابع والسادس لهجرة، كما يبدو من حركات العيارين والشطار، وبينهم أهل الصنايع والحرف والباغة، وانضم إليهم جماعة من أرستقراطية الأمس بعد أن فقدوا مكانتهم وتدهورت أحوالهم المعاشية، وكانت للعيارين والشطار مبادئ أخلاقية كالمروءة والرفق بالضعفاء والفقراء، كما

كانوا يعتزون بالشجاعة والسخاء، وكانت حركاتهم تتجه للوقوف في وجه ممثلي السلطة ولمهاجمة الأسواق والتجار والشخصيات الكبيرة[1]، ومن المنتظر أن يصحب أعمالهم بعض الفوضى لضعف التنظيم، والمبادئ، وصارت هذه التنظيمات تؤكد على القيم الدينية والخلقية من جهة وعلى الفروسية من جهة أخرى، وغلب عليها اسم الفتوة[2].

تمثل الوعي في تنظيمات العيارين والفتيان التي توسعت كثيراً، وازداد نشاطهم بصورة ملحوظة[3]، واستهدفت هذه المنظمات مواجهة الظلم الذي نشأ عن تدهور الجهاز الحكومي، وتوفير الأمن، ومقاومة التسلط الأجنبي، وذهبت أحياناً للتطوع للقتال عند البيزنطيين[4].

---

[1] - أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي الحسن علي **ابن الجوزي**: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، 10ج (حيدر آباد الركن: دائرة المعارف العثمانية، 1357-1358هـ)، ج7، ص174 و220.

[2] - ابن الجوزي: تلبس إبليس، عنيَ بنشره محمد منير الدمشقي، ط2،القاهرة، مطبعة النهضة، 1928، ص392.

[3] -ترد إشارات في ابن الأثير وابن الجوزي (المنتظم) إلى حركاتهم في السنوات 334 -361 - 381 -421 -490 -493، 497 -512 -514 -515 -530 -538 -552 -565.

[4] -استنفر العامة سنة361هـ لمحاربة البيزنطيين، فخرجوا بأعداد كبيرة مما أرعب السلطة البويهية وأدى إلى التصادم معها، انظر: عز الدين أبي الحسن علي بن محمد الشيباني، المعروف **بابن الأثير**: الكامل في التاريخ، 13ج، بيروت: دار صادر، 1979، ج8، ص204، وأحمد بن محمد بن يعقوب **مسكويه**: تجارب الأمم وتعاقب الهمم، تحقيق هـ. ف، آمدروس،ج5، القاهرة، 1914-1916 ج2، ص306.

وكان طبيعياً أن تقف السلطة الحاكمة، بويهية وسلجوقية، موقفاً عدائياً من المنظمات الشعبية وأن تحاول تشويه دورها، ومع ذلك كان الطامحون يحاولون الاستعانة بهم ضد السلطة القائمة كما حصل سنة/334هـ وسنة363هـ/[1] عمت الفتوة القسم الشرقي من البلاد الإسلامية، وظهرت حركة موازية لها في الشام وبلاد الجزيرة الفراتية منذ أواسط القرن الرابع الهجري- العاشر الميلادي، وهي حركة الأحداث واستمرت إلى القرن السادس، وقد نشطت في دمشق وحلب، وظهرت في مدن أخرى، وكوّن الأحداث قوة شعبية واتخذوا موقفاً عدائياً أو سلبياً من الأجانب والسلطة.

ونجحوا أحياناً في فرض سيطرتهم وتولية رؤساء للمدن منهم، مثل آل الصوفي في دمشق وآل بديع في حلب، وكان للأحداث تنظيم شبه عسكري كما كان للعيارين[2]، ولكننا لم يجد لهم الإطار الفكري الذي تره للعيارين الفتيان.

---

[1] -في سنة334هـ، استعان ابن شيرزاد بالعامة والعيارين لمحاربة معز الدولة (البويهي) انظر: ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج8، ص149، وفي سنة363هـ، استعان سبكتكين بالعامة حين ثار على بختيار بن معز الدولة البويهي، انظر: ابن مسكويه: تجارب الأمم وتعاقب الهمم، ج2، ص324، ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك الأمم، ج6، ص86، ود. عبد العزيز الدوري: دراسات في العصور العباسية المتأخرة، بغداد: شركة الرابطة للطبع والنشر، 1945، ص282 وما يليها.

[2] -انظر:

Claude Cahen: Mouvements populaires et autonomisme urbain dans l'Asie musulmane du Moyen-Age, tirage a part d'Arabice ،zevue d'études arabes , vois 5 et6, 1958- 1959, leiden, Brill, 1999.

لم يقتصر الوعي على منظمات الفتوة «التي كانت شبه عسكرية» بل تمثل في تنظيمات مهنية لأصحاب الصناعات والحرف، وهي الأصناف، وكان عرض هذه المنظمات تحقيق التضامن بين أصحاب المهنة[1]، وحماية الصناع أحياناً من تجاوز رجال السلطة[2]، وحفظ سوية الإنتاج، وضمان الأسواق له.

ويلاحظ أن المهن كانت مفتوحة للمسلمين وغيرهم، وللحرفيين في رابطة المهن (إضافة للغة» أساس مشترك، ومع أن هذه تنظيمات مهنية، إلا أنها كانت تشارك في حركات العامة خاصة عند اضطراب الأمن أو وقوع هجوم خارجي، هذا إلى انها كانت تشارك في بعض المناسبات العامة بصفتها المهنية[3]، وكان للأصناف تنظيمها الداخلي ودرجاتها ومراسيمها.

وكانت السلطة تشرف على الأصناف بواسطة المحتسب، إذ ينظر منه أن يتأكد من سلامة الأوزان والمقاييس والمكاييل، وأن يمنع الغش في الصفة، والتطفيف والبخس في الكيل والوزن، وأن يضمن مراعاة أهل الصنايع للآداب العامة[4].

---

[1] - ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج8، ص158، وابن الجوزي: المنتظم في تاريخ الملوك الأمم، ج8، ص55 -65 و62 -63.

[2] -ابن الأثير، المرجع السابق، ج8، ص47 وج9، ص33، وابن مسكويه، تجارب الأمم وتعاقب الهمم، ج3، ص361 -362.

[3] -مثلاً مشاركتهم سنة480هـ في الاحتمال بمولود للمقتدي، انظر: ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ج9، ص38، وفي سنة488 حين تقرر بناء سور الحريم، المصدر نفسه، ج9، ص85.

[4] -انظر: ابن الجوزي، المرجع السابق، ج8، ص323، وأبو اسحق ابراهيم بن هلال الصابي: رسائل الصابي والشريف الرضي، نشر شكيب أرسلان، ج1، ص141 -142.

وبعد هذا فإن النظرة إلى أهل الصنايع والحرف لا تخلو من شك وحذر، ومن إتهام أحياناً، لمشاركتهم في النشاط العام في المدينة عند اضطراب الأمن أو عند تعرضها للغزو، أو للاتصال بعضهم بالدعوة الفاطمية مما يقضي إلى فرض العقوبات[1].

وبصورة عامة كان موقف البويهين والسلاجقة موقفاً عدائياً من المنظمات الشعبية[2] وساعد على ذلك أن توسع حركة العيارين والفتيان أدى إلى تعدد فئاتها وأحزابها وإلى الخلافات بينها على أسس مذهبية وغيرها[3].

ولما انتعشت الخلافة العباسية في أواخر القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي ورفعت كابوس السلاجقة، أدركت أهمية المنظمات الشعبية ومجالاتها في الحياة العامة وأفضى ذلك إلى الاتفاق بين الخلافة وبين منظمات الفتوة، ابتداء بالناصر لدين الله ويبدو أن الناصر لدين الله دخل الفتوة سنة/578هـ-1192م/، وانتهى إلى رئاستها سنة/604هـ/وقد لاحظ المذكور ما بين فئات الفتوة من خلاق والتجاوز على موظفين الدولة، فقرر سنة/604هـ-1207م/توحيد منظمات الفتوة وتعزيز تماسكها، ورفع سيرتها الأدبية والخلقية،

---

[1] -عن نشاط ابن الرسولي الخباز وعبد القادر الهاشمي البزاز/473هـ/وصلتها بالفاطميين، انظر: ابن الجوزي، المرجع السابق، ج8، ص326، وأبو عبدالله محمد بن أبي المكارم **ابن المعمار**: كتاب الفتوة، تحقيق مصطفى جواد وآخرون، بغداد، مكتبة المثنى، 1958، ص38 وما يليها.

[2] - د. عبد العزيز الدوري: التكوين التاريخي للأمة العربية- دراسة في الهوية والوعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984، ط1، ص78.

[3] -انظر: ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج8، ص220.

وأصدر منشوراً بذلك[1] ولقد سعى هذا الخليفة وسعى لنشر تنظيماتها الفتوة في البلاد الإسلامية، فأرسل ممثليه سنة/607هـ-1210م/إلى الأمراء المسلمين، ومنهم الأيوبيون في الشام ومصر، وسلاجقته الروم، ليشربوا كأس الفتوة على يده، فاستجابوا له، وصار مرجع تنظيمات الفتوة.

لقد أدرك الناصر لدين الله أهمية تنظيمات الفتوة في إحداث نهضة جديدة، إذ حاول أن يجعل منها تنظيمات فروسية تشيع فيها القيم الخلقية السامية، وحاول أن يكون جهة تقف في وجه التسلط التركي والتهديد الخارجي الصليبي والمغولي[2] هكذا أصبحت تنظيمات الفتوة والسلطة في خط واحد، واستمر هذا الاتجاه في رعاية الفتوة عبد الناصر لدين اللّه وخاصة زمن المستنصر، وكان نور الدين زنكي واحد من شرف بلباس الفتوة/سنة634هـ/[3] في زمنه، وينتظر أن يكون للفتوة دور في الجهاد ضد الصلبيين.

وجاء الغزو المغولي فقضى على الخلافة العباسية، وقطع خط الوحدة الشعبية الرسمية، بل وكافح حركة الفتوة، لتعود إلى صفتها الشعبية وإلى أعدائها للسلطة.

---

[1] -انظر نص المنشور، في: أبو طالب علي ابن أنجب **ابن السباعي**: الجماع المختصر في عنوان التاريخ وعيون السير، تحقيق مصطفى مراد، بغداد، المطبعة السريانية الكاثوليكية، 1934، ج9، ص223 -225.

[2]- Abdul Munim, Rashad, Moh'd: The Abbasid Caliphate , 575/1179-656/1258 Dissertation, University, of London, 1963, p 113-134.

د. عبد العزيز الدوري: نشوء الأصناف والحرف في الإسلام، مجلة كلية الآداب، بغداد، العدد1، حزيران/يونيو1959، ص24 وما يليها.

[3] -كمال الدين عبد الرزاق ابن الغوطي: الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المائة السابعة، تحقيق مصطفى جواد، بغداد: المكتبة العربية،1945، ص88-89.

ويبدو أن الفتوة استمرت زمن المماليك في مصر والشام ابتداء بالملك الظاهر بيبرس الذي دخل الفتوة في الخط الناصري/سنة659هـ/ .

وانتشرت الفتوة في بلاد الروم أيام الخليفة الناصر، وقد أشار ابن بطوطة إلى تنظيمات الأخية والفتيان وذكر بعض مفاهيمهم، جلّهم في الأصل من أصحاب الصنائع، ويبدو من كتب الفتوة المتأخرة أن جميع أصحاب الصنائع والحرف تأثرت تنظيماتهم بمفاهيم الفتوة[1] .

ولم تستطع الموجة المغولية أن تقضي على تنظيمات الفتوة، إذ استمر نشاطها وخاصة على الحدود، ويبدو أن تنظيمات أهل الصنائع والفتوة «في الأناضول» تحولت إلى تنظيمات عسكرية لها دستور أخلاقي نذرت نفسها للجهاد ضد الغزاة، وجعلت من حرب الطغاة وإشاعة الأمن والنظام شعاراً لها .

وقد يكشف البحث عن دور كبير لتنظيمات الفتوة وقيمها في الجهاد ضد الصلبيين، لما كشف عن دور التنظيمات الحرفية المتأثرة بالتصوف في نشأة الإمارة العثمانية وتوسعها أمام البيزنطيين[2] .

---

[1] -انظر ابن المعمار: كتاب الفتوة، وخاصة المقدمة، ص5-99.

[2] -انظر محمد فؤاد كوبريلي: قيام الدولة العثمانية، ترجمة أحمد السعيد سليمان، تقديم أحمد عزت عبد الكريم، القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر،1967، ص150 وما يليها، حيث توضح كوبريلي الصلة بين العيارين والفتيان والأخية ويبين أن تنظيماتها وتنظيمات الغزاة وأرباب الصنائع تأثرت بآراء الفتوة ويقيم الصوفية، وأنها كانت تتولى السلطة وحفظ النظام في فترات التخلخل في المدن وعلى الحدود، وهي تعبر عن الإرادة الشعبية المحلية، وكانت تنظيمات الفتوة منتشرة في العراق والشام وشمال أفريقيا إضافة إلى المشرق والأناضول، وكان لها دور يذكر في قيام الدولة العثمانية.

تقدير وتقويم

تتزاحم وتتدافع أمام مخيلتي ملاحظات عدة توجزها في الآتي:

1- أن ظاهرة تناقض الخط الشعبي مع السلوك السلطوي عميق وعريق يبلغ مرقى الناموس الحياتي، الأمر الذي وجدناه في الخلاف مع البويهين والسلاجقة، وبالتالي «وأمر طبيعي» مع المغول المختلين، وفي الخلاف بين الأمين وأخيه المأمون وأصطاف المنظمات الشعبية مع الخط العربي، الذي قاده الأمين.

2- توتر وتصاعد وسمو الحركات الشعبية «نموذجها منظمات الفتوة» استجابة للخط الشعبي الذي استنهضته حاله وتقرر فيه الخليفة الناصر ومن بعده المستنصر روح المروءة وقيمها حمل هذه الراية نور الدين زنكي والظاهر بيبرس، كل ذلك إيذاناً ودليلاً قاطعاً على أن القوى الشعبية «وإذا تهيأت لها الظروف» تتدفق نقية وتهدر مز بحرة غاضبة.

3- لا تحاشي دور منظمات الحرف والصناعات «العمال» والمواقف النضالية التي وقفوها كما لاحظناه من دور الأصناف.

4- لا تنسى القيم الأخلاقية كالمروءة وغيرها التي كانت تحرك هؤلاء، كما لا ننسى المعين النقابي الذي شربوا روحه، وقد لاحظنا أن القصص الشعبية أمثال (سيرة عنترة –سيف بذي يزن – الشاطر حسن –تغريبة بني هلال) بقيت تقرأ حتى زمن وجيز مضى في المقاهي الشعبية.

هذا وسنستعرض بإيجاز صورة عن تصاعد المد الشعبي في مصر في8 و9 يونيو 1967 تعويضاً عن غياب السلطة وفلتان الأمر عقت النكسة.

حدث العزة في غزة ذروة سنام الصمود فالمجد

مسألة ضرب التوأمة الأم في الخامس من حزيران 1967

كلمات عدة تتردد في أدبيات علم الاجتماع: الحسن العام «الضمير الجمعي –المخيال العام –الشعور الجمعي –روح الجماعة –وجدان الأمة...إلخ».

هل هذه الكلمات مترادفة أم أن لها مدلولاً واحداً، وإذا كان الأمر بالإيجاب، فما المقصود من ذلك؟... وهل يمكننا تحديد –وبشكل علمي قاطع» الضمير الجمعي العربي «وجدان الأمة»، بوصفه ذلك العامل الروحي الإنساني الحضاري؟.

يقول أحد المفكرين: ((والواقع أنه «أي الفعل الاجتماعي» يفترض من أجل إنجازه أن يندمج كل سلوك فردي في عمل يحمل طابع الاستمرارية وأن تنظم التصرفات وتتجاوب بعضها مع بعض طبقاً لقواعد ضمنية مستضمرة، حسب ما ينتظره كل منها من الأخرى، وبعبارة أخرى فإن الممارسة الاجتماعية، بوصفها تنتظم شتات تصرف الأفراد وتوجهه نحو أهداف مشتركة، تفترض وجود بنية معقدة من القيم وعمليات التعيين والاندماج المجمل بمعان ودلالات كما تفترض لغة رمزية –شيفرة –اجتماعية ومستضمرة)).

ليست هناك أية ممارسة اجتماعية يمكن إرجاعها فقط إلى عناصرها الفيزيقية، والمادية، ذلك لأنه لما يشكل جوهر الممارسة الاجتماعية أنها لا تسارع إلى التحقق في شبكة من الدلالات يتم فيها استيعاب وتجاوز الطابع الجزئي للتصرفات والأفراد واللحظات، ومن هنا فإن كل مجتمع ينشئ لنفسه مجموعة منظمة من التصورات والتمثلات، أي مخيالاً، من خلاله يعيد المجتمع إنتاج نفسه، مخيالاً يقوم بالخصوص، يجعل الجماعة تتعرف بواسطته على نفسها، ويوزع الهويات والأدوار ويعبر عن الحاجات الجماعية والأهداف المنشودة والمجتمعات الحديثة

مثلها، مثل المجتمعات التي لا تعرف الكتابة، تنتج هذه المخاييل الاجتماعية، هذه المنظومات من التمثلات، ومن خلالها تقوم بعملية التعيين الذاتي، تعين نفسها وتثبت على شكل رموز معاييرها وقيمها[1].

ويقول باحث آخر بقيام الجماعات البشرية بإنشاء معانٍ ودلالات مخيالية اجتماعية، تتمكن من إعطاء معنى لكل ما هو موجود، لكل ما يمكن أن يقوم فيها أو يقوم خارجها، وأيضاً فيفضل هذه المعاني والدلالات المخيالية الاجتماعية تقوم الجماعات البشرية بتدشين العمل التاريخي وتنشيطه...

إن كل مجتمع يقدم نفسه للرؤية، لرؤية الآخرين له، من خلال الصورة التي يكونها عن نفسه، فمن خلال هذا الموشور يرى الآخر ويصدر عليه حكماً، سواء أكان هذا الآخر وحشياً أم متحضراً، كافراً أم مؤمناً، وهذه التمثلات والتصورات المخيالية تمارس سلطتها ليس في ميدان التصور وحسب، بل أيضاً في مجال الفعل الاجتماعي الذي تقوم به كل جماعة بشرية قائمة تعرف نفسها من خلال المقارنة مع الآخرين[2].

وإذا أردنا تبيئة هذا الموضوع في نظام قيمنا قلنا: إن مخيالنا الاجتماعي العربي هو الصرح الخيالي المليء برأس مالنا من المآثر والبطولات وأنواع المعاناة، الصرح الذي يسكنه عدد كبير من رموز الماضي مثل الشنفري وامرئ القيس وعمرو بن كلثوم وحاتم الطائي وآل ياسر وعمر بن الخطاب وخالد بن الوليد والحسن وعمر

1- Pierre Ansart، Ideolagies: conflits et pouvoir Paris P.U.F. 1977, Presses universitaires de france ,1977.

2- Claude Gillet: les lectures: cours social et écriture révélé , studio Islamica , p49- 90.

بـن عبـد العزيـز وهـارون الرشـيد وصـلاح الـدين والأوليـاء الصـالحين وأبـي زيـد الهـلالي وجمـال عبـد الناصـر.. إضـافة إلى رمـوز الحاضـر والمـارد العربـي والغـد المنشـود ... إلخ، وإلى جانـب هـذا المخيـال العربـي الإسـلامي المشـترك تقـوم مخاييـل متفرعة عنه كالمخيال الشيعي الذي يشـكل الحسـين بـن علـي الرمـز المركـزي فيهـو والمخيال السني الذي يسكنه السلف الصالح خاصة، والمخيال العشائري والطـائفي والحزبي...إلخ[1].

هكذا يتضح أن هذا الضمير يتألف من عنصرين: شكلي –رسمي –عضـوي، وآخـر وظيفي Fonctionnelle داخلي، هو هذه العناصر التي أشرنا إليها سـابقاً: ألـف ليلة وليلة –الرجل الصالح –عنترة بن شداد –الحسين –عبد الناصر.. إلخ.

وبـالطبع فهذا العنصـر الـداخلي الـوظيفي متحـرك وتـاريخي يتمثـل ويتجسـد بـين الحـين والآخـر في تجليـات وتموضـعات مثـل انتفاضـة 9 و10 يونيـو في مصـر عام1967 ثم صمود شعبنا العربي في غزة، وقبل ذلك مواقف شعبنا العربي في لبنان الشقيق ضد العدو الصهيوني وخاصة مقاومته الباسلة عام/2006/م.

وفي الواقع لو شممنا رائحة 9 و10 يونيو ورائحـة مـؤتمر الخرطـوم ورائحـة رحيـل المرحوم عبد الناصر إلى ربه ورائحة الاعتداء الأخير على غزة، لأدركنا العروة الـتي تربط بين هذه الأحداث، وشممنـا في الوقت نفسـه رائحـة الشـعب العربـي وعطـره الفواح وأريجه المنعش.

---

[1] د. محمد عابد الجابري: العقل السياسي العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط4–99 –ص16.

لقد انفجرت المشاعر الوطنية والقومية عقت نكسة حزيران 1967 طالبة الثأر والكرامة، كما شممنا تلك الرائحة المأفونة المقيتة التي كانت تخرج من الجحور لتعرقل المد الشعبي وروح القتال، ولتضع العصي في دواليب الانطلاق، ونحن نسمح ونشتم حالياً تلك الرائحة المأفونة نفسها التي تنال من صمود أهلنا في غزة بلد الكرامة والعزة، وفي كل ذلك لا يني أو يتوانى المعوقون المرجفون العقدة أن يتذرعوا «نفاقاً» بمنطق الحكمة والمناورة والنفس الطويل والمراوغة والأسلوب غير المباشر بديلاً عن الصمود والتحدي والمواجهة انطلاقاً من بعض رواسب التخلف والاستكانة والقعود في تاريخنا.

إن الجماهير العربية في مصر صرخت ونادت معلنة في يوم9 و10 يونيو المواجهة والتحدي وأدركت مغزى العدوان على الثورة وتركيبها الشعبي والقيادي، ومن هذا المنطق بدأ التفكير، وفي قلبه وروحه وليه أشرقت الحلول الصحيحة، وانبثق التفكير السليم والجماهير العربية في مصر لم تخف السلبيات التي تجرعتها، لكنها استمسكت بالإيجابيات، وتشبثت بها حتى الموت.

هذا وننوه بأنه حين يتعالى المفكر عن إرادة الجماهير وانفعالية الجماهير يظن أنه ينشد صفاء الرؤيا والتفكير الهادئ، وهذا هو عين الخطأ لأن انفعالية الجماهير وغضبها ليس كانفعالية الأفراد، إنها انفعالية من نوع خاص ترقى إلى أعلى درجات التفكير الموضوعي والعلمي والحساب الدقيق.

ولا يخفى أن هؤلاء المعوقين ضنوا على شعبنا العربي في غزة بأبسط الأشياء، ألا وهو عقد قمة للملوك والرؤساء العرب، كما سدوا آذانهم –كما فعل أوديسيوس» بمصهور الرصاص، لكي يشيحوا وجههم عن كل خبر يتعلق بغزة، كل ذلك مقابل حركة الجماهير الهادرة المزمجرة، وانفعالها الصاخب وألمها المحض.

ولا يمكننا فهم فكرة الانفعال العام للجماهير العربية، إلا بربطها بفكرة الشعب العربي، فالشعب هو ذلك الكائن الحقيقي الزاخر بالحركة الذي ينبع منه الرأي العام، وأن ما يضفي على تيار ما من الأفكار أو المعتقدات أو حركة فنية على تضارع المصالح صفة الرأي العام، ليس هو فحسب مصدرها بل أيضاً موضوعها، فالرأي العام إرادة شعبية تحافظ على ما هو مرغوب فيه في الحدود الممكنة، ومن ثم كان الرأي العام قبل كل شيء إرادة شعبية مدركة لمسؤولياتها، فاهمة لوظيفتها الاجتماعية، ولذا فهي تواجه المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مواجهة السياسي المحنك الأريب الذي يفهم أن المطالب والاحتياجات الشعبية إنما ترتكن على الإمكان لإبقائها أكثر من ارتكانها على القوة الناشبة أو على الصبغ الإيديولوجية البراقة.

وهكذا بحجم الرأي العام عن تعريض الصالح المشترك الذي يقوم عليه النظام الاجتماعي للخطر أو الزعزعة، فهو رأي تكون من انضمام مواطنين أحرار في نيتهم ممارسة حريتهم الفكرية على خير وجه لتوجيه النشاط الحكومي التوجيه الصائب السليم، وليس لزعزعة النظام الذي يربط به صالحهم المشترك كل الارتباط، ولهذا فالرأي العام وهو مدرك تماماً لقوته يضع نصب عينيه ألا يعرض المصالح الدائمة للجماعة للخطر بانتصار رنان عابر مؤقت.

فالرأي العام القويم إرادة شعبية حكيمة مستنيرة قادرة على أن تقود وتهدي، وفي الوقت ذاته تقنع ولا تتهجم، تعاون وتعاضد الحكومة في أدائها لمهامها مدركة لمشاق الحكم وصعوبته[1].

[1] – جورج بيوردو: المطول في علم السياسة، باريس، ج4، ص113.

وبيـان ذلـك أنـه في حمـيّ المعـارك يصـلب عـود الشـعب وإرادتـه وروحـه وتصميمه على أخذ الثأر، وإذا كان رسول الله ﷺ قد علمنا، ألا نتمنى الموت، فقد علمنا ايضاً أن ننشده جهاداً عادلاً ودفاعاً عن الأرض والعرض.

إن انتخابات العدو الأخيرة تؤكد بما لا يقبل الشك أن العدو يزداد توجهاً نحو الاعتدال والقتال، وها نحن نسمع يوماً بعد يوم ولادة حزب جديد عدواني مبالغ في عدوانيته "حزب إسرائيل بيتنا".

لقد أفصح الشعب العربي عن إرادته وانفعاله تجاه حدث غزة مستشعراً آفاق هذه التجربة وروحها وأبعادها ونتائجها، مصمماً على القتال مدركاً إدراكاً بعيداً وعميقاً أن لا فائدة ترجى إلا بكسر إرادة العدو وعتوه واستكباره مشيحاً وجهه عن أراجيف المرجفين والعقدة والمعوقين والمتخاذلين.

إن صمود شعبنا في غزة وانتصاره يجب أن لا يورثنا الكسل والخمول والدعة والخلود غلى الراحة والسكينة، بل يدفعنا إلى مزيد من رباطة الجأش والاعتزاز بالنفس والقوة والصبر وروح التمسك بالحق.

إن الواقعية التي يتمسك بها عرب الإرجاف والتعويض والفرملة، هي في الحقيقة واقعية وقوع، إذ الفرق كبير جداً في آداب الصمود بين الواقعية والوقوع، بين السلم والاستسلام.

إننا نشتم الرائحة العطرة تبوح وتفوح من حدث غزة المجيد، كما سبق أن شممنا رائحة 9 يونيو ورائحة مؤتمر الخرطوم ورائحة يوم الرحيل والوداع للقائد الأب، ونجن ندرك تماماً إن رأينا هذا ليس نتيجة انفعال حماسي أو نتيجة مخاطرة بلهاء اختارت الاصطدام المباشر دون الحلول الأخرى الممكنة والمحسوبة حساباً دقيقاً.

إننــا نــدرك جميــع الجوانــب المعقــدة للصــورة، نــدرك أنــه إذا وجــد هــذا الإحســاس علــى المســتوى الجمــاهيري، فينبغــي الوقــوف عنــده وتأملــه، فالانفعــال الجماهيري شيء، والانفعـال الفـردي شـيء آخـر، الانفعـال الجمـاهيري العـام شـيء هام، فهو لا يتكون بقصيدة شعر ولا بخطبة حماسية ولا بعامل وقتي ولا بحـادث عارض، كالهزيمة العسكرية، بل هـو ينشـأ نتيجـة تراكمـات موضـوعية علـى مسـار تاريخ الأمة يتخطى العديد من المراحل الفكرية والانفعاليـة حتـى يتبلـور في شـكله النهائي كقوة جماهيرية انفعالية، لكنها واعية ومنطقية وموضوعية.

إننا نؤكد بمحض؟ وعينا؟ أن الانفعال العام في المجتمع هـو الثـورة بعينـها، والـولادة بحقيقتها وذاتها، وهـذا الانفعـال لا يتحقـق بمجـرد وجـود العوامـل الداعيـة للثـورة كالفقر والتخلف والمظالم الاجتماعية، بل حين تصبح الثـورة ممكنـة، أي حـين يعـي المجتمع مشكلته، وحين تصمم الإدارة الشعبية العامة علـى التغـيير، أي حـين تجمـع الجماهير العريضة صاحبة المصلحة في الثورة على إحداث التغيير الاجتماعي.

وإجمــاع الجمــاهير الكاســح علــى إحــداث التغــيير الاجتمــاعي لا يــتم إلا نتيجــة تفاعلات اجتماعية مختلفة، هـي الفكر الثوري والتنظيم الثوري والمخطـط الثـوري، وفي النهاية النضج الثوري، وهـذا النضـج هـو مـا يسـمى بالانفعـال الجمـاهيري، أي تلك الحركة المنفعلة التي تقدم على العمل الثوري وتحدث التغيير.

فالانفعــال الجمــاهيري إذن لــيس هبــة عاطفيــة كــالتي تتــوافر في الحيــاة الفرديــة، وبالتالي فحين ننعته بالحماسة ونضعه في مرتبة الحماقة نقـع في سـذاجة مفرطـة وجهالة مطلقة، لأننا نقوم بقياس خاطئ للحياة الفردية على الحياة الجماهيرية.

وعلم الثورة الحديث ليس له دور أو وظيفة إلا تحقيق هذه الانفعالية على المستوى الجماهيري.

وكما أن للثورة الحديثة نظرتها العلمية، كذلك فالثورة المضادة لها نظريتها، وهي مقلوب نظرية الثورة، أي أنها تستعمل نفس أدوات التحليل، وتسلم بنفس القوانين الاجتماعية، وتختار الطبقة المضادة للثورة وتستعملها، وفي الوقت نفسه تسخر كل جهودها لتحقيق غاية مضادة، أي لتفتيت الانفعال الجماهيري بصرفه في اتجاهات غير صحيحة.

وعمل الثورة المضادة ليس سهلاً، ولا يمكن أن يتم في يوم وليلة، ولا نتيجة لحادث عارض، بل بنفس الطريقة التي يتم بها الثورة عملها من التراكمات الفكرية والانفعالية، إلا أن عمل الثورة المضادة فيه –مثل كل ما في كل عمل زائف» عدم القدرة على الصمود طويلاً، لأنه مضاد لمقومات الواقع الاجتماعي ولطبيعة القوانين الاجتماعية ومسارها التاريخي، فهي في أحسن نجاحاتها تأجيل للثورة الاجتماعية.

والثورة المضادة شيء كامن ولازم للثورة، فهي في جدل ديالكتيكي متصل مع الثورة، وحين يتم الانفعال الجماهيري تنتصر الثورة، ويبقى للثورة المضادة المقاومة، ولا يمكن أن يتم انتصار للثورة المضادة حين يتم هذا الانفعال الجماهيري إلا إذا كانت الثورة مجرد تغيير في مواقع السلطة.

فإذا وجد انفعال جماهيري عام بالمواجهة العسكرية، فهذه هي الثورة في تمام تفتحها، وينبغي على قيادة الجماهير أن تطيع الجماهير وتلتحم بها وتزحف معها وتسير إلى جنبها.

وحين تحاول القيادة السياسية تفتيت هذا الانفعال الجماهيري تساعد «دون أن تدري» عمل الثورة المضادة أي تفتيت الثورة وتنفيسها، وتصريفها في اتجاهات مغايرة وهذا غير ممكن لأن أقصى ما تستطيعه الثورة المضادة هي فرملة الثورة مؤقتاً وتعويقها وتبطئ حركتها، وكثيراً ما يحدث في الثورات أن يتجه انفعالها

الاجتماعي وجهة تراها القيادة الثورية غير صحيحة، ولكن علم الثورة يطلب من هذه القيادة أن تخضع لهذا الميل وتسير معه وتحاول تصحيح الاتجاه في المسيرة ذاتها، وليس هناك أكثر من التحذيرات التي أطلقت في هذا الصدد للقيادات الثورية بألا تتجه وجهة مضادة لاتجاه الجماهير حتى لو كانت هذه الوجهة المضادة هي الصحيحة، فالرسول الكريم ﷺ نزل عند إرادة الشباب، وذلك بخوض معركة أحد وقرر القتال مع أنه بالأصل كان لا يرغب ذلك ومن الناحية العملية والتاريخية لم يحدث أن كان الانفعال الجماهيري العام في الاتجاه الخطأ في خطوطه العريضة والأساسية، لأن هذا الانفعال لا يتحقق إلا بشروط موضوعية، وبعديد من التراكمات المتبادلة بين الفكر والعاطفة بين الحساب الدقيق ودوافع الحركة.

لذلك تحتقر الثورة المضادة الجماهير وتزدريها، وتعتقد أن قوة الضغط العسكرية أو البوليسية هي العامل الحاسم مادام الانفعال الجماهيري لم يتحقق، فإذا تحقق فإن جميع القوى تنهار أمامه، وأعظم ما تستطيع أن تحققه الثورة المضادة من انتصار هو المزيد من الحديث عن الحكمة، وظهور العشرات من الحكماء المحنكين، وترديد كلمة العلم والحساب الدقيق والتعقل وما إلى ذلك، كأن انفعال الجماهير حماقة فردية ترتد إلى نزق شخصي.

إن الحكمة الحقيقية والعلم الحقيقي هو الإدراك بأن الوعي الجماعي مشروط بشروط حاسمة ويتحرك بميكانيزم غاية في الدقة يتضاءل أمامه أي حساب دقيق لعشرات من الحكماء الفرديين، وهذا كله حقيقة ماثلة ومستقرأة من دراسة الثورات، وتزخر به تجارب واكتشافات علم الثورة العالمية.

لقد أطلقت الجماهير الرأي الوحيد الصحيح واستمرار النضال، وبالمقابل للحكماء أن يفسروا ظاهرة الانفعال الجماهيري العربي كما يشاؤون، ولكن هذه الظاهرة

هي الثورة ذاتها، والحكماء يعلمون بأن هذه الجماهير ستتحرك تلقائية تفوق كل حساب عندما يحتاج الأمر إلى ذلك، وبالفعل كان مخاض الأمة وكانت الولادة السليمة، وكان يوم العزة يوم حدث غزة، يوم الكرامة والصمود والتضحية.

إن تحرك الجماهير العربية دعماً لأهلنا في غزة ليس تصرفاً عاطفياً محضاً، بل هو إرادة الصمود والدفاع عن النفس والكرامة، وعن الأرض والعرض، إنه عمل طبيعي جداً لأنه الثورة بعينها.

إن هذا التحرك الواسع والعميق لشعبنا العربي هو من قبل تلك الظواهر الكونية العظمى التي تحرك الأفلام وتنظم ملايين الحيوات في الكون بتلك النفحة المقدسة الكامنة التي من بعض مظاهرها أن تتفق نتائجها وتفصيلاتها مع الحساب الدقيق، إن الثورة ظاهرة كونية مثلنا هو اختلاف وانبلاج نور الصبح، فهي في الحياة على مختلف درجاتها وأنواعها، وهي في البشر وفي الكون، ذلك القانون الأعظم الذي يرتقي بالحياة، والذي يتخذ سبيله لتلك الحركة الراقية بالمتناقضات، ومن الظلام الكئيب الألم المحض واليأس المطلق تحدث الطفرة، ويولد شيء جديد هو خطوة عظمى إلى الأمام، وهذا هو مغزى القول بحق إن إرادة الشعب من إرادة الله ولنا الآن أن نتساءل هل أراد الشعب في 9يونيو أو في صمود غزة أن يدفع بلاء حل به.

ليس هذا صحيحاً، بل هو جانب من المشكلة، والقضية الأساسية هي كرامة هذا الشعب، فما هو المقصود بكرامة الشعب، وما هو دلالتها ومغزاها ومبتغاها، ومقتضى أمرها ومرتجاها؟؟.

هناك درى عديدة لسنام المجد في تاريخنا: اليرموك –حطين –عين جالوت – ميسلون –عدوان 56 على مصر، وهناك خط واضح يربط هذه الذرى بعضها

ببعض ليجمعها في وحدة تؤلف بينها وهي الدفاع عن المصير عن الشرف والكرامة.

إن الشعب العربي في مصر تمكن في وثبة من وثباته، حين تكاملت عناصر ثورته أن ينفض عن نفسه التبعية التي حتمت على أنفاسه قروناً، وبقدر ثقل هذه القرون ووطأتها كانت انتفاضته، فلم تستطع كل القوى الاستعمارية والقوى المضادة الأخرى بالأشكال القديمة والأشكال الحديثة أن تزحزحه عن هذه الانتفاضة، ورغم خمسة عشر عاماً من التركيز الشديد والتواطؤ المبيت وتطبيق اكتشافات علم الثورة المضادة اخترق الشعب بثورته كل العقبات وخرج من كل المآزق وسخر من كل الغربان الناعقة والحكماء الذين يزنون الكلمات، وفي الوقت نفسه كانوا يفزعون من تلك الكلمات الصاعقة التي كان يلقيها عبد الناصر في وجه القيادة العالمية للثورة المضادة، والذين قالوا ما قولوا من أقاويل كان تخرس بعد كل انتصار، فتنسب نجاحات الثورة إلى الخط أو الخوارق أو القدر الأعمى لقد تقدم الشعب المصري في 9 يونيو وقال قولته الحاسمة بأن الكلمات التي خرجت من القيادات والقرارات التي صدرت عنها هي كلمات الشعب وقراراته، وإن المعركة لم تنته ولن تنتهي إلا بمزيد من حق هذا الشعب في الوجود الحر الكريم وما حدث لغزة رد على أعقابه بكل طاقة الثورة الكامنة، حتى آخر قطرة، حتى الموت الشامل، وهكذا كانت غزة وقعة صمود واستبسال وتمسكاً بالحق وبالأرض والشرف.

والعدوان الإمبريالي الإسرائيلي على غزة لم يمس الأرض والمصالح العربية بقدر ما مس هذا المعنى الإنساني، ولذلك فصده هو العمل الحاسم، والمواجهة هي الشيء الوحيد الجوهري هي السبيل لتأكيد الذات، ولإطلاق طاقات الشعب إلى ما لا نهاية في البناء والتقدم والارتقاء، ولذلك لا تتم الثورة إلا بأعلى مستوى للوعي

الاجتماعي، لأنها قدمت في غزة الروح فدية للمعنى الإنساني، وثمناً لكيان جديد يتبلور فيه معنى كرامة الإنسان، وهذا هو مدلول ذلك التأييد العالمي لصمود شعبنا في غزة وهذه الكرامة التي مات في سبيلها ثوار العالم، دون أن تدفعهم حكومة أو تكرههم قوة هي التي قدمت من أجلها الأرواح في غزة، وهنا يتحدد المعنى الحقيقي لحياة الإنسان وموته وشرفه ونبله.

وإذا كانت الثورة كظاهرة كونية تقدم الحياة البشرية فدية لحياة أرقى ومعاني أرقى، فكيف نحرص على منشآت مهما عظمت، إن الحياة البشرية هي التي تبني، والكرامة البشرية هي التي تبتكر وتبدع، فإذا جرحت الكرامة فكيف تقوم مؤسسة، وكيف يبتكر مجتمع، بل كيف يمكن أن يحافظ على بعض ما أنشأه في لحظة الحياة الحقيقية، مع أن العدو الصهيوني يدمر كل مؤسسة ويطمس إرادة كل فرد حي فلسطينية، إن دعاة التعقل والحكمة يقتلون روح الشعب ليحتفظوا ببعض الجدران وبعض من قطع الحديد والحياة أغلى من ذلك بكثير، فهي ليست خبراً مأدوماً بالمذلة، إذ ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان.

والذي يتآمر على روح هذه الأمة عليه بأن يتوقع أمة من الحشاشين والسكارى والمختلين، كما عليه أن يتوقع في هذه الأمة الكآبة والتخلف والدمامة.

ولكن قبل أن ترفع الأقلام فلنذكر هؤلاء المتآمرين بقولة المناضل الكواكبي بعد تعديلها قليلاً:

((إن صيحة وغضب وانفعال الشعب العربي «ومظهرها غضب من أجل غزة» ليست صيحة في واد، وإنما صيحة ستطيح بذي الأوتاد)).

تشريح جثة نضال شعبنا في غزة

وهنا سنتعرض للشخصية التاريخية الخاصة بهذا المجتمع وفي البحث الثاني، وسندرس خصائصه العامة بصفته جزءاً من الشعب العربي.

الشخصية التاريخية لغزة:

لقد سكبت غزة في الشخصية العربية والإسلامية سكباً وأفرغت إفراغاً في هذه الشخصية، ومع ذلك فقد لعبت هذه المدنية دوراً خاصاً في التاريخ الإسلامي، فما هو هذا الدور؟؟.

فمنذ عهد الاسكندر الكبير/356-323 ق.م/، وفي طريقه إلى مصر حاصر المذكور غزة التي قاومته بقيادة رجل اسمه الباطش "الفاتك"، واستمرت في مقاومتها مدة خمسة أشهر، وكاد المكدونيون أن يهزموا، يقول الدكتور جواد علي: إن معظم سكان هذه المدينة كان من العرب منذ زمن طويل قبل الميلاد، وإنها كانت نهاية خط الطريق التجاري البري[1].

فقد كانت نهاية للخطوط التجارية العالمية مثل بابل والهند والحجاز واليمن وإفريقيا والشام وحضرموت ومصر مروراً بتيماء.

وبيان ذلك أنه كان هنالك خطان تجاريان عالميان هما:

---

[1] – د. جواد علي: المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ج2، ص9.

- خط من الجنوب إلى الشمال، يمر في اليمن وأفريقيا إلى الشام، فشواطئ البحر المتوسط -عبر غزة.
- وخط آخر من الشرق إلى الغرب يبتدئ بالصين والهند وفارس.

البعد التاريخي للمقاومة:

نعتقد أنه ما من أمة حيتها الحياة الطبيعة جهاز مناعة تذود به عن شرقها مثل الأمة العربية، والسبب في ذلك رسالتها التي بلورها ودعمها الدين الحنيف، ثم موقعها الجغرافي الذي بوأها عقدة العالم ومركزه.

وهذا هو مغزى قول الشاعر الذي يستنهض «بقصارى إمكانياته» هم الرجال والأبطال:

إذا أنتم لم تنهضوا بعد هذه   رمينا إلى أعدائنا بالحرائر

فهل هناك من مبرر لأن يرمي الإنسان العربي بنسائه الحرائر إلى الأعداء؟؟

وقول المتنبي:

لا يسلم الشرف الرفيع من الأذى   حتى يراق على جوانبه الدم

وفي هذا البيت الشعري الأخير رسخ أدباً راقياً في نفوس الطلبة، فكان كل طالب مدرسة يتفهمه ويحفظه ويستشهد به حتى غدا مضرب الأمثال وحيز شعر النساء للاستنهاض حدث كرس في حياة نسائنا حتى أصبح حلية ليالينا وأيامنا ففي أيام العدوان الأخير على غزة أي عام2009م قامت فيها المرأة السودانية بدور مقاوم حشدن فيه الحشود وجمعن مقادير كبيرة من المال والذهب من أجل غزة وأرسلت إلى اللجنة التنفيذية لمناصرة غزة فتاة سودانية دون الخامسة والعشرين ربيعاً ما تملك من مال وذهب وبسلة مغلقة ذكرت ألا تفتح حتى تسلم للرئيس البشير لتفتح

أمام مؤتمر القمة العربي، ففتحنا الرسالة ووجدنا قد جزت شعر رأسها وهو طويل جميل ومعه رسالة قوية مؤثرة وجرحت يدها وبصمت بها رسالتها القوية تلك فتذكرت نساء بني العباس والرسائل المماثلة من نساء المغرب والأندلس ولكن أبى سيف الدولة بن حمدان[1].

ولا عجب فحين ضعفت الخلافة العباسية وأخذ يحيط بها الأعداء من كل جانب رفعت راية المقاومة عالية من مدينة حلب بقيادة سيف الدولة بن حمدان واجتمعت نساء بني العباس وحززن شعورهن وأرسلتها في زنابيل إلى سيف الدولة ليطهم بها خيول فرسانه تحريضاً له على مقاومة الروم.

وهنا قال أبو الطيب المتنبي:

ليس إلاك يا علي همام   سيفه دون عرضه مسلول

كيف لا نأمن العراق ومصر   وسراياك دونها والخيول

ولو كان أبو الطيب اليوم لاستبدل اسم سيف الدولة باسم حماس وحزب الله[2].

وملحمة النضال في هذه الأمة لا تنتهي ولن تنتهي في هذه الأمة، وليست ملحمة وأنشودة غزها الحلقة الذهبية الأخيرة فيها.

وتشتد حركة المقاومة الشعبية عبر التاريخ العربي كلما ضعفت السلطة أو أمعنت بالتسلط من الداخل واشتد العدوان عليها من الخارج فانهيار مأرب كان دليلاً على ضعف الدلو في اليمن كما كان متسلط ذي نواس عليها واضطهاد أصحاب

---

[1] -الورقة التي قدمها الدكتور ناصر السيد إلى المؤتمر القومي العربي المنعقد في 2009/4/9 في الخرطوم والموسومة بعنوان المقاومة كخيار استراتيجي للأمة، ص5.

[2] -المرجع السابق، ص4 و5.

الأخدود ومثلهما غزو أبرهة الحبشي لليمن بتحالف مع الكنيسة الرومانية البيزنطية ومطامع الإمبراطورية الرومانية في البحر الأحمر والمحيط الهندي إحاطة بجزيرة العرب من الشمال إلى الجنوب فكان أن أقام القليسَّ وهي تبني الكنيسة وكانت قصة تدنيس ذلك القليس وإصرار أبرهة أن يهدم الكعبة قبلة العرب فكان جواره مع عبد المطلب المشهور.

هل نتكلم عن الحروب الصليبية التي قاومتها وأجلتها أمتنا عن ديارها وما خلفت هذه الحروب من موت ودمار ونكبات وفقر وبواس وحرمان.

ولعل ضعف الخلافة والدويلات في مقاومة الصليبين أدى إلى بروز المقامة الشعبية كما أدى إلى ظهور البطل صلاح الدين الذي تولى المقامة في مصر والشام واستطاع أن يهزم الصليبيين في موقعة حطين وأن يسترد بيت المقدس وبيوتي وهو لا يملك من حطام الدنيا شيئاً.

وهل نتكلم من الثورات الحديثة التي اندلعت في سوريا ضد الاستعمار الفرنسي مثل ثورة هنانو وعمر البيطار وسلطان باشا الأطرش وثورة غوطة دمشق ومعركة ميسلون وغير ذلك.

أم نتكلم عن الثورة ضد العثمانيين التي قادها في مصر الشيخ عمر مكرم والتي كانت بعض شعارات الجماهير منها: ((يا رب يا متولى أهلك العثملّي)).

تلك أسطر بسيطة عن ملاحم الكفاح في أمتنا فصغناها بين يدي القارئ لتدلل بحجم وعمق أناشيد العناد والاستبسال لدى هذه الأمة كان على الأمريكي في العراق أن يحسب ألف حساب مثل أن تطأ أقدامه عاصمة الرشيد، كما كان على الصهاينة أن يتذكروا أن أوروبا جميعها ارتدت على أعقابها بعد غزوها ديار العروبة، وبذلك فالمصير نفسه هو مصير الصهاينة، والعافية نفسها التي حلت

بالصلبيين اندحاراً وعاراً وهزيمه مع العلم أن الصليبيين يمثلون اجتماع أوربا وملحمتها أما الصهاينة إلا سقط متاع الإنسانية.

ولقد برهن المقاوم في غزة أنه يحمل خصائص أمتنا، وأن يده هي العليا في الدفاع عن سرفه وكرامته وحقوقه.

المقاومة صلاح الدين الأيوبي الذي تولى قيادتها فوحد مصر والشام جناحا الأمة واستطاع أن يهزم الصليبيين في موقعة حطين وأن يسترد بيت المقدس ويموت وهو لا يملك من حطام الدنيا شيئاً إلا ذلك التاريخ المجيد وما أعظمه من ميراث.

وتجلت المقاومة الشعبية كرة أخرى في مصر حين جاء ملك فرنسا لويس التاسع ليحتلها فكسرت الجماهير الترعة التي كانت تربط بين النيل والبحر الأبيض المتوسط عند دمياط فأغرقت الأرض أمام جحافل لويس الغازية وقبض عليه وانهزم جيشه أمام هذه المفاجأة الشعبية الذكية وسجن في دمياط في دار "ابن لقمان" وهو أحد كبار التجار الأقباط في دمياط، ووكل بحراسته "صبيح"، وهو اختصاصي في الخصاء تلويجاً للملك الأسير بما ينتظره من خصا على يدي هذا القبطي ولا تخفي الإشارة والرسالة على وحدة عنصري الأمة أقباطاً ومسلمين ولما أطلق لويس وتعهد بألا يعود لمثلها، ولما وصل إلى أهله أخذت تحدثه نفسه، ويتبجح أمام الناس بأنه سيعود إلى غزو مصر فقال الشاعر المصري فيه:

قل للفرنيس إن لاقيته مقالة صدق من قوؤل نصيح

دار ابن لقمان على حالها والقيد باق والطواشي صبيح

فإن عدتم نحن في انتظارك ولم يعد لويس، وإن كان جاء نابليون فيما بعد ولقي هزيمة شنعاء هو الأخر في مصر وفلسطين.

وقبل مجيء نابليون حين هاجم التتار بغداد واستباحوها وأعملوا السيف والنار والدمار واجتاحوا الشام وبيت المقدس تصدت لهم المقاومة الشعبية وبرز الظاهر بيبرس في قيادة الأمة وهزمهم شر هزيمة في عين جالوت، وبرزت شجرة الدر وبرز قطز في مقاومة انتهت بهزيمة التتار، بل واستيعابهم في آخر الأمر في الكيان العربي الإسلامي، في أقل من جيلين وأقاموا دولة المغول في الهند التي تصدت بعد ذلك لمقاومة الإنجليز حين غزوهم لشبه القارة الهندية وفي ذلك دلالة على حيوية الأمة في مقاومة الغزاة وعلى تميزها الحضاري في مقاومة الأعداء وإلحاق الهزيمة بهم ثم استيعابهم بعد ذلك وهضمهم وجعلهم جزء من قواها الحية المقاومة، لقد كان الشأن في المغرب العربي أشد وأنكر إذ كانت الهجمة على الأندلس أدهى وأمر لتشت حكامها الذين أصبحوا يعرفون «بملوك الطوائف»، ولا استقواء بعضهم على بعض بملوك نصارى الأندلس الذين كانوا يجدون دعماً من ملوك أوربا وباباواتها، ذلك رغماً من جرعات التقوية والأعداد التي كانت تأتي الأندلس من المغرب مثل محاولات المرابطين والوحدين، بل أن اسم الرباط عاصمة المغرب الحالية يدل على معنى الصمود والمقاومة.

وكان أبرز من عبر إلى الأندلس بعد طارق بن زياد وصقر قريش عبد الرحمن الداخل، وهو يوسف بن تاشفين الذي رأى أن الداء هو تمزق الأمراء تعمل على دحرهم وهزيمتهم بقيادة مقاومة ضدهم أول الأمر، وكان أقوى المحرضين على حرب الفرنجة النساء فهن تلك التي أشتكى أبنها بأنه لا يجد صعوبة في قتال الفرنجة إلا أنه يجد بسيفه قصراً فأجابته أمه في حزم: ((تقدم خطوتين إلى الأمام وسيكون سيفك طويلاً))، أو تلك الأم التي رأت أبنها بعد أن وقع صك الاستسلام بأن يغادر قصره قصر الحمراء قصور العرب والمسلمين في الأندلس، فأخذ يبكي وهو يغادر إلى غير رجعه فانتهزته أمه قائلة: ((تبكي مثل النساء ملكاً لم تحافظ عليه محافظة الرجال))، وكان المعتمد بن عباد وهو بلا شك سيد

المقاومين للإفرنج والمنضمين ليوسف بن تاشفين حين وضع بين الخيارين التحالف مع ملوك الإسبان أو التسليم ليوسف بن تاشفين من أجل توحيد المقاومة، وأن كلفه ذلك ملكه، فقال قولته الشهيرة: ((لئن أرعى إبل العرب خير لي من أرعى خنازير النصارى))، وقد كان وبسجل ذلك كتابة في شعر رائع رصين وكانت الخاتمة الهزيمة في الأندلس هي مأساة مقاومة الموريسكين وهم المسلمون الذين بقوا في الأندلس.

أما في المغرب العربي فقد بدأت الهجمة الأوروبية فرنسية وإسبانية وبدأت المقاومة شعبية ومسلحة بقيادة الأمير عبد الكريم الخطاب أمير الريف المغربي ضد الإسبان والأمير عبد القادر الجزائري في الجزائر، فانتهت بالأول إلى السجن الطويل وبالثاني إلى المنفى في تركيا ثم في دمشق حيث قضى بقية حياته وبعدها تحول النضال المسلح يتعاضد بين القيادات الدينية بقيادة الشيخ ماء العينيين والعرش المغربي ضد الاستعمار الفرنسي والإسباني وكانت هذه ظاهرة وحدة وطنية تكررت بعد ذلك مع الملك محمد الخامس الذي قاد المقاومة الشعبية مع الشعب المغربي، والشهيد مهدي بني بركة وزملاؤهما الذين انشقوا عن حزب الاستقلال وأسسوا الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وسعى بن بركة لجمع حركة المقاومة في القارات الثلاث مما أدى إلى اغتياله في فرنسا.

أما في الجزائر فلقد كانت المقاومة بعد الأمير عبد القادر الجزائري تتجلى في أقوى صورها جبهة التحرير الوطني الجزائري بقيادة الرئيس أحمد بن بيلا الذي أنتهج منهج الحرب الشعبية المسلحة، فأنشأت المقاومة جيش التحرير الوطني الجزائري بقيادة هواري بو مدين وقد اعتمد بن بيلا على عبد الناصر كثيراً في عمله السياسي والعسكري فكان بعد من أكبر إنجازات عبد الناصر في الوطن العربي وفي إفريقيا، بل الثابت أنه هو الذي أقنع مانديلا بالانضمام في الثورة

المسلحة لتحرير جنوب افريقيا ضد نظام العنصرية وهذه معلومة أنا مسئول عن تلقيها بشفاهة عن بن بيلا أما جهد والزيتونة الذي خرج عبد الرحمن بن خلدون هو الذي خرج الشيخ عبد الرحمن الثعالبي والشيخ اسماعيل الصفائحي والشيخ صالح الشريف والشيخ الخضر الحسين الذي صار فيما بعد شيخاً لجامع الأزهر من جمال عبد الناصر وهو الذي خرج للجزائر الشيخ عبد الحميد بن باديس والشيخ الإبراهيمي، فكان كثير من أركان جيش التحرير الوطني الجزائري من خريجي الزيتونة بل وشاعر تونس الفذ أبو القاسم الشابي وشعره الرائع... إذا الشعب يوماً أراد الحياة، لابد أن يستجيب القدر...

أما في ليبيا فيكفي أن نذكر شيخ الشهداء عمر المختار وغومة المحمودي ورمضان السويحلي وفي فلسطين كان وعد بلفور 1917 هو الشؤم والخيانة للأمة العربية ومنذ ذلك التاريخ أخذت حركة المقاومة العربية تكون فلسطين مركزها مرتكزها حتى أصبحت قضية حركة المقاومة العربية الأولى وأبرز قادتها الشهيد الشيخ عز الدين القسام والشهيد/ياسر عرفات "أبو عمار" وكوكبة من رفاق دربه مثل الشهداء أبو جهاد وأبو إياد وأبو الهول والشهيد الشيخ ياسين مؤسس حركة حماس والرنتيسي...الخ، ولا تملك إلا أن نحني هاماتنا إجلالاً لصمود غزة ولشعب غزة ولشهداء غزة لبسالته، أما في لبنان في حنو فلسطين والشام كله ظل عبر التاريخ رجالاً ونساء وأطفالاً ملهماً لأمته العربية ويكفي أن نقول أن أكبر وأروع سطور المقاومة العربية الحديثة سجلها حزب الله فالتحية له وللحركة الوطنية اللبنانية والتحية لشعب سوريا البطل الذي ما تخلى يوماً عن قضية أمته العربية معاركها كلها قديماً وحديثاً، وكذلك الشعب الأردني المناضل الشقيق.

أما العراق فهو مركز الأمة ومرتكزها في تاريخها فكراً وفقهاً وشعراً وثقافةً وحضارة منذ قديم الأزمان، ولقد ظلت جدوة المقاومة مشتعلة ولاتزال، ويكفي أن

رئيسه البطل الشهيد صدام حسين قد قابل الإعدام في بسالة نادرة على مر التاريخ العربي، وأن شعبنا العراقي الأبي مازال يقاوم الاحتلال الأمريكي الأوربي الاطلسي الصهيوني الجائر مقاومة الأبطال ويبتدع وسائل المقاومة في التفجير والتفخيخ إلى ضرب جورج بوش بالحذاء فأضاف إلى ثورة رمي الحجارة رمي الحذاء في وجه أكبر طاغية وسفاح عرفته البشرية وعرفه الاستعمار الحديث حتى اليوم بل لايزال وجه أكبر قوة استعمارية في تاريخ اليوم في وجه أكبر قوة استعمارية في تاريخ العالم.

أما الجزيرة العربية فيكفيها أنها مهد العرب الأول وفيها انطلق العرب في الآفاق وأنها مقر الحرمين الشريفين وفيها الكعبة بين الله الحرام وللبيت رب يحميه وأمة عربية وإسلامية تتجه إليه في صلواتها خمس مرات في اليوم وتذكر تاريخاً مجيداً عظيماً حققته الأمة بجهدها وصبرها وبلائها وهذه ثروة روحية تفوق كل ثروة مادية ناضبة طال الزمان أو قصر، ولايزال لها موقع إستراتيجي كأكبر مخزون احتياطي للنفط في العالم وأكبر مقر للثروة العربية هي مقر ومستودع ثروة الأمة كما هي مقر ومستودع تاريخاً العظيم.

أما اليمن فهي أصل كل العرب في توجهها، هكذا كانت قديماً ولا تذكر العرب إلا تذكر اليمن، فبحكم الموقع في المكان ونحكم التاريخ في الزمان فالأمة العربية مدينة لليمن حتى اليوم، فهي قد وقفت في وجه محاولة طمس الهوية العربية منذ أصحاب الفيل ومحاولة البرتغاليين والإنجليز الاستيلاء على جنوبها، فهي التي قاتل شعبها في الجنوب في تحرير عدن حتى تحقق الجلاء، وهي التي ناضل شعبها في الشمال حتى أسقط حكماً متخلفاً وأقام أول جمهورية على أرضه بل ناضل حتى أقام أول وحدة عربية دامت حتى اليوم.

صورة عن المقامة في العصر الحديث

«المقاومة الفلسطينية –المقامة اللبنانية- المقاومة العراقية»

إن التاريخ في حقيقته وجوهره هو قصة الحرية، حسب تحديدات "كردتشه"، ولهذا لابد من استحضار بعض تجارب الأمم في المقاومة أن الاحتلال الصهيوني لابد هو زائل لقد استمر الاحتلال الاستيطاني الفرنسي للجزائر132سنة وكان شبيهاً بنظيره الصهيوني لفلسطين «كانت الجزائر تسمى فرنسا الأفريقية» ومع ذلك رحل الاستعمار ومستوطنوه الذين كانوا يعدون بالملايين وحققت الثورة الجزائرية نصراً مدوياً للأمة العربية على أعدائها كما اندثرت دول كثيرة وانهارت رغم أنها كانت دولاً طبيعية «عكس الكيان الصهيوني الذي يعتبر كياناً غير طبيعي بكل المقاييس» كما أن صمود المقاومة الفيتنامية مثال بارز على قدرة شعب من الشعوب على الاستمرار في المقاومة لمدة طويلة وفي مواجهة ثلاثة دول إمبراطورية محتلة «اليابان، فرنسا وأمريكا»، بل إن تجربة العرب القريبة شاهدة على إمكانية تحقيق النصر وتجاوز عثرات الهزيمة، إذ من كان يعتقد بأن الصهاينة سيهربون من لبنان في ايار 2000، أو سيهزمون في عدوانهم على لبنان في تموز 2006، ومن كان يعتقد أن أهلنا في مخيم جنين أو قطاع غزة سيبهرون العالم بصمودهم الأسطوري في مواجهة محرقة غزة مطلع عام2009 ذلك أن الاهداف الاستراتيجية العليا لأمة من الأمم خلال عمر جيل واحد من أجيالها، وحتى إذا ما تحقق ذلك فإن عملية الحفاظ عليها تتم بواسطة الأجيال التالية، ولا تتعاقب الأجيال على تحقيق الأهداف الاستراتيجية العليا والحفاظ عليها إلا إذا توارثت تلك الأهداف بشكل يستقطب كل الجهود والإمكانات المتاحة من خلال توجيه السلوكيات البشرية للأجيال.

والسلوكيات المستديمة للبشر لا تنبثق من فراغ بطريقة فجائية أو طفرية، بل حتى نتاج للخبرات التاريخية السابقة والاقتناعات، فالسلوك البشري –هو نتاج للتفاعل بين «الموروث الثقافي أو الميراث الاجتماعي» وبين معطيات الواقع وعندما يرتبط هذا الموروث بأهداف قومية او أممية كبيرة، فإننا نصبح أمام «عملية توريث استراتيجي».

وهذا الإطار تلعب ثقافة المقاومة دوراً استراتيجياً من حيث أنها تقوم بدور توعية الاجيال بالأهداف الكبرى للأمة مما يجعل منها ضرورة حيوية لأسباب عدة:

- تعتبر هذه العملية أكبر ضمانة لتحقيق أهداف أمتنا العربية والحفاظ عليها إذ بواسطتها تدفع الأجيال المتعاقبة في اتجاه الحفاظ على مكتسبات من سبقهم، حيث التوريث الاستراتيجي بدور الوطنية الاتصالية الحضارية.

- وجود أهداف استراتيجية متوارثة بين الأجيال يمثل عاملاً قوياً للتماسك المجتمعي داخل الدولة أو الأمة الواحدة المتعددة التيارات السياسية ويمنعها من التفسخ والانحلال.

- ترسيخ الأهداف الاستراتيجية في الوعي التاريخي للأجيال يمنح كل جيل مساحة واسعة للمناورة دون تأثير على الاستراتيجيات، فقد يقبل طرف أو جيل تقديم بعض التنازلات المرحلية أو الرضا ببعض المكتسبات الجزئية لاطمئنانه أن الأجيال اللاحقة ستكمل المسيرة نحو تحقيق الغاية الكبرى.

- إن عملية التوريث الاستراتيجي حالة تمثل عامل ضغط قوي على الطرف الآخر في الصراعات الدولية، حيث يدرك الآخر قوة التصميم لدى

خصمه وعزمه على الاستمرار في الصراع، وهو ما تؤكده تجربة النخب الصهيونية التي تنطلق من خلفية إدارة الصراع، في مقابل انطلاق نخب التسوية العربية من خلفية أن الصراع قد انتهى!.

وعلى الرغم من أن الكيان الصهيوني ينطلق من مشروعه للتوريث الاستراتيجي من حلم أسطوري لا علاقة له بحقائق التاريخ والجغرافيا، فإنه حقق مكاسب كبرى في سياق مشروعه الهيمنة على المنطقة العربية، في مقابل العديد من عناصر الفشل الذي اعترت المشروع العربي للتوريث الاستراتيجي للقضية الفلسطينية للأجيال المتعاقبة، رغم أنه مدعوم بحقائق التاريخ والجغرافيا، بسبب فشل النخب الرسمية العربية في عملية إدارة الصراع لمواجهة المشروع الاستعماري والعنصري الصهيوني المدعوم من القوى الكبرى.

ويمكن تفسير هذا الفشل بغياب فكرة التوريث الاستراتيجي للقضية لديها مما جعل ما هو مرحلي يطفى على ما هو استراتيجي، بل أخذ مكانه ليصبح غاية في ذاته بدل أن يكون مجرد وسيلة، وهو ما يمكن رصده في المستويات التالية:

- سلسلة التنازلات عن الحق الفلسطيني بشكل مستمر، فمن رفض قرار التقسيم إلى القبول به، مروراً بمحاولة تجاوز آثار العدوان ضد نكسة1967 وانتهاء بغزة وأريحا واتفاقات أوسلو وإمكانية تبادل الأراضي.

تناقض حجم توريث القضية الفلسطينية: حيث يلاحظ أن مسلسل التنازلات رافقته مجموعة من العوامل أهمها ضعف الاهتمام بالقضية الفلسطينية على المستوى الثقافي، والضعف الكبير على مستوى حجم تناول المناهج الدراسية للقضية الفلسطينية، ناهيك عن ترويج الخطاب العربي حول فلسطين لمفردات ذات دلالات فضفاضة أن لم نقل معادية لحقوق أمتنا .

ذلك أن مركزية قضية التحرر في المشروع النهضوي العربي تقتضي أن نحرص على هذه العملية الاستراتيجية الكفيلة بحفظ حقوقنا كاملة، وهو ما يمكن للثقافة القيام به عبر حفاظها على مركزية القضية الفلسطينية في الوعي العربي وعدم إسقاطها وشطبها كما يحلم بذلك الصهاينة وعملاؤهم في المنطقة، بما ينتج أجيالاً مستسلمة للأمر الواقع، وقابلة للتطبيع مع كيان الإرهاب الصهيوني والقبول بشرعية اغتصابه لأرض فلسطين وتشريد أهلها، وهو ما يحتم علينا أن ننتبه إلى هذه المخاطر وتحويل الثقافة إلى سلاح في مواجهة المحتلين لنبني «موروثاً ثقافياً» سمته الأساسية المقاومة، خاصة بعد أن كشفت محرقة غزة الأخيرة عن حجم الاستعدادات النضالية إلى أمتنا من المحيط إلى الخليج، متجاوزين عوائق الانظمة الاستبدادية القطرية التي بنت شرعيتها على استمرار التجزئة أو الاستسلام للعدو «كامب ديفيد» ومواجهة خيار الشعوب في المقاومة ودعمها بخصوصية مزعومة لأنظمة فاسدة أهلكت الحرث والنسل وأدمنت في تدبير الدول التي تحكمها .

بدأت المقاومة العربية للمشروع الصهيوني بدأت بداية هذا المشروع الاستعماري الاستيطاني على أرض فلسطين وفي المنطقة العربية وشكلت حالة دفاع عن النفس والهوية والوجود الحضاري للأمة ومثلت هذه المقاومة عنوناً لصراع تاريخي بين المشروع النهضوي العربي المتمثل بتحقيق الاستقلال والتحرر والعدالة والتقدم الاجتماعي والوحدة، والمشروع الصهيوني الاستعماري الهادف إلى السيطرة على المنطقة العربية ومقدراتها وثرواتها وعرقلة وحدتها وتقدمها واستقلالها للإبقاء على واقع التجزئة والتخلف والتبعية، وقد استطاعت المقاومة العربية المتنوعة الا شكال أن تصمد في وجه هذا المشروع الذي اتخذ أشكالاً مختلفة من الغزو المسلح إلى السيطرة الاقتصادية والغزو الثقافي ومحاولات الإخضاع السياسي، ولازالت المعركة مفتوحة ومحتدمة في اشتباك وصراع تاريخي لن يحسم إلا باستمرار

المقاومة والممانعة التي تشكل المقاومة الفلسطينية واللبنانية والعراقية عناوينها البارزة في اللحظة التاريخية الراهنة.

إن خيار المقاومة في مواجهة المشروع الصهيوني الاستعماري تم اختباره على أرض الواقع حيث استطاع تحقيق إنجازات كبرى تمثلت بقدرة الشعب الفلسطيني في الحفاظ على هويته الوطنية التي كانت معرضة للسحق والطمس والتبديد والتي تمثلت بثباته على أرضه في المناطق المحتلة عام 1948 وفي الضفة وقطاع غزة وفي قدرته على القيام بانتفاضات وثورات متواصلة خلال العقود الماضية وتمكنه من توجيه ضربات موجعة للعدو الصهيوني عبر العمل العسكري الشعبي المسلح رغم الاختلال الكبير في موازين القوى.

لقد أكد خيار المقاومة الذي مارسه الشعب الفلسطيني ولازال استحالة طمس الحقوق الوطنية الفلسطينية التي باتت حقيقة لا يمكن تجاهلها بعد أن حاولت إسرائيل إنكار وجود الشعب الفلسطيني وتدمير مقومات حياته.

وفي لبنان استطاعت المقاومة اللبنانية بعد اجتياح عام1982 أن تتصدى للاحتلال الإسرائيلي بكل بسالة، فبعد احتلال بيروت وتوقيع اتفاق السابع عشر من أيار اعتقد قادة الإرهاب الصهيوني بأنهم سيحولون لبنان إلى أداة طيعة لخدمة سياستهم وأهدافهم العدوانية في المنطقة، ولم يكن قادة إسرائيل يدركون بأن المستنقع اللبناني والمقاومة ستخلق لهم من المشاكل والأزمات ما فاق كل تصوراتهم، حيث أضحت قضية احتلال الجنوب اللبناني والخسائر البشرية الباهظة التي يدفعها جيش الاحتلال الإسرائيلي إحدى أهم المسائل الساخنة التي تحرك الرأي العام الداخلي في الكيان الصهيوني وتخلق تفاعلات عميقة في المجتمع الإسرائيلي الذي تصاعدت داخله قوة الاتجاهات المطالبة بالانسحاب من

جنوب لبنان ومن جانب واحد، وقطعاً ما كان ذلك أن يحدث لولا المعادلة الواضحة والبالغة الدلالة التي فرضتها المقاومة اللبنانية بقيادة حزب الله وجوهر هذه المعادلة أن الاحتلال لأرض الجنوب لن يكون دون مقابل، وان الجيش الإسرائيلي المحتل لن ينسحب إلا إذا وصل إلى قناعة بأن كلفة احتلاله ستكون باهظة الثمن.

هذه المعادلة نجحت المقاومة اللبنانية في فرضها كحقيقة لا يمكن تجاهلها عند الحديث عن لبنان الذي قدم أغلى التضحيات والدماء لتحرير أرضه، وأرغم العدو على الانسحاب دون قيد أو شرط.

لقد قدمت المقاومة اللبنانية نموذجاً يحتذي في الكفاح يتسم بالتواصل والتنظيم ووضوح الهدف وعمق الإرادة والاستعداد اللا محدود التضحية والشهادة.

وبعد تحرير الجنوب عام 2000 والذي شكل درساً بالغ الدلالة في قدرة المقاومة على مواجهة المشروع وتحقيق انتصارات ملموسة، حاولت إسرائيل الرد على هزيمتها خاصة في ضوء تنامي قدرات وإمكانيات حزب الله فقامت بعدوانها الوحشي الشامل على لبنان في تموز 2006 وبدعم كامل من الإدارة الأمريكية متوهمة بأنها ستقضي على سلاح المقاومة خلال بضعة أيام وستمهد لقيام ما سمي حسب وزير الخارجية الأمريكية مخاض وميلاد شرق أوسط جديد، يتم من خلاله محاصرة وضرب سوريا والمقاومة الفلسطينية واللبنانية والعراقية للسيطرة على المنظمة بشكل كامل، وبما ينسجم مع المخططات الأمريكية –الصهيونية، لكن حسابات إسرائيل والإدارة الأمريكية باءت بالفشل الذريع، حيث تمكنت المقاومة اللبنانية من تحقيق انتصار تاريخي واستراتيجي كبير كان وسيكون له أعمق النتائج والآثار السياسية والعسكرية والنفسية على إسرائيل، حيث تمكنت المقاومة الشعبية اللبنانية من الصمود أمام الآلة العسكرية الإسرائيلية الهائلة

لمدة/93/يوماً مسجلة حالة صمود أسطوري يعبر عن روح الامة العربية وقدرتها على تحقيق الانتصار إذا توافرت عوامل وشروط الصمود والإرادة لمواجهة العدو.

إن حرب تموز عام2006 وانتصار المقاومة اللبنانية والهزيمة التي عاشتها إسرائيل على المستوى العسكري والسياسي والأخلاقي كانت أمر بالغ الدلالة له معاني استراتيجية تتعلق بمستقبل الكيان الصهيوني الذي بات عاجزاً ليس على التوسع واحتلال المزيد من الأرض، بل أصبح يقيم الجدران ويبني جدار الفصل العنصري لحماية وجوده.

لا شك أن حرب تموز قد شكلت محطة بارزة ومرحلة جديدة في تاريخ الصراع العربي الصهيوني، هذه الحرب الذي تحتاج إلى عملية دراسة وتقييم شامل وعميق لمعانيها ونتائجها، لكننا سنحاول إبراز أهم الاستخلاصات والدروس التي أكدتها هذه المعركة التاريخية الكبرى وأبرزها:

- إن هزيمة إسرائيل إمكانية واقعية قابلة للتحقيق إذا توافرت شروط وعوامل الصمود، وهذا ما حققته المقاومة اللبنانية من خلال نموذج حزب اللّه.

- أهمية توفر العمق الاستراتيجي والدعم للمقاومة وهذا ما تحقق من خلال دعم سوريا وإيران الجاد لهذه المقاومة التي امتلكت العمق الذي ساعدها في تحقيق الانتصار.

- أهمية تنظيم والإعداد والعمل السري البعيد عن الاستعراضات والعمل المكشوف الذي يمكن العدو من توجيه ضربات كبيرة للمقاومة.

- إن حرب تموز أكدت بالملموس أهمية دور القيادة.. والخطة الأداة باعتبارها عوامل أساسية لتحقيق الانتصار.

- أهمية توفر عناصر الصلابة والإرادة والإيمان في مواجهة جيش متفوق عسكرياً وتكنولوجياً حيث تمكن بضعة آلاف من المقاتلين من تحقيق مفاجآت كبيرة أذهلت العدو الصهيوني المدجج بكل أنواع السلاح وشلت قدرة هذا الجيش في الكثير من مواقع القتال

- الإعلام واهميته الكبرى في المعركة.

- تلاحم الشعب والأمة مع المقاومة شكل عامل أساسي في رفع المعنويات والقدرة على الصمود وتحقيق الانتصار.

- إن انتصار تموز2006 عمق الفهم والقناعة الوطنية والقومية بأن المقاومة هي الطريق والخيار الاستراتيجي للمواجهة مع المشروع الإمبريالي الصهيوني ومخططاته العدوانية.

وفي العراق فقد استطاعت المقاومة العراقية الباسلة في تصديها للاحتلال الأمريكي الذي أراد تدمير العراق كبلد عربي أساسي لإضعاف الأمة العربية في مواجهتها مع المشروع الصهيوني الاستعماري في المنطقة، استطاعت المقاومة العراقية وبسرعة قياسية النهوض ومقاومة الغزو الاستعماري وإيقاع خسائر جسيمة بقوات الاحتلال مما أدخل هذا الاحتلال في مأزق عميق انعكس على الأوضاع داخل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها حيث تتصاعد حركات الاحتجاج داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها مطالبة بانسحاب القوات الأمريكية والبريطانية.

لقد تمكنت المقاومة العراقية من إيقاع خسائر ملموسة في صفوف قوات الاحتلال الأمريكي – البريطاني حيث كانت حسابات الإدارة الأمريكية أنها ستتمكن بعد احتلال العراق من السيطرة على المنطقة والقضاء على قوى المانعة والصمود

وسحق المقاومة اللبنانية الفلسطينية لكن حسابات إدارة بوش ومخططاتها دخلت في مأزق عميق، وواجهت كمقاومة باسلة من الشعب العراقي الذي استطاع ليس إدخال المشروع الأمريكي في مأزق شديد التعقيد فحسب، بل تمكن من أن يشكل سياجاً حامياً لقوى الممانعة والصمود والمقاومة على امتداد السلطة العربية.

لعبت المقاومة العراقية وصمود الشعب العراقي دوراً أساسياً في إسقاط ورحيل الحزب الجمهوري ومجيء إدارة جديدة اضطرت الإعلان عن خطط الانسحاب من العراق ما كان يمكن أن تعلن لولا المقاومة العراقية وما أحدثته من آثار ونتائج داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

إن المقاومة العربية في مواجهة المشروع الإمبريالي الصهيوني من الناحية العسكرية اتخذت شكل حرب الجيوش النظامية الكلاسيكية، وشكل حرب المقاومة الشعبية، وعلى صعيد الحرب النظامية استطاعت إسرائيل بما تتلقاه من دعم عسكري وتكنولوجي ومادي لا محدود من الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص ومن الغرب بشكل عام، أن تتفوق في حروبها مع الدول العربية.

إن حرب تشرين شكلت صدمة كبيرة للجيش الإسرائيلي وقيادته السياسية التي فوجئت بمبادرة مصر وسوريا وقدرة الجيش السوري والمصري على تحقيق انتصارات عسكرية بارزة وإيقاع خسائر كبيرة في صفوف الجيش الإسرائيلي وتسطير ملاحم بطولية كبرى وإنهاء أسطورة الجيش الذي لا يقهر.

إن إسرائيل تمتلك السلاح النووي وترتبط عضوياً مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهو محددات ووقائع غير قابلة للتغير في المدى القريب والمنظور بسبب الواقع العربي والوضع الدولي، ومن هنا اكتسبت المقاومة الشعبية في فلسطين ولبنان والعراق أهمية استراتيجية وتاريخية في ظل اختلال موازين القوى، واستمرت

المواجهة العسكرية الشعبية مع المشروع الصهيوني، وهي مواجهة ومقاومة مرشحة للاستمرار خاصة في ظل رفض إسرائيل لكل عروض الحلول السياسية العربية.

وربما نظر النبض إلى هذا النمط من المقاومة الشعبية المسلحة باعتباره مجرد ممانعة دفاعية ضد الاحتلال وضد الاستسلام لا تشكل بديلاً فعلياً للحرب النظامية الكلاسيكية ولكن هل يستطيع أحد أن يتجاهل قيمة تلك المقاومة التاريخية والاستراتيجية خاصة في ظل سلبيات الواقع العربي الرسمي.

إن هذه المقاومة الشعبية المسلحة تعبر عن رفض الجماهير العربية للاستسلام، وبالتالي فهي حاجة وخيار استراتيجي تفرضه طبيعة الصراع مع المشروع الصهيوني، كما تعبر عن حاجة مباشرة تمليها وظيفة المقاومة الشعبية المسلحة في استنزاف العدو بشرياً واقتصادياً ومعنوياً وفي زغزغة استقراره النفسي وتنمية حس المواجهة وثقافة المقاومة، ولذلك لا ينبغي التقليل من شأن هذه المقاومة الشعبية المسلحة وخاصة في مثل هذا الصراع الحضاري والتاريخي الذي تخوضه الأمة العربية، بل ينبغي الرهان الاستراتيجي عليها للرد على الصلف الصهيوني الإمبريالي.

وإذا كان من الصعب تصور حسم الصراع العربي مع المشروع الاستعماري الصهيوني عسكرياً دون استنهاض طاقات الأمة الشاملة، فإن وظيفة المقاومة ودورها التاريخي هي في عدم حسمه سياسياً وثقافياً ضد الأمة وفي خلق حالة النهوض العربي الشامل لمواجهة المشروع المعادي وإحباط أهدافه ومخططاته العدوانية.

إن بعض الذين لا يؤمنون بخيار المقاومة، يدعون للتكيف مع المتغيرات العالمية والتعامل مع موازين القوى وكأنها موازين جامدة غير قابلة للحركة والتغيير وبالتالي يدعون لتقديم التنازلات.

إن الدعوة للتكيف مع المتغيرات تتطلب منا أن نتعامل مع ميزان القوى الراهن وكأنه ميزان ثابت لا يخضع هو الآخر لقانون التغير ذاته وكأننا لا نستطيع بجهود وصمود وتمسك بالثوابت وإمكانات فحشدها وتضامن عربي حقيقي وفعال أن يسهم في تغيير هذه الموازين ومن هنا أهمية المقاومة كخيار استراتيجي أثبت فاعليته للنهوض بأوضاعنا .

صحيح أن موازين القوى ومعطيات الوضع العالمي والظروف الراهنة تميل لصالح الطرف المعادي، ولكن ذلك لا ينبغي أن يبرز سياسة التنازلات والرضوخ تحت حجة أن ليس أمامنا من بديل، فهناك خيارات وبدائل واقعية ومساحات واسعة للصمود والمقاومة من أخطر القضايا التي قد تواجه أمة من الأمم هو أن تأسر نفسها بخيار واحد لا بديل عنه، بل عليها أن تمتلك البدائل والخيارات المتعددة فمن يعمل للسلام القائم على العدل واستعادة الحقوق عليه أن يعد نفسه للحرب ويملك إمكانات القوة والردع التي تمكنه من حماية حقوقه وأهدافه العادلة.

ولو ألقينا نظرة على تاريخ الشعوب لوجدنا أنها قاومت الاستعمار والظلم، فالمقاومة الفرنسية ضد الاحتلال النازي حققت نتائج كبيرة ولم تستعد فرنسا حريتها إلا بالمقاومة ولم ينجح الفيتناميون في توحيد شعبهم والانتصار على ثلاث دول كبرى تناوبت على استعمارهم إلا بالمقاومة ولولا المقاومة ضد الاستعمار الفرنسي في سوريا لما تحررت سوريا وحققت استقلالها، ولولا المقاومة التي تمثلت بجبهة التحرير الوطني الجزائرية لبقيت الجزائر تحت نير الاستعمار الفرنسي.

إن المقاومة الشعبية المسلحة في مواجهة المشروع الصهيوني شكل رئيسي من أشكال النضال، ولكنها ليشت الشكل الوحيد، بل هي أحد الا شكال المرتبطة بكافة أشكال المواجهة الأخرى السياسية والاقتصادية والثقافية والدبلوماسية والجماهيرية والإعلامية المقاومة بمفهومها الواسع لا تعني المقاومة المسلحة

فحسب، بل تعني المقاومة المجتمعية الشاملة التي تستنهض طاقات الشعب والأمة بأسرها.

إن معركتنا معركة شاملة، معركة مع التخلف في كافة مظاهره، من التخلف المعرفي إلى التخلف الاقتصادي والاجتماعي والعلمي ودون أن تسلط الضوء باستمرار على هذا التحدي، فإننا لن نستطيع خوض صراع تاريخي شامل وجاد كالصراع العربي الصهيوني، ولذلك فإن المقاومة بمفهومها الواسع ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمشروع النهضة العربية الشاملة إن ترابط وتكامل كافة أشكال النضال والمقاومة يشكل شرطاً أساسياً من شروط المقاومة مع المشروع الاستعماري الصهيوني الذي تمكن من تجميع طاقاته العسكرية والاقتصادية والعلمية لمواجهة العرب، وبالتالي فإن مقاومة هذا المشروع تستوجب مجابهة مجتمعية شاملة ترتكز لاستنهاض كامل طاقات المجتمع والأمة بجميع مكوناتها وعناصرها، ولا ينبغي التقليل من أهمية أي شكل من أشكال المقاومة سواءاً كانت مقاومة سلمية أو جماهيرية أم ثقافية أم سياسية أم اقتصادية أم أخلاقية، لأن هذه الا شكال جميعاً تصب في الحصيلة النهائية في مشروع المواجهة التاريخية الشاملة مع المشروع الاستعماري الصهيوني إن المقاومة العربية بكافة أشكالها وتجلياتها عبّرت وتعبر عن جوهر الأمة العربية الحضاري في صراعها واشتباكها التاريخي المتواصل مع المشروع الصهيوني القائم على التوسع والظلم والعدوان.

إن المقاومة كخيار استراتيجي ومفهوم وثقافة شاملة تطال المجتمع، فلا مقاومة شعبية جادة ومستمرة دون مجتمع مقاوم، الأمر الذي يتطلب توظيف الطاقات والإمكانات الشعبية فما هو الدور الشعبي لدعم المقاومة.

-نشر وتعميم ثقافة المقاومة بكافة الوسائل المتاحة الإعلامية الجماهيرية التربوية والتعليمية والتحريض والتعبئة الدائمة في ظل عدو واحتلال استيطاني أو إمبريالي

يستهدف ثروات الأمة ويحاول مصادرة مستقبلها واحتجاز تطورها على كافة الأصعدة.

وضع وتبني برامج تعليمية تربوية وحصص مدرسية تمجد المقاومة والمقاومين خاصة للتنشئة الجديدة من الأجيال في ظل غزو إعلامي وثقافة استهلاكية استسلامية تحاول قتل أرواح المقاومة في أطفالنا وشعوبنا.

إحياء المناسبات وإقامة الأنشطة الوطنية القومية- ذات الصلة بمحطات نضالية مقاومة، مثلاً:

- الاحتفال بذكرى الانتفاضة الأولى والثانية والمناسبات الوطنية «يوم الأرض».
- ذكرى انتصار المقاومة اللبنانية.
- انطلاقة المقاومة العراقية... إلخ.

وهنا يمكن اعتبار وتحديد يوم سنوي للاحتفال بذكرى انطلاقة المقاومات العربية يتم إحياؤه شعبياً في كل أنحاء الوطن العربي.

- الاحتفاء والتخليد لذكرى رموز المقاومة والاستشهاديين الذين قضوا على طريق المقاومة «زيارة مقابر الشهداء» قبر ونصب الجندي المقاوم المجهول.
- إطلاق أسماء مقاومين، معارك بطولية على عدد من الشوارع العربية والمدارس والروضات.
- الاهتمام والتزاور للجرحى المعاقين الذين أصيبوا في مواجهات بطولية مقاومة.

- التفكير بإنجاز لسجل الخالدين العرب من كافة شهداء المقاومات العربية يتم تأمين معطياته «أسماء –صور –نبذة عن العمليات» من قبل المقاومة.

- زيارات المناضلين «القدامى –محاربين قدامى» قدموا إسهامات للمقاومة كنوع من الوفاء لهم.

- إقامة نصب تذكارية لملاحم بطولية مقاومة في عواصم المقاومة- نصب المقاوم المجهول يتم زيارته سنوياً وفي المناسبات الوطنية.

- الاحتفاء بيوم الأسير العربي الذي اعتقل وناضل في صفوف المقاومة

- إمكانية إنشاء صندوق شعبي يذهب ريعه لدعم المقاومات العربية والاستفادة من الزكاة والتبرعات الشعبية، وتوضع لائحة تنظم عمله.

- إنجاز درع «تصميم درع موحد» وأوسمة للمقاومين تجري تكريم حالات مقاومة وقف لائحة وآلية متفق عليها.

- إنجاز لوحة شرف «لوحة الشرف العربي» أو بانوراما يسطر فيها أسماء شهداء المقاومة العربية.

- برامج ثقافية، إعلامية، فنية «مسلسلات» تمجد المقاومة وتحيّ ملاحم المقاومة والنداء العربي.

- لقاءات إعلامية «مقروءة –مسموعة –مرئية» مع رموز المقاومة أو تغطية ملاحم بطولية «شاهد على المقاومة».

- تشكيل تجمع قانوني من المحامين المتطوعين للدفاع عن المقاومين العرب والدفاع عن الحق بالمقاومة- والدفاع عن المعتقلين المقاومين.. إلخ.

- تشكيل لجان دعم لمقاومة في كافة الساحات العربية تضع البرامج والخطط التي تحقق دعماً شعبياً متواصلاً للمقاومة على كافة الأصعدة وتسخير الفضائيات والإذاعات المقاومة لخدمة خط المقاومة وثقافة المقاومة.

- العمل مع الدول والبرلمانات والأحزاب والمنتديات على طرد الكيان الصهيوني من كافة المنظمات الإقليمية والدولية، بما في ذلك المنظمات المنبثقة عن الأمم المتحدة.

- تنظيم حملات إعلامية بأشكال وصور مختلفة تبين لكل الشعوب والأمم حقيقة الصهيونية وكيانها العنصري وحقيقة الإمبريالية والمجازر التي اقترفتها في العراق.

- إن ما جرى ويجري على أرض قطاع غزة أعاد الصراع إلى المربع الأول، الذي يؤكد أن لا تعايش ولا حلول مع العنصرية الصهيونية، وإن الصراع الجاري لن يبته إلا بانتهاء المشروع الصهيوني على أرض فلسطين.

- تنشيط حملات الدعم والتبرعات ليس فقط من المنظمات والأحزاب، بل شمولها أوسع قطاعات شعبية من المتضامنين مع قضايانا العادلة في كل دول العالم.

- العمل على مقاطعة البضائع الصهيونية والإمبريالية في كل أوساط الرأي العام.

غزة ذروة سنام العزة

يتغارس على الجذع العربي والتاريخ العربي

لم نوغل كثيراً في الحديث عن مقومات الخلود، وعن المحصلة النهائية لاستشراء الصراع المرير بين شعبين يتطاحنان في معركة البقاء، فالنهاية هي للإيمان بل وللجغرافيا بمعناها الواسع التي تنطوي على العنصر السكاني «الديموقراطي»، ثم الحضاري فبهزات المعياران هما اللذان يحددان عناصر الملمح بل الفصل الأخير للصراع بيننا وبين الصهاينة.

يقول نابليون: ((إذا أردت أن تعرف سياسة أمة، فالتمسها في جغرافيتها «بالمعنى الواسع Lato sensu »لكلمة جغرافيا)).

وإذا كانت موازين القوى اختلت لصالح العدو المغتصب، بفعل حلفائه «المعسكر العربي» فصبراً آل ياسر إن موعدكم الجنة.

لا ننطق هذا القول الأخير يأساً وقنوطاً ولا تهرباً من المسؤولية وبل نضعه في قيمه استراتيجياً، فالصبر المبرمج الهادف الذي ينطوي على استشراق المستقبل وسيره والعمل من أجله والتمسك به واستهدافه هو العمل المفتاحي لكل ظفر.

قال تعالى: ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم مِّن مَّاء مَّهِينٍ﴿20﴾ فَجَعَلْنَاهُ فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ﴾ المرسلات/**20-21**.

هذا القول العميق يبرز فلسفة الحياة أية حياة، حتى ولو كانت مهنية، فلابد لها من قرار مكين من مشتل يتعهد الولادة والنشوء، وهذا ما توفر للعروبة «دار وأرض النبأ العظيم» الذي انتشر ضياؤه في العالم، بينما بقي اليهود يرزحون في الشتات.

لماذا لأننا شعب تتوفر له كل مقومات الأمة «القرار مكين»، ثم جاء النبأ العظيم ليزين معزته.

إذن فلا حاجة لنا من الإفاضة في الحديث عن المقومات الأساسية لعوامل انتصارنا على العدو إذا ما تذرعنا بالصبر والعمل الواعي الجاد للحياة، فنحن نملك كل مفاتيح البقاء والحياة والتقدم ابتداء من العنصر الجغرافي والسكاني والحضاري.

وبيان ذلك فالعلاقات الأولى بين الإنسان والبيئة الجغرافية ذات سمة سحرية ودينية، ألا يقتصر الأمر على الإنسان القديم، بل إن التمثلات الجماعية التي يكونها الناس الخاليون عن إقليمهم وبلدهم ووطنهم ذات سمة سحرية دينية بارزة.

ونحن لا نتعامل هنا مع الوهم والخيال، نحرص على تسجيل هذا الفاعل الجغرافي ليبرز أهميته في نفوس العرب بعامة وأهل غزة بخاصة ولنكشف عن السر الدقيق وراء إصرارهم وصمودهم وعنادهم في التمسك بأهداف الوطن.

أجل هنالك عبقرية خاصة انطلقت منها عبقرية غزة genius laei[1] واكسبتها هذه القدرة القائمة والعزيمة الماضية، عبقرية مستمدة من حضارة هذه الأمة،

---

[1] - د. جمال حمدان: شخصية مصر دراسة في عبقرية المكان، كتاب الهلال، العدد696، 1967، ص37.

ولواعج لهذه الأمة أن تبوح شخصها وتفصح عن حضانتها الذاتية، لأتت للعالم بالأعاجيب، لكن الغرب «بقيادة أمريكا» هي حارسة الصهاينة التي تحميها وترعاها وتدعمها في الحياة أضعافاً للعرب.

ومع ذلك فإذا كان الإنسان في ظل التاريخ على الأرض، فالجغرافيا هي ظل الأرض على الزمان، وما فتئ الإنسان عطي ظله عبر التاريخ على الأرض كذلك فشخصيتنا الجغرافية سوف لن تفتأ ظلها عبر الزمان.

يقول أستاذنا الدكتور "شاكر مصطفى": ((لقد نبت اليونان حضارة واحد كانت كالثقاب ثم انطفأت، في حين أن أمتنا سبع حضارات، إن أمتنا قد تهزم، ولكنها لا تموت)).

ويقول الأستاذ "عبد الرحمن شهبندر": ((أننا نطرب لسماع أسماء مثل صعصعة وأبي كرب وأذينة والزياء والحارث مطمور بخت أنقاض بابل واليمن وتدمر ووادي عاموس منذ ألوف السنين، وإن العرب بنوا المدائن في حضارة، ورفعوا الكرنك منذ اتفاق فجر التاريخ))[1].

وباختصار ها هي عناصر شخصية هذه الأمة استمدتها من الجغرافيا والتاريخ والحضارة وقد تكلل كل ذلك بحصانة النبأ العظيم- الذكر الحكيم.

قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ﴾ الزخرف/**44**.

هذه كلمات بسيطة تضيء للقارئ العربي شخصيته وهويته وجنسيته ويقول له أرفع رأسك يا أخي ووطن نفسك «كما قال الرسول الكريمﷺ » لأنك لست أمعة على الحياة والتاريخ والحضارة، بل إنسان.

---

[1] -مقاله المنشور في مجلة الزهراء الموسوم بعنوان سلطان اللغة العربية، مجلد2، ص649.

قد تم عظيم من المجد والسؤدد والمدينة، لقد ذهب "فيلد" بأن اليمن وعدن كانتا مأهولتين بالمكان في العصور الجيولوجية النيوليته ولقد تم العثور على أدوات هجرته وعلى فأس في موضع الدوادمى الذي يبعد 375 ميلاً عن الخليج كما عثر على أدوات مجرية في الإحساء وحضرموت.

ولقد تبين أن هذ الأدوات صنعت من أحجار العربية الغربية، كما اتضح أن الأدوات الحجرية التي عثر عليها في اليمن وحضرموت هي من النوع المستورد في فلسطين وبلاد الشام، وهذا يعني أن هنالك تفاعلاً عميقاً بين أرجاء الجزيرة العربية منذ هذا الزمن السحيق[1]، وترفع أقلامنا وتجف.

[1] - د. جواد علي: المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، بيروت، دار العلم للملايين، ج1، ص532.

احتضان الرأي العام العربي لصمود غزة

لا مجال هنا للإفاضة في الحديث عن هذا الرأي العام لأنه ماض أمة في العالم امتحنت وابتلت «جربت» وانتهكت واستلبت كالأمة العربية، لكنها كانت تصمد وتخرج من النكبة بالعزم والتصميم على غسل العار.

لا نتلكم عن ابتلائها في الأندلس على يد محاكم التفتيش، ولا نتحدث عن فعله الصلبيين والمغول والتتار وغيرهم وغيرهم، وكنا لن نتلك عن مواقف العرب في أفريقيا العربية والأسيوية وغيرها.

لذلك فالعربي يملك جهاز حساسية تجاه المستعمر والأجنبي ويعدله ويتحسب له الف حساب وقاله كلمته تجاه الحركة الصهيونية دفعة واحدة ورأياً واحداً وقولاً واحداً بكلفة واحدة بتعبير واحد كالطلقة التي تنطلق من المرأة الولود مرة واحدة فتكون الولادة، ولعمري هل إن الدفاع عن الأرض المستوية يحتاج إلى الأقاويل والحسابات.

أجل لقد عيدت الأمة العربية عن موقفها تجاه الحركة الصهيونية بطلقة واحدة منذ وطأت أقدام صهيوني واحد أرض فلسطين، ولم تغير موقفها، وما فتئت هذه الأمة تقدم التضحيات والضحايا، وتبدل كل مجهود وغالي ورخيص، لاسيما على الصعيد الشعبي...

وإذا كنا نرى متساهل أو تقصير من الحاكمية العربية، فيسبب ذلك الحصار العربي أو السلبية أو التساهل لدى الحاكم العربي سلبية كلفت أمتنا قيام إشكالية عويصة حيال هذا الحاكم وهو شرح يبين تجاه هذه القضية ومن أجلها والملاحظ في الرأي العام العربي الأخير حيال غزة وينتهي أخيراً بغزة.

وعلى العهد الروماني جرى نزاع بين أنطوخيوس والبطال على غزة، ولقد انضم العرب إلى انطوخيوس، ومكنوه من احتلال المدينة، والسبب هو أن بطلميوس كان قد مس المشاعر الوطنية للعرب في غزة[1].

لعبت هذه المدينة دوراً كبيراً في التجارة في زمن الأقباط بصفتها ثغراً للعرب أجمعين[2] هذه الشخصية التجارية «بوصفها جزءاً من النظام التجاري العالمي» أعطاها سمة الارتياد والكشف والتفتق والاحتكاك والتبادل والتطور والتنافس والتيقظ[3] ومن جهة أخرى، فإن العدو الصهيوني يقوم بعملية بترا وأخشاب للشخصية الفلسطينية، بل يعلن ذلك صراحة، قالت رئيسة وزراء العدو السابقة غولدا مائير: ((إنه يتقشعر بدني عندما أرى طفلاً فلسطينياً)).

هذا الموقف من العدو أدى إلى انحسار التيار التوقيفي العربي «الناصرية لاسيما بعد نكسة حزيران1967» وأفسح الطريق لبروز التيارات السامية وحسمها

---

[1] – د. جواد علي: المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ج2، ص22.

[2] – المرجع السابق، ج3 ص115.

[3]– د. محمد جابر الأنصاري: الفكر العربي وصراع الأضداد، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، 1999، ص40.

وصمودها، ونمط فكرها احدى الطبيعية القاطع الحاسم لمحدد الملتزم بمعيار ثابت وقيم متجانسة موحدة[1].

وإذا كان مجال لمناقشة التيارات الإسلامية السلفية أو المتطرفة داخل البلد العربي، فهذا الأمر غير جائز بالنسبة للفلسطيني الذي يدافع عن وجوده وأرضه وعرضه وكرامته وبذلك فكان أمر طبيعي عادي أن تقف غزة وغيرها هذا الموقف وأن تصمد هذا الصمود، والله تعالى مذ زود حتى الحيوانات بأجهزة مناعة لتدافع عن نفسها.

ولسان حال إسرائيل: ((الحسوا الفلسطينيين كما يلحس الثور خضرة الحقل/سفر العدد 52))، وقول التوراة: ((أنا أرسل أمامك ملاكاً، وأطرد الكنعانيين والآمويين والحثين والفرزيين والحوريين/سفر الخروج ج33))، وقولها: ((فتطردون كل سكان الأرض من أمامكم/سفر العدد 33))، وإذا كانت هذه النفسية اليهودية المريضة تعم على غير الفلسطينيين، فالفلسطيني قد يخرع كؤوس ومرارة السم وألواناً وأصنافاً من اليهود منذ غزوهم الاول الفلسطيني إذن فكيف يطلب من شعب غزة الاستسلام أو التساهل أو فتح ثغرة بسيطة من التهاون والتقصير تجاه العدو.

لقد استعمل الإسرائيليون كل أنواع والإثارة والبطش والتنكيل وانتظروا استسلاماً أو انحرافاً من طفل فلسطيني، فأنى لهم ذلك.

---

[1] د. محمد جابر الأنصاري: الفكر العربي وصراع الأضداد، ص35.

الرأي العام الإسلامي وموقفه من أحداث غزة

في لقاء وزير عربي بأحد الوزراء في دولة إسلامية، انبرى الوزير المسلم يقول: ((نظرنا إليكم فرأيناكم تنظرون إلى غيرنا، ثم نظرتم إلينا فوجدتمونا ننظر إلى غيركم، فمتى تلتقي العيون، وتتعانق القلوب)).

هذا المشهد أو البانوراما يصور لنا فعلاً وبدقة الحال الإسلامية، بما تتضمن من ذباك الانعطاف البسيط من العيون صوب العيون.

وهذا ما وجدناه «مثلاً حياً» في موقف كل من تركيا وإيران المشرق، وإن كان موقف غيران الأخير تجاه العراق بضع بعض التحفظات تجاهها في بعض قطاعات الرأي العام العربي، ولا يجعله كاسحاً كالموقف التركي الذي أخذ يحتل أهمية كبيرة في الوجدان الشعبي وفي الاستراتيجيا الحكومية، ونحن لا نستطيع أن نهدر كلياً وإجمالياً تصريحات أوباما الأخيرة تجاه العالم الإسلامي التي تكللت بزيارة تركيا، والمسألة أولاً وأخيراً تتعلق بنا، فالحياة تكون بقدر ما تكون جميليين، وبقدر ما تحمل من آيات الجمال.

توتر هذا الرأي العام وحرارته وارتفاع نبضه وهذا ينذر باتساع الاشكالية مع الحاكم العربي اتساعاً يهدد باقتلاع ذي الأوتاد.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: لماذا لا ينقط الحاكم العربي بل لماذا يضع رأسه في الرمال.

نحن نفهم الظاهرة السياسية على أنها ظاهرة تتميز بحساسيتها وانفعالها بالواقع، ولنا مثال على ذلك في تقليص سلطة الملك في إنكلترا ابتداء لما كان

سنة1215م ثم تكتمل الحقوق، ورويداً رويداً ولكن تأكيداً كان يتم التنازل لصالح الشعب، وهل هنالك مغزاً دافعاً لتفتيح العيون أمام شره العدو الصهيوني كالقضية الفلسطينية.

والملاحظة الأخيرة الجديرة بالذكر هي أن تصاعد هذا التوتر الشعبي ليس موقفاً جديداً، فقد عمد هذا الموقف عن نفسه بطلقة واحدة منذ ولادة الاعتداء الصهيوني، بل هو مظهر جديد وتعبير جديد وامتعاض جديد، لا جوهر جديد في القضية منشؤه هذا التفتت الإسرائيلي.

هذه اللبوسات الجديدة، قد تأخذ مظهراً جديداً، ولكن الجوهر لا يتغير، وهل تنتقص أمتنا الأرض من أطرافها والكيان من أطرافه والطلب من أطرافه.

والعدو الصهيوني بعد الخطة تلو الخطة في التعتم والتوسع وتصريحات رئيس الوزراء "نيتنياهو" غنية عن التذكير.

الرأي العام العالمي وموقفه من حدث غزة

هذا الرأي العام «ولا شك» يلعب دوراً كبيراً ضابطاً على حكوماته، ولنا أن نتساءل كيف استطاع الصهاينة انتهاك أرضنا وضميرنا واحتلال أرض فلسطين لولا كان الرأي العام الدولي «خاصة الأوربي» يميل إلى العدو، بفعل دعايته الخبيثة الكاذبة التي اجتذبت الرأي العام الدولي خاصة في أوروبا وكانت سبب صدور قرار التقسيم من قبل الهيئة الدولية.

ولنا أن نتساءل أليست قاعدة توازي أو تقابل الا شكال صحيحة حتى على الصعيد السياسي، وأن الأيدي التي ساعدت إسرائيل في الصعود قابلة أن تكون من أسباب السقوط والهبوط.

والآن يتخذ الصراع العربي الصهيوني طابعاً إنسانياً أي لصالح الأرض المحتلة والشعب المحتل المنتهك والكرامة المنتهكة، وإسرائيل بشهوتها المتكالبة لا تستطيع التوقف عن السلب والفتك والإهانة.

هذه الحال تجعل كفة العدالة تميل لصالح الفلسطينيين لاسيما إذا أحسنا استغلالها وطرحها على الضمير العالمي.

ولنا مثال حي على ذلك موقف الأرجنتين وقطع علاقتها مع إسرائيل ثم «على سبيل المثال لا الحصر» موقف النائب البريطاني "غالوي" وحمله المساعدات المادية لصالح الشعب في غزة ثم المسافة الطويلة التي قطعها من أجل ذلك، والآن فالمطلوب منا شعباً وحكومات عربية الاهتمام بكل صغيرة وكبيرة ونحصيها ونشّغلها في خلق رأي عام عالمي يتنامى لصالح الأرض الحيوية السلبية، وليس ذلك عجيباً فالعمل من أجل –الأمة في شرع الله» كعبادة الله، قال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾الأنبياء/**92**.

ولنا عودة إلى هذا الموضوع في البحث المقبل «المقاومة كخيار- استراتيجي للأمة».

الرأي العام الدولي الغربي ومدى تأييده للمقاومة

لا حاجة للتذكير بأن العنوان الرئيسي للتحرك الشعبي العالمي، سبق له التركيز على الدعوة لوقف الحرب الأمريكية على فيتنام، ولنصرة الشعب الفيتنامي وشعوب الدول الأخرى المجاورة التي طالتها آلة الحرب الأمريكية، بالإضافة إلى الشعوب الساعية إلى إنهاء الاستعمار المباشر وغير المباشر والعنصرية، وفي معظم الأحيان اندمجت التحركات النقابية الطلابية لتحسين الظروف المعيشية والضمانات الاجتماعية، أو تحقيق المشاركة السياسية على مستوى البلد الواحد، بالتحركات الشعبية على النطاق العالمي الداعية لوقف الحروب وإحلال السلام.

وأصبحت التظاهرات والاعتصامات والإضرابات وأشكال الحراك الجماهيري العلمي لوحة إعلامية دائمة، تعبر عما أصطلح على تسميته الرأي العام العالمي تجاه القضايا التي تحظى باهتمام عابر للحدود الجغرافية للدول والأمم.

وتعلمنا تجربة نضال الشعب الفيتنامي خصوصاً ونضالات شعوب العالم التحررية عموماً بأن ما اصطلح على تسميته بالرأي العام الدولي، لا يتحرك مؤازراً ومسانداً إلا على وهج الانتصارات الميدانية التي تتحقق، وهذا يعني أن عدالة القضية بحد ذاتها ليست محركاً كافياً للارتقاء بوعي وتعاطف الرأي العام الدولي،

للانخراط في التأييد المتنامي والمستدام.. فالرأي العام يتحرك ويتفاعل بمقدار تلمسه لوجود حركة تحرر تملك الإرادة والتصميم والقيادة الشجاعة، مقرونة بالاستعداد غير المحدود للشعب لتقديم التضحيات لنيل حقوقه وإنجاز استقلاله.

وتستطيع القول إن القضية الفلسطينية ثم تدخل حيز التفاعل الإيجابي مع الرأي العام الدولي، إلا بعد أن تعززت فكرة الكفاح المسلح والمقاومة لدى الشعب الفلسطيني وطلائعه المناضلة، التي التزمت ببرنامج وطني للتحرير، ورغم أن الحراك الفلسطيني المقاوم في أواخر الستينات تزامن مع نضالات وانتصارات الشعب الفيتنامي التي حظيت بتركيز إعلامي ودعم جماهيري غير مسبوق، استطاعت المقاومة الفلسطينية انتزاع حيز فيتنامي من التركيز والتغطية الإعلامية والاهتمام الجماهيري في العالم الغربي، ومع تصاعد الكفاح المسلح الفلسطيني اندرجت القضية الفلسطينية على جدول ونشاطات القوى العالمية المناهضة للحرب العنصرية التي اعتادت على دعم نضال حركات التحرر العالمية.

لكن مساندة الرأي العام للقضية الفلسطينية عموماً وللكفاح المسلح شابته منذ البداية عقبات موضوعية تتعلق بخصوصيته وطبيعة المشروع الصهيوني الاستيطاني في فلسطين، وحالة القبول والدعن الغربي الرسمي وحتى الشعبي الغربي لفكرة إقامة دولة يهودية على أرض فلسطين التاريخية.

لقد استطاعت الحركة الصهيونية العالمية ترويج روايتها المزورة حول حق مزعوم في فلسطين، واستطاعت أن تطوق الرأي العام الدولي بأكاذيبها وتضليلها، لتحدث شروخاً عميقة في حركة التضامن العالمية مع الشعب الفلسطيني وقضيته، لنزع مشروعية الكفاح المسلح الفلسطيني ووصمه بالعمل التجريبي أو الإرهاب!!!.

وحتى عندما نجحت نضالات الشعب الفلسطيني في انتزاع اعتراف عالمي بمقاومته وباعتبار الصهيونية مرادفاً للعنصرية، تحركت الآلة الإعلامية والسياسية

الصهيونية والقوى المساندة لها على المسرح الدولي، وخاصة الولايات المتحدة لتفريغ هذا الاعتراف من محتواه الإيجابي ولإلغاء قرار الأمم المتحدة باعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية، ولم تكن هذه المحاولات لتنجح لولا المساندة غير المباشرة التي حظيت بها لتراجع القيادة المتنفذة في منظمة التحرير الفلسطينية عن البرنامج الوطني للتحرير، والدخول في مساومات وصفقات مع الكيان الصهيوني، مثل اتفاقات أوسلو المفرطة بالحقوق الوطنية، في ظل تخاذل عربي رسمي وصل إلى حدود التواطؤ والتحالف مع العدو الصهيوني وخاصة الدول التي أبرمت اتفاقات ومعاهدات ثنائية معه، وتجلى هذا التواطؤ خلال الحربين العدوانيتين الأخيرتين التي شنها الكيان الصهيوني على لبنان 2006 وغزة/2008-2009/.

وفي الحقيقة إن واقع الرأي العام الدولي الغربي أنه متنوع الدوافع والمنطلقات فيما يخص الشعب الفلسطيني ومقاومته، وإذا توقفنا أمام الشرائح المكونة له نجد تقاطعات واختلافات يجدر بنا إمعان النظر فيها وتوصيفها على حقيقتها..

فإذا انطلقنا من اعتبار أننا نقصد بالرأي العام العربي، الذي يعنينا هنا هو التيار العريض الذي يضم القوى والأفراد المنضوية في مجابهة مشاريع الهيمنة والحرب والاحتلال والعنصرية على النطاق العالمي، وفي ظل نتائج العولمة المدمرة على الدول النامية والأزمة الاقتصادية -المالية الراهنة، يمكن إضافة مناهضة القرصنة المالية لدول الشمال الصناعي وخاصة الولايات المتحدة.

يمكن شمل الروافد والمنطلقات التالية داخل التيار العريض المشار إليه:

- قوى تتحرك بدافع اهتمامها بالعدالة وحقوق الإنسان وتركز على الاعتماد الآليات القانونية الدولية والإقليمية أو المحلية لتحقيق أهدافها.

- قوى تتحرك بدافع إنساني محض وتهتم بدور الجمعيات الخيرية وتقدم المعونات الطبية والغذائية وتدعو في برامجها إلى محاربة الفقر والمرض والمجاعة.

- قوى تتحرك بدافع كراهتها للحرب وضرورة تحقيق السلام والأمن وحل النزاعات بالطرق السلمية.

- قوى تنشد التغيير في النظام الدولي ومؤسساته لإنهاء الاستبداد والظلم والاحتلال والعنصرية.

- قوى ناشطة ومؤيدة لا شكال المقاومة المختلفة للنهضة والاحتلال والعنصرية وتساند الحق المشروع للشعوب بممارسة الكفاح المسلح ضد المحتل.

يضاف إلى ذلك القوى التي تناهض تدمير البيئة والتلوث وتدعو إلى إجراءات لحماية البيئة، جزءاً من التيار العام المناهض للعولمة ونتائجها المدمرة.

أما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والصراع العربي –الصهيوني، فتتدرج في أولويات استراتيجية المقاومة العربية في الفترة الراهنة، توفير سبيل استمرار ودعم مقاومة الشعب الفلسطيني والشعوب العربية للمشروع الصهيوني الاستيطاني، ومقاومتهم لمشروع الهيمنة والاحتلال الأمريكي للعراق المساند للمشروع الصهيوني في فلسطين المحتلة، وللتدخلات العسكرية المباشرة وغير المباشرة للولايات المتحدة وأدواتها في الصومال والسودان!.

لا شك أن دور الرأي العام الدولي في مساندة المقاومة العربية للمشروعين مسألة يكتنفها الغموض والتعميم والرغبات، ولا تخضع للتحليل والتمحيص الدقيق

أحياناً، حيث يتم اعتبار التحركات الشعبية الواسعة المعادية للحرب في الحالات الغزو الأميركي للعراق، أو خلال العدوان الصهيوني على لبنان في تموز 2006 أو غزة/2008-2009/دليلاً قاطعاً على تطور وتعاظم وارتقاء هذا الدور إلى مستويات مُرضية لتأييد خيار المقاومة العربية.

ومع ذلك فعلينا أن نميز بين كونها بغالبيتها الساحقة تعبيراً عن المساندة والتعاطف مع الشعوب العربية في مواجهة آلة الحرب والدمار والهمجية المتفوقة، وبين اعتبارها تأييداً ومساندة للحق المشروع في المقاومة وللقوى التي تحمل لواءها، وتلتزم بالكفاح المسلح والذي يطغى عليها مؤخراً طابع القوى المنتمية للتيار الديني الوطني المقاوم.

فهناك شرائح كبيرة وسط تيار مناهضة الحرب والعولمة والعنصرية تؤيد نهج المقاومة والقوى التي تحمل لواءه بقطع النظر عن خلفياتها الأيديولوجية أو العرقية أو الدينية، ولكن الغالبية تتحرك بدافع إنساني عام وموسمي الطابع مرتبط بردة الفعل على الجرائم الصهيونية والأميركية المرتكبة، كما يتوجب عدم تجاهل شريحة كبرى داخل تيار مناهضة الحرب العنصرية التي تلتزم موقفاً رخواً جداً تجاه الصهيونية ومشروعها الاستيطاني في فلسطين، فهي تؤيد دعوات إنهاء الاحتلال الصهيوني فقط لعظم الأراضي العربية المحتلة في عام1967 (وليس كلها»، وبالوسائل السلمية فقط ترفض تأييداً أطراف المقاومة أو حمل شعارات تؤيدها في التظاهرات الشعبية، لا بل وصل الأمر في تجربتنا في الولايات المتحدة إلى إضرار هذه القوى على عدم الربط بين الاحتلال الأميركي للعراق والاحتلال الصهيوني لفلسطين.

فالمظاهرات الكبرى التي شهدتها العاصمة الأميركية والمدن الرئيسية الكبرى قبل الغزو الأميركي للعراق وبعده، التي دعى إليها تحالف "آنسر"، المعادي للحرب العنصرية، والتي يشارك "answer" فيه المجلس الوطني للعرب الأميركي، عانت من مطالبات هذه الشرائح الصهيونية بشكل مستقر والتي تتخذ لنفسها مسمى "حركة السلام والعدالة" بعدم إدراج القضية الفلسطينية أو إنها الاحتلال الصهيوني في فلسطين في الشعارات بصورة منفصلة كلياً أو جزئياً بحجة أن الشعارات المناهضة للاحتلال الصهيوني قد تجير لمعاداة السامية؟؟.

هذه الاشكالية داخل التيار المناهض للحرب والعنصرية لا تقتصر على الولايات المتحدة بل تطال معظم المسرح الأوروبي أيضاً، وجزئياً المسرح الأميركي اللاتيني يضاف إلى هذه الاشكالية حقيقة المناخ المعادي الذي تولد في الساحة الأميركية والدولية بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، فقد استغلت القوى المعادية للحق العربي الخطاب الاتهامي للإدارة الأميركية ضد العرب والمسلمين بحجة مكافحة الإرهاب والذي ترسخ بالإجراءات الأمنية والتشريعات القومية للحقوق المدنية المكفولة دستورياً في ترويج حملات منظمة تستهدف الناشطين العرب والمسلمين في الجامعات والمؤسسات الأهلية والمنظمات والجمعيات الخيرية والتضيق على حركتهم أو توجيه التهم لهم بدعم الإرهاب.

فقد أسهمت هذه الأجواء في تراجع النشاط العربي – الإسلامي العلني المؤيد لنهج المقاومة العربية، واختصاره على النشاطات الموسمية خلال الأحداث الجسيمة مثل حرب لبنان وغزة والعراق.. بالطبع تستفيد القوى المعادية من سيطرة مزمنة لخطاب إعلامي وفكري في الصحافة العربية روح للرواية الصهيونية بوصفها الرواية الوحيدة، ويستعيد هذا الخطاب بعضاً من التأثير –افتقده بسبب انتشار الوعي بجوانب من الرواية الفلسطينية عبر السنين الماضية» من خالا التركيز على أن ما يسمى بالحرب على الإرهاب هي قضية مشتركة بين الكيان الصهيوني

والولايـات المتحـدة والغـرب، لكـن الممارسـات الأميركيـة والصـهيونية البشـعة في الساحتين العربيـة والإسـلامية وتجربـة الصـمود والمقاومـة التي تشـهدها سـاحات التماس مع الاحتلاليين الأميركي والصهيوني، نبعث الأمل بإمكانيـة زرع المزيـد مـن الشـكوك في الروايـة الصـهيونية والأميركيـة الرسـميـة لـدى الـرأي العـام، وتطـوير استعداده لتلقي وجهة النظر المغيبة للحق العربي والسعي لتفهمها .

يبقى أن نشير هنا إلى أن كسب الرأي العام الدولي إلى جانبنـا لـيس مسـألة تتعلق بفـن وشـطارة إدارة علاقـات عامـة، لترويـج بضـاعة ولا تحظـى بالتسـويق في سوق الأفكار والمبادئ في القضـاء المعلومـاتي، أو لطبيعـة العجـز عـن اسـتخدام لغـة ومفردات وأسلوب جذاب للمشاهد والمستمع –وهـي أمور هـامة وضـرورية لا يجـوز التقليل من جدواها أو قيمتها» فجوهر القضية هو ما يتم إنجازه ميدانياً في أرض الصـراع مـن توليـد القناعـة بإمكانيـة هزيمـة المشـروعين والأدوات الـتي تعتمـدان عليهـا، وبـنفس الأهميـة اسـتعادة المشـروع الـوطني للتحريـر مصـداقيته مـن حيـث البرنامج والنهج والقيادة المخلصة الملتزمة بتطبيقه وإنجازه حتى النهاية.

إن أكـبر خدمــة تقــدم للمشــروعين «الصــهيوني –الأمريكــي» في عالمنــا العربــي والإسلامي هـي حالة الإربـاك الـتي تولـدها مؤشـرات التنـازل عـن المشـروع الـوطني وثوابته، واستعداد القيادات التي تتبوأ المسـؤولية للشـعب الفلسـطيني أو اللبنـانـي أو العراقـي... التفـريط بـالحقوق والمسـاومة عليهـا، لا بـل الوصـول إلى حالـة التـواطؤ والتحـالف مـع المشـروعين والتصـرف كـأدوات لهمـا ضـد نهـج المقاومـة الـذي أثبـت نجاعته حتى الآن قياساً بنهج التنازلات والمساومات!.

ولـن يسـتقيم الـرأي العـام العربـي أو الإسـلامي المؤيـد بالسـليقة والمصـلحة للحـق العربـي والإسـلامي في فلسـطين ومقدسـاتها، إلا عنـدما يسـتقيم الوضـع القيـادي

الوطني الفلسطيني الذي حرم شعب الضفة واجب مساندة شعب غزة في حصاره ومقاومته للعدوان الصهيوني المتكرر.

كيف سيكون ممكناً ومتاحاً أن تستمر أشكال المقاومة المساندة للكفاح المسلح من مقاطعة اقتصادية وثقافية وفنية وسياسية، ومن رفض للتطبيع من قبل العالمين العربي والإسلامي بينما تجلس القيادة المتنفذة للشعب الفلسطيني في الحضن الصهيوني الدافئ تنسق أمنياً معه؟ وتهتم ببطاقات VIP وأذونات التحرك والسفر وضمان مصالحها الخاصة أكثر من اهتمامها بقضايا شعبها ومناضليها ومعتقليها في السجون الصهيونية؟.

كيف نتحدث عن رأي عام دولي مساند، وجاهز لإتباع بوصلة النضال الفلسطيني والعربي، والبوصلة تضع في متاهات التفاوض والمساومة؟!.

هناك من يعتقد أن تمييع الخطاب الفكري والسياسي لنضال الشعب الفلسطيني وتخفيض سقف الحقوق سيساعد في إيجاد رأي عام دولي أكثر تفهماً ومساندة، بمعنى أن خطاب المقاومة يجب أن يتكيف مع العصر الذي ينبذ العنف والتطرف ويدعوه للسلام والتسامح.

هذه الأوهام تتغذى من قناعة خاطئة بأن الرأي العام الدولي سيشكل العنصر الحاسم في الضغط على القوى المعادية لتقديم التنازلات وإبرام الصفقات ولكن الوقائع العنيدة لتجربة نضالات الشعوب تؤكد أن الرأي العام الدولي هو عامل مساند ومساعد وليس العنصر الحاسم في حسم الصراعات، فهو يعكس إرادة الشعوب ويتغذى ويتطور وتتولد قناعاته من إنجازاتها، ومن الانطباعات التي تولدها بأنها مصممة على تحقيق النصر لقضيتها مهما علت التضحيات وختاماً من المفيد أن نراجع تجربتنا الميدانية حول الراي العام الدولي وموقفه من شن

الحرب على العراق لنستخلص الدروس في فهم واقعي لقوة وأثر الرأي العام الدولي في توجيه الأحداث والتطورات، فلا نفرق في تصورات رومانسية الطابع مفرطة بالتفاؤل حول طبيعة الدور ومداه، أو بالمقابل نصاب بالإحباط والخيبة لعدم قدرة هذا الدور على تحقيق المعجزات المأمولة، فتتولد قناعة تقتضي بنا إلى عدم الاكتراث بدوره أو بسبل تقريره لصالح قضايانا، فلا نولي أهمية مطلوبة لنسيخ التحالفات وتعميق الروابط مع كافة القوى التي تتحرك في مجرى النضال العالمي ضد الحرب والاحتلال والعنصرية، ومحاولة إيجاد القواسم المشتركة التي ترجع من وتيرة التفاعل، والتفاهم والتكامل بين مختلف الشرائح التي تتحرك وسط هذا التيار العريض، ويتوجب على القوى والعناصر المؤيدة لخيار المقاومة في الساحة العربية ألّا تترك منفذاً إلا وتدخل منه، في محاولة لربط نضالات الشعوب العربية على اختلاف أجنداتها الداخلية، بأجندة دعم المقاومة وخيارها ومشروعيته.. وستبقى هذه العملية شاقة وتتطلب نفساً طويلاً ونضجاً في التعامل دون تقديم تنازلات أو مساوفة على مشروعية هذا الخيار ودعمه.

في الواقع يجعل الدرس العراقي «بمعنى درس محاولة وقف الحرب على العراق» الكثير من المعاني الزاخرة بالفخر والاعتزاز بمستوى التحرك الجماهيري المناهض للحرب وغير المسبوق في تاريخ الحروب.

ولكن بالمقابل تجرّع كل معارض للحرب مقداراً من جرعات الإحباط والخيبة، لعدم قدرة "التسونامي" البشري العالمي المعارض للحرب في أمريكا والعالم من وقفها قبل أن تشنها إدارة بوش، المصممة على غزو العراق رغم كل المواقع القانونية والإنسانية والأخلاقية التي وقفت في وجهها!.

وسيبقى الخامس عشر من فبراير/شباط 2003 معلماً مفصلياً ومحطة بارزة في تاريخ الحراك البشري في التعبير عما اصطلح على اعتباره سجلاً للرأي العام

العـالمي... لقـد انـدفعت الملايـين إلى الشـوارع في يـوم واحـد، وصـلت تقـديرات محافظـة إلى تعـداد حـوالي 30 مليـون متظـاهر، جـابوا العواصـم العالميـة منـددين بـالحرب الوشـيكة الـتي صـممت إدارة بـوش الابـن وتحـالف الـراغبين والخاضـعين للمشـيئة الأمريكيـة شـنها علـى العـراق يـدعون بصـوت موحـد إلى ضـرورة وقـف جريمة الحرب المحدقة بشعب العراق الصابر والمحاصر.

كان لواقع هذا "التسونامي" البشري المعادي للحرب آثره العميق على المسرح الدولي في توليد مصطلح جديد «القوى العظمى الثانية أو القوى العظمى الموازنة» والقصد هنا أنه منذ انهيار الاتحاد السوفياتي إيذاناً بانتهاء حقبة الثنائية القطبية الأمريكية –السوفيتية، تربعت الولايات المتحدة بصورة متفردة علـى عـرش النظـام الدولي وتصرفت النخبة الحاكمة فيها بمنطق تكريس همجيـة متفـردة إلى أقصـى مـدى زمـني ممكـن، والحيلولـة دون بـروز قـوة منافسـة أو موازنـة تحقـق قـدراً مـن الشراكة والإدارة لهذا النظام، لحظة 15فبراير كانت مؤشـراً علـى أن الـرأي العـام الـدولي يسـتطيع ولـو بصـورة غـير مؤسسـاتية ولفـترة مؤقتـة أن يشـكل المـوازي الافتراضي، والوازن المعنوي للقطب الأمريكي، وشكلت رداً علـى بـوش الابـن حـين صرح بأن: ((من لـيس معنـا فهـو ضـدنا))، فكـان الهبـة الشـعبية العالميـة تـرد عليـه بحناجرها وشعاراتها وإقدامها ومواقفها بأننا وقفنا وتعاطفنا مع الشعب الأمريكي خلال محنة هجمات 11سبتمبر، ولكننا لسنا مع سياسته في الحرب والعدوان على مـن تختـاره في العـالم هـدفاً لنزعـة الانتقـام المسـنودة إلى قـوة أميركـا العسـكرية الساحقة المتفوقة.

بالطبع شكل بروز مصطلح «القوة العظمى الموازية أو القطب الآخر» لتوصيف هذا الانسـياب البشـري بعشـرات الملايـين في عواصـم العـالم، تعـبيراً عـن الانهيـار والإعجاب بظاهرة غير مسبوقة في التاريخ البشري، إذ لم يشـهد العـالم في تـاريخ الحراك الشعبي الاحتجـاجي حركـة موازيـة بزخمهـا واتسـاعها تعـترض علـى حـرب

وشيكة قبل الشروع فيها، وعكس استخدام المصطلح الرغبة الكامنة لدى أوساط واسعة في أرجاء العالم لرؤية قوة موازية للولايات المتحدة على المسرح الدولي، تستطيع أن تكبح جماح إدارة بوش وتمنعها من اللجوء لاستخدام القوة العسكرية كما تشاء، بمعنى آخر كان نوعاً من الحسرة والشعور بالخذلان لغياب قطب يوازي القطب الأمريكي المتفرد!.

في المحصلة شنت إدارة بوش الحرب العدوانية على العراق بعد مرور أكثر من شهر تقريباً على هذا "التسونامي" البشري المحتج، متجاهلة له، لا بل إن الرئيس بوش استطاع رغم اتساع التيار الشعبي الأمريكي والعالمي المناهض للحرب على العراق أن يفوز بدورة رئاسة ثانية!!! فهل يعني ذلك أن الرأي العام الأمريكي وتباعاً الدولي لا قيمة له؟؟.

بالطبع لا ولكن تجربة الحرب على العراق وما رافقها من انخراط فعال للرأي العام العالمي في معارضتها توضح لنا دون لبس حدود القوة وحدود الفعل الممكن للرأي العام مقاييس الفشل والنجاح، ولكن في كل الأحوال يبقى قوة معنوية ضاغطة لا غنى عنها يتوجب أن تحظى المتابعة والعناية من قبل معسكر المقاومة ومعسكر القوى المعادية للحرب والاحتلال والتبعية والعنصرية[1].

[1] – مقال الدكتور منذر سليمان الموسوم بعنوان: المقاومة كخيار استراتيجي للأمة بعد الرأي العام الدولي العربي، المقدم إلى المؤتمر القومي العربي المنعقد في الخرطوم بتاريخ 2009/4/17.

مظاهر وأشكال المقاومة

والمقاومة لا شك مخاض وحركة واستنهاض أمة تستجمع قواها لتفصحها في مظاهر وأشكال وأبعاد متعددة.

وبالطبع، فليس بمقدورنا في هذا المقام التعرض لكافة ضروب المقاومة، وإنا كنا سنعرض لبعض مظاهرها وأشكالها.

المظهر السياسي للمقاومة:

إن مواقف النظام الرسمي العربي في الصراع ضد الكيان الصهيوني وتزاحمه عن تحمل مسؤولية القضية الفلسطينية، ومواقفه من الغزو الأمريكي على العراق وتدميره واحتلاله، مواقفه من الحرب الإسرائيلية على لبنان ثم الحرب على غزة لم تكن تعبر عن مجرد فشل أو عجز في اداء النظام بقدر ما كانت تعبر عن مسارات وتوجهات كشف عن نقاط مهمة للتلاقي بدوافع مصلحة طبقية وسياسية مع المشروع الإمبريالي الغربي – الصهيوني.

هذه الخيارات لم تؤد فقط إلى حدوث انتكاسات في المصالح الاستراتيجية العربية وفي الأمن القومي العربي، بل إنها حالت دون بلورة مشروع قومي نهضوي حضاري عربي للأمة قادر على التفاعل مع المشاريع الإقليمية الأخرى لدرجة يمكن القول معها إنه إذا قبلنا بوجود نظام إقليمي للشرق الأوسط، فإن العرب أضحوا بسبب

هـذه الممارسـات والتحالفـات، خـارج مركـز هـذا النظـام وأصـبحوا مجـرد أطـراف تجرى صراعات القوى الإقليمية الفاعلة في مركز هذا النظام على أراضيهم.

فدراسة توزيع القوة داخل نظام الشرق الأوسط ودراسـة أنمـاط التفـاعلات والتحالفات تكشف عن وجود ثلاث قوى إقليمية كبرى في هذا النظام تعبر عن ثلاثة مشاريع متصارعة ومتنافسة على قيادة النظام والهيمنة عليه هي على الترتيب:

- إسـرائيل الـتي تمـارس دور القـوة الإقليميـة السـاعية للهيمنـة والزعامـة الإقليمية.
- إيران القوة المناوئة أو الرافضة لهذه الهيمنة والزعامة الساعية إلى فرض نفسها كمهيمن إقليمي بديل.
- أما القوة الثالثة فهي تركيا، الحريصة بحكم مصالحها وبحكم توجهات الحزب الحاكم حالياً «حزب العدالة والتنمية ذو التوجهات الإسلامية» على لعب دور الموازن الإقليمي الحريص على تأمين أداء النظام وضبط تفاعلاته من خلال أدوار الوساطة التي يقوم بها وسعيه لحل الصراعات بدافع من مصالحه مع كافة الأطراف مع إسرائيل ومع إيران ومع الدول العربية.

هذا الصراع والتنافس بين القوى الإقليمية الثلاثة وبين مشروعيتها السياسية دفع بكل من إيران وتركيا إلى القيام بأدوار متعددة مع العرب تتنوع بين الصراع والتنافس والتعاون في مجالات متنوعة وفق أهداف ومصالح المشروعين في لبنان وفلسطين وتعاديها في العراق، وجعلت تركيا تحافظ على تحالفها الاستراتيجي مع إسرائيل وتحرص على دعم التعاون مع إيران والعرب.

وهذا التشخيص لواقع التحديات التي تواجه الأمة العربية نقول إن المقاومة لهذه التحديات ليست إلا خيار الحد الأدنى، هي خيار رد الفعل دون المبادرة بالفعل، لذلك فإنها لا يمكن أن تنهض بالأمة في غياب مشروع سياسي استراتيجي يحقق النهضة والتقدم، ويقودا الأمة ليس إلى مواجهة التحديات والانتصار عليها فقط بل إلى تحديد عنصر انتصاراتها وإبداعاتها.

في مواجهة كل تلك التحديات لا يمكن للمقاومة إلا أن تكون حقاً وواجباً مقدساً وفرض عين على كل إنسان عربي بكل ما لديه من طاقات وقدرات، ولكن هذه المقاومة يجب أن تتجاوز المفهوم التقليدي المحدود الذي يتلخص في موقف الرفض لواقع الاحتلال والانخراط في ممارسات متنوعة سياسية وفكرية واقتصادية وعسكرية تؤدي إلى إنهائه، والتحول غلى حركة تحرر ناهضة وصاحبة مشروع للتقدم يعبر عن نفسه في رؤى استراتيجية تحكم أداء هذه الحركة.

فواقعنا العربي الراهن شهد منذ منتصف عقد الستينيات من القرن الماضي ظهور العديد من حركات المقاومة العربية على أنقاض حركة التحرر العربية التي عبرت عن المشروع القومي الذي كان يقوده جمال عبد الناصر باسم الأمة العربية كلها، ظهرت حركات مقاومة وطنية وقومية وعلمانية ودينية، وهذه الحركات انقسمت على نفسها ومارست الصراع ضد بعضها البعض أكثر من ممارسته ضد العدو الذي تأسست من اجل مقاومته، وبعضها انتهى به المطاف إلى التحالف كلياً أو جزئياً مع هذا العدو، ولذلك لم تستطع هذه المقاومة تأسيس ثقافة جامعة وشاملة للمقاومة، لقد عبرت عن ثقافات متعددة متنافسة ولم يستطيع أي منها أن يتحدث باسم الأمة أو يعبر عن مشروعها نظراً لغياب هذا المشروع ونظراً لعجز هذه الحركات عن التوحد في شكل حركة تحرر عربية قادرة على حمل مشروع عربي متكامل قادر على منافسة ومصارعة المشروعات الأخرى التي تستهدف

الأمة: الشعب الواحد والتاريخ الواحد واللسان الواحد والدين الواحد على نحو ما تحدثت وثيقة "كامبل بنرمات" التي أسست للمشروع الإمبريالي الصهيوني.

إن التحدي الذي يواجه الأمة الآن ويواجه كل بؤر وحركات المقاومة العربية ليس مجرد امتلاك أدوات سياسية وعسكرية واقتصادية للمقاومة، ولكن تأسيس حركة تحرر عربية ترتكز على مشروع عربي للنهضة، وتمارس من خلاله دورها في التحرير والوحدة والتنمية والنهوض.

هذا الاستنتاج تفرضه ضراوة الصراع المفروض الآن على الأمة.. فالأمة ليست في مواجهة محاولات غزو واحتلال لأراضي عربية فقط كي تكتفي بمقاومتها أو الركون لسياسات دفاعية، بل هي تواجه مشروعات استئصالية لوجودها المادي والمعنوي، يكفي أن نشير هنا إلى استنتاج مهم وصل إليه جون كيري مرشح الرئاسة الأمريكي الأسبق بعد زيارته للمنطقة عقب تولى إدارة الرئيس باراك أوباما مسؤولياتها ففي محاضرة له بمركز سابان/بروكنجر (واشنطن -2009/3/4) قال: ((إن صمود إيران سياسياً وأمنياً في المنطقة أدى إلى ظهور استعداد غير مسبوق لدى الدول العربية المعتدلة للتعاون مع إسرائيل))، ويضيف "كيري": ((أن الدول العربية المعتدلة تتعاون اليوم مع إسرائيل بأشكال لم يكن ممكناً تخيلها قبل سنوات معدودة))، ويرى "كيري" أن هذا التعاون العربي –الإسرائيلي سيؤدي إلى إرساء أساس متين للمضي نحو السلام.

لو قارنا هذا التطور الذي يقود دولاً عربية للتعاون مع إسرائيل بما جاء في نصوص وثقة مؤتمر بازل الصهيوني لعام1897 ووثيقة "كامبل بنرمان" لعام1907 اللتين تحددان الأسباب والأهداف الاستراتيجية من تأسيس الكيان الصهيوني وهو الإبقاء على تخلف العرب والحيلولة دون صعودهم سياسياً

واقتصادياً وعسكرياً والعمل على تعميق انقساماتهم وتجزئتهم والحيلولة دون وحدتهم، لأدركنا أن هذا التطور والسلام الذي يمكن أن يتحقق وفقاً له يستهدف وجود الأمة حاضراً ومستقبلاً، ولاكتشفنا مدى الانحراف الراهن في أداء النظام الرسمي العربي أو بعض أعضائه وهو الانحراف الذي يفضح أنماط تحالفات هذه الأطراف الآن ولذلك فإن مواجهة هذه التحديات إلى الحيلولة دون ظهوره، وبقيام حركة تحرر عربية قادرة على تنفيذ هذا المشروع وقيادة نضالات الأمة في مواجهة التحديات وبناء المستقبل.

وهكذا نجد أنفسنا أمام ضرورة امتلاك رؤية استراتيجية لمشروع النهضة العربية، وهذه الرؤية يمكن أن ترتكز على ثلاثة محاور أساسية هي:

- حركة التحرر العربية باعتبارها الأداة التنظيمية القائدة المسؤولة عن إنجاز هذه الرؤية.
- والمشروع النهضوي الحضاري.
- وآليات وبرامج التنفيذ .

حركة التحرر العربية

لم تستطع أي من حركات المقاومة العربية التي انبثقت للدفاع عن الأمة ضد العدو الخارجي سواء أكانت قومية أم علمانية أم دينية أن تتحول إلى حركة تحرر لسبب مهم هو أنها ظلت اسيرة أيديولوجيتها وانتماءاتها الضيقة، الأمر الذي حرم الأمة من بلورة ثقافة للمقاومة قادرة على خلق الوعي بالمخاطر التي تستهدف الأمة وبالمهام النضالية المطلوب إنجازها، ولذلك فإن ولادة التيار المقاوم ستبقى أسيرة تجسيد هذا الوعي وهذه الثقافة، وهذا لن يحدث إلا بتأسيس حركة تحرر عربية جامعة لكل تيارات الأمة: الإسلامية والقومية واليسارية والليبرالية الوطنية، تضم كل أطياف المقاومات العربية وكل مؤسسات المجتمع الأهلية والجماهيرية وحركات الاحتجاج الجماهيرية، شرط أن تتأسس هذه الحركة على أسس ديمقراطية في تكوينها ومؤسساتها وأدائها دون سيطرة أو هيمنة من أي طرف مشارك، وأن تتمتع بالقدر الأعلى من الشفافية والمحاسبة في الأداء وأن تملك من أدوات الرقابة والمحاسبة دائماً بمنأى عن أي شطط أو تعسف أو انحراف.

إن الحركات الشعبية المنتشرة في كثير من الدول العربية الآن هي علامات رائدة على ما يمكن أن تكون عليه حركة التحرر العربية المأمولة، من ناحية الاعتماد على العضوية الفردية وليس على العضوية الحزبية، بحيث لا تكون تكراراً لتجارب الجبهات الحزبية التي فشلت في معظمها داخل كثير من الدول العربية.

لقد كانت جبهات الأحزاب محكومة بالأهداف الخاصة بكل حزب، وأيديولوجيته الجامدة والمنغلقة الحاكمة لأدائه وبرنامجه السياسي وديكتاتورية بنيته التنظيمية وافتقاده للحراك الديمقراطي الداخلي، ومن ثم كانت مجرد جبهات أو تحالفات انتخابية سرعان ما تواجه التفكك والتحلل بعد تلك الانتخابات، وكانت أيضاً جبهات مؤقتة بأداء عرض معين في مواجهة السلطات الحاكمة، ولكنها ولكل ما تتمتع به من ممارسات انتهازية وسلطوية سرعان ما تنفجر إما بسبب خلافات داخلية أو اختراقات سلطوية من مؤسسات النظام الحاكم، أما تجارب الجبهات الحزبية التي استطاعت الصمود لفترة طويلة فإنها كانت في الغالب خاضعة لحزب قائد أو مهيمن أو مسيطر تشاركه بعض الأحزاب السلطوية الضعيفة العاجزة عن المنافسة والطامعة في الحصول على فتاة ممارسة السلطة، ويكون بقاءها مرهوناً بما تقدمه من تحميل للوجه غير الديمقراطي القبيح لذلك الحزب الحاكم المهيمن.

إن الحركة التحررية الجديدة يجب أن تكون شعبية بقدر ما تعكسه من المبادرات الفردية للأعضاء ولمن ينتسب إليها متجاوزة الانتماءات الحزبية والاطر الأيديولوجية الضيقة، وأن تضم كافة التيارات الوطنية الفاعلة داخل الأقطار العربية وعلى الأخص منهاك التيار القومي والتيار اليساري الاشتراكي والتيار الإسلامي وخاصة المؤمن بالدولة المدنية الديمقراطية وبالأهداف التحررية للمشروع النهضوي العربي الذي تسعى حركة التحرر العربية من أجل إنجازه.

إن الوعي بحقيقة وخطورة التحديات التي تواجه الأمة الآن وقداحة المهام التي يجب أن تقوم بها حركة التحرر العربية تفرض على كل تيار من هذه التيارات أن يكون واعياً بأنه وحده لن يستطيع مواجهة التحديات ولن يكون قادراً على إنجاز المهام النضالية الهائلة المطلوب إنجازها، إن التحررية العملية العربية الراهنة تؤكد

أنه ليس من مقدور أي تيار من التيارات المكونة للحركات الوطنية العربية أن يواجه التحديات ويحقق المهام المطلوبة أياً كانت قوته، وإن تحالفاً يجمع كل هذه التيارات بكافة تعدديتها وتنوع انتماءاتها هو وحده القادر على مواجهة التحديات وإنجاز المهام.

لقد شهدت بعض الساحات العربية تجارب ناجحة من هذا النوع الشعبي الديمقراطي الذي يجمع كل التيارات الوطنية معتمداً على العضوية الفردية وعلى الوعي تلك الحقيقة، وقد استطاعت هذه الحركات أن تحقق إنجازات مهمة وأن تدفع بالقوى الشعبية وخاصة العمالية منها إلى اقتحام ساحة العمل الوطني السياسي والاجتماعي الأمر الذي يؤشر إلى أن أداء ودور مثل هذ الحركات عامل شديد الأهمية لتفعيل الحياة السياسية العربية وتحريك الركود المستحكم بها، والدفع بقوى التعبير الحقيقية وخاصة الطبقات الشعبية من عمال وفلاحين وكل الكادحين للتخلي عن ترددها والدخول بقوة كطرق كامل في التجربة الوطنية للتغيير.

إن قوة حركة التحرر العربية المأمولة لن تكون فقط بشعبيتها ولكن أيضاً بديمقراطيتها، فهي يجب أن تقدم النموذج الأمثل للتكوين وللأداء الديمقراطي وأن يكون على رأس مهامها فرض الديمقراطية كقيمة سياسية عليا لأهدافها الاستراتيجية ولمشروعها النهضوي الذي يجب أن تسعى إلى تحقيقه.

المشروع النهضوي الحضاري

لحركة التحرر العربية

تكتسب حركة التحرير العربية أهميتها وقيمتها من كونها تستهدف أولاً مواجهة التحديات والأخطار التي تتهدد الأمة على كافة المستويات الوطنية والقومية والإقليمية والعالمية، ومن كونها تستهدف ثانياً النهوض بالأمة وتحقيق الأهداف العليا كي تكون جديرة بأن تكون شريكاً فاعلاً ومؤشراً في النظام العالمي وأن تكون ممتلكة لكل مصادر القوة والتفوق والمنعة التي تجعلها عصية على الاستهداف من القوى المعادية.

أن تحقيق هذا كله لا يمكن أن يحدث إلا من خلال امتلاك مشروع نهضوي حضاري تجمع عليه كافة القوى والتيارات السياسية العربية قادر على بناء «مجتمع الكفاية والعدل والحرية» وامتلاك القدرات العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية الكفيلة بصون وحماية الأمن القومي العربي وتحرير الأراضي المغتصبة والمحتلة فضلاً عن امتلاك القدرات الذاتية للتحديث والتطور والتجديد الحضاري التي تمكن الأمة من التخلص من كل قيود التخلف والتراجع وامتلاك قدرات النهوض والتقدم وتحقيق وحدتها المأمولة.

إن المشروع النهضوي العربي الذي يجب أن تسعى حركة التحرر العربية الجديدة إلى تحقيقه هو مشروع صنع المستقبل العربي ذاته في مواجهة المعضلات والتحديات الست الأساسية الراهنة:

- الاحتلال.
- التجزئة.
- والتخلف.
- والاستغلال والاستبداد.
- والتأخر والتراجع.
- والجمود الحضاري.

من خلال الأهداف والمهام النضالية القادرة على مواجهة هذه التحديات والمعضلات التي تتفاقم يوماً بعد يوم.

إن حركة التحرر العربية يجب أن تسعى إلى تحقيق أهداف ست لمواجهة تلك المعضلات الست:

- هدف التحرير والاستقلال الوطني والقومي لمواجهة حالة الاحتلال والخضوع للهيمنة الأجنبية التي تتفاقم يوماً بعد يوم.
- والحرية والديمقراطية لمواجهة الاستبداد الداخلي الذي تجسده الدولة التسلطية المتخالفة مع قوى الهيمنة الخارجية.
- والعدل القانوني والاقتصادي والاجتماعي والسياسي لمواجهة الظلم والتبعية.
- والنضال المتجدد والمتواصل من أجل تحقيق الوحدة العربية يبقى هو الحاسم ليس فقط لمواجهة التجزئة التي فرضت على الأمة في عقود طويلة مضت من الخارج ولكن أيضاً لمواجهة مشروع إعادة التقسيم الذي يسعى المشروع الإمبراطوري الأمريكي – الصهيوني إلى فرضه على الوطن

العربـي بالتعـاون مـع أطـراف داخليـة منحرفـة الـولاء الـوطني والقـومي ارتضت أن تكون بؤراً للعمالة الأجنبية ومرتكزات للتبعية والهيمنة.

- أمـا التجـدد الحضـاري والتحـديث المتواصـل وتحريـر الفكـر العربـي مـن انغلاقه وجموده وانفتاحه الحـر علـى كل مصـادر التـنوير والثقافـة الحـرة فهـو الكفيـل لمواجهـة كـل قيـود الـتغير والتـأخر التـاريخي وحمايـة الهويـة القومية العربية من كل محاولات الانحراف بها إلى مزالـق هويـات طائفيـة أو عرقيـة أو نزعـات شـعوبية بغيضـة تهـدف إلى فـرض خطـط إعـادة التقسيم الراهنة.

إن تحقيق هذه الأهداف لا يمكن أن يحدث دفعـة واحـدة أو بشـكل متـزامن، لأن ذلك يفوق كل قدرات الأمة ولا يتناسـب مـع ضـخامة التحـديات الـتي تواجههـا، ولكـن الأمـر يسـتلزم أولاً وضـع اسـتراتيجية واضـحة لتحقيـق الأهـداف ترتكـز أولاً على تحديد ما يمكن تسميته بهدف الاختراق أي الهدف النموذجي الذي يمكن من خلالـه الانطـلاق لبـدء مشـروع النهضـة والقـادر علـى جـذب الأمـة وتمكينـها مـن تحقيـق بـاقي الأهـداف عـبر سلسـلة مـن المهـام النضـالية المتداخلـة فيمـا بينـها، ويستلزم ثانياً السعي لامتلاك القدرات والآليات والأدوات اللازمة للبدء في تحقيق وإنجاز المشروع النهضوي بأهدافه الست.

إن المقاومـة هـي الهـدف الاحـترافي الـذي يمكـن مـن خلالـه الانطـلاق نحـو تأسـيس المشروع النهضـوي العربـي، إذ لا يمكـن التوجـه نحـو تحقيـق أي هـدف مـن أهـداف المشـروع النهضـوي في ظـل الحالـة العربيـة الراهنـة مـن السـكون والـركود الحاكمـة لأداء المجتمعات العربية وفي ظل هذه الحالة من تردي بعض أنظمة الحكم العربية في الانخـراط بمشـروعات تعـاون وتحـالف مـع المشـروع الإمبريـالي الأمريكـي – الصهيوني.

إن تفجير حالة مقاومة عامة في الأمة والتوجه نحو فرض التغيير السياسي والداخلي باتجاه إعادة امتلاك الشعب للسلطة والثروة يمكن أن يقود إلى الانخراط في إنجاز باقي الأهداف وفرض معادلة سياسية جديدة وفق عقد اجتماعي سياسي جديد يؤسس لمجتمع النهضة العربية مجتمع العدل والحرية، العدل بمفهومه الشامل: الاجتماعي، والقانوني، والسياسي، والحرية بمعناها الشامل: حرية الفرد، وحرية المجتمع، وحرية الوطن التي تتحقق بها وحدته.

فحرية الوطن هي الركن الأهم في بناء مجتمع الحرية، فهي تستلزم تأمين استقلاله وسيادته الوطنية واكتسابه القوة والمنعة والاستعصاء ضد كل محاولات فرض الهيمنة والتبعية والتقسيم الجديد للخرائط السياسية، وتأمين حرية القرار الوطني من أية ضغوط أو إملاءات خارجية، ورفض أية سياسات تنتقض من استقلالية وسيادة القرار الوطني التي هي التعبير المباشر عن حربة وسيادة الوطن ومصالحه الاستراتيجية.

إن بناء مجتمع العدل والحرية يستلزم أن يتزامن معه النضال من أجل بناء مجتمع الكفاية والتقدم عبر مشروع تنموي مستقل ومتواصل وقادر ليس فقط على مواجهة قيود التخلف ولكن تمكين الأمة أيضاً من امتلاك قدرات التقدم، بتوسيع قاعدة الثروة الوطنية عبر مثل هذا المشروع التنموي المتكامل المرتكز على العلم والتكنولوجيا لن يوفر فقط الشرط الموضوعي اللازم لتحقيق العدل الاقتصادي والاجتماعي المطلوب، حيث أنه لا عدل بدون كفاية، وإلا سيكون العدل مشوهاً ومقزماً في العدل في الفقر دون العدل المقترن بالرخاء، ولكنه سيفرض أيضاً الانخراط في العمل من أجل تحقيق الوحدة العربية أو سيقود حتماً إلى فرضها كضرورة لابد منها لتحقيق مجتمع الكفاية إذ أنه لا أمل في تنمية حقيقة في ظل قدرة الموارد وعدم تكاملها في كل قطر عربي، إن السوق العربية الواحدة هي التي

تملك شرط تكامل الموارد وتنوعها وهي التي توفر القدرة الحقيقية على بناء مشروع تنمية قادر على تحقيق مجتمع الكفاية الذي هو الشرط الموضوعي لتحقيق مجتمع العدل على الأخص في جوانبه الاقتصادية والاجتماعية، والتخلص من عثرات «الدولة الفاشلة» التي باتت سمة مميزة للدولة الوطنية العربية الراهنة على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، فهي لم تفشل فقط في بناء مجتمع الكفاية والعدل والحرية بل إنها عجزت، نتيجة لذلك، في الدفاع عن الأمن والسيادة الوطنية والقومية والحفاظ على عزة وكرامة الأمة التي يجري انتهاكها من جانب أطراف وقوى دولية وإقليمية تمتلك مشروعاتها للسيطرة والهيمنة في ظل غياب المشروع القومي العربي.

القدرات والآليات اللازمة للمشروع:

الاندفاع في تحقيق هذا المشروع لا يمكن أن يتحقق في ظل الظروف والتحديات العربية الراهنة التي سبق التأكيد عليها دون قيام حركة شعبية حرة قادرة على تنظيم الجماهير هدفها امتلاك ناحية المشروع النهضوي الحضاري والاندفاع به نحو المستقبل، وقادرة قبل هذا على تجاوز كل قيود الأطر التنظيمية والأيديولوجية المنغلقة التي حالت طيلة عقود طويلة مضت دون تحقيق جبهات نضالية عربية حقيقية وذلك عبر العديد من الآليات أو الشروط اللازمة لتحقيق هذا المشروع، ويمكن تحديد اربعة آليات أو شروط أساسية لهذا الغرض هي:

- الشرط الأول: هو تأسيس حركة التحرر العربية التي تجسد هذه الحركة الشعبية وهو الشرط الأساسي الذي يحقق هدف بناء وتحالف شعبي عربي عريض يضم كافة التيارات الفاعلة في المجتمعات العربية والقادرة على التوحد على هذا المشروع النهضوي الحضاري وتحمل مسؤولية السعي إلى تحقيقه.

- أما الشرط الثاني: فهو أن تمتلك هذه الحركة مشروعاً للمقاومة، وأن يكون بشعار المقاومة العربية هو أداة النضال الحقيقية لتحرير الأرض المغتصبة والمحتلة، وتحرير الإرادة العربية السلبية، وبناء ثقافة مقاومة قادرة على القضاء على ثقافة الاستسلام والخضوع وهرولة نظم حكم ونخب عربية ورجال أعمال نحو الالتحاق بركب التنمية والتطبيع، هذه المقاومة يجب أن تكون عبر كل الوسائل الممكنة المبتكرة فإضافة إلى المقاومة العسكرية والحرب ضد الاحتلال على أي أرض عربية يجب بلورة مقاومة سياسية وأخرى فكرية وثالثة اقتصادية للمشروعات المعادية والمقاومة السياسية مدخلها تجسيد خطر المشروعات المعادية وتفعيل الوعي بحتمية المشروع العربي وأدائه النضالي من خلال المقاومة، وبلورة ثقافة جامعة للمقاومة تعبر عن ذلك التيار العربي الشامل المقاوم الذي تمثله حركة التحرر العربية، ورفض كل أشكال الاستسلام ووضع نهاية لخيار الاستسلام العربي بالدعوة إلى إلغاء وتجميد كل اتفاقيات السلام مع العدو الصهيوني، ورفض أي اتفاقيات في العراق مع العدو الأمريكي، والتصدي لكل أشكال الاختراق الفكرية والثقافية الرامية إلى طمس الهوية القومية والحضارية للأمة، وجعل المشروع النهضوي العربي بأهدافه الست مشروعاً للنضال اليومي.

ويرتبط بهذه المقاومة السياسية والثقافية مقاومة أخرى اقتصادية يمكن أن تأخذ ثلاثة أنماط من المقاومة:

- **الأول** هو السلبية المتمثلة في مقاطعة الدولة المعادية أو دولة الاحتلال ومقاطعة مشروعيتها ومنتجاتها.

- **والثاني** هو استخدام كل الوسائل السلمية بلا استثناء من أجل منع الدولة العادية أو المحتلة من استغلال ثروات الأمة سواء في شكل الاستنزاف المباشر، إذا كانت أرض الأمة خاضعة للاحتلال، أو في صورة الاستنزاف بمساعدة حكومة أو جماعة عملية.

- **والثالث** هو بناء قواعد قوية لاقتصاد وطني حقيقي بكون أساساً راسخاً لتمويل كفاحها من أجل الاستقلال السياسي، ولتمويل بناء قدراتها العسكرية الكافية للدفاع عن الأمة ومقدراتها .

هذا النوع من المقاومة استطاع أن يحقق في جانبه الأول خسائر هائلة للكيان الصهيوني، لكن تفعيل الجوانب الأخرى يمكن أن يقود إلى حالة نهوض حقيقية للأمة على طريق بناء مشروعها النهضوي الحضاري، فالمقاطعة للكيان الصهيوني منذ نشأته وحتى احتلال العراق أصابت إسرائيل بخسائر بلغت زهاء 92 مليار دولار وهو ما أدى إلى فرض العزلة على الاقتصاد الإسرائيلي.

- أما الشرط الثالث فهو تكوين شبكة متكاملة من أدوات التعامل الجماهيرية تضم القطاع الأوسع من منظمات وجمعيات المجتمعة المدني من نقابات وجمعيات حقوقية وقانونية غير حكومية وأدوات إعلام من صحافة وتلفزيون وأدوات ثقافة من سينما ومسرح وغيرها ، إضافة إلى توظيف كل أدوات الاتصال الإلكترونية ومثل هذا وذاك الارتكاز على قطاع واسع من المفكرين والمثقفين والطلائع الشبابية القادرة على التبشير بالمشروع النهضوي وتحمل مسؤولية تأسيس حركة التحرر العربية والاندفاع بها نحو تحقيق الأهداف المطلوب إنجازها وفق برنامج عمل استراتيجي وآخر مرحلي يأخذ في اعتباره الاهداف الاستراتيجية

والمرحلية التي يجب إنجازها وفق خطة محددة وعلى مدى زمني واضح محدد.

- الشرط الرابع أو الآلية الرابعة هو تحالف حركة التحرر العربية مع الحركة الشعبية العالمية المناهضة للإمبريالية الجديدة والعولمة المناصرة للشعوب المضطهدة، لقد استطاعت حركة التحرر العربية في عقدي الخمسينات والستينيات من القرن الماضي أن تؤسس لحركة تحرر عالمية ممثلة في حركة عدم الانحياز، واستطاعت أيضاً أن تقوى وتصلب من حركتها وأن تؤسس قوة عالمية حليفة قادرة على دعم النضال العربي، وهذا ما يجب أن يعيه المشروع التحرري العربي الجديد، أن يسعى وهو يؤسس حركته الجديدة للتحرر العربي إلى تأسيس حركة عالمية جديدة، حركة عالمية جديدة، حركة شعبية ديمقراطية أقرب إليه من أي تشكيل عالمي آخر لمناهضة المشروع الإمبراطوري الأمريكي – الصهيوني المدعوم بقوة الرأسمالية العالمية المتوحشة وبحركة العولمة وآلياتها ومؤسساتها وشركاتها العدوانية.

لقد شهد العالم طيلة السنوات الماضية إرهاصات لتأسيس مثل هذه الحركة التحررية العالمية الشعبية الديمقراطية ممثلة في ظهور العديد من منظمات حقوق الإنسان والحركات الشعبية المناهضة للعولمة.

إن ما حدث في يوم 12/شباط2003 حيث تظاهر واحتشد أكثر من ثلاثين ملايين مواطن في جميع أرجاء العالم تضامناً مع قضايا العرب في فلسطين والعراق، ورفضاً للعولمة الأمريكية والاستعمار الجديد والمشروع الإمبراطوري الأمريكي يؤكد أن هناك فرصاً مواتية لتشكيل مثل هذه الحركة التحررية العالمية لتكون ظهيراً داعماً لحقوق وسيادة الأمم والشعوب والتصدي لكل نوازع الهيمنة

والسيطرة الإمبراطورية الأميركية، خصوصاً مع تنامي دور اليسار اللاتيني الجديد وبروز زعامات مؤمنة بهدف إعادة تأسيس حركة تحرر عالمية جديدة أمثال الزعيم الفنزويلي "هوجو شافيز" إن قيام مثل هذه الحركة سيكون بمثابة البديل الموضوعي لحركة عدم الانحياز أو الظهير الشعبي المساند لهذه الحركة، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال تفجر حركات تحرر شعبية في كافة أنحاء العالم الثالث وفي مقدمتها الوطن العربي كي تستطيع هذه الحركات الشعبية تأسيس حركة تحرير شعبية عالمية في مؤتمر عالمي على غرار مؤتمر بلجراد عام1961 وقبله مؤتمر باندونج عام1955.

مثل هذا المؤتمر في حالة قيامه سيحدث تحولاً مهماً في بنية النظام العالمي وسيكون قادراً على ضبط أدائه وآلياته والحد من هيمنة مؤسسات الرأسمالية العالمية المتوحشة وعلى الأخص المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والشركات العالمية المتعددة الجنسيات، وسيكون هذا التحول في صالح دعم حريات الشعوب وحقها في نظام عالمي أكثر عدلاً وأكثر توازناً في تفاعلاته بما يحول دون نجاح المشروع الإمبراطوري الأمريكي –الصهيوني ويدعم حقوق الشعوب والأمم في الحرية والعدل والتقدم والنهوض، وهذه مهمة أساسية على جدول أعمال حركة التحرر العربية المأمولة بل هي أحد أهم معالمها وخصائصها[1].

[1] – ورقة مقدمة من الدكتور محمد سعيد إدريس إلى المؤتمر القومي العربي المنعقد في الخرطوم لدورته في 2009/4/16 _2009/4/20، والموسومة بعنوان المقاومة كخيار استراتيجي للأمة – البعد السياسي.

النقد العربي الرسمي:

انتهز الكيان الصهيوني الحرب العراقية الإيرانية ليضاعف من عربدته ولتمتد ذراعه العسكرية، لتشمل قصف مفاعل تموز في بغداد، وغزو بيروت، وضرب مقر منظمة التحرير في تونس، وخلق جيب عميل في جنوب لبنان، تكلفت المقاومة البطولية اللبنانية، لاحقاً بالقضاء عليه، وتحرير الجنوب، باستثناء مزارع شبعا

وخلال اجتياح لبنان، عام 1982 كما في التطورات التي أعقبت ذلك حتى يومنا هذا، انتقل النظام العربي رويداً رويداً، من العجز وشدان السلامة، والسعي نحو تسوية مع العدو، إلى التواطؤ مع مشاريعه، كما هو الحال في العدوان على العراق عام1990 واحتلاله من أراض عربية عام 2003، وإدانة صمود حركة المقاومة اللبنانية، بقيادة حزب الله في تموز عام 2006، وأيضاً خلال حرب الإبادة على قطاع غزة في نهاية عام 2008 وبداية عام 2009.

وقد شمل التواطؤ وتقديم الدعم اللوجستي للعدوان الأمريكي على العراق، ومحاصرة المقاومة اللبنانية، إعلامياً ومادياً، وإغلاق معبر رفح أثناء حرب الإبادة على قطاع غزة.

وقد جاءت مواقف النظام العربي الرسمي هذه، متسقة مع مقولة زائفة حاول الترويج لها الإعلام العربي، خلال الأربعة عقود المنصرفة، خلاصتها أن العرب عاجزون عن مواجهة العدو عسكرياً، بسبب الخلل في التوازن الاستراتيجي، وأن ذلك ألجأهم للخضوع لقرارات الشرعية الدولية، وقد تصاعد الترويج لهذه المقولة بعد أحداث 11أيلول 2001، بالولايات المتحدة الأمريكية، وإعلان إدارتها ما أطلقت عليه بـ«الحرب على الإرهاب»، وشمول تلك الحرب المقاومات العربية في فلسطين ولبنان والعراق.

إن المقاومة العربية، ضمن حالة الاستتباع، التي طبقت مسلك النظام العربي الرسمي أصبحت تشكل عبئاً حقيقياً على هذه الأنظمة، فهي من جهة كشفت سوءاتها، وحفرت شرخاً عميقاً، في مشروعيتها، وعزت زيف مقولاتها حول افتقار الأمة القدرة على التصدي للعدوان ووضعتها، شكل لا ليس فيه، في الخنادق المعادية للأمة، ولتطلعاتها في الكرامة وحق تقرير المصير.

لقد كشف انتصار المقاومة اللبنانية، وصمود الفلسطينيين واستبسالهم، واستمرار انتفاضة الأقصى، وهزيمة المشروع الكوني الأمريكي، نتيجة للضربات الماحقة التي ألحقتها المقاومة العراقية الباسلة، أن الأمة ليس بإمكانها مواجهة المشاريع الإمبريالية الأمريكية والصهيونية فحسب، بل أيضاً هزيمة تلك المشاريع وقبرها ولم يعد في جعبة هذه الأنظمة في توصيفات سلبية للفعل المقاوم، بعد أن أثبت قدرته على الصمود وتحقيق النصر، سوى وصمه بالمغامرة، وأن كلفته في الأرواح وتدمير البنيات التحتية عالية جداً، وهي توصيفات مخادعة بكل المقاييس، إذ لم يشهد العالم بأسره، حركة تحرر وطني تمكنت من تحقيق النصر، دون تقديم التضحيات الحسام.

جرت تلك التوصيفات للمقاومة اللبنانية، وصمودها البطولي في حرب تموز عام 2006، حيث اعتبر أسر الجنود الإسرائيليين الثلاثة، سبباً في تلك الحرب، كأن الصهاينة، في اعتداءاتهم المتكررة على الأمة، كانوا بحاجة دائماً إلى تبريرات منطقية لانتهاك السيادة والحقوق العربية، فقد كان لبنان دائماً في دائرة استهداف عسكري صهيوني، لم ينقطع منذ مطلع السبعينيات من القرن الماضي، بينما كانت القرى الحدودية اللبنانية تتعرض باستمرار إلى اعتداءات إسرائيلية، أدت في إحدى المرات عام 1970 إلى تهجير نحو خمسين ألف لبناني من قراهم في الجنوب، وكانت المقاومة اللبنانية، هي التي حررت جنوب لبنان، بقوة السلاح،

من الاحتلال الإسرائيلي، -ماعدا مزارع شبعا غير المأهولة» في أيار عام 2000، بعد احتلال دام 22عاماً للجنوب اللبناني.

وتكرر ذلك بحق العراق، منذ نهاية الثمانينات، حيث اعتبر امتلاك العراق، لقوة عسكرية مبرراً كافياً لحصاره، والعدوان عليه، ليس فقط أيام مسمع ومرأى النظام العربي الرسمي، ولكن بضلوعه المباشر في ذلك العدوان وبعد عدوان 1990 على العراق، جرى حصار دولي جائر على العراق، كان النظام العربي الرسمي، هو الأكثر التزاماً وتقيداً به، من بين دول العالم، واحتل العراق، بمباركة عدد من الحكومات العربية، وصمت عاجز عن البقية وانفجرت المقاومة الأسطورية في وجه الاحتلال الأمريكي للعراق، بعد أقل من 24 ساعة على احتلال بغداد، وحتى يومنا هذا بقيت المقاومة محاصرة من النظام العربي الرسمي، ولم يجرأ نظام عربي رسمي واحد على الإفصاح عن دعمه لها، من الاتهام بمساندة الإرهاب.

وللأسف فإن تفتيت العراق، ومصادرته كياناً وهوية، وفرض عملية سياسية من قبل قوات الاحتلال تقوم على أساس القسمة الطائفية والأثنية، وتهدد الأمن القومي العربي بأسره، لم تجعل النظام العربي الرسمي يحرك ساكناً، بل إننا نلاحظ مؤخراً، اعترافه بالحكومة العملية المعينة من قبل الاحتلال، والقبول بها حكومة أمر واقع، وحضور الطالباني، الذي قاد مع البرزاني حركة انفصال الشمال العراقي عن المركز، لأكثر من خمسة عقود، كرئيس لجمهورية «العراق الجديد» في اجتماعات القيم العربية، واستقبال زعيم حرب طائفي، هو حزب الدعوة، نوري المالكي في العواصم العربية، باعتباره رئيساً للحكومة المعنية من إدارة الاحتلال الأمريكي وربما تفردت المقاومة العراقية، بكونها المقاومة التي تحظ حتى على

المستوى الشعبي وضمن النخب العربية، بالتأييد والدعم المطلوبين لتمكينها من تحقيق أهدافها في تحرير العراق، يحدث ذلك، على الرغم من أن هذه المقاومة، هي الأسرع في مواجهتها لتحديات الاحتلال، وتعطيلها للمشروع الكوني الأمريكي للقرن الواحد والعشرين، المعبر عنه بالشرق الأوسط الجديد، حيث اعتبر العراق المحطة الأولى، ونقطة الانطلاق، في مخاض ولادته.

لقد تعرضت المقاومة العراقية، لظلم كبير من قبل النظام العربي الرسمي، لا تبرؤ حتى القوى القومية والوطنية العربية، وأجهزة إعلامها من الضلوع فيه، ويمكن القول إن هذه المقاومة حُرمت حتى هذه اللحظة من عمق استراتيجي عربي، بسبب افتقارها للدعم والاحتضان من قبل النخب والشعوب العربية، على السواء، وربما يعود ذلك، في جانب كبير منه، إلى الخلط في الأوراق وحساسية كثير من القوى القومية والوطنية، من حزب البعث العربي الاشتراكي، الذي كان يقود السلطة حتى عشية الاحتلال، وتراكمات الماضي، وأيضاً بسبب ارتباك الموقف حيال دور إيران، الذي من جهة، يسند المقاومتين اللبنانية، ممثلة في حزب الله والفلسطينية، ممثلة بشكل خاص في حركتي حمس والجهاد، ومن جهة أخرى، ينسق مع الاحتلال الأمريكي في العراق، ويتدخل بقوة في الشؤون الداخلية للعراق، ويسهم في تفتيته، ودعم توجيه الميلشيات الطائفية، وبعض القوى المتحالفة مع الاحتلال إن عجز النظام العربي الرسمي، وتواطؤ تجاه احتلال العراق، وارتباك مواقف بعض القوى القومية والوطنية تجاه الدور الإيراني غير الإيجابي في العراق، لم يقتصر فقط على أوضاع بلاد ما بين النهرين، ولكنه شمل أيضاً الجزر العربية، الإماراتية: أبو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى، التي مضى على احتلال إيران لها ما يقرب الأربعة عقود، ولم تتخذ الدول العربية أي موقف جماعي تجاه تأكيد عروبتها، وينسحب ذلك أيضاً، على الموقف من حركة تحرير الأحواز، الحركة المغدورة، من قبل النظام العربي الرسمي، والقوى القومية مجتمعين.

فالنظام العربي الرسمي، لا يكتفي بعد تقديم الدعم للمناضلين العرب في إقليم المحمرة، ولكنه يقوم باعتقال هؤلاء المناضلين، ويسلمهم إلى السلطات الإيرانية، لتقوم بإعدامهم، وتشارك بعض القوى القومية، في مؤامرة الصمت على ما يجري، تحت ذريعة أن تبني أي موقف واضح وصريح، إن فيما يتعلق بالعراق، أو بالجزر الإماراتية، او بالأوضاع في إقليم المحمرة العربي، من شأنه أن يضر بالكفاح العربي، وبالقضية الفلسطينية، ويجعل الأمة تفقد حليفاً استراتيجياً معها في صراعها مع الصهاينة.

هذه المواقف تطرح بحدة على القوميين العرب وقضية تحديد سلم الأولويات في المواجهات العربية، صحيح أن ليس من مصلحة الأمة تفجير صراعات مع جيرانها، خاصة أولئك الذين يساندون كفاحها في فلسطين، وأن روابط الدين والجغرافيا والتاريخ، ينبغي وضعها بعين الاعتبار، وأن ليس من مصلحة الأمة تبديد طاقاتها، وهي تناضل ضد الصهاينة، وتجمع على أن فلسطين هي قضيتها المركزية، لكن ذلك ينبغي في كل الأحوال، أن لا يغيب الوعي بطبيعة المشروع العدواني الصهيوني، فقدسية قضية فلسطين، التي يجمع العرب عليها، لا تنبع من الكرمة أو شجرة زيتون الفلسطينية، بل من مخاطر المشروع الصهيوني على الأمن القومي.

وقد أريد للكيان الغاصب أن يكون إسفيناً في خاصرة الأمة، يحول دون وحدتها وتقدمها، وكان على العرب أن يقاموا هذا المشروع، حتى يسود السلام، القياس إذن لا ينبغي أن يتوجه إلى خطورة المشاريع العدوانية، على الأمة العربية، وليس إلى حاضنها، أياً يكن هذا الحاضن، وبغض النظر عن الشعارات التي يرفعها.

الحقيقة التالية، هي أن الاحتلال الاستيطاني ليس شيئاً، يمكن تحييده والانتظار حتى تتوفر ظروف مواتية لصالح الأمة تتيح لها المطالبة بحقوقها، هنالك على

سبيل المثال، مناطق عربية، تضم ملايين من البشر، لم يكتف المحتل بالاستيلاء على الأرض، بل سعى إلى إلغاء هويتها العربية، من خلال تشجيع مستوطنين من المركز للهجرة إلى الأراضي المحتلة.

وبالقدر الذي يتقاوم فيه الاحتلال، بالقدر الذي يتمكن فيه المحتل من تدمير الهوية القومية، من خلال إغراق هذه المناطق بالمستوطنين وإضعاف مقاومة الشعب المحتل، ولن يكون بالإمكان مستقبلاً الحديث عن تحرير لتلك الأراضي بعد مسح هويتها، والقضاء على مقاومتها.

حيال هذا الوضع تبدو الدعوة لتحديد الأولويات تجاه الاحتلالات للأرض العربية، وقصرها على الصراع مع الصهاينة، وتحرير فلسطين، حتى وإن كانت بحسن نية، كأنها دعوة للتفريط في الحقوق القومية، وليست تأجيلاً للمطالبة بها.

والحقيقة الأخرى، هي أن دعوة تحديد سلم الأولويات، بالطريقة التي طرحت، تفتقر إلى القراءة الواعية لجدل الصراع ووحدته، بالأرض العربية، فالمشروع الأمريكي للقرن الواحد والعشرين، على سبيل المثال، ينبغي النظر له بشمولية.

لقد اعتبر هذا المشروع وطننا العربي، مجال اختباره، وأعلن بوضوح أن هدفه هو إعادة تشكيل الخارطة السياسية للمنطقة لتكون منسجمة مع استراتيجية البلقنة التي يجري تنفيذها تحت لافتة الإقرار بحقوق الأقليات الأثنية والطائفية، ومبادئ حقوق الإنسان، وكانت التصرفات المتتالية لبعض المسؤولين في الإدارة الأمريكية، وفي مقدمتهم الرئيس "بوش ورامزفيلد وكونداليزا رايس ورتشادر بيرل"...الخ.

وبعض التقارير الصادرة عن معاهد استراتيجية ومراكز أبحاث، وصحف رئيسية كالنيويورك تايمز والواشنطن بوست قد أفصحت عن بعض تفاصيل تلك الأجندة، وأبرزت خرائط جديدة قيل إنها تشكل صياغات مقترحة للخارطة الجيوسياسية للمشرق العربي التي يجري العمل على تنفيذها، هدف هذه الأجندة هي استبدال

النظام الإقليمي العربي الذي ساد منذ نهاية الحرب الكونية الثانية، بآخر شرق أوسطي، يستبدل الدولة النظرية بكانتونات وفدراليات على أسس القسمة الطائفية والأثنية، ويكون النظام الشرق أوسطي الجديد، بقيادة أمريكية، سلطان القوة فيه بيد الكيان الصهيوني.

لم يعد هذا المشروع الأمريكي مجرد تنظير، بعد حوادث 11أيلول، عام2001، فقد بدأت الإدارة الأمريكية محاولة فرضه بالقوة على أرض الواقع، بعد احتلالها لأفغانستان، وبالنسبة للمنطقة العربية، اعتبر احتلال العراق هو البوابة التي ينطلق منها هذا المشروع، ليهدد الأمن القومي في بقية البلدان العربية، وتتابعت محطات التنفيذ، فشملت بعد العراق، فلسطين ولبنان والسودان، وكان مشروع الاستراتيجية الكبرى الصادر عن مؤسسة "راند" الأمريكية هو الأبرز في قائمة تلك المشاريع، لكنها جميعاً تعثرت أمام ضربات المقاومين العراقيين وصمود المقاومتين اللبنانية والفلسطينية.

النتيجة التي نخلص إليها هي أن المشاريع الاستعمارية ليست موجهة نحو منطقة بعينها، ولكنها تستهدف الأمة العربية بأسرها، هكذا كان المشروع الصهيوني، ميدان المواجهة فيه أرض فلسطين، ولكنه يستهدف الأمة العربية بأسرها، وكذلك الأمر عندما يجري تهديد الأمن القومي العربي، في أحد أجنحة الأمة، فإن ذلك يستهدف في نتائجه الأمن القومي العربي بأسره، فالعدو لا يتعامل مع المخاطر التي تحدق بالأمة بنظرة شمولية، وألا يغيب عنا، في كل الظروف جدل الصراع، ووحدته، وترابط أدواته.

ومن هذا المنطلق، يصبح من غير المنطقي النظر إلى الفعل المقاوم في لبنان، بمعزل عن مثيله في العراق وفلسطين، وبنفس النظر إلى الأدوات التي تضطلع بتنفيذ المشروع المعادي للأمة، وإدانتها بنفس الوتيرة، في العراق، على سبيل المثال، هناك دستور وفدرالية، كانا تعبيرين عن مشروع البلقنة والتفتيت القائم على

المحاصصات الطائفية والأثنية، وبعث الهويات ما قبل التاريخية، ولا يمكن النظر إلى المشروع الاستعماري في العراق بمعزل عن المحتل، وعن الأدوات والقوى البشرية التي تردفه أو تضطلع بتنفيذه، والقوى الإقليمية المساندة له، وأيضاً تلك التي شرعت للتعاطي السياسي معه ثم إن هناك حقيقة أخرى، لا تقل وجاهة، وهكذا يبدو الدفاع عن أمن الأطراف وسلامتها ووحدتها، واستقلالها، هو في النتيجة دفاع عن العمق، وتأمين له من التآكل.

ذلك يعني أن مشاريع التفتيت بالوطن العربي واحدة، وإن اختلفت آليات الوصول إلى تحقيقها، وينبغي النظر لها، والتعامل معها على أنها كل لا يتجزأ، وبهذا المنطق فإن صمود المقاومة العربية في أحد الخنادق هو إيذان بصمود بقية الخنادق، وذلك هو ما يدفع بقوة نحو تبني استراتيجية قومية عملية تهدف إلى تحقيق وحدة جميع الخنادق المقاومة، على امتداد الوطن العربي.

بقي علينا، قول شيء عن جرح غزة، وعن الدماء التي سالت غزيرة على أرضها، والتي لم تجف بعد بسبب حملة الإبادة الأخيرة التي ارتكبها الصهاينة، بحق شعبنا في القطاع.

في حملة الإبادة هذه، انقسم النظام العربي الرسمي، بشكل جاد بين من يحمل الضحية مسؤولية ما جرى، ويعتبر اتفاق المقاومين الفلسطينيين على إنهاء حالة التهدئة، مع الكيان الصهيوني هو المسؤول عما جرى من قتل وإبادة وتدمير، وبين من يرى أن الاحتلال لا يحتاج إلى ذرائع لتنفيذ جرائمه، والواقع أن انقسام النظام العربي حول المقاومة، وتحول بعض أطرافه إلى التواطؤ المباشر مع مشاريع العدوان قد بدأ خلال حرب تموز عام2006 في جنوب لبنان، وحملة الإبادة، على القطاع، فبعد طول غياب، جرى الحديث عن بروز مواقف مختلفة، وعن وجود «قوى اعتدال وقوى ممانعة» ولم يكن الفارق بين المنقسمين، علاقة بممانعة أو

اعتدال، فالبعض من الممانعين، ظلوا يحتفظون بعلاقاتهم مع الكيان الصهيوني التي كانت قائمة قبل حرب الإبادة.

وكانت لهم أجندتهم الخاصة، من مواقفهم الممانعة، وقد تكشفت بعض الأجندات، وبقي كشف بعضها الآخر، مؤجلاً إلى حين، وكان المعتدلون أكثر إفصاحاً عن مواقفهم في التواطؤ مع الهجمة الصهيونية، وإدانة حركة حماس، باعتبارها المسؤولة عن إنهاء التهدئة، وكان الشارع العربي، في غالبيته متضامناً مع نضال غزة وصمودها الأسطوري.

من بين الأنظمة العربية التي روعت بتداعيات غزة، وتأثيراتها على أمنها الإقليمي برزت حكومتي مصر والأردن، ولكل منهما أسبابه الخاصة في ذلك.

فكلا النظامين أوضحا سلوكهما الصريح خلال العدوان خشيتهما، تدهور الأوضاع بالمناطق الفلسطينية، أو تغير المعادلة السياسية السائدة، ولذلك حرصاً على التأكيد على تمسكهما بخارطة الطريق، وباتفاقية أوسلو، التي حكمت توقيعها توازنات القوة، وضعف الموقف الفلسطيني، وجاءت في غالبية نصوصها منحازة للمصالح الصهيونية، وقد جرى نسف تلك الاتفاقية من قبل الصهاينة أنفسهم، فالدولة الفلسطينية التي كان يفترض أن يعلن عنها عام1998، بعد خمس سنوات من توقيع الاتفاقية، لم تقم لها قائمة بعد مرور أكثر من عقد على الوعد المفترض لقيامها، والمفاوضات الماراثونية في "كامب ديفيد وواي ريفير وشرم الشيخ وأنّا بوليس" لم تؤد إلى التقدم قيد أنملة في تحقيق صبوات الشعب الفلسطيني نحو التحرر وإقامة الدولة المستقلة.

خشية النظام المصري، ارتبطت بقلقها من استمرار وجود كيانين فلسطينيين، على الأراضي التي احتلها الصهاينة، عام1967، أحدهما بالضفة الغربية والآخر في

قطاع غزة، كمقدمة لربط القطاع لاحقاً بالإدارة المصرية، أما النظام الأردني، فخشيته أكبر من ذلك بكثير، فقد كان هاجس الوطن البديل، الذي جرى الترويج له من قبل القادة الصهاينة منذ السبعينيات يفض مضجع الحكومة الأردنية.

كانت غزة، ومخيم جباليا للاجئين الفلسطينيين، بالذات المكان الذي اندلعت منه انتفاضة أطفال الحجارة، لتعم سريعاً مدن القطاع، ولتنتقل بسرعة للضفة الغربية، ابتداء بمخيم بلاطة قرب مدينة نابلس، ولتسجل صفحة ناصعة وفريدة، في صفحات النضال الوطني الفلسطيني، وأثناء الانتفاضة الفلسطينية الأولى استمر قطاع غزة، حجر الزاوية فيها، ولم يبتعد رئيس الوزراء الصهيوني السابق، اسحق رابين كثيراً عن الحقيقة حين وصف القطاع بالكابوس الذي يحرمه النوم، والطمأنينة والأمن، وفي واحد من أكثر تصريحاته مرارة وإحباطاً تمنى أن لا يستيقظ صباحاً من نومه إلا وقطاع غزة قد ألقي به في البحر.

ليس ذلك فحسب، بل إن إدارة رابين، بادرت للاتصال بأحد قادة حركة فتح في غزة وعرضت عليه مشروع استلام منظمة التحرير لقطاع غزة، وثم تبليغ ذلك للرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، ولحقتها رسائل أخرى، تضمنت استعداد الكيان الصهيوني لتسليم غزة، لمنظمة التحرير، وكانت تلك الرسائل المقدمة لمفاوضات أوسلو، التي بدأت في أواخر عام1992م، وانتهت بتوقيع اتفاق غزة – أريحا أولاً في 17 آب 1993 لم يكن الهدف الإسرائيلي من حرب الإبادة بحق القطاع إعادة احتلاله، بل كسر إرادة الصمود والمقاومة تمهيداً لترتيب الأوضاع السياسية في عموم المنطقة، انسجاماً مع مشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي نظر له رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق، شمعون بيريز، وجرى تعديله لاحقاً، ليصبح «الشرق الأوسط الجديد»، الذي يأخذ مكانه من خلال «الفوضى الخلاقة» و«مخاض الولادة الجديدة»، كما عبر عنه احتلال العراق وحرب لبنان.

انتهت حرب بيروت عام2006، دون إجراء تعديلات جذرية فوق رقعة الشطرنج، ودون تحقيق «مخاض ولادة الشرق الأوسط الجديد»، واعتبرها بعض الزعماء الصهاينة بحق، «حرب لم تكتمل»، وبالنسبة لرئيس الوزراء الإسرائيلي المستقيل لأولمرت ووزير دفاعه موفاز غدت تلك الحرب نذير شؤم بنهاية مستقبلهما السياسي، هذه النهاية السياسية ربما تكون في مقدمة الأسباب التي دفعت بأولمرت وقيادته للعدوان على قطاع غزة، والتعويض عن الهزيمة التي لحقت به في لبنان، وإعادة اعتبار لحضوره السياسي.

فقطاع غزة ليس كلبنان، إن من حيث الحجم، إذ لا مجال لدى الفلسطينيين المناورة، أو من حيث الكثافة السكانية، كون إمكانية تعميم الخراب والدمار أوسع وأسرع، أو من حيث إمكانية الحصول على السلاح والعتاد، لأن لبنان يحاذي الأراضي السورية من شماله إلى جنوبه، والانتصار العسكري الصهيوني في حرب الإبادة فيها، من وجهة النظر الإسرائيلية هو بحكم المؤكد، وفي كل الأحوال، فإنه إذا ما تم سحق حركة المقاومة، فإن أولمرت سيغادر سلطة الحكم بعد فترة قصيرة مكللاً بالعار، لكن الرياح تجري بما لا تشتهي بالسفن.

لقد أسهمت بعض التصريحات التي صدرت أثناء حرب الإبادة في مضاعفة خشية التضامين المصري والأردني، وربما يعتبر أهمها التصريح الذي جاء في مقالة نشرها السفير الأمريكي السابق في مجلس الأمن، الباحث حالياً في مركز الدراسات "أمريكان إنتر برايز أنستبتوب" في واشنطن "السيد جون بولتون في صحيفة الـ "واشنطن بوست"، ذكر فيها أن محاولة إقامة سلطة فلسطينية تقودها منظمة التحرير الفلسطينية القديمة فشلت، وأن أي حل قائم على دولتين على أساس السلطة «ولد ميتاً».

وفي المقالة ذاتها، اتهم بولتون حركة حماس بالقضاء على فكرة وجود دولتين: فلسطينية وإسرائيلية على أرض فلسطين التاريخية، وأن فكرة الدولة الفلسطينية فشلت بشكل لا رجوع عنه لأن الإرهابيين نجحوا في السيطرة على غزة، ورأى أن «خارطة الطريق» التي طرحتها الإدارة الأمريكية، لإحلال السلام بين الفلسطينيين والصهاينة لم تؤد إلى نتائج إيجابية، وأن الحل، عوضاً عن ذلك يقتضي التفكير في مقاومة جديدة تقوم على أساس وجود ثلاث دول توضع بموجبها غزة مجدداً تحت سيطرة مصر فيما تعود الضفة الغربية وفق صيغة معينة تحت السيادة الأردنية، وقد دفع ذلك بالملك الأردني عبدالله، إلى التعبير أثناء لقاء صحفي له مع مدير فضائية الجزيرة القطرية بمعان السيد ياسر أبو هلالة من قلقه من وجود مؤامرة على الشعب الفلسطيني، يجري التخطيط لها، ويتم تنفيذها بعد الانتهاء من حرب غزة، وتهدف للقضاء ليس فقط على آمال الشعب الفلسطيني بقيام دولة مستقلة على أرضه، ولكن إلى صياغة خارطة جديدة لدول عدة بالمنطقة.

وفي حوار الأستاذ محمد حسنين هيكل، على فضائية الجزيرة، أيضاً، أجراه معه الصحفي، حسين عبد الغني، مدير مكتب الجزيرة بالقاهرة، أعاد تأكيد ما ورد في مقالة جون بولتون، وأشار إلى مخاوف الملك الأردني، عبد الله الثاني، وأكد أن هدف الحرب ليس فقط إبعاد صواريخ حماس عن المستوطنات الصهيونية، ولكن إعادة ترتيب حملة الأوراق المتعلقة بالصراع العربي –الصهيوني.

ووفقاً لتصريحات وزيرة خارجية الكيان الصهيوني السابقة سيبني ليفني، فإن محاولات إسرائيل فصل قطاع غزة للأبد عن الضفة الغربية، وإلحاقه بمصر ستستمر، ليعود إلى وضعه قبل حرب حزيران1967، أما الضفة الغربية فمن المتوقع إغراقها بأتون حرب أهلية، والزج بعشرات الألوف من فلسطيني

أراضي1948، إلى الضفة، وسيتزامن ذلك مع تبني الإدارة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي للأردن كوطن بديل للفائض من اللاجئين الفلسطينيين.

وليس من المستبعد أن يتزامن ذلك بـ«فوضى خلاقة»، داخل المملكة الأردنية ذاتها، وفي أحسن الحالات، ستجري مواجهة القيادة الأردنية بسياسة الجزرة والعصا، لدفعهم للقبول بالواقع الجديد ووضعهم بين خيارين، أحدهما كارثي ومفجع:

- إما القبول بفكرة الوطن البديل، وتحقيق اتحاد كونفدرالي مع الضفة الغربية، والارتباط اقتصادياً بالكيان الصهيوني، واعتبار الضفة الغربية عجز الركن في التسلل الاقتصادي والسياسي للوطن العربي.
- أو الدخول في أتون حرب أهلية لا تبقي ولا تذر.

إن المتابع لقرار مجلس الأمن الدولي، غير الملزم وللمبادرات الدولة والعربية المطروحة، يستطيع تلمس هذا السيناريو، فالقرار الأممي، يحمل الضحية المسؤولية ما جرى، والمطلوب هو حماية الإسرائيليين، وليس الفلسطينيين الذين يتعرضون للمجازر الجماعية وحملات الإبادة.

إن فشل العدوان على العراق ولبنان وفلسطين، لا يعني أن سيناريوات الإخضاع والتركيع للأمة العربية، قد توقفت، ووصول إدارة أمريكية جديدة، لن يحول دون مواصلة تنفيذ الاستراتيجية الهادفة إلى خلق نظام إقليمي تتحول فيه معظم العواصم العربية إلى أطراف يكون المركز فيها هو الكيان الغاصب، ويجري استبدال النظام العربي الرسمي، الذي استمر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بنظام جديد، يقوم على أساس البلقنة والتفتيت، ومستند على القسمة الطائفية والأثنية، وتكون فيه تجربة «العراق جديد»، هي التجربة الرائدة.

وفيما يتعلق بالنظام العربي الرسمي، فإن عجزه سوف يتواصل، وتغيير واقع الحال، هو ركن بمتغيرات تحدث في بنية وطرائق عمل الحركة الشعبية ذاتها، حيث المطلوب إعادة قراءة الحركة القومية، برؤية نقدية وجرأة وشجاعة، لتجاوز الواقع الراهن، وليكون مخاض الولادة الجديدة، مخاضاً حقيقياً يخرج من رحم هذه الأمة، لا مشاريع كولونيالية تفرض عليها الهيمنة والاستتباع، مخاضاً يأخذ مكانه بوحدة حركة المقاومة، على قاعدة إعلاء كرامة الإنسان.

وكسر أصفاد التخلف، تتماهى مع روح العصر، وتحرر العقل من الزيف والوهم... مخاضاً يجعلنا جديرين باستحقاق الحياة، والدفع بمسيرة النهضة والتقدم إلى الأمام[1].

[1] -الورقة المقدمة من الدكتور يوسف مكي إلى المؤتمر القومي العربي المنعقد في الخرطوم في دوراته السنوية في2009/4/16 إلى 2009/4/20، الموسومة بعنوان: المقاومة كخيار استراتيجي للأمة –البعد العربي الرسمي.

المقوم الاقتصادي للمقاومة العربية

لعب الاقتصاد دوراً حيوياً في تاريخ الشعوب، ولعله كان وراء المطاحنات الكبرى الأساسية عبر التاريخ، بل لقد عد هذا العنصر السبب الأهم والعامل الأساسي المحرك للتاريخ.

وتبرز أهمية هذا العنصر، في حقبتنا التاريخية الراهنة بسبب نمو حاجات الإنسان وتفجرها وتعقدها وتعدد سلم القيم والضروريات أمامه.

هذا وإننا نؤيد مشروع النهضة الذي يضطلع به المؤتمر القومي العربي المدلل بدور التنمية الاقتصادية المستقلة كحروف أولى في هذه النهضة والاضطلاع بمسؤولية النهضة المستقلة يستلزم أولاً التخلص من كابوس الاقتصاد الريعي القائم على اقتناص مجهود الغير دون مجهود هو تجسيد لإرث اقتصادي سياسي يعود إلى ما قبل الإسلام وهو ثقافة الغنيمة والسبي والأنفال كمصادر للثروة إضافة للزراعة والتجارة.

وفي عصرنا فهذه الثقافة موجودة في النظام الاقتصادي الذي يشجع الممارسات الاحتكارية التي تقتنص مجهود الغير ويتجلى ذلك الأمر في وظيفة الوساطة التي يقوم عليها النظام الخدمات بين منتج الخدمة ومستهلكها، والميزة الأساسية للوساطة هي السيطرة هي البديل الفعلي لمفهوم الندرة المكوّن الأساسي للنظرية الاقتصادية الليبرالية الحديثة والقديمة، وبالتالي فالسيطرة على وسائل الإنتاج

وعلى التواصل بين المنتج والمستهلك هي التي تخلق اصطناعياً الندرة، مشيرين استطراداً أن ثروة قريش كانت مبنية على سيطرتها على طرق القوافل عبر المعاهدات التي حققتها مع مختلف القبائل لتأمين الخطوط التجارية وبالتالي كانت تجني جعالة أو ريعاً لكل من أراد المشاركة في قوافلها.

ونظام الاقتصاد الخدماتي العربي هو اقتصاد تابع لتدوير العائدات النفطية الريعية بطبيعتها ومستندة إلى دور فعّال للنظام السياسي الذي يمنح الامتيازات الاحتكارية وفقاً لتراتبية في الولايات للنظام السياسي القائم على مختلف أنواع الفئوية.

وهنالك ملاحظة أساسية هي أن العدو الصهيوني «إضافة إلى قوة النار» يعتمد سلاح المحاصرة والتجويع كما أنه يعتبر الرخاء الاقتصادي الذي يتنعم به من ركائز وجوده، لذلك فإن الإخلال الاقتصادي يؤدي إلى الإخلال بأمنه بما يضعف بريق الكيان كملجأ آمن ومثمر ليهود العالم.

إن إجهار الشركات الأجنبية عن الاستثمار عمل شاق وطويل، هناك عدة مجموعات عربية مشتركة تقوم بالضغط على الشركات التي تستثمر في الكيان، كما أن هناك ضغط مكثف تقوم به تلك المجموعات على أصحاب المحفظات المالية وصناديق الاستثمار للتخلي عن الشركات التي تستثمر في الكيان الصهيوني وإن كانت هذه التجربة لا تحظى بدعم واضح من الأحزاب والقوى الوطنية والقومية والإسلامية.

من ناحية أخرى يمكن تصعيد الحملة على الشركات الأجنبية التي تدعم الكيان الصهيوني كشركة "ستاربكس"، هذه الحملة قد تبدأ بحملة على الشركات العربية التي تروج سلع تلك الشركات والادعاء عليها كمشاركة في جرائم الحرب مشيرين إلى أن القوى الصهيونية استطاعا أن تقفل أبواب البنك العربي في الولايات المتحدة

عبر الادعاء على البنك بتسهيل وتمويل عمليات الإرهاب ضد المدنيين الصهاينة، ويمكن الادعاء على الشركات العربية المحتلة للشركات الأجنبية في الدول العربية وعلى الشركات الأجنبية في بلاد مسقط رأسها والحملات الإعلامية ضد تلك الشركات مهمة مفيدة، فالوعي الشعبي الذي تغذيه تلك الحملات يؤثر في مجهود المقاطعة والاستثمار المعاكس قد يؤدي إلى فرض عقوبات على تلك الشركات، المثقفون القوميون مطالبون التعبير عبر أقلامهم وإطلالاتهم على الفضائيات العربية عن ضرورة المقاطعة والتشهير ومعاقبة الذين يتعاملون مع الشركات التي تساند وتشارك إسرائيل في جرائمها .

هذا ونشير إلى أن الانكساف العربي اتجاه الخارج بشكل عام وتجاه الغرب بشكل خاص في عدد من القطاعات الاقتصادية يضعف مناعة الجسم العربي في مقاومة تسلل السلع الصهيونية إلى الأسواق العربية، من جهة أخرى يمكن الانكشاف الاقتصادي المتمثل في عجز الميزانيات التجارية الابتزاز الاقتصادي من قبل الدول المصدرة، ولا يجب أن يغفل عن البال الموقف الذي حدده الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر في ضرورة استعمال السلاح الغذائي ضد كل من يقف ضد سياسات الولايات المتحدة.

فالأمن الغذائي العربي مهدد بل مكشوف بسبب استيراد معظم المواد الغذائية رغم إمكانية إنتاجها في الوطن العربي، والأمن الصحي مهدد بسبب ضعف صناعة الأدوية في الدول العربية، والأمن المائي مهدد بسبب التسيّب واللامبالاة في صناعة وتنمية المخزون المائي في عدد من الدول العربية ناهيك عن سرقة المياه العربية من قبل الكيان الصهيوني، من جهة أخرى إن السيادة العربية على الأموال العربية محدودة بسبب طبيعة الاقتصاد الريعي الذي لا يفسح المجال لاستثمارات طويلة المدى في الاقتصادات العربية حيث تصبح تحت رحمة الأسواق الخارجية، كما أن

طبيعة الاستثمار في الدول العربية، ولابد من ذكر سياسات دول الخليج في مأسسة ثقافة الريع عبر إنشاء صناديق مالية معروفة بالصناديق السيادية تؤمن الدخل للأجيال القادمة عبر توظيف الأموال بشكل أساسي في السندات والأوراق المالية في الأسواق المالية الأجنبية، وإذا كان وعي تلك الحكومات في إمكانية نضوب النفط محموداً إلا أن السياسة المتبعة لتأمين مستقبل الأجيال القادمة عبر تدفق الريع الناتج من الأوراق المالية لا يشجع على تنمية ثقافة وقيمة المجهود والعمل المنتج، ويمكن القول أن تطور تلك الصناديق السيادية المالية إلى مواقع متقدمة في الأسواق المالية الدولية لا يؤمن بالضرورة مصلحة المواطنين الخليجيين العرب بل قد يجعلهم رهينة لابتزازات من قبل الدول العظمى التي تملي رغباتها على تلك الصناديق عبر إخضاعها لإرشادات صندوق النقد الدولي أو الخزينة الأمريكية[1].

ومما لا شك فيه فإن تشجيع الصناعة يؤدي إلى زيادة الطلب على الكفاءات التقنية من هندسة وفيزياء وكيمياء وكهرباء... إلخ، هذا بدوره يخلق أرضية علمية يمكن البناء عليها لتطوير العلوم وإنتاجها من الداخل بدلاً من استيرادها من الخارج والخضوع إلى ابتزازات غير مقبولة، كما أن تشجيع الصناعة يؤدي في آخر المطاف إلى تشجيع ثقافة المسائلة والمحاسبة، في آخر المطاف إن الاقتصاد الإنتاجي يساهم في تخفيف هجرة الأدمغة والكفاءات التي تشكل العمود الفقري للثروة الحقيقية للوطن العربي، والمؤتمر القومي العربي يدعو إلى تعبئة تلك الطاقات المهدرة لتحقيق الصمود ومقاومة الاحتلالات والهيمنات الأجنبية.

---

[1] -الورقة المقدمة من الدكتور زيادة الحافظ والموسومة بعنوان المقاومة كخيار استراتيجي "البعد الاقتصادي" والمقدمة إلى المؤتمر القومي العربي المنعقد في الخرطوم بتاريخ2009/4/19.

و**الخلاصة** فالتحول نحو اقتصاد إنتاجي والتخلي التدريجي عن الاقتصاد الريعي يشكلان في رأينا جوهر المقاومة الاقتصادية، مع لفت النظر أن المؤسسات الدولية التي تدّعي مساعدة الشعوب كمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد كانت دائماً وراء القرارات التي ترسّخ الاقتصاد الريعي والثقافة الناتجة عنه بما يزيد الانكشاف تجاه الخارج وإضعاف قوى الممانعة للهيمنة الخارجية.

المظهر الإعلامي للمقاومة

المقاومة في فلسطين بعامة وغزة بخاصة يجب أن يتوفر لها كل أضراب وأشكال السلاح، بما في ذلك السلاح الإعلامي.

وسلاح الإعلام سلاح قوي وهام توفر خلال حقبات التاريخ، واخذ ينضج وتستكمل حلقاته حتى غدا بهذا الوفرة والشمول والنضج والأهمية.

ولا عجب أو غرابة أن ترى «بالضرورة والطبع» أن يكون للمقاومة الفلسطينية «بما في ذلك المقاومة العراقية» أعلامها وإعلاميها والناطقين باسمها من مثقفين وسياسيين ومثقفين يزودون عنها بشتى أنواع الذود، بما في ذلك الكلمة المسموعة والمكتوبة وبشتى أنواع الحجج واضراب الكلام والقول ذلك ان المقاومة الفلسطينية نابعة من حق مشروع، فهي إذن بقدر ما في شرف. فهي واجب على كل عربي لأنها في النهاية الدفاع عن نفسه ووجوده وحقه في هذه الحياة، وإن كان الإعلام الرسمي «السلطوي» العربي لايزال منقسماً لصالح المقاومة، ونجد بعض الحكومات العربية تتعامل مع العدو، وهذا ولا شك مؤشر سلبي ليس لصالح المقاومة وإعلامها.

والواقع فنحن أمام ظاهرة إعلامية محيرة في بلادنا العربية هي ذاتها جزء من معضلة ارتباط الإعلام بالسلطان، السلطان الحاكم والسلطان الأمني والسلطان

المالي، وهم سلاطين في سلطة واحدة، توجه وتقرر وتعبر بلا خجل من يخالفها بعد قهره وتهميشه... ولأن المقاومة ليست محل إجماع في بلادنا العربية، فقد أصبحت مثالاً الانقسام الإعلامي/السياسي/الثقافي الواضح.

وقد برز ذلك بوضوح خلال الحرب الإسرائيلية على غزة؟ ومن ثم قلنا أن نتساءل ألا تصبح حركات المقاومة في الخطاب السياسي والإعلامي لبعض الجهات العربية الرسمية والتابعة لها، حركات لا تلقى إلا الاتهام والانتقاد بل وحتى التسخيف؟.

هذا ومن المفيد هنا أن نحدد تعريفاً ما لإعلام المقاومة... ما الذي يعينه بالضبط؟ أهو الإعلام الذي يتحدث عن المقاومة... أهو ذلك الملتصق بحركات المقاومة، أو الإعلام المشارك في المقاومة على طريقته، أم ماذا بالتحديد؟؟ ثم.. ماذا يعني مصطلح «الإعلام المقاوم».

والحقيقة هناك إعلام المقاومة، وهناك الإعلام المقاوم، وهناك إعلامي مقاوم.. تماماً كما يوجد بلاء الإعلام المعادي للمقاومة والمحرض عليها والعامل ضدها.

ويمكن التأكيد بأن أهم ما نجح الإعلام العربي المنحاز للمقاومة في تحقيقه خلال السنوات الأخيرة، هو وضع حد للممنوعات إعلامية المسماة محظورات مهنية والتي ثبت بعد التجربة أنها لم تخدم إلا المحتل والمعتدي، والمثال على هذه الممنوعات يتجلى في إلزام القنوات المرئية بعدم بث صور المجازر، بحجة أخلاقية كاذبة، كالقول إن بث صور الأطفال والجرحى والجثث هو أمر يخدش الذات البشرية ويسيء إلى الضحية الجريح والقتيل.. أصحاب هذه المدرسة السائدة منذ عقودهم أنفسهم من تستروا على المجازر الإسرائيلية ضد الفلسطينيين واللبنانيين مثلاً.. لكن بعض الإعلام العربي تحدى هذه القوالب، وأظهر صور المجازر في

حرب تموز2006، وبشكل أكبر وأوضح في الحرب على غزة2009.. هنا نشير إلى أهمية إظهار الصور على حقيقتها، ليس فقط لأنها تجرم المعتدي أخلاقياً وإنسانياً وقانونياً أيضاً، وليس فقط لأنها تساهم في تحريض الرأي العام للتظاهر والنزول إلى الشارع والاحتجاج والضغط على الاحتلال ومناصريه، ولكن أيضاً لأن كشف الصور والمجازر سمح وساعد على إصدار قرارات مجلس الأمن تدين المجرم، لا بل لولا إظهار بشاعة المجازر لما شكل أي طرف أي ضغط على المعتدي الإسرائيلي لوقف إطلاق النار، بعد صمود المقاومة طبعاً، سواء في غزة أو جنوب لبنان.. وهنا أورد مثالاً حياً على ما سبق.. ففي مجزرة قانا الثانية في جنوب لبنان عام2006، ظهر حرص مجلس الأمن الدولي من قبل بعض الدول لإصدار قرار يدين إسرائيل، لكن المندوب الأمريكي السابق لدى الأمم المتحدة جون بولتن رفض بشدة، وأيده مندوبون لدول خليفة، ووجد الأمين العام السابق كوفي أنان محاصراً، ورفعت الجلسة، لكن عندما ثبت صور الحية على إحدى الفضائيات العربية، تلقفها مندوب قطر وأبرز صور قناة "الجزيرة"، وكانت الحجة الأقوى ليقدمها لكوفي أنان ولتأكيد عقد جلسة مجلس الأمن وإصدار قرار الإدانة.. برز الأمر بشكل كبير جداً في الحرب على غزة[1].

جدل واسع فتح هذه المرة حول أداء بعض القنوات الفضائية العربية، فاتهمت من قبل أوساط عربية قبل الإسرائيلية أو الغربية، على أنها تحريضية وباتت الفضائيات مقاهي.. لا بل اتهمت قنوات محددة على أنها نسبت في تأزيم العلاقات بين بلد وآخر.. على غرار ما حصل بين مصر وقطر مثلاً!! وما يعنينا في هذا النقطة، هو التأكيد أن الإعلام العربي المساند للمقاومة والمنحاز لها في

---

[1] - ورقة غسان بن جدو المقدمة إلى المؤتمر القومي في 2009/4/17.

زمن العدوان وبمهنية طبعاً، هو إعلام بات قوياً ومؤثراً، ليس فقط على الجماهير بل أيضاً على السلطات.. وربما، مفيد هنا أن يقرر بأن معركة المقاومة، أي مقاومة في وجه الاحتلال والعدوان، لا يمكن أن تكتمل بنجاح من دون إعلام قوي ومؤثر.. وربما هذا ما انتهت إليه إسرائيل جيداً في الحرب على غزة بعد إخفاقها الإعلامي في الحرب على لبنان الأخيرة، ومنعت السلطات الإسرائيلية الصحافة العالمية من تغطية الحدث تماماً كما تفعل الأنظمة المغلقة.. لكنها لم تنجح طبعاً في منع الإعلام على أرض غزة.. لكن المؤسف هو انخراط سلطات عربية في منع الإعلاميين من تغطية حدث غزة والتضيق عليهم، وأحياناً التشهير بوسائل إعلام.. إشارة تستحق الذكر، وهي أن الحديث عن إعلام المقاومة، لا تقتصر على التغطية الميدانية للمعارك أو الكتابة عنها، إنها ملتزمة تشمل أيضاً ألوان الفنون من أدب وشعر وموسيقى وأغنية.. والحقيقة أن هذا الأمر بات ضرورة أكثر إلحاحاً من ذي قبل، وينبغي أم يجعله الإعلام المنحاز للمقاومة أحد ثوابته، لا أن يتعاطى معه البعض باستخفاف، والنظر له على أنه ملف ثانوي أما القضايا السياسية بالمعنى المباشر للسياسة.

هنالك سؤال يقتضي طرحه هو: هل تجدي زيادة الإعلاميين لكل الداخل الفلسطيني من أجل إظهار الحقائق على الأرض أم لا؟ هل نكتفي بمن هم موجودون على الأرض هناك، أم يمكن للإعلامي العربي أن يكون في الضفة وغزة وحتى داخل الخط الأخضر؟؟ أقول بوضوح: أنني مع زيادة أي إعلامي عربي إلى غزة باعتبارها أرضاً محررة، أما عن بقية المناطق، فأربط السؤال بما يلي: أتمنى أن تفتح حواراً في هذه المسألة مع فلسطيني الداخل لتسألهم: هل يفيدهم تواصل الإعلاميين العرب في الخارج معهم والتواصل معهم وتوصيلهم بإخوانه في الأمة العربية أم لا؟ أي الاكتفاء بمراسلي الداخل؟؟ هل يعتبر دور الإعلامي هنا المنادي بعدم التطبيع مشابهاً لوضع التاجر أو السياسي أو المثقف أو أي كان لا نرى فائدة

في التطبيع مع الإسرائيلي بحجة التواصل، أم للإعلامي في هذا الزمن مسؤولية مختلفة، لا بل واجباً مختلفاً كونه بات سلاحاً مباشراً في المقاومة وليس مدافعاً عن المقاومة؟؟ ربما يعتبر البعض هذا التساؤل غير محد، وربما مفاجئاً كونه تحصيل حاصل، لكن قد يفاجأ كثر عندما ينبشون في دفاتر مراجعاتهم ليجدوا أن عدداً من الإعلاميين في قنوات إعلامية معرفون بدعمهم المقاومة، لكنهم دخلوا ليس فقط الضفة بل أيضاً فلسطين 1948 وقدموا برامج وأعدوا وثائقيات، وربما لم يشكل لبعضنا هذا الأمر أي التباس وعلامة استفهام... طبعاً.. أمنيتي أن نزور كل بشر من أرض فلسطين لأن هذا حقنا، لكن الأمر يحتاج وقفة تأمل وفتح حوار.. دور الإعلامي كبير ومؤثر، والتواصل مع أهله في الداخل مهم.. أما عن مسألة استضافة إسرائيليين، لا أخفي بأنني لست من المتحمسين أبداً لها، ولا أراها مجدية خصوصاً في أيام العدوان والمقاومة، لكن علينا أن نكون واقعيين أحياناً بما يلي: هل تستطيع قناة تلفزيونية ما أن تغطي الحدث من داخل أراضي الـ ج4 من دون سماح السلطات الإسرائيلية بذلك؟ وللسماح شروط من بينها حضور الإسرائيليين في القنوات، ما يعنينا بشكل رئيسي هنا بقطع النظر عن بعض الجزئيات: التزام الثوابت واحترام الضوابط أولوية بلا خشية متكلسة ولا انفتاح مائع طائش[1]..

---

[1] – الورقة المقدمة إلى المؤتمر القومي العربي المنعقد في السودان بتاريخ 2009/4/17 من قبل السيد غسان بن جدو بعنوان: المقاومة كخيار استراتيجي للأمة "البعد الإعلامي".

الثقافة كأداة للمقاومة

ذكرنا سابقاً أن الضمير العام الجمعي هو موشور ترتسم عليه تجارب الأمة وإحساسها ونظرتها إلى الحياة والوجود .

فالضمير العام هو المفهوم الضيق Stricto –sensu للثقافة، كان من السائد لدى إحدى القبائل الإفريقية إن من يأكل جلسة من أموال رئيس القليلة يتعرض الموت، قد تعرض أحد أفراد القبلة لهذا الفعل فأصيب على الفور بأمراض خطيرة عرضته للموت، وما شفي حتى قبل له أن ما أكله ليس من مال الرئيس.

هذا المدلول للثقافة حدت إلى بروز مصطلح جديد مفتاحي هو ثقافة الموت وثقافة الحياة أي تلك الثقافة التي تنهض بالأمة، فتقودها إلى أو إلى الموت كما حدت ساطع الحصري للقول: ((أعطني ثقافة واحدة أعطك الوحدة)).

فالبعد الثقافي هو حصن الأمة وملاذها يضمن رعايتها ونموها واستمرارها وازدهارها وقوتها ومنعتها، فهو الذي يحرر الإنسان وعقله وفكره وينمي عاطفته ويصقل ذوقه ومواهبه.

ويأخذ البعد الثقافي أهمية مضاعفة في وضعنا الراهن بسبب قوة الهجوم الذي يرصده أعداء الأمة على خيار المقاومة بهدف تعويضه وطمسه وتسويته وإبعاد الأمة عنه عبر التنقيص من قيمته ودفعه بالإرهاب.

وأول شرط نشر ثقافة المقاومة هو إعادة بناء مجموعة من المفاهيم والتصورات مما يحزم هذه الروح ويعمل على بلورتها خاصة الاستعداد الكبير الذي عبرت عنه

جماهير الأمة أثناء انتفاضتها مع أهلنا من غزة في مواجهة ما تعرضوا له من هيمنة العدوان الأثيم.

أن هدفنا بوضوح هو تحرير الأرض والإنسان من المستعمر الأجنبي ومخلفاته سواء في فلسطين ولبنان والعراق أو في سبته ومليلة في المغرب العربي.

الحق في المقاومة

«المقاومة على صعيد القانون»

المقاومة لدى الإنسان رد فعل فطري عفوي عزيزي مباشر تلقائي طبيعي أودعه الله في الإنسان كما أودعه في كل كائن حي.

فهو بهذه المثابة جهاز مناعي «أنتي بيوتك» للدفاع عن الإنسان، وإذا ما أصيب الإنسان بمرض في هذا الجهاز أصبح وشيك الفناء لأن أي جرثوم قادر على إفنائه، وبذلك يتعذر على الإنسان النمو والبناء والتكامل وحكم نفسه وإصدار القرار الذي يخدم مصالحه.

وقد عمد القانون الجزائي على تقرير هذا الحق الطبيعي تحت اسم حق الدفاع العام المشروع.

وأمر طبيعي فلا يدخل في مفهوم حق المقاومة الحروب الثقافة التي تقوم بها القوات المسلحة، فهذه تدخل في مفهوم آخر في علاقات القانون الدولي، باعتبارها تقاتل تحت علم دولة معتدى عليها بأسلوب الجيش النظامي.

أما المقاومة موضوع حديثنا فهو مقاومة في رد الاعتداء بجميع الفرق المتاحة ولعل هذا الحق نشأ حديثاً في أحضان القانون الدولي وكان يدخل في إطار الأخلاق والفضيلة والقيم الإنسانية، ولقد فتح عينيه بهذا المعنى بفضل الفقهاء المسلمين،

ولعل أول من كتب بهذا الخصوص الفقيه محمد بن الحسن الشيباني صاحب الإمام أبي حنيفة، وهب الفقه العربي الإسلامي بخوض يسعه في الموضوع، ثم انبرى الفقه الأوربي، مبتدئاً بكتابات غروسيوس في أوائل القرن السابع، بإعلاء البنيان متأثراً بذلك بعطاء الفقه العربي الإسلامي.

وراح إعلاء الاستقلال الأمريكي الصادر سنة1776 يتكلم عن حق الدفاع، فنص في مطلقه: إن الله خالفهم أعطاهم حقوقاً لا يمكن سلبها منهم، ومن هذه الحقوق حق الحياة وحق الحرية.

ثم تأكد هذا المعنى في التعديل على الدستور الأمريكي عام1791 إذ يتأكد حق المواطنين أن يدافعوا عن وطنهم بالسلاح.

وبدا هذا الحق واضحاً في إعلان حقوق الإنسان والمواطن الذي صدر في فرنسا عام1789 وتأكد عام1793 حيث أعلن أن الحق في مقاومة الظلم هو النتيجة الطبيعية لحقوق الإنسان الأخرى.

ولقد جاء إعلان جنيف الصادر في 1793/6/9 كخطوة متقدمة في مجال حق المقاومة عندما يضمن إعلان حقوق وواجبات الإنسان الاجتماعي أن لكل مواطن الحق في مقاومة الظلم وتأكد ذلك من المبادئ التي أعلنها الرئيس الأمريكي توماس في أوائل القرن العشرين إذ المقامة حق مشروع، وأن حق الشعوب في تقرير مصيرها أمر مقدس.

ولقد رسخت اتفاقيات لاهاي الصادرة عام1899 و1907 هذا الحق ووفقاً للمادة ثانية من اتفاقية لاهاي لعام1907 فإن المقاومين للعدوان هم مجموعة من مواطني الأرض المحتلة الذين يجمعون السلاح.

وهبت شعوب العالم متحصنة بحق المقاومة.

- ✓ حركة الجيش الجمهوري الايرلندي.
- ✓ حركة المقاومة الفلبينية/1902-1989/ضد أمريكا.
- ✓ حركة تحرير المكسيك.
- ✓ حركة الشعوب التي كانت خاضعة للحكم العثماني.

وخلال الحرب العالمية الثانية، هبت حركات التحرر التالية:

-المقاومة الألبانية –النمساوية –البلغارية –التشيكية –الهولندية –الفرنسية – اليونانية –النرويجية –البولندية.

ولا يخفى على القارئ أن المجتمع الدولي اعتبر الحركات السابقة حركات بطولة ولا ننسى موقف الشعب الفرنسي من الجنرال بينان «بطل فرنسا في الحرب العالمية الأولى» خائناً لأنه هاون المحتل النازي ويتعامل معه ولم يشفع له أن الدافع لذلك إنقاذ فرنسا من التدمير.

ونؤكد ما قلناه سابقاً من أن المقاومة حق طبيعي أودعه الله في طبيعة كل كائن حي، ولكن القانون الوضعي أخذ يكتشف ويعلن declaration عن هذا الحق الطبيعي، ثم ينظمه، ولهذا فإننا سنمضي مع بعض فروعه متقنين هذا التنظيم حسب الفروع الآتية.

تشكل الحرب الأهلية التي شنتها إسرائيل على غزة، وليس لها مبرر سوى طمس وإبادة الشعب الفلسطيني على مدى اثنين وعشرين يوماً أكثر الحروب وحشية

وهمجية في التاريخ، فلقد منع الغذاء والدماء على أكثر من مليون ونصف مليون فلسطيني.

تحكي الموارد التاريخية أن قريش أخذت تزيد من عنفها وتنكيلها في الرسول ﷺ وصحبه في مكة، وكان حاكم عُمان قد أسلم، تترامى إليه أخبار وهكذا قرر قطع الجنوب عن قريش التي كان موردها الأساس من قمح عمان، وهنا فعندما حل بقريش الوبل والبثور وعظائم الأمور فلجأت للرسول ﷺ مستعينة، فما كان من الرسول ﷺ إلا أن أوعز إلى حاكم عمان أن لا يمنع الحياة باعتباره يتعارض مع القيم الإنسانية..

يعود إلى بحثنا لنقول إن إسرائيل استعملت من هذه الحرب شتى صنوف الأسلحة حتى المحرقة دولياً لتدمر الحجر والبشر في ذلك المدارس والمستشفيات والمعابد إلخ...

الأمر الذي يشكل جرائم ضد الإنسانية أو جرائم إعادة الجيش المعاقب عليها في القوانين الدولية والوضعية وإذا كانت إسرائيل لم توقع على ميثاق المحكمة الجنائية الدولية «فما لا يمكن ملاحقتها مباشرة» يتمكن ملاحقتها عن طريق خاص أن الوثائق الدافعة لجرائم إسرائيل المعاقب عليها دولياً» قد أصبحت واضحة ومتعددة، الأمر الذي يمكن الدول العربية يطرح الموضوع أمام مجلس الأمن لتحريك الادعاء ضد إسرائيل أمام المحكمة الجنائية الدولية.

والأمر نفسه بالنسبة للجمعية العامة للأمم المتحدة، فهي ذات الولاية العامة لاستصدار ضد إسرائيل بتحريك الدعوى.

أمام المحكمة الجنائية الدولية لاسيما أن الجمعية العامة متحررة من قيد الفيتو مع الإشارة إلى أن محكمة العدل الدولية ليس لها إلا الحكم بالتعويضات، ومن ثم لا اختصاص جزائي لها.

والأجدى من كل ذلك هو اللجوء إلى المحاكم الوطنية ذات الاختصاص الدولي وهنالك العديد من دول الاتحاد الأوربي تختص بذلك، وهنا تتذكر متابعة القضاء الإسباني لعدد من قادة الحرب لعدد من القادة الإسرائيليين بسبب مفارقتهم الجريمة البشعة التي راح ضحيتها المرحوم صلاح شحادة أحد قادة المقاومة وعدد من أبناء غزة في القارة التي شنتها الطائرات الإسرائيلية عام2002 على إحدى العمارات السكنية وطمعاً فالعمارة السكنية كانت آهلة بالسكان.

وهنا نذكر القارئ بالدعوى «التي أحبطت من قبل أمريكا» والتي أقيمت أما القضاء البلجيكي والتي أفرعت وهزت إسرائيل لأنها كانت تملي دول الاتحاد الأوربي بالقبض على شارون بسبب اعتدائه السافر على صبرا وشاتيلا.

هذا وإن وقوف أمريكا مع إسرائيل في مثل هذه القضايا يشين بأمريكا ويزعزع الثقة بها خاصة أمام الضمير الأوربي.

ولقد شكل صدور ميثاق الأمم المتحدة عام1945، حقبة جديدة لنمو القواعد الدولية التي ترسخ الحق في المقاومة كما يتضح كما يلي:

1- نصت المادة/ 51/من الميثاق المذكور بأن للدول فرادى وجماعات أن الطبيعي في الدفاع عن نفسها.

2- أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 1948/12/10 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي أكد في مادته الأولى على أن «يولد جميع الناس

أحـراراً ومتسـاوين في الكرامـة والحقـوق»، وأن «لكـل فـرد الحـق في الحيـاة والحرية»، وأن «لكل فـرد حق في التملك بمفرده أو بالاشتراك مـع غيره، ولا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفاً.

وأخيراً جاء في المادة30 ما يلي:

وليس في هـذا الإعـلان أي نـص يجـوز تأويلـه علـى نحـو يفيد انطـواءه علـى تحويل أي دولـة أو جماعـة، أو أي فـرد، أي حق في القيـام بـأي نشـاط أو بـأي فعل يهدف إلى هدم أي من الحقوق والحريات النصوص عليها فيه.

3- أكد العهـد الـدولي الخـاص بـالحقوق المدنيـة والسياسـية الـذي أصـدرته الجمعيــة العامــة للأمــم المتحــدة بقرارهــا رقــم/12200/في كـــانون الأول/ديسـمبر عـام1986، اعتبـاراً مـن 23آذار/مـارس 1976 مـا يلـي: ((الأسرة البشرية تؤكد بأن هـذه الحقـوق تنبثـق مـن كرامـة الإنسـان الأصـيلة فيه)).

وجاء في المادة الأولى أن: ((لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها)).

4- وجـاء قـرار «تصـفية الاسـتعمار» رقـم/1514/الصـادر عـن الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة مـا يلـي: ((إن إخضـاع الشـعب للاسـتبعاد الأجـنبي والسـيطرة الأجنبيـة والاسـتغلال الأجـنبي بشـكل إنكـاراً لحقـوق الإنسـان الأساسية ويناقض ميثاق الأمم المتحدة)).

5- اعتبر قرار الجمعية العامـة رقـم/637/تـاريخ 1971/12/16، للأمـم المتحـدة أن حـق الشـعوب في تقريـر مصـيرها شـرط أساسـي للتمتـع بسـائر الحقوق والحريات.

6- وقد أكد قرار الجمعية العامة رقم/3101/تاريخ 1972/12/12 على حق الشعوب الخاضعة للاحتلال بالتحرر منه بكافة الوسائل.

7- أكد قرار الجمعية العامة رقم/3103/سنة1973، المتعلق بالمركز القانوني للمقاتلين الذين يناضلون ضد الاحتلال الأجنبي والنظم العنصرية والسيطرة الاستعمارية، على إضفاء الشرعية القانونية على ما يقوم به المقاومون، كما أكد على شمول المقاومين بقواعد القانون الدولي المعمول بها في النزاعات المسلحة مثل اتفاقيات جنيف لعام1949.

8- وهناك العديد من القرارات الدولية التي تؤكد على حق المقاومة وشرعيته ضد الاحتلال بكل الوسائل الممكنة، ومن ذلك قرارات لجنة حقوق الإنسان الصادرة في 1979/1/21 و1989/3/5و وقرار الجمعية العامة الصادر في 1982/12/3 الذي يؤكد على شرعية حق الشعوب في المقاومة من أجل تحرير الأرض والتحرير من الهيمنة الأجنبية والاحتلال الأجنبي بكل الوسائل المتاحة، ومن ضمنها المقاومة المسلحة.

9- أكدت الجمعية العامة للأمم المحتدة على حق الشعب الفلسطيني في المقاومة، وأن حقوقه في مواجهة الاحتلال غير قابلة للتصرف، قبل قرارات الجمعية العامة ذوات الأرقام:

- القرار رقم/3236/لعام1974.
- القرار رقم/39/17/لعام1984.
- القرار رقم/49/149/لعام1995.

الحق والإرهاب

المعيار الأساسي لمشروعية المقاومة التي يميزها عن الإرهاب، هو الغاية والهدف الذي يسعى إليه المقاومون، فهذا الهدف هو تحرير الأرض والشعب من الاحتلال، يدفعهم إلى ذلك مشاعرهم الوطنية وحقهم في الدفاع عن النفس وعن الوجود والبقاء، أما الإرهاب فأمره مختلف جداً، إذ أن الغايات النبيلة الإنسانية المشروعة عند المقاومين لا تتوافر لدى الإرهابيين بأية صورة من الصور، وذلك لسبب بسيط وجوهري هو، أن الإرهابيين يسعون لتحقيق مصالح شخصية خاصة بهم وبتجمعاتهم، ولا شأن لهم بحق أو حرية لوطن محتل أو شعب معتدي عليه أو مطرود من أرضه.

والملاحظ أن أمريكا لم يقبل حتى الآن بوضع تعريف ومدلول للإرهاب، وذلك حتى يظل الباب مفتوحاً أمامها لتطلق هذا الوصف على كل حركة مقاومة لا تسير بفلكها ولا تأتمر بأمرها، ويدل على ذلك ما قاله الرئيس جورج بوش الابن على أعقاب أحداث «11سبتمبر» عندما أكد على أن من ليس مع أمريكا فهو ضدها وبالتالي مع الإرهاب.

استناداً إلى هذا التوجه الصفيق تم تصنيف أمريكا لحركات المقاومة في الوطن العربي بأنها تنتمي إلى الإرهاب، مع أن من الواضح أمام العالم أن حركات المقاومة في كل من فلسطين ولبنان والعراق وغيرها من دول الوطن العربي، تسعى إلى

مقاومة المحتل وطرده من أرضها، ولعل ما يثير الاشمئزاز من سلوك أمريكا، هو عقد المؤتمرات الدولية التي تستهدف مزيداً من الحصار لشعب غزة ومنع وصول السلاح إليه، ووصف المقاومة الباسلة التي يقوم بها الإرهاب، ومن ثم تجنيد العديد من الدول لإحكام الرقابة عليها لمنع وصول السلاح إلى المقاومين، ووجه الغرابة في هذا السلوك هو، أنه مادامت إسرائيل محتلة وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وتقوم بحصار شعب غزة وتمنع عنه الغذاء والدواء، فإن لا يستقيم مع حكم هذا القانون وتلك القرارات قبول المنطق الأمريكي الصهيوني بحرمان شعب غزة من حق المقاومة وحق التزود بالسلاح الذي يمكن المقاومة من مواجهة المحتل؟!!.

لقد اعترف "ناحوم غولدمان Nahum Goldman" رئيس المؤتمر اليهودي العالمي في كتابه:

The Jewish Paradox, trans.Steve Cox (New York: Grossest and Dunlap, 1978, Goren President of the World Jewish Congress, p99.

حيث قال:

((لو كنت قائداً عربياً فإنني لن أقيم أبداً علاقات متبادلة مع إسرائيل، وهذا أمر طبيعي، فنحن قد أخذنا بلدهم وأرضهم... إننا انحدرنا من إسرائيل ولكن ذلك كان منذ ألفي عام، أيعني هذا لهم شيئاً؟ وصحيح أنه كان هناك معاداة للسامية، النازي، هتلر الألماني، لكن هل هذه غلطتهم؟ إنهم لا يرون إلا شيئاً واحداً هو: إننا جئنا هنا وسرقنا وطنهم، فلماذا عليهم القبول بذلك بذلك)).

وبلغة ناحوم غولدمان:

"If I were an Arab leader I would never make terms with Israel That is natural; we have taken their country… we come from Israel، but two thousand years ago، and what is that to them? There has been anti.

Semitism، The Nazis، Hitler، but was that their fault? They only see one thing; we have come here and stolen their country، Why should they accept that?"

ومـــا اعـــترف بـــه غوريـــون، كـــرر الاعـــتراف بـــه "زئيـــف جابوتنســـكي ze'ev Jabatinshy"[1].

يؤكد الأستاذ والت وميرزهايمر، وهما من أشهر خمسة عقول استراتيجية في العالم، بأن إنشاء دولة إسرائيل يشكل في حقيقته «جريمة أخلاقية» بحق الشعب الفلسطيني، وذلك باعتراف قادة إسرائيل أنفسهم، وبكلمات الأستاذين (ص17).

"The fact that the creation of Israel entailed a moral crime against the Palestinian people was well understood by Israel's leaders".

أجل لقد كانت سرقة الوطن الفلسطيني من قبل عصابات الإرهاب الإسرائيلية، لتشكل هذه العصابات دولة إرهاب على أرض فلسطين، وفقاً لتواطؤ دولي لايزال

[1] انظر، ستيف والت الأستاذ في جامعة هارفارد وجون ميرزهايمر الأستاذ في جامعة شيكاغو في دراستهما حول أثر اللوبي الأمريكي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الإسرائيلية، ترجمة وتقديم الدكتور محمد الحموي، مطبعة مدبولي، القاهرة، 2006، الهامش المتسلسل37.

يرعى هذا الإرهاب حتى الآن، فقد منحت بريطانيا المؤتمنة على فلسطين بانتداب دولي، باب البيت الفلسطيني لتدخله العصابات الصهيونية المستوردة من جميع دول العالم، وزودتهم بكل الوسائل والادوات اللازمة لسرقة الوطن ومباشرة أعمال القتل والتشريد لشعبه، وبعد أن تم ذلك، باركت أمريكا ما حد وكافأت اللصوص عندما فرضت على الأمم المتحدة عام1948 الاعتراف بأنه أصبح لهؤلاء اللصوص دولة، وأن سارق الوطن هو المالك، وأنه لا مكان للفلسطيني في بيته ووطنه، رغم أنه في جميع شرائع السماء والأرض هو صاحب الحق في الوطن والأرض.

وكان على دول العالم وشعوبها أن تسمع الحجة القبيحة والتبرير الذي يهزأ بالعقول، وتسكت، إذ أن أسباب السرقة هي من أجل استعادة لأرض كان قد سكنها اليهود قبل ألفي سنة!! وفي عرف أمريكا، فإنه ينبغي على العربي أن يسكت أيضاً، وإن قاوم لاسترداد وطن أقام وتناسل عليه من أجداد، وأجداد أجداد، على مدى ألفي سنة، فهو يقوم بعمل إرهابي!!، ومن ثم فإنه يستحق القتل بسلاح أمريكي يضغط على زناده في فلسطين صهيوني.

هذا ونشير إلى بعض ما قاله الباحثان الأمريكيان الاستراتيجيان، سيتفن والت وجون مير زهايمر حول أثر اللوبي الإسرائيلي على السياسية الخارجية الأمريكية، إذ أكد أن أمريكا قامت بتزويد إسرائيل بما يقارب/3بليون دولار/لتطوير أنظمة تسليحه مثل طائرات "ليفي" التي لا يحتاجها أو لا يريدها البنتاغون، وفي ذات الوقت، فإن أمريكا فتحت لإسرائيل باباً لدخول والتعرف على أعلى مستوى من نظام التسليح الأمريكي مثل طائرات البلاك هوك وطائرات أف-16، وكذلك فقد منحت إذن الدخول إلى المعلومات الاستخباراتية التي لا تقبل أن يدخل إليها حتى شركاؤها في حلف الناتو، كما أغلقت أمريكا عيونها عن برنامج التسليح النووي الإسرائيلي.

ومنـذ عـام 1976، كانـت إسـرائيل الملتقـى السـنوي الأكـبر للمسـاعدات الامريكيـة الاقتصـادية والحربيـة، كمـا كانـت الملتقـى الأكبر علـى الإطـلاق لـدعم الأمريكي منذ الحرب العالمية الثانية، فمنذ ذلك العام/1976/وحتى عام 2003 بلغ مجموع الدعم الأمريكي المباشر لإسرائيل ما يزيد على/140بليون دولار/، وتتلقى إسرائيل/3بليون دولار/على شكل مساعدة خارجية مباشرة كل عام، وهي تعادل ما يقارب خمس الميزانية الإجمالية للمساعدات الأمريكية الخارجية، وأخذاً بالاعتبار عدد سكان إسرائيل، فإن أمريكا تقدم لكل فرد إسرائيلي دخلاً سنوياً مقداره/500 دولار/.

وبالإضافة إلى ما تقدم فقد زودت واشنطن إسرائيل بدعم دبلوماسي متواصل، فمنذ عام1982 قامت أمريكا باستخدام حق الفيتو/32/مرة ضد قرارات مجلس الأمن التي تنتقد سياسة إسرائيل، وهذا الرقم يفوق في مجموعه عدد مرات حق الفيتـو الـذي تم اسـتخدامه مـن قبـل جميـع أعضـاء مجلس الأمـن الأخـرين، كمـا أجهضت أمريكا جميع الجهود العربية التي تسعى لإخضاع برنامج التسليح النووي الإسرائيلي لأجندة وكالة الطاقة الذرية الدولية.

وفي أوقـات الحـروب، فقـد فتحـت أمريكـا ترسـانتها العسـكرية لإسـرائيل، وقامـت معهـا جسـور جويـة تتكفـل بتوصـيل جميـع أنـواع الأسـلحة والطـائرات والـدبابات والقنابل حتى المحرمة منها دولياً إليها.

وخـلال الحـرب الـتي شـنتها إسـرائيل علـى لبنـان وبعدها علـى غـزة زودت أمريكا إسرائيل بجميع أنواع أسلحة التدمير التي طورهـا العلم الحديث في عـالم التسـليح فهل على المفكرين وأصحاب العقول وضمائر الحية في هذا العالم أن يقوموا بإلغاء دور عقـولهم وضـمائرهم وقـيمهم، وتصـنيف مـن يسـعون لمقاومـة المحتـل الـذي

اغتصب أرضهم وشرد شعبهم بأنهم إرهابيون، فحين أن الإرهابيين الحقيقيين الذين احتلوا الأرض وطردوا الشعب هم أصحاب الحق!.

المقاومة القانونية:

تشكل الحرب الإرهابية التي شنتها إسرائيل على غزة على مدى اثنين وعشرين يوماً، أكثر الحروب وحشية وهمجية في التاريخ.

فمن ناحية، سبق هذه الحرب حصار على غزة، منع خلاله وصول الغذاء والدواء لأكثر من مليون ونصف المليون فلسطيني، كوسيلة لإنهاك شعب غزة قبل شن الحرب عليه، في حين أن قواعد القانون الدولي على الاحتلال توفير وسائل الحياة، ماءاً وغذاءاً ودواءاً، لشعب الواقع تحت الاحتلال، ومن ناحية أخرى، فقد مارست إسرائيل، ومن خلفها أمريكا وأوروبا، كل وسائل الرقابة في البر والبحر والجو، وخاصة من خلال الأقمار الصناعية التي تحسب على المحاصرين حركاتهم وحركات محيطهم، من أجل منع وصول أي نوع من السلاح الذي تفرض قواعد القانون الدولي حق من يقاومون الاحتلال بالحصول عليه واستخدامه، أجل لقد استخدمت إسرائيل خلال حربها على غزة، جميع انواع الأسلحة بما فيها المحرمة دولياً، فدمرت البشر والحجر، بما في ذلك المساكن والمدارس والمستشفيات وأماكن العبادة، وقتلت وجرحت الألاف، في بيئة سبق أن أفقدتها مقدماً وسائل الحياة والاستشفاء.

وحقيقة ما قامت به إسرائيل، أنه يشكل جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، وجرائم إبادة الجنس، التي تعاقب عليها القواعد القانونية الدولية والوطنية على حد سواء، وإذا كانت الدول العربية قد تخلت عن شعب غزة خلال الحرب التي عانى منها ولايزال، فلا أقل من أن تستخدم سلاح القانون في مواجهة إسرائيل، كحق للمقاومين في أن يروا من اعتدى عليهم.

إن باب المحكمة الجنائية الدولية التي لم توقع إسرائيل على ميثاقها، قد لا يكون متاحاً للملاحقة المباشرة، ولكن يمكن فتحه بقرار من مجلس الأمن، خاصةً وأن الوثائق الدامغة لجرائم إسرائيل التي يعاقب عليها القانون الجنائي الدولي واستخدامها للأسلحة المحرمة دولياً، قد أصبحت واضحة ومتراكمة لدى العديد من المنظمات الدولية وأذرع الأمم المتحدة، وما صرح به أمين عام الأمم المتحدة خير دليل، وهذا يقتضي أن تقوم الدول العربية بطرح الموضوع أمام مجلس الأمن من أجل أن يتخذ قراراً يفتح به باب المحكمة الجنائية الدولية، ويحرك المدعي العام فيها لمباشرة التحقيق وتوجيه الاتهام.

وإذا كانت أمريكا سوف تستخدم حق النقض لمنع صدور أي قرار من مجلس الأمن في هذا المجال ضد إسرائيل، فليكن هذا، على الأقل لكشف إدارة أوباما أمام العالم، حتى لا تظل ترقب وتنتظر وتأمل الكثير من الإدارة الجديدة، التي جاءت تحت عنوان تغيير الوجوه القبيح لأمريكا، وبعد هذا، يكون على الدول العربية أن تسأل أمريكا ماذا جنى الرئيس السوداني عمر البشير جنى يتم توجيه المحكمة الدولية لاتهامه، فهل أصبح انتماء الرئيس البشير لوطنه والتزامه الدستوري بالمحافظة على وحدة هذا الوطن جريمة، في حين أن المجرمين الحقيقيين في إسرائيل محصنون من القانون والقضاء الدوليين، وهل يحق لإسرائيل و (أو» أمريكا، أن تقتل المئات من أبناء السودان لمجرد شبهة في أنهم يسيرون قافلة سلاح في منطقة بورت سودان، وتعلل بأن من المحتمل أن تصل هذه القافلة إلى غزة ليستخدمها المقاومون ضد إسرائيل من خلال عبورها مصر وصحراء سيناء؟.

كذلك فإن باب الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبارها صاحبة الولاية العامة، متاح لإصدار قرار منها لتوجيه المحكمة الجنائية الدولية للممارسة صلاحيتها في مواجهة إسرائيل، مادام مجلس الأمن عاجزاً عن ذلك، خاصةً وأن غالبية الأعضاء

في الجمعية العامة يمكن أن يمارسوا دورهم وواجبهم فيها، حيث لا تتمتع أمريكا بحث النقض هناك، وليس هناك من عذر لدول العربية في عدم سلوك هذا الطريق.

مع العلم أن محكمة العدل الدولية، فليس لها أي اختصاص جزائي لتنظر في موضوع الجرائم والعقوبات.

يظل الاجدى في مجال ملاحقة الجرائم التي قرافتها إسرائيل في غزة، هو اللجوء إلى المحاكم الوطنية ذات الاختصاص الدولي في نظر جرائم الحرب والإبادة والجرائم ضد الإنسانية، وهناك العديد من دول الاتحاد الأوروبي التي يملك قضاؤها هذا الاختصاص، وحيث أن كل حالة قتل أو جرح أو تدمير تعتبر جريمة بمفردها، فغنه يمكن حصر ما أمكن هذه الجرائم وتوثيق الأدلة الجنائية المطلوبة لكل جريمة، ورفع دعاوى بشأنها توزع على قضاء الدول الأوروبية، لملاحقة كل من أمر أو ساهم أو نفذ تلك الجرائم من الإسرائيليين، إذا ما تم ذلك، فإنه سوف يشكل أنجع السبل لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين، فضلاً عن أنه يشكل أفضل الوسائل الإعلامية لفضح إسرائيل وتعريف المواطنين في أوروبا بالحق الفلسطيني من ناحية، ومن ناحية أخرى، تعريف العالم بنوعية الأسلحة الإسرائيلية الأمريكية المحرمة دولياً التي تم استخدامها في غزة وفي هذا المجال، نستذكر متابعة القضاء الإسباني في الوقت الحاضر لعدد من قادة الحرب الإسرائيليين بسبب اقترافهم الجريمة البشعة التي راح ضحيتها القائد صلاح شحادة أحد قادة المقاومة وعدد من أبناء غزة، في الغارة التي شنتها الطائرات الإسرائيلية عام2002 على إحدى العمارات السكنية، ولا ندري، هل يصحو ضمير العالم الذي يوصف بالمتمدن، عندما يعلم بان من أصدر الأمر للطائرات بالتدمير يعرف جيداً أن العمارة أهلة بمئات المدنيين الذين يسكنونها، لكن قتل هؤلاء المئات

لم يكن يعني عنده شيئاً، مادام أن من بين الضحايا سيكون القائد المقاوم صلاح شحادة.

وهنا لابد من ذكر سابقة بلجيكا التي أحبطتها امريكا في موضوع ملاحقة شارون بجرائم صبرا وشاتيلا، ذلك أنه تم رفع دعوة جزائية أمام القضاء البلجيكي ضد شارون الذي اقترف مذابح صبرا وشاتيلا في لبنان ضد الفلسطينيين، ووفقاً للقانون البلجيكي، فقد كان قضاء بلجيكا يملك اختصاص النظر في مثل هذه الجرائم الدولية، كما يملك الصلاحية بإصدار قرار يطلب فيه من الدول الأخرى الموقعة على اتفاقيات جنيف وبروتوكولات جنيف إلقاء القبض على المتهم "شارون" وتسليمه للمحكمة، مادام أمامها أدلة تبعث لديها قناعة أولية بارتكاب الجريمة، وهزت الدعوى إسرائيل، وأصاب الرعب شارون، حتى أنه لم يعد قادراً على المرور في دول الاتحاد الأوروبي خشية إلقاء القبض عليه، ولكن قبل أن يسير القضاء البلجيكي في الدعوى، دخلت الولايات المتحدة الأمريكية، عندما قام رامسفيلد وزير الخارجية الأمريكية بزيارة بلجيكا في 13 حزيران/يونيو2003 وهددها بأنها إذا لم تقم بتعديل قانونها من أجل عدم ملاحقة شارون، فإن أمريكيا سوف تعمل على سحب مقر حلف الناتو من بروكسل إلى وارسو في بولندا، بما يستتبعه ذلك من آثار اقتصادية وسياسية على بلجيكا.

الأسس القانونية للملاحقة الجزائية لإسرائيل
وفقاً لاتفاقيات جنيف وبرتوكولاتها الملحقة

إن تمادي إسرائيل بما قامت وتقوم به، من قتل وتدمير ومجازر، وتواطؤ المجتمع الدولي، بما فيه الأمم المتحدة، مع إسرائيل، قد ساهم فيه إلى حد كبير عدم مقاضاة إسرائيل وقيادتها وملحقتها دولياً على ما قارفته في الماضي من جرائم بحق أبناء فلسطين ولبنان، ذلك أن النصوص الواضحة في اتفاقية جنيف الرابعة والبروتوكول الملحق بها تؤكد بشكل حاسم، أن ما قامت به إسرائيل يدخل في إطار الجرائم المنصوص عليها في هذه المواثيق الدولية، ومن ثم فإن العقوبات والجزاءات التي نصت عليها المواثيق المذكورة، تنطبق على إسرائيل وفقاً لما يلي:

اتفاقية جنيف الرابعة1949 بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب:

وفقاً للمادة الثانية من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، فإن هذه الاتفاقية تطبق في حالة الحرب أو أي اشتباك مسلح ينشب بين طرفين أو أكثر، حتى ولو لم يعترف أحدهما بحالة الحرب، وينبغي تطبيق هذه الاتفاقية وفقاً للمادة السادسة منها، بمجرد بدء أي نزاع أو احتلال، والواجبات والالتزامات التي فرضتها هذه الاتفاقية على الدول الموقعة على الاتفاقية، حددتها المواد/3، 23، 21، 53، 142/وذلك على النحو التالي:

أ- بموجب هذه الاتفاقية يحظر الاعتداء على حياة المدنيين وسلامتهم البدنية وبخاصة القتل بجميع أشكاله والتشويه والمعاملة القاسية/مادة3/ .

ب- تلتزم الدول الموقعة على هذه الاتفاقية بضمان حرية مرور جميع المساعدات الإنسانية بما فيه الأدوية والمهمات الطبية والأغذية والملابس والمقويات المخصصة للأطفال والنساء الحوامل والنفاس/مادة23/.

ت- كما تلتزم الدول باحترام وحماية عمليات نقل الجرحى والمرضى المدنيين والعجزة والنساء النفاس التي تجري في البر أو البحر/مادة21/.

ث- ويحظر كذلك تدمير أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات أو بالدولة أو السلطات العامة أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية/مادة53/.

ج- وتلتزم الدول المتعاقدة على وجه الخصوص بتسهيل عمل جمعيات الإغاثة أو أي هيئة أخرى تقوم على توزيع مواد الإغاثة والامتدادات الإنسانية الواردة من أي مصدر لمساعدة المدنيين/مادة142/.

هذا مع العلم بأنه تم توقيع هذه الاتفاقية من قبل أمريكا وإسرائيل.

برتوكول ملحق باتفاقية جنيف بشأن سلامة المدنيين أثناء الحرب والمنازعات المسلحة الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 1974/12/14:

ووفقاً لبروتوكول جنيف لعام1974 المذكور، فقد شددت الأمم المتحدة على الدول الأعضاء بعدم القيام بأعمال معينة أثناء الحروب والمنازعات المسلحة، وذلك على النحو التالي:

أ- يحظر الاعتداء على المدنيين وقصفهم بالقنابل، وتعتبر هذه الأعمال مدانة من المجتمع الدولي/مادة1/.

ب- يشكل استعمال الأسلحة الكيماوية والبترولوجية أثناء العمليات العسكرية أفدح الانتهاكات لبروتوكول جنيف لعام1925 واتفاقيات جنيف لعام 1949 ومبادئ القانون الدولي الإنساني، ويكون استعمال هذه الأسلحة محل إدانة شديدة في نظر المجتمع الدولي/مادة2/.

ح- تعتبر أعمالاً إجرامية جميع أشكال المعاملة القاسية واللاإنسانية للمدنيين وتدمير مساكنهم وطردهم قصراً من أماكن سكناهم أثناء الحروب والنزاعات المسلحة/مادة5/.

ويلاحظ هنا أن ما قامت به إسرائيل في غزة، وقبلها في لبنان، ينطبق عليه الوصف القانوني للجرائم سالفة الذكر، وبالتالي فإن ما قارفته إسرائيل يشكل انتهاكاً واضحاً لنصوص المواثيق الدولية السابقة.

كيفية ملاحقة إسرائيل وتوقيع الجزاء عليها لمخالفتها نصوص المواثيق الدولية السابقة

تفرض اتفاقية جنيف الرابعة عقوبات جزائية فعالة على الأشخاص الذين يقترفون أو يأمرون باقتراف إحدى المخالفات الجسيمة الواردة في هذه الاتفاقية عندما أكدت ما يلي:

أ- التزام كل طرف في الاتفاقية بملاحقة المتهمين باقتراف المخالفات الجسيمة أو بالأمر باقترافها وتقديمهم إلى المحاكمة أياً كانت جنسيتهم.

ب- ولطرف المتعاقد أيضاً وطبقاً لأحكام قانونية أن يسلم هؤلاء المتهمين إلى طرف متعاقد آخر لمحاكمتهم مادامت تتوافر لدى هذا الطرف الآخر أدلة اتهام كافية ضد هؤلاء الأشخاص.

ث- ويدخل في المخالفات الجسيمة لهذه الاتفاقية، كما أسلفنا، أعمال القتل والمعاملة اللاإنسانية للمواطنين والإضرار بسلامتهم البدنية أو الصحية وتدمير الممتلكات على نحو لا تبرره ضرورات حربية وعلى نطاق كبير بطريقة غير مشروعة وتعسفية

وفي النتيجة أنه يجوز للسلطة الفلسطينية، وأبناء غزة المتضررين، تحريك الدعاوى الجزائية ضد المسؤولين الإسرائيليين، سواء رئيس وزراء أو وزير الدفاع أو قائد الجيش وغيرهم ممن قارفوا الجرائم في غزة أو أمروا باقترافها، والمطالبة بالتعويض عما لحق هؤلاء المتضررين من أضرار.

ويتم تحريك الدعوى أو الدعاوى أمام محاكم أي دولة من الدول الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة.

ومن الضرورة بمكان هنا رفع دعاوى مستقلة كل بعناصرها المختلفة أمام محاكم جميع دول الاتحاد الأوروبي، ومحاكم جميع الدول العربية التي وقعت على الاتفاقية المشار إليها إذا كانت قوانينها تعطي لقضائها اختصاص دولي على النحو السابق، بحيث يكون لهذه الدول الحق بتطبيق قوانينها الخاصة في الدعاوى المذكورة.

وبالطبع فرفع الدعاوى الجزائية على النحو السابق، يحتاج إلى تكليف محامين ممن يملكون حق الترافع أمام قضاء كل دولة ترفع إليها الدعاوى، وسوف يكون دور هؤلاء المحامين تجهيز الأدلة الكافية للإدانة في كل دعوى، وإعداد الدراسات والمذكرات القانونية المطلوبة في هذا المجال، وهنا يمكن تكليف محامين عرب لمساعدة المحامي الأجنبي في الإعداد والتحضير لهذه الدعاوى واستحضار الأدلة من غزة ومن بيانات الهيئات الدولية وتحديد شهود الإثبات، بما في ذلك الأمين العام للأمم المتحدة.

وفي هذا المجال، يطلب إلى جميع المنظمات والمؤسسات ذات في فلسطين، لتوحيد جهودها والتنسيق فيما بينها لرصد وتوثيق الجرائم التي اقترفها الجيش الإسرائيلي في غزة، وحشد ما أمكن من الأدلة لإثبات كل جريمة، والاستعانة بالخبراء في موضوع استخدام الأسلحة والوسائل المحرمة دولياً، وذلك من أجل أن تكون مساهمة في المقاومة القانونية المطلوبة.

ولهذا يجب إنشاء مؤسسة أهلية شعبية تتكون من قيادات لها خبرتها في العمل الشعبي التطوعي، وتكون مهمتها حشد التمويل المطلوب للمقاومة القانونية، سواء من المتمولين العرب أو غيرهم.

ويجب تزويد المؤسسة بجميع التوثيقات والمعلومات عن الجرائم الإسرائيلية وأن يصبح المركز العربي لملاحقة جرائم الحرب الإسرائيلية الذي أنشأه اتحاد المحامين العرب، جزءاً من تلك المؤسسة وذلك من أجل أن يصار إلى تكليف طواقم من المحامين العرب لدارستها، وتحضير المذكرات المناسبة بشأنها، وبعد ذلك تكليف محامين أجانب، كل في دولته لرفع الدعاوى، على أن يكون كل منهم مرتبطاً بالطواقم العربية.

الاعتداء على غزة في أدبيات

المؤتمر القومي العربي

المؤتمر القومي حركة شعبية تضمن طلائع من كافة الأقطار العربية تعمل بالأسلوب الديمقراطي وتطالب بمنهج التحرر الوطني والاستقلال الاقتصادي، وتدليله الفكري «إضافة إلى ما ذكرناه» صيغة في سنة مبادئ حيوية تعتبر المنهج الفكري أو الدليل النظري الذي يقود خطواته.

وهو يجتمع سنوياً في عاصمة عربية، وقد اختار هذا المقام السودان للوقوف إلى جانبه في قضية محاكمة الرئيس البشير رئيس جمهورية السودان.

والمؤتمر القومي أثبت خلال حياته التي امتدت حوالي عشرين عاماً استقلال قراراته وحياته وتصرفاته اتجاه السلطة الحاكمة العربية، ومن ثم فإن وقوف المؤتمر مع الرئيس البشير في هذه الخصوصية بالذات جزء من استقلالية المؤتمر وصوره عن موقعه الذي تمليه مصلحة الأمة العربية.

ومن جهة ثانية فإن الدورة المنعقدة في السودان خصصت بكاملها لموضوع المقاومة الفلسطينية ولنضال الشعب في غزة لاسيما لهذا الاعتداء الصفيق الأخير عليها.

ومعلوم أن مجلس وزراء الخارجية العرب قرر عقب اجتماعه في اليوم الخامس للعدوان، اللجوء إلى مجلس الأمن، وبعد حوالي أسبوعين من بداية المجزرة الإسرائيلية نجح المجلس في إصدار القرار الرقم1860 بدعم بكافة أعضائه عدا

الولايات المتحدة التي امتنعت عن التصويت، دعا القرار إلى: ((وقف فوري ودائم لإطلاق النار... يفضي إلى الانسحاب الكامل لقوات الإسرائيلية من غزة، وطالب بتقديم المساعدة الإنسانية بما فيها الغذاء والوقود والعلاج وتوزيعها من دون عراقيل في أنحاء غزة، و رحب بالمبادرات الرامية إلى إيجاد ممرات إنسانية وفتحها، وغير ذلك من الأليات الرامية إلى توصيل المعونة الإنسانية على نحو مستمر، وطلب من الدول الأعضاء دعم الجهود الدولية الرامية إلى التخفيف من حدة الوضع الإنساني والاقتصادي في غزة من خلال تقديم التبرعات الإضافية اللازمة على وجه الاستعجال إلى الأونروا، ودان كل أشكال العنف والعمليات الحربية الموجهة ضد المدنيين، وكل أعمال الإرهاب، داعياً الدول الأعضاء إلى توفير الترتيبات والضمانات اللازمة في غزة.. من أجل منع الإتجار غير المشروع بالأسلحة والذخيرة، وضمان إعادة فتح المعابر بشكل مستمر على أساس اتفاق التنقل والعبور المبرم في عام2005 بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، هذا إضافة إلى تشجيع التوصّل إلى مصالحة بين الفلسطينيين، والحض على إحلال سلام شامل)).

لا شك في أنه كان بمقدور المجموعة العربية النظر إلى هذا القرار باعتباره إنجازاً دبلوماسياً، فهي التي دعت إلى انعقاد مجلس الأمن على هذا المستوى، أصرت على ضرورة إصداره قراراً، ونجحت في ألا يكون منطوق القرار بالغ الانحياز، كأن يتضمن إدانة لرفض "حماس" تحديد التزامها بالتهدئة، أو إطلاقها صواريخ على إسرائيل، ويتهمها من ثم إنها المتسببة في العدوان، أو ينص على وضع قوات دولية لمراقبة الحدود بين مصر وقطاع غزة من الواضح أنها كانت ستنتشر في الأراضي المصرية والفلسطينية، ولا شك في أن هذا النجاح أو الإنجاز يمكن أن ينسب إلى درجة ما من درجات الصلابة الدبلوماسية في إطار فهم حدود قدرة مجلس الأمن على تبني مواقف بعينها، وإلى صمود المقاومة الفلسطينية في غزة

طيلة أسبوعين من المجازر الإسرائيلية الوحشية، وإلى ردود فعل شعبية عربية قوية لابد من أنها أقلقت كل أصحاب المصلحة في الحفاظ على الأوضاع العربية الراهنة داخل الوطن العربي وخارجه، وإلى ضغوط قوى دولية لا شك في أن وحشية المجازر قد وضعتها في مأزق إنساني وسياسي، خصوصاً عندما أدت هذه الوحشية إلى تحركات شعبية يعتد بها على الصعيد الدولي فاق بعضها على الأقل التوقعات.

غير أن هذا كله ينبغي ألا يحرمنا عن رؤية الصورة من جانبها الآخر المظلم، وأول ملامح هذا الجانب هو الوقت الذي انقضى حتى صدر القرار، ففي ظل وجود آلة قتل إجرامية مثل إسرائيل لا تفهم إلا منطق القوة، وتتبنى عدداً من المفاهيم الاستعمارية العنصرية المغلولة شديدة الخطورة يكفيها أسبوعين «وهما المدة المنصرفة بين بدء المجزرة وصدور قرار مجلس الأمن» لإعمال القتل والتدمير ليس بين صفوف "حماس" فحسب، كما تدّعي إسرائيل، وإنما في كل أرجاء قطاع غزة على النحو الذي شاهدناه بأعيننا بما يناقض الأكاذيب الإسرائيلية الفجة عن استهداف "حماس" وليس المدنيين في غزة، وعن أن السبب في سقوط مدنيين هو احتماء "حماس" بهم أو اتخاذهم دروعاً بشرية لها.

من ناحية ثانية، صحيح أن القرار لم يجرؤ على الاكتفاء بإدانة المقاومة الفلسطينية وحدها، غير أن المساواة بين الجاني والضحية مثلت خللاً بنيوياً صارخاً في صياغته ينطوي على ظلم فادح، ومادام القرار مليئاً بالصياغات العامة، فقد كان ممكناً إضافة عبارة عن إدانة –أو حتى قلق من» الاستخدام المفرط للقوة.

كذلك فإن معالجة القرار الوضع الإنساني في غزة رتبت على أساس مؤقت، وليس من منطلق رفع الحصار عن القطاع، فتحدث القرار عن تقديم المساعدة الإنسانية وإيجاد ممرات إنسانية وفتحها لهذا الفرض، وتقديم التبرعات الإضافية

لـ"الأونروا" لكن هذا كله شيء ورفع الحصار عن غزة الذي لم يرد شأنه حرف واحد في القرار شيء آخر، إذ تحدث القرار عن «فتح المعابر بصفة مستمرة» بعد توفير الترتيبات والضمانات اللازمة في غزة من أجل منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخيرة، أي أن فتح المعابر يبقى مسألة أمنية تراعي متطلبات بقاء الاحتلال وليس مقاومته بعيداً عن أن تكون له «أي لفتح المعابر» دلالة إنسانية أو سياسية ترتبط برفع الحصار عن غزة، وعموماً فقد أعاد قرار مجلس الأمن المسألة برمتها إلى المربع رقم واحد حينما ربط فتح المعابر باتفاق عام2005، أي أنه من السهولة بمكان أن تبقى المعابر مغلقة طالما بقي الخلاف الفلسطيني – الفلسطيني، والغياب الأوروبي، أما انسحاب القوات الإسرائيلية من القطاع فربط على نحو غامض بالوقت الدائم لإطلاق النار وهو ما كان يفتح الباب لماطلة إسرائيلية بلا حدود إن مكنتها الظروف من ذلك.

وأخيراً وليس آخراً، رفضت إسرائيل تنفيذ القرار على أساس أن اعتبارات أمنها وليست القرارات الدولية هي التي تملي عليها سلوكها، ويعني هذا أن أي حديث عن جوانب إيجابية في القرار الرقم186 لا طائل وراءه، إلا إذا أجبرت إسرائيل على الالتزام به: إما من المجتمع الدولي، وهذا من رابع المستحيلات، أو تحت وطأة خسائرها في ميدان القتال، كما كان الحال في اضطرارها لقبول القرار رقم1701 في أعقاب عدوانها على لبنان عام2006، وهو ما حمل المقاومة الفلسطينية وحدها مسؤولية الدفاع عن الشعب الفلسطيني في غزة، وإجبار إسرائيل على وقف عدوانها .

ويعني ما سبق أن العمل الدبلوماسي العربي الجماعي الذي بدأ في أعقاب اجتماع مجلس الجماعة العربية على المستوى الوزاري عاد إلى نقطة البداية، والحق أن هذا الأمر كان متوقعاً، بل إن البعض لم يتصور أصلاً إمكان صدور قرار من

مجلس الأمن، فالمجلس لا يمكنه أن ينحاز مع الحق ضد إسرائيل بالنظر إلى التأييد الأمريكي المطلق لها، وقراراته إن صدرت لا يمكن أن تفرض عليها للسبب نفسه، وليس ببعيد قراره رقم405 الصدر في 2002/4/19، الذي رحّب بمبادة الأمين العام إلى استقاء معلومات دقيقة بشأن الاحداث الأخيرة في مخيم حنين للاجئين عن طريق فريق لتقصي الحقائق طالباً من الامين العام أن يبقى المجلس على علم بذلك، وهو القرار الذي أهالت عليه إسرائيل التراب ببساطة مفرطة، وهكذا وضع القرار الرقم186 النظام العربي من جديد أمام التحدي: أهمية البحث عن بدائل جديدة للحركة.

حصار غزة بين غيبة الضمير الإنساني
وتخاذل الحكومات العربية

تترك تحليلات الأحداث الأولية صورة انطباعية يصعب الفكاك منها، وهكذا عندما بدأ حصار قطاع غزة عقب فوز حماس في الانتخابات، وتوليها منفردة تشكيل الحكومة بدا الحصار كأنه حلقة من سلسلة الضغوط الإسرائيلية المعتادة، فهي تغلق المعابر أحياناً، وتفتحها أحياناً أخرى، تعرقل المساعدات الإنسانية مرات، وتسمح بمرورها مرات أخرى، لكن حقيقة الأمر أن الحصار الذي أخذ شكل عقوبات اقتصادية متدرجة، سرعان ما تحول إلى «سياسات ترقي إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية» وهذا الوصف ليس وصفاً إعلامياً لاستدرار التعاطف مع قضية شعب يكابد لعقود وطأة احتلال قمعي، وليس صادراً عن باحث عربي أو مسلم يمكن اتهامه بمعاداة السامية، بل هو التكييف القانوني الذي نبّه إليه ريتشارد فولك، المقرر الخاص المفوض من جانب الأمم المتحدة لمتابعة

الأراضي الفلسطينية المحتلة، في تقييمه الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة قبل أيام من العدوان الإسرائيلي الشامل على القطاع.

"ريتشارد فولك" بروفسور أمريكي يهودي، عيّن لهذه المهمة في 26 آذار/مارس2008، وأوضح أن السكان المدنيين في غزة «يعاقبون معاقبة جماعية بواسطة سياسات ترقى إلى الجرائم ضد الإنسانية»، وأضاف أنه يتعين على المحكمة الدولية أن تقرر ما إذا كان قادة إسرائيل المدنيون والقادة العسكريون المسؤولون عن حصار غزة يجب أن يتهموا ويحاكموا من أجل انتهاك القانون الجنائي الدولي.

وكانت إسرائيل قد فرضت عقوبات اقتصادية على قطاع غزة منذ فوز حماس في انتخابات عام2006، تصاعدت تدريجياً حتى تحولت عقب أحداث حزيران/يونيو2007، وسيطرة حماس على القطاع إلى حصار شامل.. واعتباراً من منتصف جزيران/يونيو أحكمت إسرائيل إغلاق كافة المعابر الحدودية بشكل كامل بما فيها المعابر التجارية، وتلك المخصصة لحركة سكان القطاع المدنيين وتنقلهم، ومعبر رفح الذي يعدّ الرئة الوحيدة للقطاع مع العالم الخارجي، وعلى الرغم من سماحها بدخول جزء يسير من إمدادات الوقود الصناعي والمساعدات الغذائية والأعلاف أحياناً، أصبح المواطنون الفلسطينيون يعيشون أزمة إنسانية مستعصية أبرز مظاهرها نفاذ الغذاء والدواء، كما أوقف الاتحاد الأوروبي اعتباراً من آب/أغسطس2007 معوناته لقطاع الوقود .

وفي الشهر التالي أعلنت الحكومة الإسرائيلية قطاع غزة «كياناً معادياً» لافتعال تصنيف قانوني يبرز قطع الإمدادات عن القطاع، واستندت إسرائيل إلى ذلك لوقف تسديد العائدات الجمركية المستحقة للفلسطينيين، كما عمدت كل من

أوروبا والولايات المتحدة إلى تعليق مساعدتهما الاقتصادية إلى غزة، وعلى الرغم من أن هذا الإعلان تم تجميده من النائب العام الإسرائيلي على اساس قانوني، فقد قررت المحكمة العليا الإسرائيلية أن الحكومة تستطيع الحد من إمدادات الوقود كعقوبة اقتصادية قانونية ضد حماس، وفي الشهر نفسه حذرت الأمم المتحدة من أن القيود التي فرضتها إسرائيل على قطاع غزة جمدت اقتصاد القطاع كلية تقريباً، وجعلته يعتمد على المعونة الدولية بالكامل.

وعلى الرغم من التحذيرات الدولية المستمرة من تعاظم خطر المأساة الإنسانية التي تحدق بسكان القطاع المدنيين، بما في ذلك النداءات المختلفة التي أطلقتها الأمم المتحدة ووكالاتها، والمنظمات الإنسانية الدولية الأخرى، مضت سلطات الاحتلال في فرض عقاب جماعي على المدنيين، وحاربتهم في وسائل عيشهم من دون أدنى اكتراث لقواعد القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة لعام1949، والخاصة بجماعة المدنيين في أوقات النزاعات المسلحة.

أسفر الحصار عن توقف محطة إنتاج كهرباء في غزة عن العمل كلية لفترات متعددة بسبب نفاذ الوقود الصناعي الذي يرد إليها عبر معبر "نحال عوز" وتخفيضه لفترات أخرى حتى بلغت الكميات الواردة إلى أقل من خُمس الكميات اللازمة لتشغيل محطة التوليد، وألقى ذلك بظلاله على كافة مناحي حياة المواطنين، إذ تأثر إنتاج الخبز نظراً إلى انقطاع الكهرباء ونفاذ غاز الطهي المخصص لتشغيلها، فأغلقت معظم مخابز القطاع، وباتت عاجزة عن العمل، وتأثرت الأوضاع الصحية بما فيها مستشفى الشفاء في غزة، والمستشفى الأوروبي في خان يونس، بسبب تعطّل عشرات الأجهزة التي تعمل بالكهرباء، وتعرضت الأقسام المختلفة لحضانات الأطفال لأضرار بالغة هددت صحة الأطفال وحياتهم،

وتوفى العديد من مرضى بسبب نقص الأدوية في مشافي القطاع، أو منعهم من السفر للعلاج، كما تأثرت إمدادات مياه الشرب والمياه المخصصة للاستخدام المنزلي بسبب انقطاع الكهرباء.

كذلك أسفر الحصار عن نقص حاد في الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وبات الهم الأساس لنحو 5.1 مليون فلسطيني من سكان القطاع هو الحصول على الحد الأدنى من احتياجاته الأساسية من الغذاء والدواء، والتي تأثرت تأثراً بالغاً، حتى اضطرت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا" إلى وقف برنامج مساعداتها الغذائية مرات عدة، وتتولى الوكالة توزيع إعانات غذائية على نحو 75000 ألف لاجئ في القطاع يعتمدون على هذه الإعانات بشكل أساسي، واضطرت المخابز إلى استخدام القمح الثانوي المخصص لطعام الحيوانات والطيور، وخلّف هذا الوضع المأساوي أضراراً خطيرة على صحة السكان.

كذلك تأثر عمل جميع المرافق الخدماتية الحكومية والخاصة، وعجزت عن تقديم خدماتها في حدها الأدنى، وتفاقم الوضع المعيشي للمواطنين بسبب تفاقم حدة الفقر والعوز والبطالة في ظل التوقف شبه التام لكافة قطاعات الاقتصاد بسبب إغلاق المعابر التجارية كلها، ومنع توريد المواد الأولية اللازمة لتشغيل تلك القطاعات.

لم تقتصر إسرائيل إغلاقها أو حصار على المعابر البرية وحدها فحسب، بل طاردت الصيادين في أرزاقهم، فبينما كانت مقررات أوسلو تسمح للصيادين الفلسطينيين بالصيد حتى عمق 30كيلو متراً من الساحل، حيث يعتاش منها 45 ألف صياد وأسرهم، حددت إسرائيل «بعد سيطرة حماس على قطاع غزة» المساحة المسموح بالصيد فيها في حدود ستة كيلومترات من الساحل «وهو موقع

أقل إنتاجاً»، ويتعرض الذين يتجاوزون هذا المدى إلى إطلاق النار، أو الاعتقال فضلاً عن مصادرة قواربهم، وانخفض جراء ذلك إنتاج الصيادين من نحو 3000 طن سنوياً إلى نحو500 طن سنوياً.

في15 تشرين الثاني/نوفمبر، نشرت صحيفة الأندبندنت تقريراً للصليب الأحمر الدولي تناول الآثار الكارثية للحصار الذي شهدته إسرائيل منذ حزيران/يونيو 2007، أشار إلى أن انهيار مستويات المعيشة الدراماتيكي سوف تدمر الصحة على المدى البعيد، وأشار في هذا الصدد إلى النقص الشديد في الحديد، وفيتامين (A) وفيتامين (D)، وذهب التقرير إلى أن القيود الثقيلة على كل قطاعات غزة الاقتصادية، إضافة إلى الارتفاع الحاد لتكلفة المعيشة التي شهدت زيادة بلغت على الأقل 40 في المئة، يحدث تدهوراً مطرداً في الامن الغذائي لنحو 70 في المئة من السكان الذين اضطروا إلى خفض نفقاتهم المعيشية إلى الحد الأدنى للبقاء على قيد الحياة.

وكما كان فرض هذا الحصار الإجرامي مقبولاً لدى العدالة الإسرائيلية، كان طبيعياً أن يكون رد فعل المتحدث الرسمي باسم أولمرت، مارك رجيف، على مثل هذه التقارير أن شعب غزة رهينة لدى أيديولوجية حماس، وكان طبيعياً أن تتجه السياسة الإسرائيلية بدلاً من تخفيف الحصار من أجل تخفيف النقد، إلى خطر دخول منظمات حقوق الإنسان والإعلام إلى داخل القطاع، فحظرت دخول 20منظمة حقوقية إلى غزة، كما منعت من دخول الصحفيين الدوليين، وحتى الصحافة الإسرائيلية منعت من دخول قطاع غزة خلال العامين الأخيرين باستثناء مراسلة صحيفة هارتس، عيمرا هاس، التي كانت هناك، فيما ظل المسؤولون

الإسرائيليون ينفون وجود أي أوامر بالمنع وخلال العدوان، ضاعفت إسرائيل من إجراءاتها لحظر وصول الإمدادات الإنسانية، وإن كانت قد اضطرت تحت ضغط دولي لوقف القصف لبضع ساعات لتمرير بعض المعونات الإنسانية الضرورية، استأنفت أعقابها أعمال القصف والعدوان، كما أوصلت متابعة الحصار بعد إعلان وقف إطلاق النار الأحادي وإتمام الانسحاب، مع تمرير حد أدنى من المعونات الإنسانية، ولايزال هذا هو الموقف القائم حتى إعداد هذا التقرير «نهاية آذار/مارس2009» وخلال زيارة السيناتور جون كيري، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي، إسرائيل، لاحظ أن شاحنات محملة بالمعكرونة لا يسمح لها بدخول القطاع، وعندما سأل ممثلي الأمم المتحدة عن السبب، جاءت إجابتهم أن إسرائيل لا تعتبر المعكرونة حاجة إنسانية، إذ تعتمد إرسالات الأرز فقط، وطرح كيري الموضوع عند لقائه مع وزير الدفاع، وطلب أن يفهم المنطق وراء القرار، وأشارت الصحافة الإسرائيلية إلى أن وزارة الدفاع تتخذ مواقف متصلبة تجاه قائمة «البضائع الإنسانية» وترفض توسيعها، فيما بادر مسؤول إسرائيلي إلى القول إن كل زعن بنقص الغذاء هو افتراء عابث.

والجدير بالذكر أنه على الرغم من أن الوضع في الضفة الغربية لا يصل غلى هذه الدرجة من السوء حيث تدفق المساعدات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية، فقد ظل في حالة سيئة، فطبقاً لتقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة تبلغ نسبة البطالة 25 في المئة، وتحول حالات الإغلاق، وتقسيم الضفة الغربية إلى كانتونات من دون مواصلة النشاط الاقتصادي في كثير من الأحيان، كما تعيق نقاط التفتيش وحواجز المرور ومتطلبات إصدار التصاريح الحركة إلى المرافق الطبية الخاصة من القرى ومخيمات اللاجئين إلى البلدات والمدن الكبيرة حيث المستشفيات والمراكز الطبية، وتصاحب الإجراءات المعيقة لحركة الفلسطينيين شتى ممارسات الترهيب والإذلال لإجبارهم على الإحجام من النقل داخل الضفة الغربية.

من القتل البطيء إلى القتل السريع
«العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة»

ربما لا يكون هناك ما هو أسوأ من العدوان الإسرائيلي الشامل على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة إلا تبريره بإطلاق المقاومة الفلسطينية صواريخ محلية الصنع على بلدات في جنوب إسرائيل، ومن ثم حق هذه الأخيرة في الدفاع عن نفسها، وكذا عرقلة حماس تجديد التهدئة التي عقدتها بوساطة مصرية، وهو التفسير الذي تقبلته مكونات عربية وسوقته في الأيام الأولى على الأقل من العدوان، الواقع أن العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني لم يتوقف طوال العام بالاحتياجات، وأعمال القتل والتخريب المتعمد والتدمير، والإعدام من دون محاكمة الذي تمارسه إسرائيل كسياسة رسمية تحت عنوان «القتل المستهدف» وشهد عام2008، وفقاً للمفوضية السامية لحقوق الإنسان، مقتل 500 فلسطيني، بينهم 73 طفلاً، وكأن المطلوب من الشعب الفلسطيني أن يتفرغ لمواراة أبنائه التراب، أما الهدنة أو التهدئة التي تمت بوساطة مصرية، فكانت إسرائيل قد أنهتها عملياً في 4تشرين الثاني/نوفمبر2008، عندما اقتحم الجيش الإسرائيلي غزة من دون سبب، وقتل ستة من ضباط حماس، في عملية يفترض أنها بسبب حفر نفق قريب من حاجز "كيسوفيم"، واستمرت بعدها ردود الأفعال، وإذا لم يكن هذا العدوان في سياقه العام أو خلال التهدئة يثير قلق الضمير الإنساني، فقد كان الحصار جريمة يومية، لم تخلف أي جهة دولية عن إدانته، حتى الذين يشاركون بصنعه.

بدأ العدوان الإسرائيلي الشامل الذي أطلقت عليه إسرائيل اسم «عملية الرصاص المصبوب» في27 كانون الأول/ديسمبر2008، بقصف جوي وبحري شامل، وتم

تطويره لاحقاً باجتياح بري استهدف تقطيع أوصال القطاع ومحاصرة قطاعاته المختلفة، وأسفرت العمليات العسكرية التي استمرت حتى18 كانون الثاني/يناير2009، عن استشهاد 1285 فلسطينياً، من بينهم 1062 مدنياً، بينهم 281 طفلاً و111 امرأة، فضلاً عن إصابة 4336، من بينهم 1113طفلاً و735 امرأة، كذلك أسفرت العملية العسكرية غن تدمير شامل لآلاف الممتلكات والأعيان المدنية، فتم تدمير قرابة2400 منزل بشكل كلي، من بينها 490 منزلاً ثم تدميرها بواسطة الصواريخ الجوية، وأكثر من 2000 منزل ثم تحريفها، وتدمير 28 منشأة مدنية عامة، من بينها وزارات عدة ومقرات بلديات ومحافظات ومرافئ صيادين والمجلس التشريعي، وتدمير 30 مسجداً بشكل كلي، و15 مسجداً بشكل جزئي، وكذلك 10 مؤسسات خيرية، و121 ورشة صناعية وتجارية بشكل كلي، وإلحاق أضرار بنحو 200 ورشة أخرى، و60 مقراً للشرطة، و50 مؤسسات إعلامية، ومؤسستين صحيتين، و29 مؤسسة تعليمية ما بين كلي وجزئي، فضلاً عن تحريف آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية.

واستهدف قوات الاحتلال الإسرائيلية كافة المباني والمساجد والمدارس التي لجأ إليها المدنيون، حيث تم استهداف المساجد والمستشفيات مثل مستشفى الشفاء التي تعرضت للقصف أكثر من مرة، كذلك قصفت قوات الاحتلال الإسرائيلية ثلاث مدارس على الأقل تابعة للأمم المتحدة احتمى فيها الآلاف من المدنيين الفلسطينيين، ومن بين هذه المدارس مدرسة الفاخورة التابعة لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا" في مخيم جباليا التي تعرضت لقصف جوي

أسفر عن مقتل أربعين على الأقل، على الرغم من أن الأمم المتحدة أعلنت أنها أعطت إسرائيل إحداثيات هذه المقار لتجنب قصفها.

واستخدمت قوات الاحتلال الإسرائيلية عدداً من الأسلحة المحظورة والمميتة، وهو ما يفسر ارتفاع حجم الخسائر البشرية والدمار الهائل الذي لحق بالممتلكات والمباني، وأتى على الأخضر واليابس في القطاع، إذ ثبت بما لا يدع مجالاً للشك الاستخدام الواسع للفوسفور الأبيض في مناطق تجمع المدنيين، وتسبب مادة الفوسفور الأبيض فور ملامستها الجلد جروحاً عميقة في العضل تصل إلى العظم، ويستمر في الحرق ما لم يقطع عنه الأوكسجين، ولحق ضرر بالغ بمجمع الأونروا بعد استهدافه في 15كانون الثاني/يناير بثلاث قذائف من الفوسفور الأبيض.

كذلك استخدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي «السهام الحارقة»، وهي عبارة عن سهم معدني طوله 4سم مدبب الرأس من الأمام وله أربع فراشات في الذيل، ويحشى بين 5000 و8000 سهم داخل قذيفة عيار 120 ملم تطلق من الدبابات، وعند انفجار القذيفة في الهواء تتناثر السهام بطريقة مخروطية على منطقة بعرض 300 متر وطول 100متر.

وعثرت بعثة منظمة العفو الدولية على بقايا نوع جديد من الصواريخ يطلق من طائرات استكشاف بلا طيار، ويؤدي انفجاره إلى تفجير مكعبات معدنية حادة يبلغ حجمها ما بين مليمترين مربعين وأربعة مليمترات مربعة، واخترقت هذه الشظايا المميتة المصممة للقتل الأبواب المعدنية السميكة ودخلت مسافات عميقة في الجدران الإسمنتية.

وأشـار المركـز الفلسـطيني لحقـوق الإنسـان إلى اسـتخدام قـوات الاحـتلال الإسـرائيلية قنابـل حارقـة غـير معروفـة تتسـبب بحـروق بالغـة للسـكان المـدنيين، وأجبرت الأطباء على القيام بعمليات بتر الأطراف بعض الضحايا من المدنيين، كما أدت إلى حدوث حروق واختناقات وتشنجات وإغماءات.

وأفضت الطريقة التي تم بها وقف إطلاق النار بقرار أحادي مشروط مـن إسـرائيل وقبول من جانب المقاومة الفلسطينية مشروط بحق الرد، إلى وقف جيش لإطـلاق النـار، تتواصـل فيـه الاعتداءات الإسـرائيلية بشـكل شـبه يـومي، كمـا تواصـل فيـه المقاومة إطلاق صواريخها على بلدات في جنوب إسرائيل بشكل شـبه يـومي أيضـاً، فيمـا اسـتمر الحصـار وإغـلاق المعـابر، مـع السـماح المتقطـع بمـرور المسـاعدات الإنسانية، وبدء مفاوضات غير مباشرة بوساطة مصرية بثبيت وقف النار.

تحمل الاعمال العسكرية المتبادلة دلالة رمزية، أكثـر ممـا تبـدو مسـتهدفة لإحـداث تغـير علـى الأرض، ويقلـل بعـض المحللـين الإسـرائيليين مـن جـدوى التهديـدات الإسرائيلية بتوجيه ضربات مؤلمة وغير متكافئة لرد على صواريخ المقاومـة بعـد أن عجزت ألة الدمار الإسرائيلية علـى مـدار أكثـر مـن ثلاثـة أسـابيع عـن تحقيـق هـذا الهدف لكن تسعى إسرائيل إلى تغيير هذا الواقع مـن خـلال إجـراءات متعـددة، كـان أبرزها الاتفاق الأمـني «مـذكرة التفـاهم» الـتي وقعتـها وزيـرة خارجيـة إسـرائيل مـع وزيرة الخارجية الأمريكية قبل أربعة أيام من انتهاء ولاية الإدارة الأمريكية السابقة بشأن التعاون الثنائي بين الولايات المتحدة وإسرائيل، مـع أطـراف أوروبيـة وحلـف شمال الأطلسي "الناتو" لمنع تهريب السلاح إلى حركة حماس في قطاع غزة من البر والبحر، ودعت الوزيرة الأمريكية، رايس، مصر إلى التعاون في تنفيذ هـذا الاتفـاق، وإلى تحمـل مـا اسمتـه مسـؤوليتها لمنـع تسـليح حركـة حمـاس، وزعمـت أن هـذه

الإجراءات مكملة للمبادرة المصرية التي طرحتها مصر لوقف إطلاق النار على غزة، كما دعت رايس الدول الأوروبية لتوقيع اتفاق مماثل مع إسرائيل.

وبالفعل سارعت الدول الأوروبية بعد 48ساعة إلى تقديم مذكرة ثلاثية مشتركة بين فرنسا وألمانيا وبريطانيا، طرحها رئيس الحكومة البريطانية بشأن عرض الدول الثلاث إرسال سفن حربية إلى الشرق الأوسط للمراقبة ومنع تهريب السلاح إلى غزة، وتقديم المساعدة البحرية في مراقبة المعابر الحدودية بين مصر وقطاع غزة، والمشاركة بقوة مراقبين دوليين على الأرض لمنع تهريب السلاح عبر الأنفاق بين الأراضي المصرية والفلسطينية في سيناء وغزة.

وأعلنت مصر رفضها أي مقترحات وجود عسكري على سواحل غزة والمعابر بين مصر والقطاع، كما رفضت المشاركة في الاجتماعات الأمنية التي عقدت في بعض الدول العربية لبحث سبل منع وصول الأسلحة لحماس، لكنها نشطت في تدمير الأنفاق، ومصادرة أموال بصحبة فلسطينيين من حماس عائدين إلى غزة.

كما تسعى إسرائيل إلى تغيير هذا الواقع من خلال المفاوضات الغير مباشرة التي تجريها مع حماس، لكي تنجز من خلالها ما عجزت عن تحقيقه خلال الحرب، وعبر هذا التوجه أطلقت العديد من الشروط من بينها إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل سيطرة حماس على السلطة في القطاع، أي إزاحة حماس من السلطة

وعدم تقييد التهدئة بسقف زمني، وإنشاء منطقة عازلة بعرض 50 متراً على امتداد حدودها مع قطاع غزة لا توجد فيها أي عناصر مسلحة، ووضع نظم تكفل عدم تزويد المقاومة بالسلاح، وتعليق فتح المعابر على إحراز تقدم في قضية الجندي الإسرائيلي الأسير.

أبدت حماس صلابة في المفاوضات، فأصرت على حق الرد على أي انتهاك للتهدئة من جانب إسرائيل، وفصل قضية تبادل الأسرى عن شروط التهدئة،

وقدمت قائمة منفصلة تضم ألف أسير تطلب مبادلتهم مقابل إطلاق سراح الأسير الإسرائيلي، تتضمن إلى جانب عناصر من حماس عناصر من مختلف فصائل المقاومة بمن فيهم قيادات من فتح والجبهة الشعبية، كما أصرّت على أن تكون التهدئة محددة زمنياً وليست مطلقة، وأعلنت ثمان فصائل فلسطينية في بيان لها من دمشق في2009/2/5، رفضها توقيع أي اتفاق للتهدئة قبل رفع الحصار وفتح المعابر.

أحرزت المفاوضات تقدماً أعلن معه نائب رئيس المكتب السياسي لحماس في 2008/2/12 أن مصر ستعلن الاتفاق بعد اتصالات مع الفصائل الأخرى والطرف الإسرائيلي، وأوضح أن الاتفاق يتضمن إعلان تهدئة بين حماس وإسرائيل في قطاع غزة لمدة 18 شهراً، وينص على فتح المعابر الستة بين غزة وإسرائيل، ووقف أي نشاط عسكري أو اعتداءات، كما اشار إلى أنه تم تخطي العقبات المتعلقة بتبادل الأسرى، وأن مسألة الجندي الأسير لدى حماس لا تدخل في إطار التهدئة، وأن حماس تريد تحرير أسراها مقابل هذا الجندي، وأنها سلمت مصر لائحة بأسماء الأسرى الفلسطينيين، وسيتم التبادل بين الجانبين حال موافقة الطرف الإسرائيلي.

بادر أولمرت بتقويض الاتفاق الذي توصل إليه عاموس جلعاد، المفاوض الإسرائيلي، وأعلن فيه 2009/2/17، أنه لن يتم عقد أي اتفاق حول إعادة فتح المعابر مع قطاع غزة من دون اتفاق على الإفراج عن الجندي الإسرائيلي الأسير وبحث هدنة أوسع، واتخذ إجراءات عقابية على المحتجزين لديه من حماس.

ورفضت حركة حماس تغيير شروطها، وحملت إسرائيل مسؤولية هذا الفشل لأنها لم توافق إلا على الإفراج عن 300 أسير من القائمة التي قدمتها، وأنها تريد إبعاد

أسرى الضفة الغربية إلى خارج الوطن، وأنها مصرّة على استثناء بعض الأسرى من عملية التبادل، فيما وجه المفاوض الإسرائيلي انتقادات لحكومته، واتهمها بالتفاعل بطرقة غير ثابتة مع موضوع التهدئة وإهانة مصر، واستؤنفت المفاوضات لاحقاً، وأشارت المصادر الإعلامية إلى أنها حققت تقدماً، غير أنه لم يعلن التوصل إلى أي نتائج حتى نهاية آذار/مارس 2009.

أزمة الانقسام الفلسطيني وأفق التوافق الوطني

استمرار النزاع الداخلي بين حركتي فتح وحماس خلال عام 2008، يمثل واحدة من أبرز مشاهد الواقع الفلسطيني المأزوم وأكثرها تأثيراً في مصالح الشعب الفلسطيني العليا وكفاحه من أجل نيل حقوقه، وعجزت جهود الوساطة الوطنية والعربية عن رأب الصدع، وحمل كل طرف مسؤولية فشل جهود الوساطة للأخر، وأخذت مظاهر الانقسام أشكالاً عدة تراوحت بين الاشتباكات المسلحة وتبادل اعتقال عناصر التنظيمين، ومحاولات كل طرف تقويض نفوذ الأخر وشرعيته، ولا يتسع هذا التقرير، ولا يرغب، في خوض تفاصيل هذا المشهد المؤسف، ولكن من المهم التوقف عند قضية الشرعية، أولاً لأنها جذر النزاع، وثانياً لأنها موضوعه، وثالثاً لأنها مناط الخروج منه إلى أفق التوافق الوطني الفلسطيني المأمول.

منذ فوز حماس في الانتخابات التشريعية في عام2006، كان التناقض صريحاً بين المشروع السياسي لكل من حركتي فتح وحماس، فبينما كان الرئيس محمود عباس يعتبر أن انتخابه خلفاً للرئيس الراحل ياسر عرفات تفويض له وضعها المانحون على عاتقهم، والتي فاقت المطالب الفلسطينية، لكنها حملت أيضاً الكثير من الشكوك التي عبر عنها العديد من الشروط المعلنة والمضمرة، والأليات المقترحة لتنفيذ هذه التعهدات.

بلغ حجم المبالغ التي تعهدت بها الجهات المناحة 4مليارات و481مليون دولار للعامين القادمين، والتزم المانحون بالبدء في توزيع هذه التعهدات في أسرع وقت ممكن من اجل سرعة التأثير في الحياة اليومية للفلسطينيين، وتضمنت التعهدات التزام الولايات المتحدة بتقديم مبلغ 900 مليون دولار، يخصص منها 300مليون دولار لغزة، و600 مليون دولار للضفة الغربية، وتعهدت المفوضية الأوروبية بتقديم 552 مليون دولار يخصص أكثر من نصفها لإعادة إعمار غزة، وتعهدت إيطاليا بتقديم 100 مليون دولار، وبريطانيا بمبلغ 30 ميلون جنيه إسترليني، كما تعهدت دول الخليج بتقديم مليار 650 مليون دولار.

وأوضح وزير خارجية مصر أن هذه الأموال كلها جديدة، تم التبرع بها خلال المؤتمر، وتضاف إلى ما سبق وأعلنته بعض الدول، وأعاد التعهد به في المؤتمر، ليصل المبلغ الإجمالي إلى خمسة مليارات ومئتي مليون دولار.

لم يضع المؤتمر جدولاً زمنياً لتقديم هذه الأموال، ولا آليات وصولها، لكن وزير خارجية مصر أشار إلى أن المشاركين أعربوا عن نيتهم منح مساعداتهم من خلال حساب الخزينة الموحد، والأليات والصناديق الإقليمية القائمة بالفعل، علماً بأن هذه الأليات هي المعمول بها حالياً في سياق الحصار على حكومة حماس.

وخلال المؤتمر قدم رئيس الوزراء الفلسطيني، سليمان فياض، خطة للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار لقطاع غزة للعامين 2009 و2010، أعدتها وزارة التخطيط الفلسطينية بالتعاون مع مؤسسات السلطة الفلسطينية الأخرى ووكالات الأمم المتحدة، والمفوضية الأوروبية، والبنك الدولي والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وأوضح فياض أن الخطة تشكل أساساً لكل عملية الإنعاش المبكر، وإعادة

الإعمار وتنسيق الاحتياجات والموارد لمساعدة أبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وتمكنهم من استئناف حياتهم، واستعادة مصادر رزقهم ودخلهم.

ويشمل ذلك ترميم شبكة المياه والكهرباء وتوفير المأوى وتأهيل الخدمات الصحية والتعليمية، إضافة إلى ضمان الاستمرار في دفع رواتب موظفي القطاع العام، وتقديم المساعدات الاجتماعية، وضمان توفير إمدادات الطاقة، كما يشمل التعويض عن الأضرار، وبناء القدرات في قطاع الصناعة، ومساعدة الاقتصاد الفلسطيني على الاندماج في الأسواق الإقليمية والدولية، وتطوير آليات التمويل من خلال النظام المصرفي، ورفع القيود التي تضعها إسرائيل على إدخال النفط إلى قطاع غزة.

وأضاف فياض، أن السلطة الفلسطينية بحاجة إلى مساعدات إضافية بقيمة 300 مليون دولار لتعامل مع الاحتياجات التي خلفها العدوان، وبحاجة أيضاً إلى دعم المانحين بقيمة 33،1مليار دولار، وهي قيمة المشاريع المحددة في الخطة التي سيتم تنفيذها بالتنسيق مع السلطة الوطنية الفلسطينية، بحيث يمكن البناء بهذا التمويل من الحساب الموحد لخزينة السلطة الفلسطينية باعتبارها إحدى الأليات التي تقترحها، أو من خلال الأليات القائمة (مثل الألية الأوروبية لدعم الشعب الفلسطيني "بيماس"، أو صندوق ائتمان البنك الدولي، أو بضمان تلبية الاحتياجات ومنع الازدواجية (وهي أيضاً الأليات المخصصة في الوقت الراهن للحصار).

طالب فياض المانحين بدعم الجهد الوطني المبذول في هذا الاتجاه من خلال الدعم المباشر للموازنة، وأشار إلى أن العجز المتوقع في الميزان التجاري لموازنة 2009 يبلغ 15،1 مليار دولار، الأمر الذي يعني زيادة باحتياجات السلطة الفلسطينية من التمويل الخارجي المخصص لدعم النفقات الجارية بنسبة 35 في المئة عنا قدمه المانحون خلال العام الماضي.

رحب المشاركون بالخطة الفلسطينية الوطنية للإغاثة المبكرة وإعادة إعمار قطاع غزة، وأكدوا أن الخطة سترتبط بشكل واضح بالأولويات التي عرضت في مؤتمر

باريس للمانحين في كانون الأول/ديسمبر2007، وطبقاً للاحتياجات التي عرضتها السلطة الفلسطينية لعامين 2009-2010.

وإذا كان استخدام آليات الحصار، كآلية لإعادة الإعمار تسمح باستنتاج أهداف هذا التمويل، فإن التصريحات التي رافقت انعقاد المؤتمر أو تخللته تؤيد هذا الاستنتاج صراحة، ومنها تشديد الخارجية الأمريكية على أن المساعدات المخصصة لقطاع غزة لن تصل إلى أيدي حماس، ومنها تحفّظ رئيس وزراء إسرائيل المكلف بتشكيل الحكومة البالغ بشأن الأموال التي ستذهب إلى قطاع غزة لإعادة الإعمار قبل وقف إطلاق الصواريخ على إسرائيل، إلى غير ذلك من التصريحات، وهو ما انعكس بشكل صريح في الجدل الذي رافق بعض جوانب الحوار الوطني الفلسطيني في القاهرة، وتشديد حماس على رفض ما أسمته تسييس إعادة الإعمار.

وهكذا، وإلى أن تظهر نتائج مقبولة عربياً ودولياً للحوار الفلسطيني، تظل أموال الإعمار تعهدات مشروطة، وهي لازالت موضع تجاذب حتى نهاية أذار/مارس 2009، كما تبقى بأليات وشروط تنفيذها «وسيلة إضافية لتكريس الضغوط على حماس لإدخالها «بيت الطاعة الإسرائيلي» بعد أن فشلت وسائل الإكراه، طالما يرى قادة الاعتدال العربي ضرورة الانفتاح على مقتضيات الواقع الدولي.



السيرة الذاتية

الدكتور برهان خليل زريق

ولد في محافظة اللاذقية – قضاء الحفة– قرية الجنكيل (القادسية حالياً)، 1933.

المؤهلات العلمية:

- الثانوية العامة الفرع العلمي – ثانوية البنين(جول جمال) اللاذقية عام 1951.
- إجازة في الآداب – قسم اللغة العربية وعلومها – جامعة دمشق عام 1958.
- إجازة في الحقوق – جامعة حلب عام 1965.
- ماجستير في القانون الإداري من كلية الحقوق جامعة القاهرة عام 1970.
- دكتوراه في الحقوق – جامعة المنصورة عام 1984.

العمل المهني:

- التدريس في ثانويات محافظة اللاذقية عامي 1952–1953.
- العمل في المديرية العامة للتبغ والتنباك حتى عام 1975.
- العمل في مهنة المحاماة من بداية عام 1976 حتى آذار 2007.

النشاط المجتمعي:

- عضو في الاتحاد الاشتراكي فرع سوريا حتى عام 1975.
- عضو نقابة المحامين حتى عام 2007.
- عضو المؤتمر القومي العربي حتى وفاته 2015.
- شارك في العديد من الندوات والمؤتمرات أبرزها ندوة الوقف التي أقامها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت عام 2002.

✓ تم الاستعانة بخدمات محرك البحث Google لتدقيق وتصويب أسماء المراجع والمؤلفين، وبعض محتويات هذا المؤَلف بسبب رحيل الكاتب قبل النشر، فالشكر كل الشكر للقائمين على هذا المحرك للخدمات الجليلة التي تقدم للإنسانية.

محتوى الكتاب